جيل بيرو

صديقنا الملك

ترجمة: ميشيل خوري



جيل بيرو

صديقنا الملك

ترجمة ميشيل خوري

• جيل بيرو

• صديقنا الملك

• ترجمة ميشيل خوري

• الطبعة الأولى 2002

• موافقة وزارة الإعلام رقم 72570

• الناشـــــــر : ورد للطباعـــة والنشـــر والتوزيـــع

سوريـــة ـ دمشق ☎ 3321053

• التـــــــوزيع : دار ورد ☎ 3321053 ص.ب 30249

العنوان الأصلي للكتاب:

NOTRE AMI LE ROI

من هو هذا الملك؟ كيف غدا ملكاً؟ ما سبب سحره؟ لماذا تغمض فرنسا عينيها عنه؟ بعد *الجوقة الحمراء، والملف 51 ، والكنزة الحمراء، ورجل استثنائي*(*)، يقودنا هذا التحقيق الجديد الكبير لجيل بيرو في متاهات تلك المملكة، ويصف أبّهات القصر، ودسائس البلاط، يجمع الأسرار والاعترافات، ويكشف بذلك عن الناحية الخفية لملكية دامية، تختلط فيها الحداثة بالبربرية. أسطورة سلطة وابتذالاتها، صورة رجل لا يتغير أبداً. *صديقنا الملك* هي أيضاً رواية مغامرات رهيبة خارقة، إخراج «مأساة شكسبيرية»، وفقاً لتعبير الملك الحسن الثاني نفسه، حيث ضياع الرجال يقترن بآلام الشعب.

(*) مؤلفات سابقة لجيل بيرو تبحث في استبداد الملوك. م.



أقسى مِهَن العالم وأصعبها، في رأيي، مهنة ملك يدير شؤون مملكته باستحقاق وجدارة.

مونتيني

عبرة أزليّة خالدة تشير إلى أن كلّ رجل يحوز سلطة مطلقة يميل إلى التعسّف فيها.

مونتسكيو

1

الرجل الأعجوبة

إنّه آت من بعيد. ردّد ابنه الحسن بفكاهة وإعجاب: «ولدت أنا على درجات سلّم العرش» أما هو فقد شبَّ في مطابخ القصر، محتقَراً من أبيه وأخويه الأكبر منه، يزدريه الحاجب المهيمن، ولا اعتبار له بين رجال الحاشية. هو ولد عليل، منغلق على نفسه، نفور. لن يتمكن المجد أو السلطة أن يمسحا عن وجهه الفتي غشاوة كآبة السنوات الأولى؛ وعندما توفي والده، في العام 1927 ، كان في السابعة عشرة من عمره، شاباً يهوى النساء والمال، لا شأن له في الميدان السياسي؛ لذلك فضله الفرنسيون على أخويه. حسبوا أنه سيكون سلطاناً طيّعاً في أيديهم، ومليكاً طيعاً تؤمَّن له مباهجه شريطة أن يبقى بعيداً عن قضايا الحكم. خُدِعوا دون شك. اختاروا الأكثر خطراً، فالطفولات السعيدة هي التي تخلق الرجال الطيّعين؛ والفتى الجفول الذي دخل بأبهة رسمية إلى الرباط بتاريخ 18 تشرين الثاني 1927 في جو كئيب، له ثارات سيأخذها. كان يجثم على حصان أبيض والمطر يتساقط بغزارة على المظلة التي يرفعها جندي الحرس الأسود فوق رأسه. إنّه تتويج حزين لسلطان شاحب على مملكة أسيرة. لكن ما فائدة إظهار الحيوية والاندفاع؟ فالظرف غير ملائم لتمرّدات سيُقضى عليها بسرعة إنّما هو للكتمان والصبر الطويل. والتطابق كامل بين الرجل وبلاده، فالمغرب يعاني من

الإذلال منذ خمسة عشر عاماً، وسلطانه الشاب يلقى المصير ذاته منذ سبعة عشر عاماً أيضاً.

منذ الفتح العربي في العام 681 بقي المغرب العربي بمنجاة من الفتوحات مدة ثلاثة عشر قرناً تقريباً، فالسلطة العثمانية تنتهي على حدوده مع الجزائر. غير أن الحروب لم تنقطع فيه على مر الأزمان، والمؤرّخون يتقصّون بارتباك ذلك التاريخ العاصف والبسيط الذي تهتز نوابضه باستمرار بين قرن وآخر، فالسلطنة ليست وراثية والحكم شورى، والعلماء شيوخ الدين هم الذين يختارون الخليفة. غير أن معظم السلاطين كانوا يتخذون احتياطاتهم فيعهدوا إلى ابنهم المفضّل بقيادة فِرَق الجيش الصلبة والأمينة بطريقة توجّه اختيار العلماء، عندما يحين الوقت في الاتجاه السليم. لكن الأمور لاتستتبُ حتى عند انتقال الخلافة بانسجام وتوافق؛ فتجمعات الأعيان تناقش في كل منطقة صيغ *البيعة*، أي عقد الولاء للسلطان الجديد. نقاشات حادة تجري حول مبالغ الضرائب المطلوبة والموافق عليها؛ وحيث يتعذر الاتفاق وخاصة في المناطق الجبلية تتمرّد القبائل دون أي شعور بالخيانة، فهي تحافظ على احترام السلطة للسلطان أمير المؤمنين، لكنها تهاجم جُباتِه الممثلين لسلطةٍ أُطلق عليها اسم «المخزن»، وهو اسم ذو مغزى، فهو يمثل مكان تجميع الضرائب النقدية والأتاوات العينية ووسائل الحصول عليها بما فيها كتائب السلطان المسلّحة. قد يحدث أن يَهزم المتمردون هذه الكتائب ويقتلوا جباة السلطان ويمثّلوا بهم، بينما قادة الفتنة المنتصرون ينحنون باحترام أمام أمير المؤمنين ويشاركونه في الصلاة.

هكذا فإن مملكة السلطان ذات أبعاد هندسية متغيرة، فنِسَب القوى المتبدلة باستمرار ترسم حدود «المخزن» أي المناطق التي يمارس عليها العرش سيادته المطلقة وتلك «السائبة» أي المنشقّة عنه. وتختلف العلاقات والتحالفات وفقاً لولاء القبائل، فبعضها المخلصة الأمينة الممتثلة لواجباتها ضمن حدود «المخزن» تنشقّ

عنه عندما تبدو لها هيمنته قد بلغت حدّاً تشكّل فيه خطراً على مستقبلها؛ بينما قبائل أخرى تعود لولائها والانضمام إليه عندما يصل منافسوها المجاورون لها إلى درجة من القوّة تقلقها. أمام هؤلاء الرعايا المستبسلين للحيلولة دون إقامة سلطة مسيطرة يسعى «المخزن» لتوسيع حدود رقعته بالحرب أو الدبلوماسية؛ ويؤكّد مَثَل شعبي على أن السلطان الجيّد يحتاج إلى سرج لتوطيد قاعدة عرشه وإلى سماء لرفع قبة ذلك العرش؛ وقد تعامل معظم السلاطين مع تلك الحياة البدوية بأساليب متنوّعة يفاوضون .دون كَلَل القبائل والجمعيات الدينية ذات التأثير النافذ. يتكلمون بالبارود عندما تميل نسبة القوى لصالحهم ويتراجعون إلى مثلث الرباط ـ فاس ـ مراكش في أوقات انتصار «السائبة».

ضمن هذه الحركة البراونية(*)، الناتجة عن مجابهات المخزن ـ السائبة، لا تتغير البلاد الداخلية أبداً؛ فريفها يعجّ بالمزارعين، ويتجوّل به الرعاة البدو، والمدن التجارية والحِرَفية تخشى بصورة خاصة غزوات «السائبة» فتوالي المخزن لتأمين سلامتها. غير أن نموّها يُعاق بالنزاعات المتواصلة التي تؤثر على الحركة التجارية، فلا تتمكن بعكس المدن الأوروبية أن تلعب دوراً اقتصادياً وسياسياً محرّراً للبنيات القديمة لتصمد أمام الصدمات الآتية من الخارج.

* * *

كانت الطعنات الأولى قديمة. رسا الإسبان والبرتغاليون في القرن الخامس عشر على الشواطئ، واستولوا على نحو عشرة مرافئ ـ سيوتا، طنجة، العرائش، الخ... وحصّنوها بمدافع وُجّهت فوّهاتها إلى داخل البلاد؛ بل إن مراكش هوجمت. شكّلت هذه المرافئ رؤوس جسور للتجارة الأوروبية التي كانت تكدّس في سفنها البضائع التي تسلّمها لها القوافل: الصموغ والأصواف، والجلود المحليّة، والذهب من السودان؛ والعبيد الزنوج الذين يقبض

(*) حركة مستمرة في الجزئيات المجهرية السابحة في أحد السوائل. م.

عليهم على شواطئ نهر السنغال، وريش النعام والعاج. هكذا كان الواقع الاستعماري، كعادته دائماً، جرحاً عميقاً في المجتمع المُغتَصب (ولعب الدين هنا دوراً أكثر أهمية منه في أماكن أخرى)؛ وعمد المستعمرون لتأمين الكسب المادي للمتعاونين معهم، ولم يكن السلاطين آخر من ينال نصيبه من المكاسب، غير أن التفاوض على حيازتها لايتوافق مع مقامهم، وكان يتمّ بوساطة سماسرة من اليهود خاصة.

غيّرت الثورة الصناعية في أوروبا جميع المعطيات وتفجّرت الحاجة فيها إلى المواد الأوليّة والأسواق. فأنزلت فرنسا جيشها في الجزائر. كان سلطان مراكش مولاي عبد الرحمن، المنتمي للسلالة العلوية السائدة على البلاد منذ قرنين؛ وكان موقفه معبّراً عن ازدواجية المخزن، فقد أرسل الجيش المغربي لمساعدة الأمير عبد القادر الجزائري، لكن الجنرال الفرنسي بوجو Bugeaud سحق هذا الجيش في معركة إيسلي. وقد أخذ مولاي عبد الرحمن درساً من تلك الهزيمة، وأقام «النظام الإمبريالي» الذي أمّنَ بوساطة الاحتكارات ونظام جمركي ملائم فوائد هائلة لصناديقه.

كما في الشرق الأدنى، حيث لم تتمكّن السلطنة العثمانية المتداعية أن تضع حاجزاً يصدُّ اجتياحات أوروبا، طُبّق نظام الحماية على المغرب. استثني الأجانب الأوروبيون من الضرائب والمكوس (وكان عددهم نحو تسعة آلاف في العام 1894)؛ ونجت مخالفاتهم من أحكام القضاء المغربي، فهم غير مسؤولين إلّا أمام قناصل دولهم. وكان هؤلاء القناصل أنفسهم يتمكنون من بسط «حمايتهم» على من يختارون من المغاربة المتعاونين معهم لينجوا من قوانين بلادهم. هكذا في العام 1890 بسط سفير بريطانيا العظمى حمايته على عِدّة قرى مغربيّة... وبالتوازي بدأت الشركات الأوروبية تتركّز في البلاد، وأخذ المستوطنون يشترون أجود الأراضي. غزا المال قبل السلاح المغرب.

كما في مصر، وكما في تونس، سيتيح المال الانصياع له بطريقة مبتكرة تحترم مظاهر ما تسميه الرأسمالية حفظ ماء الوجه. مدّ السلطان عبد العزيز، الذي اعتلى العرش في العام 1900 ، اليد للرأسمالية. كان مبذراً فأفلس المخزن بنفقات طائشة أفرغت صناديق ماله، فعرضت المصارف الفرنسية، والإنكليزية، والإسبانية، برحابة صدر، ملء تلك الصناديق بمعدلات ربا عالية. اضطر المخزن بدوره ولمنافعه الخاصة وحدها أن يستدين بدوره مجدّداً. تراكمت الديون وطلب الدائنون ضمانات لتسديدها. حصلت فرنسا على رقابة الجمارك واستخدمت قسماً من عائداتها لتسديد استحقاقات مصارفها الدائنة. كانت هذه العائدات تتناسب مع نشاط الحركة التجارية، وقد وجب لهذا الغرض تحسين المنشآت المرفئية في الدار البيضاء ومَنَحَ السلطان الإذن بذلك. أقام المهندسون خطّاً حديدياً مرّ وسط مقبرة فثارت فتنة راح ضحيتها تسعة قتلى من الأوروبيين. فقَصف الأسطول الفرنسي مدينة الدار البيضاء، وأنزل حملة «لإعادة الأمن إلى نصابه». ثار سكان البلاد، وأدان عبد العزيز الثورة، فوقع في الفخ وخلعه العلماء المشايخ. خَلَفه أخوه الذي تذبذب بعض الوقت ثم استكان للضغط الأجنبي، فوقّع نداءً يطلب فيه المساعدة العسكرية الفرنسيّة لإنهاء «التمرّد»، بينما كان جيشٌ إسباني يتألّف من أربعين ألف جندي يقمع عصيان منطقة الريف إنّما بعد لأي وصعوبات.

دخل المارشال الفرنسي ليوتي Lyauty فاس ومكناس والرباط، وسيطر على السهول، لكن بقي عليه أن يُخضع المناطق الجبلية، وهي المراكز التقليدية «للسائبة».

وبدأت الحرب.

* * *

عندئذ تجلّت الشجاعة المغربيّة.

كانت حرباً حقيقية استمرّت خمسة وعشرين عاماً، وليست حملة عادية، حتى وإن أخفت فرنسا ذلك عجرفة منها (فكيف ترضى الأُمّة المنتصرة في الحرب العالمية الكبرى (الأولى) أن يهزمها سكان «محليون» بأسلحة بدائية؟) إضافة إلى تحديد ردود فعل الرأي العام العالمي، المحجوب جيّداً حتّى أنه لا وجود له في الذاكرة الفرنسيّة الجماعيّة. غير أن هوشي مينه Ho – chi – Minh وماوتسي تونغ Mao Zedong رأيا فيها البداية والقدوة للحروب الثورية الحديثة ومثالاً يُحتذَى من قبل جميع الشعوب المستعمَرَة. وقد كتب الجنرال غُيّوم بعد ذلك عن حرب المغرب ما يلي: «لم تذعن لنا أيّة قبيلة تلقائياً، ولم تخضّع أيٌّ منها دون قتال؛ بل استمر بعض منها حتى استنفد جميع وسائل المقاومة؛ بينما استخدمنا كل أسلحة الحرب الحديثة: الطيران والمدفعية، والدبابات والرشاشات الآلية للقضاء على جيوب المقاومة واحداً بعد الآخر. ولجأت الجماعات المتمردة التي لايمكن حصرها إلى حرب العصابات، واستخدمت فنونها بشكل يدعو إلى الإعجاب. وعندما استطعنا أخيراً الإحاطة بها قاتل المقاومون في الجحور التي يكمنون فيها حتى آخر رجل منهم؛ وغالباً ما كانت النساء يلتقطن البنادق المتساقطة من أيدي المقاتلين المستشهدين ويفتحن النار بدورهن». كتب طبيب نقيب في الجيش الفرنسي عن المقاومة في الأطلس الأوسط «لقد بلغت حدود اللامعقول». بالطبع كانت حملة ضد الإرهاب: عقوبات جماعية، نساء وأطفال رهائن، قرى مدمّرة، خدَعٌ حربية شنيعة على مثال تلك القوالب من السكّر المحشوّة بالمتفجرات والموزّعة على المناطق المتمردة. وقد تميز في ذلك الجنرال مانجن Mangin، جزار 1914 ـ 1918 الشهير بقسوته، واختصّ بإلزام سكان المناطق المغلوبة على مسار إبادة لا يعود أحد منه حيّاً. غير أنّ وجه ليوتي الوضاح، وهو الضابط التقليدي الكبير، الذي أُغرم بالمغرب، وقف حاجزاً ضد هذه الإجراءات الإرهابية.

أمّا الملحمة ـ ولا مغالاة في هذه الكلمة ـ فكان مسرحها الريف.

رجل قصير القامة، بدين الجسم، ذو نظرة عذبة لكنها من طرف عينه. كان موظفاً ثم رئيس تحرير القسم العربي في إحدى الصحف الإسبانية ـ وهو على الإجمال عكس المحارب الريفي في رسم لـ إبينال Epinal ـ هو الذي حرّض الجبل على الثورة، في العام 1921 ، وسحق في أنوال جيشاً إسبانياً من عشرين ألف مقاتل، وجمع غنائم حرب جمّةٍ، وهاجم مجدّداً فيالق النخبة الإسبانية المرسلة لدعم الحامية، وفرانكو على رأسها، وأقام في المنطقة المحرّرة ـ عملياً شمال المغرب ـ في العام 1923 ـ جمهورية الريف. اسم هذا الرجل عبد الكريم.

كتب ليوتي في العام التالي: «لاشيء أكثر سوءاً على نظامنا من إقامة دولة مسلمة مستقلة وحديثة قرب فاس».

بينما كان الإسبان يبذلون جهودهم لإنقاذ تطوان ومليلة، كان الجيش الفرنسي يضرب في الجنوب، وقد تراجع أمام الهجوم الريفي المعاكس. استقال ليوتي المرهق ولجأت فرنسا إلى جنديّها الأكثر اعتباراً، المارشال بيتان Petain المحاط بهالة من المجد أكسبه إياها انتصاره في ڤردان، ووضعته على رأس جيش من سبعمئة وخمسة وعشرين ألف مقاتل يتوزعون على أربعة وأربعين فرقة، وتحت إمرته ستون جنرالاً فرنسياً؛ وأنزل الإسبان من جهتهم مئة ألف جندي. كان في المواجهة جيش ريفي قوي يتألّف من نواة نظاميّة قوامها ثلاثون ألف مقاتل تدعمها قوات شعبيّة غير نظامية. صمد هؤلاء الريفيون أكثر من سنة وهم يتعرضون لقذائف المدفعية الثقيلة وهجمات المدرّعات التي لاتتمكّن بنادقهم من التأثير عليها.

وصف بيتان خصومه بأنهم «برابرة فوضويون»، ومنع وصول مساعدات عالمية إنسانية وطبيّة إلى الريف.

في 27 أيار 1926 ، استسلم عبد الكريم؛ لكن جنوده لم يعتبروا

أنفسهم مهزومين، واستمر المتطوعون يفدون لدعمهم، إنّما أخذت قراهم تنهار الواحدة بعد الأخرى تحت قذف الطيران الفرنسي المتواصل. إنّها «جيرنيكا» تتشكّل كلّ أسبوع ولايوجد بيكاسو لتخليدها. يجب إيقاف المذبحة.

يُعَدُّ عبد الكريم رائداً وقدوة للزعماء الذين قادوا، بعد نصف قرن شعوبهم إلى الاستقلال بطرق تعلموها منه؛ وقد نفي إلى جزيرة الريئونيون Reunion؛ وهرب منها بعد عشرين عاماً من الأسر ليقضي بقية أيامه في مصر.

عاش الريف مستقلاً مع عبد الكريم، وبفضل قيَم شعبه، شكّل جمهورية مَحَت قروناً من هيمنة السلطة والمخزن. شكل دولة جمهورية انتظمت بشكل حقيقي بماليتها، وعدالتها ونظامها التربوي ـ وهي تلك الدولة الحديثة التي خشي ليوتي أن تغدو قدوة لكل المغرب. لا تضيق ولاتزمُّت في تلك المحاولة التي أزيلت بالحديد والنار. تمنّى عبد الكريم المسكون بروية عالمية، متضامنة بعمق مع جميع معارك التحرير الوطني، أن يكون الريف قدوة للشعب المغربي بكامله.

تمّت السيطرة على المغرب بكامله في العام 1934 بخضوع قبائل الجنوب بعد أن سُحقت واحاته بالقنابل، وتكبّدت فرنسا سبعة وثلاثين ألف قتيل. بعد عشرين عاماً خسرت أيضاً في حرب الجزائر (1954 ـ 1962) ثلاثة وثلاثين ألف آخرين.

خضع السلاطين المتتابعون الواحد بعد الآخر.

أفرغ عبد العزيز صناديق المخزن، وشدّ على عنق المغرب بحبل الديون التي كادت تخنقه، وأدان تمرّد شعبه.

غير أن أخاه مولاي حفيظ ـ مع أنّه من جِبلّة أخرى ـ أذعن للهيمنة الأجنبية، ووقّع على طلب مساعدة الجيوش الفرنسية لاستتباب الأمن. وفي 30 آذار 1912 قَبِل معاهدة الحماية، وتجزّأ

المغرب تماماً. سيطرت إسبانيا على شماله وجنوبه، واحتلت فرنسا الأقسام الباقية. ودخلت البلاد التي لم تعرف الخضوع للأجانب خلال ثلاثة عشر قرناً في دياجير الليل الاستعماري. *إذا نسينا للحظة واحدة الإذلال العميق الذي أحسّ به الشعب، بكل قبائله مجتمعة، وكل طبقاته مرتبكة، وإذا انتقصنا من قيمة جرحه الذي لا برء له أبداً، يستحيل علينا أن نفهم تاريخ المغرب منذ العام 1912 حتى أيامنا هذه.*

لم يتكشّف مولاي حفيظ عن سهولة الانقياد التي توقّعتها فرنسا منه، فعمدت إلى خلعه بعد منحه شيكاً بمليون فرنك وراتباً سنوياً، وخلَفَه أخوه مولاي يوسف على عرش السلطنة، وهو والد محمد الخامس الذي تولاها من بعده. استقبل مولاي يوسف المارشال بيتان الوافد لمحاربة عبد الكريم بهذه الكلمات التي غدت شهيرة: «أرِحنا من هذا المتمرّد» وحاز على الرضى الكليّ خلال خمسة عشر عاماً حتى أنه لُقّب بـ «سلطان الفرنسيين».

* * *

انتاب السلطان الشاب سيدي محمد الضجر في قصره، فقد عُيِّن حاجباً له الشخصُ الوحيد الذي لايُكنُّ له أي ودّ، وهو السي معمري مدرّسه الجزائري السابق. وانصرف السلطان الشاب إلى معاشرة النساء تسليته المفضّلة؛ ووفقاً لتقاليد الأسرة العلوية الحاكمة، كان يشرِّف القبائل باستقباله أجمل فتياتها في سريره. كما كان ورعاً جدّاً يسلّم أمره لمشيئة الله. كان يصمت ويلاحظ.

غدت السلطة ـ كلُّ السلطة ـ في دار المندوبية؛ فالمندوب السامي العام يصدر القوانين (الظهير)، ويسمّي الوزراء، ويسود على مغرب قسّمه الجيش إلى أربع مقاطعات، يديرها موظفون فرنسيون. في الحقيقة، ما من مندوب تطول مدة إقامته إن لم يعمل يداً بيد مع القوى الحقيقية الثلاث في المغرب: رئيس اتحاد غُرَف الزراعة (المعمّرين)، ورئيس غرفة التجارة والصناعة في الدار

البيضاء (المشاريع)، والمصرفي إيف ماس Yves Mas مالك كل الصحف المغربية تقريباً. وخلف هذه الوجوه الاستعمارية الجميلة، السلطة الخفيّة المسيطرة فعلاً على المغرب: مصرف باريس والبلاد المنخفضة الذي يتحكم بوساطة فرعه، المؤسّسة الشمال ـ أفريقية (ONA) بكل الفعاليات الاقتصادية، وإلى جانبيه سيدان أقل أهميّة، ومع ذلك فهما جبّاران في البلاد، إنّها مجموعة هرسان Hersant ومجموعة ماس Mas.

المغرب مشروع استثماري ممتاز؛ واستثمار المعمرّين فيه ينمو ويزدهر، وكانوا يملكون عشية الحرب العالمية الثانية ستمئة ألف هكتار من أجود الأراضي، تمّ الاستيلاء على معظمها بقرار إداري بسيط، بينما وجد عشرات الألوف من صغار المزارعين المغاربة أنفسهم عمالاً زراعيين على الأراضي التي كانوا يملكونها سابقاً. وغالباً دون أجر محدّد إنّما لقمة العيش مقابل قوّة العمل؛ وقد اضطر كثيرون منهم إلى مغادرة الأرياف، والتجمّع في ضواحي المدن بحثاً عن عمل محتمل. في الدار البيضاء ابتُكرت كلمة مدينة الصفيح دلالة على المساكن الزريّة التي تشير إلى البؤس ونكد الطالع، التي يقيمها هؤلاء المعدمون لسكناهم. أقلعت الصناعة الكبرى بفضل الموارد المنجميّة الهامة، وازدهر مرفأ الدار البيضاء، وانتشرت في البلاد السكك الحديدية وطرق المواصلات؛ فهي ضرورية لاستتباب النظام وللتنمية الاقتصادية.

انطلق المغرب.

لكن لحساب ومصلحة من؟ عشية الاستقلال أُحصيت فيه إحدى وتسعون ألف سيارة يمتلك المغاربة ثلاثة عشر ألف منها. هناك حيث الأجور متفاوتة يتلقّى العامل الأوروبي أجراً يصل إلى ستة أضعاف أجر «زميله» المغربي. وفي العام 1944 كانت المدارس الابتدائية تضم 60/1 من الأطفال الذين بلغوا السن النظامية لبدء

تعليمهم. ومنذ العام 1912 وحتى العام 1954 لم تخرّج فرنسا في جميع المقاطعات المغربية ولكامل هذه السنوات إلا خمسمئة وثمانين حاملاً لشهادة البكالوريا (الثانوية).

بدأ سيدي محمد ممارسة سلطانه بشكل سيّء فوقّع في 16 أيار 1930 «الظهير البربري» المُعدُّ في دار المندوبية، وهو دون شكّ أسوأ ضربة وُجّهت إلى المغرب منذ بسط الحماية الأجنبية. قُسّمت البلاد بين فرنسا وإسبانيا، وأخضعت لإدارة أجنبية مباشرة، بيعت البلاد إلى الرأسمالية الأوروبية، لكن شعبها، على الأقل، لم تُنكَر عليه ذاتيته الوطنية، وهاهم يريدون تجزئته. من جهة عرب السهول والمدن (مخادعون، كسالى، عنيدون)؛ ومن جهة أخرى بربر الجبال (أوفياء، مقاتلون أباة، مجدّون يتحملون المشاقّ). وكما جرت العادة، لايستند هذا التمييز العنصري إلى أيّة معطيات علمية رصينة، فبالرغم من أن البربر يمتلكون فعلاً لغتهم وثقافتهم الخاصتين، وبالرغم من أن التاريخ يشهد على أنّ السهل كان غالباً مخزناً، بينما كان الجبل في أغلب المراحل سائباً متمرّداً، فإن الواقع يبرهن أن العرب والبربر هم مغاربة على قدم المساواة.

يحقق الظهير البربري استيهاماً(*) قديماً للموظفين الاستعماريين حسبوا له أن يستمر طويلاً وعند كل تشنّج في المملكة الشريفية، يتشبّث «مختصو» اللقاء في تمويه الوقائع بشِباك التفسير العرقي، ويصمّون الآذان دون الاحتجاجات التي يبديها أصحاب العلاقة، البربر والعرب على السواء. منذ العشرينيات أعلن الاختصاصي الحقيقي الكبير جاك بيرك(**)، بشكل صريح سخافة

(*) استيهام Fantasme: تصوّر تخيلي خادع من حلم أو هلوسة.

(**) جاك بيرك J. Berque: (1910 ـ 1995) فرنسي من مواليد الجزائر، اشتهر بدراساته الاجتماعية واللغوية، عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة. عمل مع اليونيسكو، وله مؤلفات عديدة، ترجم القرآن الكريم إلى اللغة الفرنسية.

تلك الأسطورة الاستعمارية النموذجية المنافية للعقل التي تعتبر «البربري الجيّد» قريباً من «المتوحش الجيد» الذي وصفه روسو، وهي خرافة أعلنها سادة المغرب المؤقتون بفخرٍ كلقمةٍ «سائغة قابلة للتمثّل».

منح الظهير للبربر وضعاً حقوقياً مستقلاً، يعود فيه حلّ النزاعات المدنية إلى مجالسهم المختصة بالأعراف والعادات، أمّا الجرائم والجنح فيمكن للمحاكم الفرنسية البتّ وإصدار الأحكام الجزائية فيها، مما يعني أن البربر مستثنون من سيادة السلطان. وقد ألغي تعليم اللغة العربية في الكلية الوحيدة القائمة في أزرو، ولما كانت فرائض الدين الإسلامي تمارس بتلك اللغة فذلك يعني تهديداً للدين.

تحدٍّ خارق على مستوى الحماقة الاستعمارية أعقب التوقيع على الظهير: فقد تمّ الاحتفال بإصداره في كاتدرائية الرباط بترتيل تسبيحة الشكر Te Deum بحضور وفود الشبيبة المغربيّة الذين دُعوا للمشاركة في هذه المناسبة.

في المساجد أقيمت صلاة الشدّة والاستغاثة ـ الاسترحام ـ التي تمارس في المناسبات النادرة التي يُشعر فيها بأن الإسلام في خطر.

كان سيدي محمد ينظر إلى المغرب وهو يتغيّر تحت ناظريه دون أن يعي اللعبة المعقّدة للأطراف المشاركة في سيرورة هذا التغيّر. شبابه الحبيس في عمق قصره القديم لم يهيّء له فهم هذا التطوّر المعقّد. كتب الباحث الشهير شارل أندريه جوليان الذي كان على معرفة وثيقة به: «المصارف، والتروستات، والكونسورسيوم، وجميع هذه القوى التي يُخمن أنّها تمارس سيطرتها كليّاً، هي عالم سحري يعتبر أنه لا يستطيع النفوذ إليه» إنّه ما يزال في الحادية والعشرين من العمر.

قضية الظهير البربري، وما أثاره من انفعالات في جميع أنحاء

البلاد، وما أعقبه من تظاهرات؛ كل ذلك فتح الأعين. صرح علّال الفاسي خريج جامعة القرويين الدينية الشاب، والزعيم المستقبلي الموهوب للكفاح من أجل الاستقلال: «لن أتخلّى عن أيّ من حقوق وطني». كان عند كلامه، ولم يَنثنِ إلا أمام القوّة، على شاكلة أسلافه التعساء الذين لم يَنتج تعاونهم مع المحتل بالتأكيد عن غدر متأصل أو عن تفضيل شاذ للتبعيّة إنّما عن تناسب قوى في غير صالحهم ولا يترك لهم أي مجال للمناورة. يجب إما الخضوع أو الاستقالة؛ وخضع السلطان، ربّما لأن من غير المسموح به لأمير المؤمنين أن يستقيل.

بدأت عند ذلك رفقة طويلة وغير متوقّعة بين سلطان بقي، في أفضل الحالات، غير مقدَّر من شعبه وحركة استقلالية ماتزال في بداياتها ضعيفة هشّة، واعتمد كلّ منهما على الآخر مستمداً القوّة من دعمه. فالسلطان استعاد شعبية خسرتها أسرته المالكة بتعرّضها للشبهات منذ عقدين من الزمن تعاونت خلالهما صراحة مع المحتل؛ وكسبت الحركة الاستقلالية من شريكها سند سلطة روحية واسعة ذات تقاليد عريقة متجذّرة.

وكما يَحْدُث غالباً لدى الأمم المُهانة، كانت اليقظة في البدء دينية، فقد نمت في العشرينيات حركة سَلَفية وافدة من الشرق؛ تفسّر الانحطاط العربي والسيطرة الاستعمارية بضعف الشعور الديني وضنى الإسلام؛ فالدين المتجدّد، المنقّى، يعيد للشعوب الإسلامية استقلالها ووحدتها المتكاملة.

استلم السياسيون المبادرة، وهم لا ينتمون إلى عامة الشعب، ولا إلى البورجوازية الكبيرة صاحبة المشاريع المرتبطة جزئياً بالرأسمالية الأجنبية؛ بل إنّ معظمهم خرج من الأوساط البورجوازية الصغيرة التجارية والحرفية المنتشرة في المدن، المتأثّرة إلى حدّ كبير بغزو المنتجات الأوروبيّة المصنّعة.

في العام 1933 شكّلت مجموعات من الشبان الوطنيين، لا رابطة بينها، هيئة العمل المغربية وانصرفت إلى تدبيج خطة للإصلاحات.

نَظّمت تلك الهيئة في 18 أيار 1933 في فاس ولأوّل مرَّة احتفالاً بعيد العرش يكرّس التحالف بين السلطان والحركة الوليدة. وفي السنة التالية، وفي فاس أيضاً، حقّق الاحتفال الثاني بهذا العيد نجاحاً شعبيّاً رائعاً؛ فلأول مرّة دوّى في أذني السلطان المندهش هتاف «يحيا الملك!».

في كانون الأوّل 1934 قدّمت هيئة العمل خطتها الإصلاحية للسلطات. كانت من أكثر الخطط اتزاناً وقد أكّد موقّعوها أنهم ليسوا «معارضين منهجيين، ولا محرّضين محترفين»، وهم يقتصرون على المطالبة بتطبيق دقيق لبنود الحماية. لكن هذا كثير ـ لقد رُفِضَتْ خطتهم وأبعِدوا.

هل ثمّة حاجة لنعرض بالتفصيل الدوّامة السرمدية التي ستقود هنا، كما في أماكن أخرى، إلى الاستقلال المحتّم؟ عناد السلطة الاستعمارية البليد وإصرارها على عدم التغيير، تحوّل الوطنيين إلى الراديكالية (هيئة العمل تغدو الحزب الوطني)، تظاهرات، قمع، إصدار صحف ومنعها بِسرعة، محاكمة المناضلين جموعاً وضربهم بأحكام سجن لمُدد طويلة، والجيش يطلق النار دون خجل، وينهب المدن المشاغبة.

أنعش وصول الجبهة الشعبيّة إلى السلطة آمالاً سرعان ما خابت، وأُقيل القادة الوطنيون، وأرسلوا إلى المنفى. هكذا أبعد علّال الفاسي إلى الغابون ليتسكّع في خمول مدة تسع سنوات.

غيّرت الحرب كل شيء. الضربات المتصلة، غير القابلة للنسيان، التي تلقّاها الجيش الفرنسي في العام 1940 جرّدت المستعمر من الهالة التي واكبت غطرسة أسلحته خلال نصف قرن والتي وُصِفت خلاله بأنها لاتُقهَر؛ والإيماءات العسكرية للمقيم العام نوغس Nogues أثناء الإنزال الأمريكي لنجداته على الشاطئ المغربي في العام 1942 لم تتمكن إلا بصعوبة من تقوية نفوذه، وكذلك كانت محاولات ديغول ـ جيرو اللاحقة. أخيراً حضر روزفلت وأجرى

مقابلتين سرّيتين مع السلطان، وعده خلالهما بالمساعدة على تحرير المغرب، وفقاً لما ذكره ابنه إليوت Eliott.

في 11 كانون الثاني 1944 أُسس حزب الاستقلال ذو الإسم السحري ضامّاً إليه أركان الحزب الوطني الشبان، وشخصيات خارجية أخرى. طالب الحزب لأول مرّة بشكل صريح «باستقلال المغرب بكامل أراضيه دون انتقاص أو تجزئة بقيادة جلالة محمد بن يوسف». كان الجواب الفرنسي لا لُبس فيه، وجّهه بعنف شديد رينه ماسيغلي Rene Massigli مفوض الشؤون الخارجية في قيادة فرنسا الحرّة، يذكّر فيه أن الحماية ستنظم إلى الأبد مصير المغرب. دعا سيدي محمد وزراءه، وصرح لهم بأنه «يجب أن تختفي كلمة الاستقلال من القلوب والأفواه». أوقف القادة الوطنيون واتهموا «بالاتصال بالعدو». العدو، والحالة هذه، هو الرايخ الذي جلا عن أفريقيا الشمالية منذ ثمانية أشهر... تفجّرت المظاهرات في البلاد، فقمعت بوحشيّة: سقط ستون قتيلاً ومئات الجرحى، وأوقف الآلاف. في الرباط كانت الكتيبة الثانية للجنرال لكليرك Leclerc، للأسف، ترفع علمها وهي تطلق النار على الجماهير، بينما كانت الشرطة الفرنسية تعذب وتَعدُم المتظاهرين رمياً بالرصاص دون محاكمة.

جرى اتفاق سري بين الوطنيين والسلطان يقضي بأن يلتزم هذا الأخير بتحفظ نسبي كي لايمنح الفرنسيين ذريعة لخلعه. وبتاريخ 10 نيسان 1947 ، في طنجة، ألقى سيدي محمد خطاباً ذا أهمية تاريخية تعرّض فيه لمستقبل المغرب، وامتنع عن تلاوة الجملة التقليدية المضافة من قبل المندوبية المتضمنة «تحية الفرنسيين المولعين بتلك الحرية التي تسير بالبلاد نحو الازدهار والتقدّم».

بعد ذلك بشهر سمّي الجنرال جوان Juin مقيماً عاماً بدلاً عن إريك لابون Erik Labonne الليبرالي الذكي. وصل جوان يحمل أفكاراً بسيطة لخّصتها إحدى الصحف الفرنسية بالصيغة التالية: «عادت فرنسا إلى سياسة العصا». كان لديها في البلاد أداة نافذة

لسياستها: بونيفاس الشهير، رئيس منطقة الدار البيضاء ورجل المغرب القوي.

في العام 1951 كان حزب الاستقلال يضم مئة ألف عضو، وفي العام نفسه أنذر جوان السلطان وطالبه بأن يشجب علناً مبادئ الحزب، وأن يطرد أعضاءه الذين يستقبلهم في مجلسه: «في حال الرفض سأخلعك بنفسي». ولدعم تهديده، استدعى جوان الغلاوي، باشا مراكش، صنيعة الفرنسيين، الملقب بـ «قيّم ماخور البغاء» بسبب الأتاوة التي يفرضها على كل عاهرة في مراكش.

استنفر الغلاوي قبائله وصعد بهم إلى الرباط، فخضع السلطان. غادر جوان إثر هذا النجاح، وحل محله الجنرال غيّوم Guillaume فعهد إليه بمتابعة سياسة القوّة.

في العام 1952 ، باشر محمد بن يوسف إضراباً عن التوقيع على الظُهَراء (وأحدها يمنح الفرنسيين، وهم أقلية صغيرة جداً بالنسبة لشعب المغرب، الحق في انتخاب أعضاء في المجالس البلدية مساو لعدد الأعضاء المغاربة في المدن السبع عشرة الكبرى) وبدأت تجربة القوّة. كانت دار المندوبيّة تتمناها، فهي قوية بدعم كبار الإقطاعيين، وعلى رأسهم الغلاوي الذي تزقّه بالتعويضات، مقتنعة أن الحركة الوطنية تقتصر على حفنة من «المثقفين الضالين»، بينما جموع الشعب لاتصبو إلا إلى السلم الفرنسي. انتهى العام في غلالةٍ من الدم. في 7 كانون الأوّل فتح الجيش النار في الدار البيضاء على متظاهرين يحتجون على مقتل الموجّه النقابي فهرت حاشد. وفي اليوم التالي أطلق بونيفاس شرطته على ألفي نقابي تجمعوا بشكل مسالم في دار النقابات، ودفع بكثير منهم إلى جَمْع من الفرنسيين المستثارين بإشاعات حمقاء عن مذابح ترتكب في أوساط جاليتهم. أدّى عنف الشرطة والإعدام التعسفي إلى مقتل عدد من النقابيين المغاربة يتراوح بين ثلاثمئة وأربعمئة شخص.

استمرّ القمع دون شفقة: تعذيب، أحكام بالسجن، إبعاد بالجملة إلى الجنوب. اعتُقل مئات القادة أو نُفوا، وفي 12 كانون الأوّل منعت المندوبية حزب الاستقلال والحزب الشيوعي المغربي.

لإنجاز خطة القمع التي حسب بونيفاس وشركاؤه في يقينهم أنّها ستكون نهائية، لم يبق إلا التخلص من السلطان.

قدّم له المقيم العام الجنرال غيّوم نصاً من تسع مواد يجرّده من جميع سلطاته الأخيرة. رفض سيدي محمد أن يوقّعه؛ فأحاطت الشرطة بالقصر، وهدّد الغلاوي بإرسال فرسانه إلى الرباط. وفي 15 آب 1953 أذعن محمد بن يوسف.

لم تكن المندوبية الفرنسية تقابل تصرّف السلطان إلا بالازدراء. إنّها تعتبره جباناً. والواقع أن ضعفه الجسماني والعصبي كان يشكّل عائقاً كبيراً له في مواجهة خصوم مستعدين لكل سوء. كتب شارل أندريه جوليان بلباقة: «لم يُخلَق لصراعات تتطلب مجابهات فيزيائية؛ واتكاله على مشيئة الله يقوم لديه مقام الشجاعة».

بعد أن أذعن تحت وطأة التهديد استعاد جرأته وبدأ مجدّداً إضرابه عن التوقيع، فقدّم الغلاوي مدعوماً بكتّاني رئيس الجمعيات الدينية عريضة يطالبان فيها بتنحية السلطان. برّر مستغلّ البغايا مبادرته بحرصه على صيانة الإسلام المعرّض للخطر من الإلحاد العصري لمحمد بن يوسف، ومرّة أخرى استنفر فرسانه. وفي 20 آب 1953 قامت المندوبية، التي تحرك خيوط هذا المهرّج، بمحاصرة القصر بالمدرّعات، وجرّد جندها الحرس الأسود من سلاحه. قام الدرك المسلّحون بالرشيشات باقتحام أجنحة إقامة السلطان وعائلته، وقادوه دون أيّة مراعاة مع وَلَديه إلى طائرة DC3 تعود إلى الجيش، أقلعت بهم نحو الجنوب. أبدى محافظ كورسيكا دهشته، عندما رأى خلال الليل تلك الطائرة تحطّ في مطار أجاكسيو، وعلى متنها السلطان المخلوع وولداه وهم يرتعشون في جلستهم على المقاعد الجانبية الخاصة بالمظليين.

بعد كورسيكا نُقل السلطان إلى مدغشقر محتجزاً في فندق ومنتجع مياه معدنية حارّة في مدينة أنتسيرابي Antsirabe.

وضع الفرنسيون على العرش رجلاً عجوزاً ورعاً لاشأن له اسمه مولاي بن عرفة.

أكسب التحالف مع الحركة الوطنية محمداً بن يوسف شعبيّة لم يحصل عليها من قبل أي سلطان من الأسرة العلوية. ولقّبته المندوبية بـ «سلطان المقالع المركزية» حيث تقوم مدن صفيح المعدمين التي كانت تنطلق منها أعنف التظاهرات. اعتقدت المندوبية أنها تقلّل من اعتباره بهذا اللقب، فكان الأمر بالعكس، لقد رفعت من اعتباره بهذا الاعتراف الضمني في الأوساط العامة وشدّت من لحمة اللقاء المتأخر، إنّما المتحمّس بين الشعب وسلطانه، فسجّل خلعه ارتقاءً به إلى السماء المغربيّة. وفي ظاهرة هلوسة جماعية خارقة خُيّل لملايين المغاربة رؤية وجه محمد بن يوسف مرتسماً على صفحة القمر، فعُلّقت صورته في كل بيت ومكان، في الشقق البورجوازية، وأكواخ مدن الصفيح، بينما خلت المساجد التي يرتفع فيها الدعاء لمولاي بن عرفة، السلطان الدمية، من المصلّين.

سلطان المغرب مُبَعد عن الوطن، وزعماؤه السياسيون في السجون أو المنفى، ولم يَعُد أمام الشعب إلا أن يتناول الشعلة بيديه المقيّدتين. كل المخارج المعقولة قد سدّت ولا خيارات أخرى إلّا القيام بأعمال العنف والإرهاب.

خلال سنتين تكاثرت الاعتداءات المنظمة من قبل الخلايا السريّة المدنية (وصل عددها إلى نحو ستة آلاف وفقاً لإحصاء رسمي) مثيرة حملة فرنسية عنيفة ضد الإرهاب، وعمَّ عدم الأمان والفوضى. تشكّلت وحدات مقاومة مسلحة، باشرت أول عملياتها ليلة 1 ـ 2 تشرين الأوّل 1955 بمهاجمة ثلاثة مخافر فرنسية على الحدود الجزائرية ـ المغربية. طفح الكيل بالنسبة إلى باريس، فيدا

الحكومة الفرنسية مثقلتان بحمل الثورة الجزائرية التي مضت عليها سنة، وهي ماتزال تشتدُّ وتقوى. لقد كان استعارُ النار في المغرب يفتح جبهة جديدة، تذكّر بحرب الريف وبأنها ستكون ذات كلفة عسكرية باهظة. يجب الاختيار. لكن هل ثمّة مجال للتردّد بين مغرب لم يقبل أبداً الانقياد إلى العبودية، والمقاطعات الجزائرية الثلاث التي يقطنها مليون فرنسي؟ فقامت حكومة إدغارفور، بالاتفاق مع المجموعات الرأسمالية الكبرى، يؤهّلها ذكاؤها لتقدّر أن الاستقلال لا يعني، بالضرورة نزع اليد، واختارت أن تتخلّى عن المغرب، لتقبض جيداً على الجزائر.

بادئ ذي بدء يجب إعادة السلطان المنفي.

في 16 تشرين الثاني 1955 حطّت طائرة في مطار الرباط ـ سلاّ تقلّ سيدي محمد. صعد السلطان في سيارة دلاهاي سوداء سارت به إلى قصره، وكانت جموع غفيرة من المغاربة لا حصر لها، تتهلّل سعادة وبهجة وهي متراصفة على جانبي الطريق الذي تنضدّت عليه عشرات أقواس النصر. الشعب كلّه وقف تحت أشعة شمس الخريف ينتظر وصول ذلك الذي كان يبحث منذ زمن طويل عن صورة وجهه ترتسم على صفحة القمر.

* * *

رجل أعجوبة.

إنّه مدين لفرنسا بما لم يتمكّن أحد من أسلافه منذ ليل الزمن السحيق الحصول عليه: مغرب يخضع لسلطة واحدة، انتهت فيه السائبة المتعددة القرون. أرتال ليوتي وبيتان ومونجان حُطمت أضلاعها؛ وشبكة الطرق التي تقطع الجبال طولاً وعرضاً، من الآن فصاعداً منعت تجددها.

عبارة «أرحنا من هذا المتمرد»، التي قالها مولاي حفيظ لبيتان الذي جاء لمحاربة عبد الكريم كانت رهيبة، لكنها كلمة سلطان. منطقة الريف منذ زمن طويل تربك العرش، لكنها عادت أخيراً إلى

حضن المخزن. كذلك عندما أبلغ الجنرال غيّوم، في العام 1934 محمداً بن يوسف بأن خضوع الجنوب ينهي فتح المغرب، عبر له السلطان الشاب عن اعترافه بالجميل «لهذا العمل الممتاز الذي أعاد السلام». أتمّت الفرَق العسكرية الاستعمارية ما عجزت عنه خيّالة المخزن. كان الجيش الفرنسي عابراً أمّا المخزن فباقٍ.

أحيت فرنسا، خاصة، السلالة العلوية الحاكمة. والضربة المؤلمة التي وجّهت إلى محمد بن يوسف بخلعه جعلت منه بطلاً شعبياً. وجه الجنرال شارل ديغول من معتزله في كولومبي ـ لي ـ دو إغليز ـ وهو الخبير في هذا المجال ـ إلى العاهل المخلوع، البرقية المختصرة التالية: «يجب على الإنسان أن يتألّم ليغدو كبيراً»؛ فتحت أشجار نخيل أنتسيرابي في مدغشقر تألم محمد بن يوسف كثيراً وكبُرَ كثيراً؛ وفي المخيّلة الجماعية لشعبه غدا عملاقاً. لم يتوافر هذا الحظ لباي تونس. فرنسا لم تدلك جبينه بمسحة العذاب المقدسة، فقضمه بسرعة بورقيبة الذي كبر على قَدْر سنوات السجن والنفي التي فرضها عليه المستعمر.

الرجل الذي هتفت له الجماهير وهي تبكي فرحاً على درب انتصاره بين الرباط ومطارها، دخل تاريخ بلاده بأجمل عنوان يمكن لرجل دولة أن يحلم به: المحرّر.

لكن اللعبة لم تنته.

الرسميون يخشون من محاولة اغتيال؛ وسائق سيارة السلطان قد تلقى الأمر بألا يتباطأ، فاندفعت الدلاهاي ثقيلةً بين صفين من الجموع البشرية الغفيرة. بقي الجيش محتجباً، لكن المكلّفين بحفظ النظام من شبان الأحزاب الوطنية كانوا يراقبون الجماهير. مناضلو حزب الاستقلال بقمصان زرقاء وسراويل سوداء وربطات عنق بالألوان الشريفية وقبعات خضراء، وشبان الحزب الديمقراطي، المنظمة الثانوية، في بزات بيضاء أو كاكية وقبّعات حمراء.

كانوا آلافاً يتصرفون بنظام تام وتهذيب جمّ في عرض رائع للقوّة؛ وفي الرباط تعالت صيحات الجماهير المتحمسة: «يحيا الاستقلال!» مختلطة بهتافات عديدة «يحيا الملك!».

ثم المقاومة، خلايا مدنية، وعصابات جبلية؛ ولمّا كانت الإدارات السياسية للأحزاب منفية أو سجينة، فقد تطوّرت هذه المقاومة خارج رقابتها، وتمرّس مجاهدوها على القتال وتصلبوا على وقع نيران الأنشطة السريّة، مجازفين بتعرضهم للعذاب والموت. وكانوا متضامنين كليّاً مع الأخوة الجزائريين، ويُخشى، بالنسبة لكثيرين منهم، ألا يؤدّي إرجاع السلطان إلى عرشه، إلى نهاية التزامهم بالجهاد؛ كما يمكن ألا يكونوا راغبين بالعودة إلى كَنَف الأحزاب. إنّهم يحملون السلاح، ويعرفون كيف يستخدمونه، والشعب متحمس لهم. روى الموفد الخاص لصحيفة لوموند بيير ألبين مارتل قصة الأحداث الغريبة التي شاهدها مساء يوم عودة السلطان على المشوار، وهو الساحة الواسعة أمام قصر السلطان التي تُعدُّ المكان التقليدي للاحتفالات، «كانت الصيحات المنطلقة من زُمّر النساء يمكن أن تُدهش وتثير القلق. تتعالى أصوات بعضهن «بالقنابل والمسدسات!» وتردُّ أخريات بنغم الإنشاد «بالقنابل والمسدسات استعدنا مَلِكنا». وقد أشار الصحافي أيضاً إلى أنّ المواكب العديدة التي كانت تتجول في العاصمة طوال الليل رفعت شعارات وهتفت بعبارات «أبعد ما تكون عن خلوّها من المضمون السياسي».

إن اتفاق الآراء ذو حياة قصيرة.

فما أن انقشعت أدخنة الوهم الغنائي، حتى قام الصراع على السلطة بين القوى الثلاثة التي ترى في نفسها القدرة على استلامها وتصبو إليها: العرش، وحزب الاستقلال، ومجاهدو المقاومة.

2

رجل الدم

كان يجلس على المقعد الأمامي في سيارة الدلاهاي، إلى جانب السائق. لم يخطط لذلك في مراسم الاستقبال بالتأكيد. دُهش الأشخاص الرسميون وهم يرونه يصل إلى مطار الرباط ـ سلاً في بزة الحرس الأسود العسكرية الحمراء (سترة وسروال وشاشية) رغم أنّه لم ينتسب إلى هذا الحرس يوماً. ربما أشعرته المناسبة بالحاجة إلى ارتداء الزي المحلي بعد أن قضى خمسة عشر عاماً في بزّة ضابط في الجيش الفرنسي. فقد خدم مرافقاً عسكرياً لأربعة مندوبين عامين، وهو مايزال موظفاً في مكتب لويس ـ أندريه دوبوا L.A.Dubois، أحدثهم وآخر القائمة ـ المعيّن منذ عدة أيام. كان في السابق مرافقاً عسكرياً للجنرال دوڤال Duval القائد العام، الذي قال عن المغاربة: «أفضل أن أقتل ألفاً في الحال كي لا أضطر لقتل ثلاثمئة ألف فيما بعد، إن قامت الحرب معهم». بعد الفتن الدامية في وادي ـ زم، بتاريخ 20 آب 1955 ، ذبح دوڤال أكثر من ألف مغربي على أيدي الفرقة الأجنبية. لقد نفّذ الرجل كلامه، ثم مات في حادث طائرة لم تكن المقاومة المغربية غريبة عنه.

ها هو أوفقير إذن يجلس على بعد عدة سنتمترات من السلطان الذي يتوجّه إليه الشعب بكامله بهتاف معبّر عن عاطفة أشبه بالعبادة. لم يفرض أوفقير نفسه إنما بكل بساطة عرف أن يكون

رجل الموقف. كانت تتسلّط على الرجال الرسميين الخشية من محاولة اعتداء أو تحريض يفسد الاحتفال الجماهيري. فماكاد السلطان ينزل من الطائرة حتى لاحظ توترهم؛ عدا عن إنّه رجل خَبِر القلق ويعرف مظاهره. تقدّم أحد رجال الشرطة يحمل علبة تحوي مُسدسين وطلب من سائق سيارة الدلاهاي أن يتسلّح بهما، غير أن أوفقير استحوذ عليهما دون استشارة وتمنطق بهما، وجلس في السيارة مطمئناً سيدي محمد أنه لن يكون في خطر، مادام موجوداً إلى جانبه.

سواء أكان ذلك بهلوانية أو موقف فروسيّة فإن موقف أوفقير في تلك الرحلة مهَّد السبيل ليكون المرافق العسكري للسلطان.

* * *

ولد أوفقير في العام 1920 في تفيلالت على التخوم الصحراوية، وهو الابن الثاني لأحد صغار الوجهاء. كان والده سيّد ضيعة عين شيخ البائسة. عارض ليوتي ثم انضمّ إليه. شاخ إلى جانب زوجتيه وهو يتحسّر على العهود الماضية التي كان يغزو فيها طرق القوافل الوافدة من الجنوب على رأس مجموعة من فرسان منطقته. ذكر كلود كليمن الضابط الفرنسي السابق في المغرب وكاتب سيرة أوفقير أن والده هو الذي علمه طريقة تعذيب موثوقة النجاح، كان يستخدمها ليلزم تجار القافلة على الاعتراف له بمخابئ ذهبهم: يخز بسرعة جذع المعذّب بطرف خنجره، دون أن يغرز حدّه بعمق، وتستند فعالية الطريقة على سرعة وتعدّد الوخزات مما يولّد شعوراً بالاختناق لايمكن للمعذّب احتماله.

عندما بلغ أوفقير الابن الخامسة عشرة من العمر أُلحق بكلية أزرو من قبل ضابط الشؤون المحلية. كانت تلك الكلية إحدى مفرزات الأسطورة البربرية؛ أرادت منها فرنسا تأهيل أُطُر محلية وفنيّة لشغل الوظائف المتوسطة؛ مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات يمنح الخريج منها في نهاية الدراسة شهادة معادلة للكفاءة، تؤهله ليكون

معلماً أو أمين سرّ في إدارة الشؤون المحليّة. كانت إحدى خرافات تلك الأسطورة ما أشيع عن خشونة في طباع البربر تجعلهم غير قابلين للتعلّم.

أظهر أوفقير تفوّقاً، وبصورة خاصة في الاختبارات الفيزيائية، وارتبط بصداقة متينة مع خياري بوغرين زميل دراسته الوافد من الريف، وسارا معاً في طريق شاق أودى ببوغرين إلى عمود الإعدام الذي أُطلقت عليه النار أمام عيني صديقه القديم.

أهّلت أوفقير نتائج دراسته الجيدة في أزرو إلى قبوله في مدرسة الدار البيضاء العسكرية المخصصة لأبناء زعماء العشائر، ووصل إليها في الفاتح من كانون الأوّل 1939 ، وقد بدأت الحرب العالمية الثانية منذ ثلاثة أشهر. وكانت المدرسة تشغل قلعة قرب مكناس بناها مولاي إسماعيل أحد كبار سلاطين الأسرة العلوية. وهو نفسه الذي تقدم يطلب يد ابنة لويس الرابع عشر من عشيقته لاڤاليير ورفض طلبه. تخرج أوفقير ملازماً ثانياً في تموز 1941 وأُلحق بكتيبة القناصة المغاربة الرابعة في حامية تازا، وارتبط بصداقة مع الملازم الأول حمُو الذي أعدم فيما بعد رمياً بالرصاص تحت عينيه مثل بوغرين.

تابع من الدار البيضاء هزيمة الجيش الفرنسي تحت وقع ضربات الڤهرماخت Wehrmaeht، وبعد حملة الإنزال الأمريكي في أفريقيا الشمالية، شهد من تازا أحداث الخصام المحيّر بين أنصار كلّ من بيتان وجيرو وديغول. هل وجد فيها مادة للتفكير؟ لا أحد يعلم.

أرسى في إيطاليا مع الحملة العسكرية بقيادة الجنرال جوان، واشترك في معركة بلڤيدر في الأبروز. وفي الربيع كان في كاريغليانو. أراد جوان أن ينتصر بجنده من أبناء المستعمرات، حيث فشلت الوحدات الإنكليزية والأمريكية مدة أشهر بـ :اختراق خط دفاع

غوستاف Gustav القوي، وتفجير حاجز مونت كاستينو وبذلك يغدو الطريق مفتوحاً للاستيلاء على روما.

كان الهدف المحدّد لكتيبة أوفقير جبل سيرازولا؛ وعلى فصيلته أن تهاجم عن طريق منحدر وعر تتناثر فيه كتل صخرية هائلة للوصول إلى معاقل الألمان.

بدأ الهجوم نحو منتصف الليل، دون التحضير بقذف مدفعي مسبق. عَلِق المهاجمون سريعاً في حقول ألغام مزروعة بين الكتل الصخرية على جميع المحاور التي يمكن سلوكها. غير أن أوفقير ومن بقي حيّاً من أفراد فصيلته تمكنوا من الوصول إلى مشارف التحصينات حيث أصلتهم قاذفات اللهب الألمانية نيراناً مشتعلة سقط أحد الجنود بنتيجتها متفجماً قرب أوفقير، وأصابته هو بالذات حروق في يديه ووجهه؛ ومسّت عينيه. فشل الهجوم، وتراجعت كتيبة القناصة الرابعة. بعد يومين انطلق جوان بوحداته مجدداً الهجوم على الموقع. وشارك فيه أوفقير، الذي رفض أن يُنقل من المكان إلى مشفى مع الناجين من كتيبته، وعينه اليسرى مضمّدة، ويداه في قفّازين، ونجح الهجوم هذه المرّة.

تلقى أوفقير وسام صليب الحرب. وعند دخول روما، اختير لحمل العلم الفرنسي على رأس استعراض عسكري.

بعد شهر، وتحت أسوار سيين Sienne تعرضت كتيبته لهجوم ألماني مضاد، بالغ العنف. انفجرت قنبلة قرب أوفقير وجُرح جرحاً بليغاً في ذراعه اليمنى، وغادر إيطاليا يحمل وسام جوقة الشرف، ووسام النجم الفضي الأمريكي Silver star، وسعفة إضافية على صليب الحرب، وترفيعاً إلى رتبة ملازم أوّل.

بعد سنتين قضاهما في تازا نُقل إلى الهند الصينية مع فرقة القناصة الرابعة. هناك برهن عن كفاءة حقيقية: شجاعة لالبس فيها، وقسوة لا حدّ لها. كان رؤساؤه يقولون: «بعد أوفقير، يُعَدُّ المظليون مثل أطفال جوقة المرتلين».

تغذّت شهرته بتلك المواقف الفروسية التي تشكل السيرة المذهبة للعسكري. ذات مساء وعند عودته من إحدى العمليات لاحظ أن أحد الضباط غير موجود عند التفقد. انطلق أوفقير ليلاً مع قناصين وعاد يحمل الجريح على ظهره. وذات صباح كان عائداً من سايغون وهو يرتدي بزة الخروج البيضاء فالتقى بشاحنات كتيبة منطلقة لنجدة بعض السنغاليين المحاصرين، قفز للحال إلى إحداها وقاد رجاله خلال نهار وليلة وهو في ثوب الاحتفال على مثال بورنازل(*).

هناك أيضاً قام بتصفية أحد القادة الكاوديين الذي رفض الخضوع واحتمى في إحدى الغابات محاطاً بحراسة شديدة، وقد تحدّى القيادة الفرنسية. اختار أوفقير بعض الكاوديين الموالين وخمسة قنّاصة. تغلغل في الغابة مع فريقه الصغير. تظاهر الكاوديون بأنهم يقودون عساكر مغاربة فارين. انطلت الحيلة على القائد الفار واقتيد مع الرجال إلى القائد المتحدّي، وعندما غدوا أمامه انتزعوا بسرعة خاطفة القنابل اليدوية المخبوءة على أفخاذهم وصفّوا العاصي مع أركان حربه.

في الفترة ذاتها أيضاً، حوصر مع وحدته، وكادت مؤونتهم تنفد. نهض المغاربة ورفعوا الأعلام البيضاء. ظهر الڤيتناميون وطلبوا منهم التقدّم. مشى المستسلمون وعلى رأسهم أوفقير؛ وعندما أصبحوا على بعد خطوات من العدو، أخرجوا أسلحتهم المخبوءة، وهجموا وهم يطلقون النيران، وفكّوا الحصار. كان الملازم أوفقير يعرف أن الحرب لاتشبه أبداً صورة رسمها إبينال.

اعتقد رؤساؤه أن تفيلالت منطقة نشأته هي أحد الأنهار فكلّفوه بـ «الديناسو» وهي قوارب الإنزال التي تجوب الأقنية والمعابر المائية. قاتل خلال أشهر عديدة على رأس وحدة غدت أسطورية

(*) بورنازل Bournazel: (1848 ـ 1933) ضابط في فرقة فرسان شمال أفريقيا (SPANIS) عمل على توطيد الأمن في المغرب ـ قتل في تفيلالت.

بسرعة. إنها مفرزة المغاوير (O) (الحرف الأول من اسم أوفقير) ثم الوحدة صفر. حرب كمائن، واشتباكات بالأيدي، في آلاف الأقنية التي تخترق دلتا الميكونغ والغطاء النباتي الكثيف الذي يغطي ضفافه الموحلة. أحب أوفقير تلك الحرب التي تشبه الصيد حيث الاشتباكات تنتهي على الأغلب دائماً بعراك وتماسك بالأيدي بين رجل ورجل. ثم تسلّم قيادة قطّاع منطقة بيان ـ هوا.

عندما غادر الهند الصينية كان برتبة نقيب، وكان يتقلد وسام جوقة الشرف، وصليب حرب تزيّنه إحدى عشرة سعفة.

* * *

الرجل الذي عاد إلى المغرب هو نِتاج خالص للاستعمار. ضابط ممتاز يشعر أنه مندمج كليّاً بالجيش الفرنسي، وهو لايتنكّر أبداً للسنوات الماضية التي قضاها في صفوفه. لم يخطر بباله أبداً أنه لم يكن إلا مأجوراً، استُخدم ليحارب إرادة استقلال شعب مضطهَد مثل شعبه. في وحل أقنية الاتصال كانت العصابات الڤييتنامية تهاجم، وهي صيحات الاستقلال التي يزمجر بها آلاف الرجال، التي ستنتهي إلى اكتساح ديان ـ بيان ـ فو، لكنه لم ير علاقتها مع الاستقلال المتولد في نفسه بكل ذلك بخمسة أعوام.

كان طويل القامة، نحيلاً، رشيقاً، أهو مقاتل؟ لاشيء فيه يماثل بيجار Bigearad، مثيله في الشجاعة. بيجار في وقت راحته فرنسي معتدل. أوفقير رجل قلق. نار قاذفات اللهب الألمانية جَعّدت وجنته اليسرى؛ وهو يخفي تحت عدستي نظارة سوداء عينيه المصابتين. يُستَشْعَرُ في نفسه طموح متوقّد تبقى أهدافه غامضة، وقوة تسعى إلى الانطلاق دون معرفة وجهتها. إنَّه رجل خطر. جيل من الصحافيين وصفوه أكثر من مرة: «مِشيته مثل فَهد، وصورته الجانبية كأحد الطيور الجوارح» جان لاكوتور J. Lacouture بالطبع كان خارج تلك المجموعة، وقال عنه إنه «بوجه هندي أحمر وبنظرة قاتمة كالإسفلت».

لكنه يبقى ابن شعب مُستعمَر لاتهيّء له أوسمته ورتبته كنقيب أن يرأس كتيبة في المغرب. هذا هو النظام المتبع. النقيب من أبناء البلاد لا يمكنه استلام قيادة، فهي وقف على الضباط الفرنسيين، أيّاً كانت حالات خدمتهم. استنكر أوفقير وحمّو زميله في مدرسة الدار البيضاء العسكرية هذا الإجراء لدى أركان حرب مكناس. كان الجنرال قائد موقع مكناس ذلك الضابط السابق مسؤول الشؤون المحلية الذي أرسل سابقاً الفتى اليافع أوفقير إلى كلية أزرو، وهو يستطيع أن يطمئن إلى أنه هيّأ منه رجلاً ناجحاً، وكان الجنرال دوڤال قائد الجيش الفرنسي في المغرب يفتش عن مرافق عسكري فغدا أوفقير ذلك المرافق.

قضى ثلاث سنوات مرافقاً لدوڤال الذي كان آخر إجراء مسلّح له إهراق الدماء في أيار 1945 لسحق التظاهرات المطالبة بالاستقلال في منطقة قنسنطينة الجزائرية، وقُدّر عدد ضحايا القمع بأربعين ألفاً. كان الرجل عنيداً ومتهوّراً، وهو يقدّر أوفقير، وأوفقير يحبه؛ ولم تتعرّض صداقتهما لأي ضعف.

إنها مرحلة جديدة في حياة أوفقير. فبعد شظف الطفولة، واليفاع في كلية أزرو القاسية والشباب الصارم في مدرسة الدار البيضاء، وبعد قسوة الحملة على إيطاليا، والحرب دون هوادة في أقنية الكوشنشين؛ هي ذي مرحلة الترف واللذة. حفلات عشاء ساهرة في دار المندوبيّة، استقبالات، التعرف على كبار الموظفين، ورجال السياسة، والسفراء؛ وعلى نسائهم اللواتي لا يدعنه يجهل أنّه يحظى بإعجابهن. غرائبيته خطرة دون شك، لكنه يتمتع أيضاً بالجاذبية. الابتسامة تلقي شعاع شمس دافئ على ذلك الوجه الجليدي، والنظرة القاتمة كالإسفلت التي حيّرت جميع مخاطبيه يمكن أن تنجلي. إضافة إلى أن الرجل ليس سوداوياً منغلقاً على نفسه، فهو مع طريقته الضارية، محبٌ للحياة، وجلسات المقامرة

حتى الفجر، وجولات المرابع الليلية، ولديه مخزون عرمرم من الذكريات مع فتيات الأرياف الفرنسيات، والسيّدات البورجوازيات المتكلّفات اللواتي يبحثن عن المغامرات العاطفية.

كان اختصاصه الاستخبارات وهو على صلة بجميع دوائر الأمن الفرنسيّة، وهو يفضل دائرة الاستخبارات الخارجية ومكافحة الجاسوسية (SDECE) المؤلّفة من مجموعة من الضباط. إنه عنصر فعّال في ضبط الأمن الفرنسي في المغرب. عندما حلّ جوان في دار المندوبية وفي يده عصا المارشالية، لم يخشَ أوفقير على منصبه، فجوان رئيسه في إيطاليا: هذا ما يؤخذ في الحسبان فقط؛ وكان غيوم هو الذي خلفه قائداً للقناصة في بلڤيدير، وكاريغليانو. وقد استدعى أوفقير ليعمل في مكتبه. فأسف أوفقير لوجوب تخلّيه عن دوڤال، لكنه لبّى الأمر.

ها هو الآن في مركز السلطة: دار المندوبية حيث يمكن أن يُستخدم المرافق العسكري لفتح الأبواب، والمحافظة على حقيبة أوراق سيده. غير أن أوفقير أتى ليُخبر. إن تحت إمرته شبكة من المخبرين تنقل إليه كل ما يدور في الأوساط الوطنية، قدمت له دائرة الاستخبارات ومكافحة الجاسوسية SDECE وإدارة الأمن الإقليمي DST بعضهم، واختار هو بالذات بعضهم الآخر.

لهذا السبب دون شكّ احتفظ به خمسة مندوبين عامين متتابعين، الليبراليون منهم ومواصلو سياسة الشدّة والقمع. وقد أبّنه عديد منهم بعد موته في الصحف الفرنسية وأشادوا بفضائله، إنما بشكل مبهم إذا نظرنا إليها بعين المغاربة. فقد كتبوا أنه كان مخلصاً وأميناً. لكن لمن؟

تابع عن قرب فِتَن كانون الأوّل 1952 في الدار البيضاء، ولم يخفِ عن أقربائه رأيه في الحكم بأن الردع كان ضعيفاً. السياسة بالنسبة له فن بسيط وتتطلب إجراءات تنفيذ حازمة: التعرف على الخصم، ثم القضاء عليه. ونوادي الضباط في الهند الصينية شرّبته

كره الشخصيات الفرنسية؛ غير أن ازدراءه لم يستثنِ مواطنيه. كلّهم ثرثارون؛ ونشأته الريفيَّة تنفّره من المدن المكتظة بالسكان. وهكذا فلا شيء مما كان يقال في دار المندوبية يزعجه فالمناطق النائية تؤيّد السلم الفرنسي؛ والوطنيون حفنة قليلة من المثقفين الحاقدين؛ وبعض الرشيشات تعيد إلى الصواب الحشد الفوضوي الضال من سكان أحياء الصفيح في ضواحي المدن الكبرى.

كان مؤيّداً للغلاوي، بالتضامن القبلي بمعناه العريض: فهو وافد من الجنوب، ثم إن لهذا الإقطاعي العجوز، حامي المومسات، هيمنة شخصية غير تلك التي عُرفت عن السلطان الذي كانت المندوبيّة تسخر من جبنه وضعفه الفيزيائي؛ وأوفقير، القوي بشبكة مخبريه غذى الحملة باتجاه خلع محمد بن يوسف، مقدّراً عدد الباشوات والقواد الذين يمكن الاعتماد عليهم معايراً الضغط على المناهضين. كان كل ذلك في الخفاء حتى عن موظفي مكتبه في دار المندوبية، وبطرق الاستخبارات السرية، بشكل لايظهر فيها اسمه مطلقاً. اكتسب مهارة وخبرة: استدل أن أربعة باشاوات فقط من أصل ثلاثة وعشرين حافظوا على ولائهم للسلطان، كما أن ستة قواد فقط من مجموع ثلاثمئة وثلاثة وعشرين قائداً استمروا على عهد الوفاء له.

غيّرت فرنسا موقفها، وغيّر أوفقير اتجاهه أيضاً، يجب الحصول على استقالة بن عَرَفة السلطان الدمية، وتهيئة المكان صراحة لسيدي محمد بن يوسف. ولم يتمسك العجوز المسكين مطلقاً بالعرش، ولم يطلب أبداً إلّا العودة إلى دراساته الفقهية الأثيرة إلى نفسه. غير أن حاجبه، وهو صنيعة الغلاوي، كما أنه وثيق الصلة بالمتطرفين الفرنسيين، أقام حرساً محكماً حوله. لكن أوفقير، وفقاً لرواية ذاعت في حينه، هو الذي أقنع الرجل العجوز بالتنازل عن العرش، ونقله من القصر مختبئاً في صندوق سيارة مبعِداً الحرس الأسود بالتهديد بالسلاح وفقاً لرواية بعضهم، وبالرشوى كما روى آخرون. كان الجنرال بوايه دي لاتور، الرئيس السابق لأوفقير في

كوشنشين، هو المقيم العام، لكنه كان قد قدّم استقالته ولا يتحكم أبداً في وضع كثير الاضطراب؛ وقد ذكر فيما بعد أن الحكاية طرفة مختلقة.

بقي أوفقير مرافقاً عسكرياً، لكن في هذه المرة للسلطان المنتصر. وبدا له المستقبل بلون الزرقة الصافية المشرقة.

* * *

لم يتخل مقاومو المناطق الجبلية والخلايا السرية المدنية عن أسلحتهم بعد عودة السلطان، ووجب على المفاوضات مع فرنسا أن توضح مضمون الصيغة الخفية التي أخرجها الحاوي إدغار فور رئيس الوزراء من قبعته «الاستقلال ضمن الترابط». تابع المقاومون المرتابون كفاحهم للضغط على سير المحادثات. تمّ الاستقلال في 2 آذار 1956 ، ووجد المقاومون صفوفهم تتضخم بآلاف الخيالة من القوم الذين حرموا من رؤسائهم الفرنسيين فانتقلوا إلى صفوف المتمردين الجبليين بأسلحتهم وأمتعتهم. وفي المدن تحولت بعض الزمر الإرهابية إلى اللصوصية وقطع الطرقات بكل بساطة؛ وهكذا لم تغدُ المقاومة المغربية إذن بعد خروجها من معركة الاستقلال أفضل حالاً منها في السابق، ولم تتوصل لتشكيل مجموعة متناسقة ملائمة لتسيير الأمور.

ماذا يريد المقاومون الحقيقيون؟ إنّهم مخلصون للعرش، لكنهم يرغبون بإصلاحات عميقة. بالنسبة لبعضهم، المتضامنين مع الثورة الجزائرية، لايمكن للكفاح أن ينتهي إلا بتحرير المغرب كلّه، وهم يعنون القتال إلى جانب الأخوة الجزائريين. وبالنسبة للجميع لايمكن للكفاح أن ينتهي إلا عندما تتخلص آخر قطعة أرض مغربية من النير الأجنبي. والحال كما يقول بحق الحسن الثاني: «مصيبة المغرب أنه خاضع لمستعمَرين». انسحبت فرنسا وبقيت إسبانيا تحتفظ ببعض المدن المحصورة: حصون سبتة ومليلة في الشمال، وإيفني وطرفايا في الجنوب، وخاصة الصحراء الغربية التي تسميها ساقية الذهب.

كان حزب الاستقلال غائباً بصفته السياسية عن الكفاح المسلّح بسبب سجن أو نفي قادته، ولم يتمكّن أبداً من السيطرة على المقاومة رغم أن عدداً من مجاهديه اشتهروا بصفتهم الفردية في ذلك الكفاح. لم يكن له في اللجنة التنفيذية للمجلس الوطني للمقاومة إلا ممثل واحد، لكن علّال الفاسي، الزعيم الموهوب، المقيم في المنفى، كان يطالب صراحة وبصوت عال بالمقاومة، وقد تطابق معها. لكن البورجوازيين الصغار والمتوسطين الذين يشكلون معظم فرقه الحزبية كانوا ينظرون بقلق إلى هذه العصابات غير المتجانسة التي تجوب البلاد.

أمّا السلطان فقد كان عاجزاً تماماً أمامها، ولا يستطيع التساهل معها خشية منها على عرشه.

غير أن القوة العسكرية، والتوظيف، والقتل، صفّت، خلال بضع سنوات، المقاومة.

في 14 أيار 1956 أُنشئت القوى الملكية المسلحة (ورُمز إليها بالأحرف FAR وأطلق على تشكيلها في الإعلام اسم فاريزاسيون Farisation. ودُعي كل زعيم يمتثل لأمره مئة شخص على الأقل إلى الانتساب إلى القوى الملكية وسمي ضابطاً وعُدَّ أتباعه جنوداً؛ ثم فُتح باب التطوُّع فانضمّ إلى تلك القوى عشرة آلاف رجل دفعة واحدة. كما أن كثيرين من المقاومين ارتضوا على مرّ الأشهر أن يتخلوا عن سلاحهم بعد أن عُرض عليهم التوظّف في المدن، وخاصة في دوائر الشرطة والأمن العام، كما قدمت تسهيلات اقتصادية لمن والى النظام من المقاومين وأراد ممارسة الأعمال الحرّة. أخيراً فإن الأحزاب وعلى رأسها حزب الاستقلال تنافست على ضمّ النخبة من المقاومين ممن مارسوا محاربة المستعمر فعلاً، ومنحتهم ميّزات بموجب بطاقات انتساب أشير فيها إلى صفة مجاهد. في نهاية هذه الدوامة المتضخّمة، تجاوز عَدَد المقاومين الحد ووصل إلى ستين ألفاً، لكن هذا شَمل كل الأزمنة وكل أرجاء البلاد.

أمّا من بقي منهم متمرداً، وخارج حظيرة الولاء، فقد لوحق وقتل ببرود.

بينما كانت تدور حرب الاستنزاف هذه حيث تحالف فيها العرش وحزب الاستقلال، بشكل غير رسمي، بدأت معركة في جبهة معكوسة يتنازع فيها الحليفان على التحكم بالسلطة.

توقّع قادة حزب الاستقلال من السلطان أن يكون عاهلاً دستورياً ذا امتيازات محدودة. لكن لفرط اعتمادهم عليه في مجابهة فرنسا مثّلوه تجسيداً للهويّة القوميّة، ثم خلال السنتين اللتين أعقبتا خلعه عن العرش تركّزت جميع جهودهم على ضرورة إعادته من المنفى، وجعلوا منه رمزاً حيّاً للاستقلال. لقد أوقعوا أنفسهم بأنفسهم في الفخ، وعليهم الآن أن يتعاونوا معه.

أمّا السلطان فعليه، إن أراد أنْ يحكم، تكبيل يدي حزب الاستقلال المهيمن سياسياً.

لم يتردّد محمد بن يوسف من أجل هذا العمل في أن يعقد حلفاً مع كبار الإقطاعيين، أولئك الذين خلعوه بالذات. فقد وجد كل طرف في ذلك مصلحة له. الباشوات والقوّاد حصلوا على العفو واستعاد السلطان دعمهم ومساندتهم له. أما الحكومة التي تشكّلت بعد عودته فقد ترأسها سي بقاعي (ضابط سابق في الجيش الفرنسي، ومُقعَد حرب، وهو أحد الباشاوات الأربعة الذين اعترضوا على خلع السلطان) ولم يحظ حزب الاستقلال فيها إلا على المركز الثالث أمام أغلبية من الوزراء المستقلين، وستة وزراء من حزب الاستقلال الديمقراطي (PDI). فبالرغم من أن هذا الحزب الأخير لا يتمتع إلا بشعبية ثانوية مقارنة مع شريكه، وبالرغم من أن في إدارته بعض المؤيدين لإقامة نظام جمهوري، فقد رأى السلطان أن من الأفضل إشراكه في الوزارة بدلاً من أن يبقى منفرداً مع حزب الاستقلال.

فيما بعد، وفي العام 1958 تشكّلت حكومة من حزب الاستقلال بمفرده، إنّما بعد أن قَبِل بأنْ يحتفظ السلطان، المتمكن في سلطته، بتسمية الوزيرين الرئيسين لتسلّم وزارتي الدفاع والداخلية.

هكذا فإن حكومة يشكّلها الجناح اليساري في حزب الاستقلال يُنتظر منها أن تمارس القمع على حركة ريفية أنشئت في الأساس من قِبل القصر للتحريض ضده.

كان الهدف الكبير للقصر إيجاد حزب ريفي يخدع حزب الاستقلال، فالساحة ملائمة، والمنطقة الريفية تنظر بحذر وارتياب إلى حزب ولد وترعرع ضمن الطبقة البورجوازية المدنية، خصمها التقليدي. إنّه حزب سكان فاس، المحسودين على ثرواتهم، المكروهين لعجرفتهم، المؤيّدين على الدوام للمخزن. كان حزب الاستقلال يثير الغيظ لغطرسته، وطموحه إلى احتكار الوطنيّة، وتذكيره الدائم بمزاياه واستحقاقاته الباهرة؛ فإرادته في السيطرة واضحة جليّة. إنّه يفتتح مكاتب في كل مكان، وينشر دعاية واسعة؛ ولا يتردد أتباعه لإزالة منافسيهم في اختيار أي وسيلة. وكان رد فعل المناطق السائبة الفائتة في مواجهته مماثلاً لمواجهتها للمخزن.

أنشئت الحركة الشعبيّة من قبل محجوبي أهردان والدكتور الخطيب الزعيم التاريخي للمقاومة. كان شعارها: «نحن لم نحارب من أجل الاستقلال لنفقد حريتنا». وبتحريض من القصر أغلقت بعض مكاتب حزب الاستقلال، وتعرّض عديد من ممثليه للمضايقات.

أثار حادث غير متوقّع المناطق الريفية نتيجة أحداث شغب قام بها مثيرو الفتن. فقد قَتَل أنصار حزب الاستقلال عباس مِسدّي المجاهد العريق، ودُفِنَ في فاس. غير أن أصدقاءه أرادوا نقل جثمانه إلى بلده، أدجير، المعقل الجبلي للمقاومة. فرفض موظفو الاستقلال إعطاء الإذن. في 2 تشرين الأوّل 1958، وبمناسبة الذكرى الثالثة للفتنة ولمقتله، عمل الدكتور الخطيب وأهردان على نقل رفاته، وأقيم له مأتم حضره آلاف الأشخاص الذين أشادوا بمقتل

الشهيد الذي سقط تحت ضربات حزب الاستقلال. فتحوّل الاحتفال إلى تظاهرة صاخبة أطلقت الشرطة عليها النار.

مرّة أخرى تمرّد الريف وثار.

في التاسع من كانون الثاني من العام 1958 وصل الأمير مولاي حسن ولي العهد إلى تطوان برفقة المقدم أوفقير.

* * *

في تلك الرحلة أطلق الحسن على أوفقير النعت الذي أشهره فيما بعد ڤاليري جيسكار دستان، رئيس الجمهورية الفرنسية: «رفيقي الأثير» بعد ذلك بزمن طويل، وخلال مقابلة صحافية غدت شهيرة، صرح الحسن الثاني، عند قتله لرفيقه الأثير: «عرفت ثلاثة وجوه لأوفقير؛ الأول عندما كنت وليّاً للعهد، وكان هو مرافقاً عسكرياً شاباً لوالدي محمد الخامس، ضابطاً سعيداً مضاعف الحظ: سعيداً لأنه نجا من معارك عديدة خاضها دون أن تُزهَقَ روحه، وسعيداً لأنه اختير من بين ضباط مغاربة عديدين، مرافقاً لوالدي. منذ عدة أيام طرحت على نفسي السؤال: يقال إن دار المندوبية قدمت إلينا أوفقير كما على طبق مهياً مُعَدٌّ. ففي 16 تشرين الثاني 1955 ، يوم عودة والدي إلى الرباط؛ وُجد إلى جانبه، في سيارة الدلاهاي السوداء. ولم أتساءل إلا منذ ثلاثة أيام لماذا قدّم إلينا منذ البداية. غير أننا قضينا فيما بعد، هو الضابط الشاب، وأنا الأعزب فترات ممتعة».

يصعب وصف ما كان ينتظرهما في الريف بالمسرّة، غير أن الرجلين استمتعا بأوقاتهما وخاصة الليلية. كان مولاي الحسن في التاسعة والعشرين، وأوفقير يقارب الأربعين، كلاهما يتميّزان بالجرأة، غير أن الأصغر سناً لم تكن قد تهيّأت له الفرصة لتقديم البرهان؛ لكن حتى في دار المندوبية بين أولئك الذين يسخرون من تهيّب السلطان ووجله الطبيعي، يعترفون أن ابنه البكر من معدن

آخر. كان أوفقير والحسن ينظران إلى الحياة ببرودة قلب حقيقية. يحبّان الكحول والفتيات ويستهلكان منهما الكثير. كان لصداقتهما روائح ثقيلة من معاقرة الكأس والطاس وأسرّة الفسق والتهتك. لكن أهي صداقة أم تواطؤ؟ سيتمّ التحقق مستقبلاً. السلطان لم يتعد مرحلة الشباب ـ كان في السابعة والأربعين، في العام 1956 ـ والحسن ليس ضامناً للمُلك، أو أنه لن ينتهي إليه إلا متأخراً والأحداث تشير إلى مستقبل غير مطمئن، غير أن بإمكانه أن يحكم في ظل والده، وهذا ما هَدَف إليه، وقد أُهّل له. فمنذ العام 1944 ـ وكان في الرابعة عشرة من العمر ـ حضر المقابلتين اللتين جَرَتا مع روزفلت. أراد محمد بن يوسف، وهو يعرف حدود قُدرته، لابنه البكر تربية تفتح أمامه أبواب هذا العالم الحديث الذي لايفهم هو عنه إلا القليل. حاز مولاي الحسن على الإجازة في الحقوق ودبلوم الدراسات العليا في الحقوق المدنية من جامعة بوردو. تبع والده إلى المنفى؛ وبينما كان السلطان المخلوع يغرق في التشاؤم، كان الحسن يؤكّد أنّ الجولة لم تنته؛ وقد شارك في جميع المحادثات التي جرت مع فرنسا وإسبانيا. كان مذعناً لوالده الذي يكنُّ له احتراماً كبيراً، لكنه وقد فقد الصبر يريد التصرّف وإثبات الوجود.

إنَّه يجهل نبوءة ذلك الموظف الفرنسي الكبير، الذي قال عندما رأى أوفقير يشق طريقاً غير متوقّع لكسب ودّ العائلة المالكة: «هوّذا واحد سيهزم سلطاناً».

ووفقاً لتقاليد الأسرة العلوية الحاكمة وُضِع الأمير مولاي الحسن على رأس القوى المسلحة الملكية؛ وتحت إشراف أوفقير المدرِّب العسكري المجرِّب ذهب يجري دورات تأهيله على رئاسة الأركان في قمم جبال الريف.

كان القصاص قاسياً لا رحمة فيه ـ أوفقيرياً. رسا عشرون ألف رجل على ساحل المتوسط (حتى اليخت الملكي صودر واستخدم في العملية). وتوزع المقاتلون على ثلاث فرق تغلغلت في الجبال.

اشترك الطيران في الحملة بقيادة ربابنة فرنسيين، إنما بشعارات شريفية لم يجف طلاؤها الحديث على حجرات الطيّارين، وبدأت تدكّ القرى بوابل قنابلها. كان أوفقير على رأس الفرقة الرئيسية، والحسن يتابع العمليات بحوّامة حطت به بعد القضاء على المتمردين ليعلن من بقي منهم على قيد الحياة خضوعه واستسلامه. اغتنى سجل أوفقير الأسود ببعض الطُرَف. ففي أحد الأيام قُدّمت مجموعة أسرى ليركعوا خاضعين أمام الأمير الحسن، وبعد أن منحهم العفو نهضوا مبتعدين؛ غير أن قنبلة تفجرت بينهم ومزقت أجسامهم: زَلَق أوفقير، المزّاح، قنبلة منزوعة الصمّام في غطاء رأس جلباب أحدهم. وفي حادث آخر أطلق ريفي النار على الحسن فأخطأه وألقي القبض على الجاني. حضر أوفقير وذبحه، ورفع جثته أمام قدمي الأمير قائلاً: «إنني أقدمه لك يا مولاي!»، إنها حكايات لم يُتحقق من صحتها؟ بالتأكيد. لكن لا دخان بلا نار، وقد ثبت أن أوفقير، عندما كان يعمل لحساب فرنسا ـ وأيضاً في وادي زيم، خلال شهر آب 1955 ـ كان يحب اللجوء إلى تنفيذ حكم الإعدام وجاهياً بهذه الطريقة المذهلة التي يفضل استخدام الخنجر فيها.

بقيت نتيجة القمع الإجمالية مجهولة، غير أن عدد الضحايا، ومعظمهم من المدنيين الذين قتلوا نتيجة القذف الجوي، قُدّر بآلاف القتلى والجرحى.

في نهاية هذه الحملة التي قادها أوفقير بهمة ونشاط ضد مواطنيه، رقّي إلى رتبة عقيد.

في 15 آب 1957 توّج محمد بن يوسف ملكاً على المغرب باسم محمد الخامس.

* * *

جرت الحلقة الأخيرة من تصفية المقاومة في الجنوب. فقد قام جيش تحرير الجنوب يدعمه المجاهدون الوحدويون المستقلون،

الوافدون من جميع أنحاء المغرب بحملة حربية شاملة على المنطقة، تساعدهم القبائل الصحراوية ضد قوات فرانكو الإسبانية. قادتهم عملياتهم، عند الحاجة، إلى موريتانيا الباقية في حينه تحت السيادة الفرنسية، إنّما عشية التفاوض على منحها الاستقلال.

غدا الوضع خطيراً بالنسبة للملك. إذ لا يمكنه أن يتنصل من هذه الحملة والتنكّر للمقاتلين فيها: فالمغرب بكامله ـ الأحزاب ومن بينهم الحزب الشيوعي، والنقابات، والجمعيات المختلفة ـ يعتبر الصحراء الغربية وموريتانيا جزءاً من ترابه الوطني. علّال الفاسي يردّد بخطب نارية أن حدود البلاد الجنوبية هي نهر السنغال... لكن كيف يمكن القبول بوجود تلك القوة المسلّحة المستقلّة عن القوات الملكية المسلّحة، ولا تفكّر بالانخراط فيها، وهي ذات حوافز إقليمية مترافقة بهدف سياسي واضح؟

أقنعت فرنسا الملك باتخاذ قرار حاسم، موريتانيا كما الصحراء الغربية، ليستا تلك الكومة من الرمل التي سمحت إنكلترا في السابق للديك الغالي أن يتبختر صيّاحاً عليها، فباطن أرضها قد انكشف عن خامات الفوسفات وفلزّات الحديد. توقّعت مجموعة عالمية، في عددها بالطبع مصرف باريس والبلاد المنخفضة بدء استثمار حوض الزويرات المنجمي، وإنشاء خطّ حديدي لنقل الخامات حتى ساحل الأطلسي وتحديث منشآت مرفأ بور إيتين (نواديبو بعد الاستقلال)؛ والتمست من البنك العالمي للتنمية الاقتصادية BIRD منح قرض لهذا الغرض، فتردّد لعدم توافر الشروط الأمنيّة. تبينّ عدم الاستعداد للمجازفة برؤوس أموال لهذا المشروع إن لم تستقر الأمور في موريتانيا مما يستلزم ملاحقة جيش التحرير.

فيما يتعلق بفرنسا الغارقة في الحرب مع الجزائر، توفّر هذه العملية لها فائدة إضافية، تتجلّى في تخليص حدودها الصحراوية من بضعة آلاف من الرجال المناصرين كلياً للقضية الجزائرية.

في كانون الثاني من العام 1958 وضع الفرنسيون والإسبان بالاتفاق التام مع السلطات المغربية خطة حملة عسكرية أطلق عليها اسم *الإعصار*، ولُقّب اسمها الفرنسي *الممسحة*. في الشهر التالي مشّط خمسة عشر ألف جندي، تدعمهم نحو مئة طائرة، الصحراء. اضطرت القبائل الصحراوية، وقد أبيدت ماشيتهم، إلى الهجرة. سُحق المقاومون، فرموا السلاح، والتحق معظمهم بالقوات الملكية المغربية، أو عادوا إلى ديارهم.

استمر القادة المغاربة، والسلطان على رأسهم، في التأكيد جهاراً أن «الأراضي الصحراوية هي امتداد للمغرب»؛ بل ورفضوا مدة طويلة الاعتراف بوجود موريتانيا المستقلّة. لكن هذا لم يَحُل دون تركيز النظام الاقتصادي الاستعماري، وانصراف موريتانيا إلى تأمين وضع مستقرّ لها بعيداً عن المغرب، بينما حافظت إسبانيا على وجودها في ساقية الذهب.

لكن القضية عادت إلى ساحة الجدل بعد ستة عشر عاماً.

من بين المجاهدين النادرين الناجين من عملية الممسحة، والذين قرّروا مواصلة الجهاد، أحمد أغوليز، وهو طاه سابق في مطعم للطلاب. كان من الأوائل، فقد أنشأ في الدار البيضاء خليّة سريّة، وانتهى به الأمر إلى توقيفه من قبل الشرطة الفرنسية، ثم هرب. لُقّب في الحرب بـ «شيخ العرب»، وغدا هذا اللقب أسطورياً في أوساط أحياء الصفيح في المغرب.

3

السياسي

كان يوم 16 تشرين الثاني، المناسبة السعيدة للمغرب، يوماً مفعماً بالقلق لبن بَرَكة، فقد كلّفه الجنرال مريك Meric، من إدارة الشؤون السياسية في المحميّة، بتأمين الحماية الشخصية للسلطان. اجتهد بن بركة، وهو الأمين العام التنفيذي لحزب الاستقلال في السهر على كل شيء. وقد وصفه أخوه عبد القادر يثب من سيارته دون انقطاع، يراقب السطوح، ويوجّه تنبيهاته إلى حرس حفظ النظام، لاتفارق عينه الدلاهاي السوداء التي تشق طريقها عبر الجماهير التي يخشى في كل لحظة أن يقذف متآمر من بين صفوفها قنبلة قاتلة، فالبلاد لاينقصها منشقون متعاونون مع القمع الفرنسي وهم لا يأملون العيش بعد عودة سيدي محمد.

كان إلى جانب الأب ابنه البكر مولاي الحسن، وهو تلميذ الأستاذ بن بركة، خلال الأربعينيات في كلية القصر السلطانية.

هل لاحظ أوفقير، الذي أعطى لنفسه أهمية كبيرة وهو يجلس إلى جانب السائق، وهو يشير بذراعيه إلى أفراد الأمن لإبعاد الجماهير التي تتزاحم متجاوزة الأرصفة؟ هذا غير مؤكّد: المرافق العسكري للمندوبين الفرنسيين بتنكّره المرتجل يبدو ضابطاً مجهولاً من الحرس الأسود.

منذ العام 1951 قال الجنرال جوان عن بن بركة: «إنّه العدو رقم

واحد». مع أن المهدي بن بركة، إلى حدّ ما، مثل أوفقير، نتاج خالص من الاستعمار الفرنسي، لكنه أجوده. ولد في العام 1920 في الرباط، والده مقرئ قرآن في أحد المساجد ويؤمن نفقات نهايات الأشهر الصعبة بالمتاجرة بالشاي والسكر. بعد التخرج من الكُتَّاب بحفظ القرآن في التاسعة من العمر، لم يُقبل في المدرسة الابتدائية التي تحمل الإسم المعبّر: «مدرسة أبناء الأعيان» إلّا الأخ الأكبر للمهدي فآل بن بركة ليسوا من الأعيان. ويُعَدُّ قبول ابنهم البكر في تلك المدرسة مُنَّة يحسدون عليها. كان المهدي يرافق أخاه كل صباح، ويجلس على الرصيف كلّ صباح حتى موعد انصراف التلاميذ، مما أثار شفقة المعلمة الفرنسية، فأدخلته إلى الصف وأجلسته في المقعد الأخير، ولم تمض ستة أشهر حتى غدا في المقعد الأوّل. مارس بن بركة الدرس على نَسَق ممارسة أوفقير للحرب: باستبسال وبراعة.

تنبّهت الحركة الوطنية لهذا التلميذ المتفوّق فتكفّلت بدراسته الثانوية. انتسب المهدي وهو في الثالثة عشرة من العمر إلى معهد مولاي يوسف؛ وفي الوقت نفسه إلى حركة الاستقلال فكان أصغر الأعضاء فيها. وبقي الأصغر المتفوّق في جميع مراحل حياته. وفي الصف الثاني المؤهل للبكالوريا الأولى بادرت المندوبية إلى مكافأته بمنحة تتيح له متابعة دراسته حتى الحصول على إجازة جامعية في الرياضيات، يحصل عليها في مدينة الجزائر العاصمة. كما هيّء له ما هو أهم من ذلك. كان الجنرال بُوايه دي لاتور الذي غدا بدوره مقيماً عاماً يعمل في العام 1937 في مكتب نوغس المقيم العام. تلقى في أحد الأيام زيارة مدير ثانوية سيدي يوسف، الذي قدمه له تلميذاً موهوباً متفوّقاً يجب منحه فرصة لإبراز مواهبه. فتحدّث دي لاتور بشأنه مع نوغس، وهو خريج البوليتكنيك في باريس، الذي تحمّس للفكرة: ووَعَد بتهيئة الفرصة للشاب لقبوله في مسابقة الدخول إلى تلك المدرسة العالية، لكن نشوب الحرب العالمية الثانية حال دون تحقيق هذا المشروع.

حاز المهدي على الإجازة في العلوم في فترة ندر فيها الطلاب الجامعيون في المغرب، وكانوا يفضلون دراسة الحقوق أو الآداب على الخوض في غمار الرياضيات القاسية. كانت رغبة المهدي الخفية أن يغدو تلميذاً لآينشتاين... في نهاية العام 1942 ، وبعد نزول القوات الأمريكية على الساحل المغربي، استدعت الحركة الوطنية الشاب للعودة إلى البلاد، فتخلى عن تحضير شهادة التبريز واكتفى بالإجازة.

في العام 1955 ، كان في الخامسة والثلاثين من العمر، قصير القامة، أسود الشعر، أبيض البشرة فاحم العينين تحت حاجبين كثيفين، ذا حيوية متوقّدة، وكتلة من نشاط ترهق العاملين معه، وتسكِر محادثيه. لُقّب «بالدينامو». خطيب لامع، لايحمّس الجماهير بسحر العبارات الشعريّة الوطنيّة مثل علّال الفاسي، بل يقنعهم بوضوح أفكاره وتماسكها. مارس السياسة وهو في الثالثة عشرة من العمر، وفي العام 1944 كان أحد مؤسسي حزب الاستقلال والموقّع ـ الأصغر سناً ـ على بيان طلب الاستقلال مما سبّب له قضاء سنتين في السجن بتهمة «الاتفاق مع العدو». عند الإفراج عنه ترأس وفداً من الصحافيين المغاربة وسافر إلى باريس حيث كانت هيئة الأمم المتحدة تعقد اجتماعاتها، وأجرى اتصالات عديدة مع المندوبين ليثير اهتمامهم بالقضيّة المغربيّة. في العام 1951 ألزمه جوان بإقامة جبرية في الجنوب؛ حيث بقي حتى العام 1953 ، ثم نُقل إلى جبال الأطلس. وفي أيلول 1954 (حصلت تونس على الحكم الذاتي، وبدأت باريس تخفّف القيود على المغرب) رُفِعت الإقامة الجبرية عنه. شارك في استشارات إكس ـ لي ـ بان التي افتتحت في 20 آب 1955 (يوم الذكرى السنوية لخلع السلطان عن العرش) وأجرتها حكومة إدغار فور لحلّ الأزمة المغربية. كان اسم وزير الشؤون الخارجية الفرنسية أنطوان بيناي. هو يمثّل مجموعة أرباب العمل الكبرى، ويحرص على تأمين مصالحهم في المغرب، وقد توصل إلى ذلك.

فيما بعد ـ وبزمن طويل ـ عمد بن بركة إلى انتقاد ذاتيّ لما وافق عليه في ـ إكس ـ لي ـ بان، فماعاد به إلى بلاده لم يكن إلا تسوية عرجاء، وليس انتصاراً، سواء في الشكل (الاستقلال ضمن الارتباط) أو في المضمون. الاستعمار تراجع على الجبهة السياسية، لكنه حافظ على مواقعه الاقتصادية. ثم هل يجب الاقتصار على المغرب وحده، بينما النار تشتعل في الجزائر؟ ألم يُضَحِ بالتضامن المغربي، ليقتصر على منفعة مراكشية وطنية جزئية؟

في تلك الفترة، لم يتطرق الشكّ إلى نفسه، فهو ماركسي في زمن سادت فيه المبادئ الماركسية: الإصلاح الزراعي، تأميم وسائل الإنتاج الصناعي، التخطيط الدقيق للاقتصاد، وكل ذلك بالطبع تحت الإشراف الديمقراطي للجماهير الشعبية؛ وهو أيضاً ملكي في سياسته إن لم يكن باقتناعه أيضاً؛ فشعبية سيدي محمد الواسعة تشكل حيّزاً هاماً من المعادلة المغربية. قال عبد الرحيم بوعبيد، وهو مناضل شاب آخر في حزب الاستقلال، للفرنسيين في إكس ـ لي ـ بان: «محمد بن يوسف يجسّد المغرب، ولا تستطيعون التأثير عليه». فبدلاً من الاصطدام بالعرش مع المجازفة بالتحطم على مرقاته، من الأفضل الاعتماد عليه، وتقوية قدرته من أجل إلزامه بالتطوّر. بالاجمال الاشتراكية بوساطة الملكية، أو على الأقل الاشتراكية مع بقاء الملكية. قال جان لاكوتور رأياً في بن بركة مصوغاً بشكل مزحة ومعبراً عن مضمون عميق: «بن بركة هو لينين مضاف إليه إدغار فور». كما عبَّر عالم الاجتماع الأمريكي واتربوري(*) Waterbury، وهو اختصاصي شهير في الشؤون المغربية، عن الرأي ذاته، إنما بمزيد من الكلمات: «بن بركة ليس رجل اليسار الصلب العنيد الذي أشادت به صحف اليسار الفرنسية (....) كما أنه ليس رجل اليسار المذهبي الجازم، فبالرغم من أن أساليبه، عندما تسنح الفرص، تقدميّة، وتعابيره ماركسية نموذجيّة

(*) جون واتربوري: مؤلف الكتاب «أمير المؤمنين» نشر دار (PUF).

ومفاهيمه السياسية متسلّطة، لكنه يبرهن عن براغماتية(*) متميزة للوصول إلى أهدافه».

عن هذه البراغماتية انطلق في الواقع يقدّم براهين وافرة.

* * *

شخصان سيُلزمان المقاومة بالتزام جادة الصواب، الأمير مولاي الحسن وبن بركة.

صمّم بن بركة، وهو الأمين العام التنفيذي لحزب الاستقلال، أن يجعل منه الحزب الوحيد في المغرب، حزباً لا ينافس، يدعمه اتحاد العمال المغربي، النقابة القويّة التي تضمّ نصف مليون عضو، مما يمكنه أن يقود القصر في طريق الاشتراكية. ولتحقيق أهدافه نشر دعاته في طول البلاد وعرضها: موظفون نسّبوا للحزب، وأعضاء عاملون منصرفون لقيادة فروعه وإدارتها والدعاية له (في الأرياف ومناطق عديدة، بلا تمييز) فجميع الموظفين دعاة للاستقلال؛ ويجب إخراس معارضيه، أمّا العصاة والأعداء الألداء فيجب إزاحتهم. وقد باشر الأمين العام التنفيذي بالتطهير الحازم دون تأجيل أو تراجع.

وكما يحدث في كلّ مكان، تسرّبت عناصر مشبوهة الأغراض والنوايا إلى صفوف المقاومة.

كانت قوات الأمن العام الموضوعة تحت قيادة مولاي الحسن تعالج، عند الاقتضاء، المخالفات التي يحتمل أن تثير الرجال الشرفاء، وليس جميع الملاحقين أو المعاقبين من هذا الصنف. كان خطأ خلايا الهلال الأسود المدنية أنّها في الأغلب ذات ميول شيوعية. كما لوحق آخرون لأنهم رفضوا التحالف مع العرش، أو بكل بساطة

(*) البراغماتية Pragmatisme: أو فلسفة الذرائع: فلسفة أمريكية تتخذ من النتائج العملية مقياساً لتحديد قيمة الأفكار الفلسفية وصدقها.

لأنهم تمرّدوا على هيمنة حزب الاستقلال، أخيراً ضُحّي بجميع من فكّروا بمتابعة الجهاد حتى استقلال الجزائر.

تشكّلت لجنة برئاسة بن بركة لفصل الحنطة الجيّدة وتخليصها من الزؤان. وتُرك المصنّفون زؤاناً إلى قتلة الأمن العام، وأغلبهم من المقاومين القدامى أنفسهم.

ثم حادثة عباس مِسدّي. هذا المِسَدّي الذي سبب نقل رفاته، بعد سنتين فتنة الريف التي سحقها الأمير الحسن وأوفقير.

كان مِسدّي أحد كبار وجوه المقاومة. بدأ الكفاح في الدار البيضاء، أوقفته الشرطة الفرنسية في العام 1954، ثم أخلت سبيله. التحق بالريف لينظم فيه وحدات المقاومة السريّة. وفي تشرين الأول 1955 ، وبالاتفاق مع الجزائريين بوضياف والميدحي، كان أوّل من أطلق مغاويره لمهاجمة المراكز الفرنسية. غدت منطقة عملياته المنتشرة بين أكفول وبورد وتيزي أوزلي على خارطة الأركان الفرنسية «مثلث الموت». وعندما نظم جيش التحرير قواتّه في كانون الثاني 1956 على ثلاث قيادات، عهد لمسدّي بقيادة قوات الريف.

التقى به بن بركة خلال جولة له في الشمال. لم يفكر مِسدّي أن ينضمّ إلى حزب الاستقلال، وطالب الحزبُ بدعم الجزائريين في معركتهم التحريرية. كانت الصفة الوحيدة المشتركة بينه وبين بن بركة طبع متوقد نشيط، وقد حَجز في منطقة نفوذه الأمين العام التنفيذي لحزب الاستقلال عدة أيام، اقترح عليه بعدها بن بركة لقاء في فاس لحلّ سوء التفاهم. كان الوسيط بينهما تابع لعبّاس مِسدّي اسمه الحجّاج. لكنه وسيط حسود. الأمر الأكيد هو العثور، بتاريخ 26 حزيران من العام 1956 ، على جثة مسدي مشوّهة بشكل مرعب في الفيلا المستأجرة من قبل بن بركة. كان الأمين العام التنفيذي، وفقاً لما أدلى به أصدقاؤه، ذا رغبة صادقة في الوصول إلى اتفاق مع

مِسدّي، وقد كلّف الحجّاج بأن يأتيه به. وقد فعل الحجّاج ما كُلّف به والمسدس في يده، فحصلت بينهما مشاجرة في السيّارة، انطلقت إثرها رصاصة أصابت مقتلاً من مسدّي.

بعد ذلك بتسع سنوات، وفي سيّارة أخرى، وعلى طريق إيل - دي - فرانس يبدو أن القدر كان بالمرصاد ليتلعثم مرة أخرى...

نكر شارل آندريه جوليان، صديق بن بركة، أنه لم يجسر أبداً على أن يثير هذه الانقلابات القاسية أمام صديقه «خشية تكديره».

* * *

غدا بن بركة رئيساً للجمعية الاستشارية التي عيّن السلطان جميع أعضائها. كانت حلاً انتقالياً بانتظار الجمعية التأسيسية التي وعد محمد بن يوسف علناً ورسمياً بها. اقترح بن بركة تسمية مولاي الحسن وليّاً للعهد، وتمّت الموافقة على اقتراحه. كان هذا انفصاماً كليّاً عن التقاليد المغربية العريقة، ومخالفة لمبادئ الإسلام الذي يمنع انتقال الحكم آلياً بالوراثة البكورية. صحيح أن الحماية الفرنسية قد أفسدت قليلاً ذلك التقليد باستخدامه لتحتفظ لنفسها بحق اختيار الخليفة، ثم إن الحسن برهن منذ نشأته عن كفاءة جريئة مقاتلة لن تحتاج إلى إعلان مسبق بانتقال العرش إليه وراثياً.

من قمة منصّة رئاسته الاستشارية، رأى بن بركة في الحال أن الملك محمد الخامس قد أدار ظهره للمستقبل الاشتراكي الذي يتصوّره له، وراح يبحث في الماضي عن الوصفات القديمة المفيدة للقضاء على السائبة. كان الأمر بالنسبة لمحمد الخامس مثلما كان لجميع أسلافه، وهو تأمين سيطرته بتفريق خصومه. فقد نجح بمساعدة حزب الاستقلال في إخضاع المقاومة. وغدا كل من يحمل السلاح من الآن فصاعداً تحت إمرته. ووجب على حزب الاستقلال نفسه أن يقبل بحكومة ليست الأكثرية فيها من أعضائه. غير أنه بقي في مواجهة العرش قوّة خطرة. وانشقاق في صفوفه يضعفه. وقد تفجّرت الأزمة بشكل ذي مغزى؛ عند مشكلة تسمية وزير الدفاع

والداخلية التي أراد الملك أن يحتفظ بحق اختيارهما مع تأسف العناصر الأكثر تصلّباً في حزب الاستقلال.

في الواقع لم يحدث الانشقاق بتحريض القصر، الذي اكتفى بأن يلعب لعبته بالرصانة الفعّالة المميزة لمحمد الخامس. فعلى مدى سنوات حكمه، لم يَفرُض العرش أي أمرٍ، ولم يخلق علانيّة أيّة أزمة. لم يَسعَ الملك مطلقاً إلى اختبار القوة: بل إنّه يهرب من مثل هذا الاختبار. إنّه يستخدم فعالية الخصم ذاتها لزعزعته. لم يحصل حزب الاستقلال على تماسكه إلّا في صراعه مع الاستعمار. ومع الحصول على الاستقلال غدت وحدته متكلّفة. أي عامل مشترك بين علّال الفاسي المتمسك بالشريعة الإسلامية وبن بركة الماركسي؟ أيّة وحدة رأي بين صغار البورجوازيين الوطنيين الذين يشكلون مُعظَم أنصار هذا الحزب وبين أعضائه الشبان الحالمين بثورة؟

انتهت المعارضة بين عقلاء الحزب الكهول وشبانه الثوريين أخيراً إلى الانشقاق. وفي 6 أيلول 1959 أسس بن بركة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية (UNFP) جاذباً معه نخبة أعضاء حزب الاستقلال: الشباب، والطلاب، والنقابيين ـ كل أولئك الذين يريدون أن يتطور الاستقلال إلى إصلاحات عميقة تعمُّ البلاد. وانضمّ عبد الله ابراهيم رئيس الحكومة إلى (UNFP).

تحطّم الاندفاع الشعبي المؤيد لحزب الاستقلال سريعاً، فغدا حزباً عاديّاً بسيطاً تنافسه الأحزاب الأخرى التي أثيرت ضده. سجّل العرش الضعف الذي أصاب هذا الحزب، فتظاهر برضاه عن الحكومة التي يرأسها عبد الله ابراهيم رغم انشقاقه، ليتمكن من نسفها في الوقت المناسب، وخَلَق لها العديد من الصعوبات (لم يكن أقلها فتنة الريف). أما UNFP الوليد، الذي حظي بتأييد شعبي مقلق، فقد استحق معاملة سجّلت تحولاً في تاريخ المغرب المستقل الحديث، فمن يد الملك المخملية انتقلت الممارسة إلى قفّاز ولي العهد الحديدي.

في كانون الأوّل 1959 ، بعد ثلاثة أشهر من التأسيس الرسمي لـ UNFP، ألقي اثنان من أشهر أعضائه في السجن، الفقيه البصري وعبد الرحمن اليوسفي، وهما على التوالي مدير ورئيس تحرير صحيفة الحزب اليومية «*التحرير*» لنكر «مسؤولية الحكومة أمام الشعب» في مقال ورد في الصحيفة، مما اعتبر إساءة للملك الذي تُسأَل الحكومة أمامه فقط.

شعر بن بركة بهبوب ريح سيّئة، فحزم حقائبه، وسافر إلى ألمانيا، حيث يعمل أخوه عبد القادر مستشاراً تجارياً في سفارة المغرب في بون.

كان على حقّ. فبعد شهرين، في شباط 1960 ، أعلنت إدارة الأمن العام اكتشاف مؤامرة لاغتيال ولي العهد. هوّلت صحافة النظام النبأ قدر استطاعتها، وأشارت إلى الاتجاه الذي يجب البحث فيه عن المسؤولين: المقاومين القدامى (ومنهم الفقيه البصري، وعبد الرحمن اليوسفي) وإدارة UNFP. ورد في الصحيفة الأسبوعية «*المنائر*» les phares التي يديرها أحمد رضا غديرا، المقرّب من الحسن: «يوم السبت الفائت (13 شباط)، في ساعة متأخرة مساءً، حضر عضو بارز في المقاومة أو من جيش التحرير إلى قيادة الدرك الملكية، وأدلى باعترافات رهيبة عن مؤامرة دُبّرت بعناية، وحُبكت وشُكّلت. وهي تهدف إلى اغتيال صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن. أشير إلى مكان ويوم وساعة الاغتيال. وقد أكد صاحب الاعتراف أقواله أمام وزير العدل شخصيّاً بحضور رئيس القضاء الأعلى على ما يبدو. تبع ذلك عدة توقيفات». تابعت الصحيفة بهذه الخاتمة المقلقة: «نطالب بتحديد جميع المسؤوليات، وعدم التوقّف على مستوى المنفّذين. إذا كانت المؤامرة قد وُجدت، وإذا كانت خطة التنفيذ قد أُعدّت، فيجب وجود رؤوس لحبكها. على التحقيق أن يصل إذن إلى الينابيع، ولا يكفي الاقتصار على قطع ذنب الأفعى».

في 23 شباط أكّدت صحيفة *الأيام* أن الفقيه البصري أعد المؤامرة من زنزانة سجنه.

في 24 آذار، زادت صحيفة *الأيام* من حملتها وأضافت: «تأكّد حالياً أن المهدي بن بركة هو الدماغ المخطّط للمؤامرة، والبصري هو من كُلّف بتنفيذها... هناك آخرون اشتركوا في هذه القضية، وسيأتي دورهم عاجلاً، وقد علمنا أن النيابة العامة تمتلك أدلّة كافية، وأصدرت منكرة توقيف ضد المهدي بن بركة. هو موجود حالياً في باريس. فهل ستقوم الحكومة بواجبها طالبة من السلطات الفرنسية توقيفه؟».

لاتوجد منكرة توقيف، حتّى ولا دعوى. لقد عفا الملك عن جميع الموقوفين، مما يعد تسامحاً كبيراً منه، إن صحّ أنهم كانوا يحضّرون لاغتيال ابنه. لكن توقيف العشرات، ومئات التفتيشات الدقيقة لعبت دور الزجر بالتخويف. لقد دخل المغرب عصر حكومة التآمر.

في شهر أيار أقيلت حكومة عبد الله ابراهيم. فعدا عن حملة قمع الريف التي جرت من قبل قوات لا سلطة لتلك الحكومة عليها، فقد أُلزمت بحلّ الحزب الشيوعي، كما فُرض عليها عار توقيف أصدقائها السياسيين.

قرعت عملية الممسحة أجراس الحزن على جيش التحرير. وانضم حزب الاستقلال إلى صف الموالين. تلقى الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP طلقة الإنذار.

أعلن الملك للبلاد أنّه قرّر القيام بمهام رئيس الحكومة والعهدة بسلطاته إلى ولي العهد.

سُمّي أوفقير رئيساً لجهاز الأمن العام.

* * *

مات الملك. عملية جراحية حمقاء أودت بحياته. كان يشكو من انحراف في الوتيرة الأنفية تزعجه قليلاً، وخاصة عند السفر

بالطائرة. اقترح جراحٌ سويسري المعالجة الجراحية، فاعترض أطباء الملك ومعظمهم فرنسيون، لكن المداخلة الجراحية تمّت. لم يستعد الملك وعيه. هبوط مفاجئ في الضغط، تبعه توقّف القلب. وفشلت جميع محاولات الإنعاش. كان ذلك في يوم 26 شباط 1961 .

كان ألم الشعب على قدر أفراحه قبل ذلك بخمس سنوات عند العودة من المنفى. جمع محمد الخامس في شخصه هيبة الملك، والمودّة التي يحاط بها المظلوم. ذُرفت عليه الدموع مكافحاً من أجل الاستقلال أكثر منه ملكاً. والسنوات الخمس الأخيرة من سلطته المستردَّة لم تمحُ ذلّ ثمانية وعشرين عاماً تحت الحماية. سيبقى محمد الخامس بالنسبة لشعبه محرّر المغرب.

من باريس وجّه بن بركة إلى الحسن الثاني برقية «ودّ عميق وإخلاص صادق» كتب فيها: «واجبنا متابعة العمل الذي بدأه ملكنا في تشييد صرح مغرب حرّ، ديمقراطي مزدهر، وفقاً لمَثَل جلالته الأعلى وللطموحات الشعبيّة».

لكن كان عليه أن ينتظر أكثر من عام قبل أن يعود إلى البلاد. تمّ تحديد انعقاد المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP في حزيران 1962 . عاد بن بركة في شهر أيار. وكانت عودته انتصاراً غير متوقّع، على مستوى شعبية منقطعة النظير لم تخطر ببال القصر أو الطبقة السياسية. كانت طبعة جديدة من الاستقبال الذي جرى للملك، قبل ستة أعوام.

كان ذلك في 16 أيار 1962 ، وهو يوم العيد الكبير. شقّ الموكب طريقه بصعوبة بالغة بين الجماهير المحتشدة من المطار حتى الرباط، والهتافات تعلو تحيي «الاتحاد الوطني للقوى الشعبيّة». في الأيام التالية تتابعت الوفود إلى منزل بن بركة من الفجر حتى هبوط الليل، حتى اضطر إلى تنظيم السير في خط وحيد الاتجاه: الدخول من الشارع والخروج من الحديقة.

لم يكن الوضع السياسي محمّساً مطلقاً، بعكس الاستفتاء

الشعبي العام، واستطاعت الحكومة التي شكّلها الحسن الثاني أن تدق إسفيناً بين الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP واتحاد العمال المغربي UMT المركز الرئيسي للنقابات. بَدَت القطيعة في الأفق. أعاد بن بركة إلى جيبه التقرير الهجومي الذي كان قد أعدّه، وحاول جاهداً أن يسدّ الثغرات، لكنه أكد في خطاب له تفوّق الحزب، المعبّر الوحيد عن الحقيقة الثوريّة، على بقية القوى الاجتماعية في المغرب. في نهاية الأمر حَصَلت القطيعة بين الحزب واتحاد النقابات مما عُدّ مكسباً كبيراً للعرش.

كان الدستور القضية الكبرى التي تهيّأ الحسن الثاني للإنعام بها على شعبه.

كان والده قد وعد بتاريخ 18 تشرين الثاني 1956، بمناسبة عيد العرش، بانتخاب جمعية تأسيسية. فطالبت جميع القوى السياسية في البلاد، وحزب الاستقلال في طليعتها، بوجوب إنجاز الوعد؛ مما يعني تخلي الملكية عن سلطتها المطلقة: لاشك أن الجمعية التأسيسية ستحدّ من امتيازات العرش وتقلّصها. غير أن سبع سنوات من مناورات بارعة قد أتاحت تجنّب التهديد. والدستور لن يُعِدّه البرلمانيون الذين سينتخبهم الشعب المغربي، بل مستشارو الملك والقانونيون الفرنسيون وفي طليعتهم الأستاذ الشهير موريس دوڤرجيه M.Duverger.

بفضل نصّ فُصِّل على القياس، غدت الملكية دستورية، مع بقائها تتمتع بالحق الإلهي. تريد أن تخلع عليها صفة الديمقراطية مع تأمين السلطة المطلقة للملك، أمير المؤمنين، القائد الأعلى للجيوش، يسمّي الحكومة وهي مسؤولة أمامه فقط. القضاء يخضع له أيضاً، وفقاً لما ورد في قرار للمحكمة العليا: «السلطة القضائية تشكل جزءاً من مجموع المهام التي ينهض بها في الدرجة الأولى أمير المؤمنين». كما أن المادة 35 المستوحاة من الدستور الديغولي تتيح له إعلان حالة الطوارئ، وتسلّم كامل السلطات التشريعية والتنفيذية.

استمر الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في مطالبته بجمعية دستورية.

توسّط بن بركة ببراغماتيته المعتادة، وحاول المناورة. كان مايزال يؤمن باقتران الملكية والاشتراكية. يؤمن باتحاد عنصريهما وعملهما المشترك بصدق، بينما انضم عديد من السياسيين الآخرين إلى العرش متخلين عن قناعات شبابهم. حتى النهاية، حتى موته، سيحيا بن بركة مقتنعاً بإمكان إيجاد تسوية، المستفيد الأكبر منها الشعب المغربي. لا أحد يعلم السبب الذي يدفعه إلى التمسك بهذا الأمل الأعمى، الذي مافتئت الأحداث تكذّبه. لعله يعود إلى أن الحسن الثاني كان سابقاً تلميذه النبيه، المعجب به.

لم يُرد الملك أية تسوية، حتى الجمعية التأسيسية الرزينة، التي وعد بن بركة بتعقّلها، رأى فيها مغالاة. سيكون الدستور منحة ملكية أو أنّه لن يكون. وفي تلميح واضح إلى أستاذه السابق في الرياضيات، قال الحسن الثاني لجان لاكوتور: «لن أسمح بوضع الملَكية في معادلة، يلزمني موافقة الإيمان، لا موافقة السفسطائيين».

قرّر تنظيم استفتاء عام في 7 كانون الأوّل 1962 للموافقة على الدستور.

دعا الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP إلى الامتناع عن التصويت في 14 تشرين الثاني.

في 18 منه كان بن بركة في طريقه من الرباط إلى الدار البيضاء مع صديقه مهدي العلوي، المنتخب نائباً عن سلاّ مستقبلاً. لاحظ سائقه عبر المرآة الارتدادية سيارة 403 البيضاء العائدة للأمن العام، الرفيقة الدائمة غير المرغوب بها. قرب بوزنيكا، وعلى قسم من الطريق المحاذي لوادٍ، ضاعفت سيارة 403 البيضاء سرعتها وتجاوزت سيارة بن بركة الڤولكسڤاغن، ثم انحرفت نحوها في حركة ذنب سمكة. انعطف سائق الڤولكسڤاغن إلى اليسار، وتمكّن من

تجنب الوادي، لكنه سقط في الحفرة المقابلة. قُذف بن بركة مصطدماً بأحد الجانبين وأصيب في عنقه، وأغمي على العلوي والسائق. خرج رجال الشرطة من سيارة الـ 403 واقتربوا مهددين. لحسن الحظ كان بعض العمال الزراعيين يعملون في حقل مجاور. فأسرع بن بركة نحوهم وأعلن عن نفسه، وأشار إلى الشرطة، فعاد هؤلاء على أعقابهم.

في المشفى الذي نُقل إليه الجرحى، بيَّن الكشف الشعاعي عن كسر في إحدى فقرات بن بركة الرقبية، مما استلزم وضع عنقه في الجبصين، ثم في قوّام تجبيري.

في 24 تشرين الثاني غادر المغرب للاستشفاء في ألمانيا.

تمّت الموافقة على الدستور الحسني بنسبة 97% من المقترعين، وتراوح عدد الممتنعين عن التصويت 15%.

* * *

اتخذ من الدرس عبرة، إنّما ليس دون تردّد. ففي الأوّل من أيّار من العام 1963 فقط قرر الاتحاد الوطني للقوى الشعبية أن الامتناع عن التصويت ليس شعاراً دائماً، وأعلن المشاركة في الانتخابات التشريعية المحدّدة في السابع عشر من الشهر نفسه.

قبل ذلك بشهر، أعطى بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد تصريحاً مجلجلاً لمجلة أفريقيا الفتيّة Jeune Afrique هاجما فيها التزوير الانتخابي، وفضحا تسلّط حاشية الملك على البلاد، وأعلن الزعيمان المعارضان صراحةً أن المجابهة المباشرة مسجّلة في الوقائع، ولا نكوص عنها في حال استمرار الانحراف عن الديمقراطية، «منذ تلك اللحظة لا يعلم أحد إلى أين ستنتهي الأمور. تجاه تلك المحاولة من الإدارة للهيمنة على الشعب سنضطر إلى الردّ بحزم، ولن نستطيع البقاء حزباً متقيداً بالشرعيّة».

قاد بن بركة الحملة الانتخابية، جاب البلاد طولاً وعرضاً خلال أسبوعين مرهقين، يخطب أمام الجماهير المتحمسة في المدن،

ويزور القرى النائية في الجبال. لم تغفل أيّ من خطبه عن التحذير من تزوير الانتخابات وممارسته ضد الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP. فاق نجاح حزبه كل آماله، كما فاقت ضخامة التزوير أسوأ مخاوفه. فقد منح أحمد رضا غديرا، وزير الملك، الرجل اللبق، كل ناخب يتخلى عن بطاقة انتخابه UNFP عشرة دراهم، وعشرة كيلوات من الطحين، وفي أماكن أخرى كان يُمنح قالبَ سكر وكمية من الشاي. إنّما في عديد من الدوائر الانتخابية قامت الإدارة بكل بساطة بعكس النتائج معطية لمرشح الملك الأصوات التي حصل عليها مرشح UNFP. ويُرجَّح أن يكون حزب الاتحاد قد حاز على ستين مقعداً من مجموع المقاعد المئة وأربعة وأربعين، غير أن التزوير قلّص هذا الرقم إلى ثمانية وعشرين. لكن بن بركة نجح في الرباط بنحو 90% من الأصوات. والمناطق التي أطلق عليها ليوتي اسم «المغرب المفيد» اقترعت للاتحاد، بينما سقط خمسة من وزراء السلطة.

كما كانت المقاومة منذ عهد قريب، غدا بن بركة «العدو رقم واحد» للقصر. وبدا من الضروري للحسن الثاني وأوفقير إعداد مؤامرة ضده.

4

العاصي الذي لا يُقهَر

كان تاريخ 16 تشرين الثاني من العام 1955 يوم انتصاره. بعد أن انحنى يطبع القبلة البروتوكولية المضاعفة على يد السلطان ظاهراً وراحةً. سحبها هذا ـ دلالة الحظوة ـ وضمّه معانقاً. الفقيه البصري هو المقاومة. خلال سنوات، وبمناسبة ذكرى 20 آب، كان يلي محمداً الخامس في الكلام احتفالاً بـ «ثورة الملك والشعب» فهو الناطق باسم الشعب.

لم يكن رئيس المقاومة لكنه رمزها. عمل مع البورجوازيين الوطنيين الذين سعوا إلى تأمين الأسلحة والدعم الخارجي، كما عمل مع فلاحي الأرياف والمجموعات المدنية الذين انتقلوا إلى الإجراءات العنيفة. وإذا كان قد سميَ الفقيه ـ ونادراً ما أُغفل لصق هذه الصفة به ـ فذلك لأن أحياء الصفيح لم تعتد على استقبال شخصيات مثقفة: لذا خلع عليه رفاق الكفاح الخشنون الأشداء هذا اللقب فاشتُهر به.

بعد عدة أشهر من خلع السلطان، أسس المنظمة السريّة. كان في السابعة والعشرين من العمر. صفّى أتباعه المتعاونين المغربيين مع الحماية الفرنسية، ثم هاجموا الفرنسيين. في تشرين الأول من العام 1954 ألقت الشرطة القبض عليه. كان متوقعاً أن يحكم عليه بالإعدام، لكنه نظم هروباً جماعياً من سجن القنيطرة المركزي في

أيلول 1955 ، وتمكّن من الفرار مع سبعة وثلاثين مقاوماً، قُتِلَ منهم اثنان أثناء العملية. استأنف بعد ذلك الكفاح حتى استقلال البلاد. كان عضواً في حزب الاستقلال وضم إليه العديد من المقاومين، أقام معهم على الدوام علاقات متميزة. التحق ببن بركة في الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP. عقب المؤامرة المزعومة على ولي العهد، دخل السجن مرة ثانية. وقد صرّح فيما بعد أن قاضي التحقيق لن يصدق شيئاً من نفي التهمة مادامت صحافة النظام تشير إليه بأنه الذراع المسلّح في المؤامرة، وسيأمر بالحد من نشاطه لبعض الوقت على الأقل. قبل أن يُضرب، حاول القصر، كعادته، أن يشتريه. في العام 1958 ، وخلال مقابلة سريّة، أعلن له الأمير الحسن أن الملك قرّر تسميته خليفة على الجنوب، وهو منصب يخصّص عادة لشقيق الملك. وقد أكّد له الحسن أنه أراد إعلامه مسبقاً لأن أي رفض لتسمية ملكية «يُعَدُّ تمرّداً، والمتمرّدُ يُعاقب بالإعدام». مبادرة من الحسن برهن فيها على مهارة في التلويح بالجزرة والعصا. ورفض الفقيه العرض، كما رفض قبله حقيبة وزاريّة.

هو رجل متوسط القامة، ذو وجه مستدير يتوسطه شاربان أسودان، مظهره الهادئ يخفي إرادة صلبة. إنه الرجل الذي يسير في الشوط حتى النهاية دائماً، أياً كان الثمن الواجب دفعه. هو يعلم أن آمال المقاومة قد خُذلت؟ ولا يؤمن، بعكس صديقه بن بركة، بإمكانية تطوير العرش بعد أن تربّع الحسن الثاني عليه. وخيار القوة وحده يحسم بين العاهل والشعب، وهو مستعد لأن يُعدّ له الوسائل وليتحمل مسؤولية المجازفة.

هو نموذج فريد في الطبقة السياسية المغربيّة. فالحسن الثاني، بن بركة، بوعبيد ـ وغيرهم كثيرون ـ نشؤوا وتربوا في أحضان الثقافة الفرنسية، وتجمع بينهم ذكريات دراسية واحدة. أما الفقيه البصري فمن نشأة مغايرة، بل إنّه لا يتكلم الفرنسية. وُلِد في دمناط في عائلة مزارعين متوسطي الحال. أكمل دراسته الجامعية

في جامعة بن يوسف في مدينة مراكش. إن لمعظم قادة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP مراجعهم ومسانديهم في فرنسا، وصداقاتهم مع الأوساط اليسارية في تلك البلاد، أمّا الفقيه فعينه على القاهرة، ودمشق، وبغداد. رأى سقوط الملكية المصرية المتعفّنة وتأسيس عبد الناصر لجمهورية اشتراكية، وشهد الانقلابات المتتابعة في الشرق الأوسط، وتابع انتصار بن بيلاّ في مدينة الجزائر؛ فكيف لا يؤمن أن عرش المغرب يهتزّ؟

* * *

وُلد مؤمن ديوري في القنيطرة في العام 1938 وَلَه من يتشبّه به. كان والده من الرعيل الوطني الأول. أوقف خلال التظاهرات التي أعقبت الظهير البربري، وقضى سنتين في سجن مؤمن ستات (اختار منه رمزيّاً اسم ابنه). وأوقف مرّة ثانية عشيّة خلع السلطان ونقل إلى مراكش. قام ابن الغلاوي بتعذيبه ليجبره على الولاء لِبن عرفة. كان ديوري مصاباً بداء السكّري، وقد نقل وهو يحتضر إلى المشفى حيث توفي. رفضت السلطات الفرنسية أن يدفن في القنيطرة، فدفن في فاس. وبعد عدة أشهر رأت العائلة أن تذهب لزيارة قبره. ووجب أن تحصل أرملته على تصريح لأنها، وهي مديرة صحيفة ذات أفكار غير مرضيّ عنها، لا تتمتع بحقّ التنقّل. رفضت وهي المرتابة الحذرة أن يصعد ولداها بصحبتها في السيّارة العائلية، فاستقل مؤمن عربة ركاب. صدمت شاحنة مسرعة انحرفت بسرعة سيّارة آل ديوري فقُتلت الأم، والابن البكر، وأختاً على الفور. أَخلت سيّارة شرطة بسرعة ومهارة سائق الشاحنة من المكان. الطرقات، في المغرب، خطرة.

ورث مؤمن روح المقاومة عن أبيه؛ انتسب إلى حزب الاستقلال، واحتجّ على المظاهر السلبيّة منذ مطلع وصول البلاد إلى استقلالها. بدا له أن النظام الجديد الذي بدأ يترسخ يخالف مبادئ المقاومة ويخونها. دُعي للمثول أمام اللجنة التأديبية التي

يرأسها بن بركة. فرأى أن اللهجة لم تختلف، والتهديد لا يخلو من الإرهاب، مما دفعه أن يغادر المغرب إلى فرنسا. أنهى دراسته ووضع نفسه تحت تصرف جبهة التحرير الوطني FLN الجزائرية. وعند العودة إلى المغرب بعد انتصار بن بيلّا، كان مقتنعاً أكثر من أيّ وقت آخر بضرورة الثورة.

كانت عائلته، منذ العام 1955 ، تخبئ شيخ العرب بعد هربه من سجن القنيطرة. عندما عاد مؤمن إلى البلاد، كان الشيخ يعيش في خفاء المقاومة السريّة، منذ تشتّت جيش تحرير الجنوب، وقد حُكم عليه بالإعدام غيابياً، في العام 1958 . كانت شرطة المملكة كلها تطارد من غدا بالنسبة للشعب مثيل روبن هود. لُقّب في دوائر الشرطة «من يتعذّر الاهتداء إليه»، لكن مؤمن اهتدى إليه، وكان يلتقي به، وتبينّ له وحدة أفكارهما.

تصالح مؤمن ديوري مع بن بركة خلال زيارة قام بها الأخير إلى أوروبا، ونظم في صيف 1962 في شقة استأجرها في الرباط لقاء بين الأمين العام التنفيذي للاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP وشيخ العرب، لكنه لم يسفر عن نتيجة. المواقف متباعدة كثيراً بينهما. الأول مستمر في حلمه أو وهمه، بقدرته على تحويل الملك إلى الاتجاه السليم، والآخر يركّز كل آماله على الصيغة الوحيدة التي يعرفها: الثورة المسلّحة. مع مؤمن شكل طيف *الجبهة* المسلحة لجمهورية المغرب.

لم تترك لهما نظرتهما إلى النظام أي اختيار آخر. القوات المسلحة الملكية، كما يشير إليها اسمها تابعة لأمر الملك وتقديره. وقد جعل أوفقير، خصمه السابق زمن الحماية الفرنسية، من مديرية الأمن العام شرطة سياسية قادرة على تحطيم كل معارضة حقيقية؛ وأنهى الدستور الممنوح من الملك إرتاج الجهاز. وهكذا أمكن للحسن الثاني أن يحكم المغرب كما لم يسبق لأي سلطان قبله.

بعكس «مؤامرة» 1960 ، المثيرة للسخرية، بَدَت مؤامرة 1963 تملك ظلاً من حقيقة. افتُرض أن الجبهة المسلحة لجمهورية المغرب تُحضّر لقلب النظام. لكن ما هي هذه الجبهة؟ شيخ العرب، ومؤمن

ديوري، والفقيه البصري، ومغاويرهم الأشباح من المقاومين القدامى الذين لم يباشروا أي نشاط.

بدأ القمع الوحشي ينقض على هؤلاء، وتعدّاهم إلى الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP بكامله، بعد أن أقلق تزايد قوته القصرَ. التزوير في الانتخابات لم يحل دون احتلاله ثمانية وعشرين مقعداً في الجمعية التأسيسية من أصل مئة وأربعة وأربعين خلال انتخابات شهر أيار. وقد غدا أحسن تنظيماً، وأكمل انغراسه وتجذّره في المجتمع، وهو يهدّد بالحصول على نتائج باهرة في الانتخابات البلدية والإقليمية المتوقّع إجراؤها خلال شهر حزيران. أخّرَ القصر الموعد حتى نهاية حزيران. فخلال هذا الوقت سيتسنى لأوفقير أن يوجّه ضربته.

في 16 تموز، جدّدت الشرطة ذكرى ضربة القوّة الفرنسية في العام 1952 للوطنيين المجتمعين في دار نقابات العمال، فحاصرت قواتها مركز الاتحاد الوطني في الدار البيضاء، وأغلقت جميع الشوارع المحيطة به. في مقر المركز كان ينعقد اجتماع يضمّ أمانة السر الإدارية للحزب، وأمناء السرّ الإقليميين، وواحداً وعشرين نائباً. تمترس المجتمعون كيفما اتفق لهم وأغلقوا الأبواب. فاقتحم رجال أوفقير المنافذ، وأوقفوا أكثر من مئة عضو، من بينهم عبد الرحيم بوعبيد، وزير الاقتصاد السابق في حكومة عبد الله ابراهيم، لكن سرعان ما أطلق سراحه بينما وُجّه الباقون نحو مراكز التحقيق. نجا بن بركة من هذه الحملة: كان غائباً في القاهرة.

في الوقت نفسه، امتدت حملة القمع فشملت جميع أنحاء البلاد، تم اعتقال أكثر من خمسة آلاف شخص مما شلّ كل نشاط للاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP.

توافقت نتائج الانتخابات المحليّة مع رغبات القصر.

* * *

في الرباط، وفي مكان غير بعيد عن القصر الملكي، ضمن حيّ سكني، ووسط حدائق واسعة مغروسة بأشجار البرتقال تقع دار المُقري، إحدى روائع الفن المعماري المغربي. كان مالكها سيدي المُقري، الوزير السابق، الذي توفي في عهد محمد الخامس وله من العمر مئة وخمسة أعوام. يتضمن القصر قاعة فسيحة الأرجاء تنعقد فوق أعمدتها البورفيرية قباب زخرفت بعناية فائقة. كانت التشبيكات الزهريّة تتوزع ضمن تخريمات منمنمة من الجبصين.

استقبلت هذه الدار في الاحتفالات الرسمية التي كانت تجري فيها ثلاثة من أواخر السلاطين، وجميع المقيمين الفرنسيين العامين.

إلى هذا الدار اقتيد مؤمن ديوري.

كانت حملة من الدرك تتألف من مئة عنصر بقيادة الدليمي معاون مدير الأمن العام قد اعتقلته في 13 حزيران 1963 . اقتيد إلى داخل قاعدة عسكريّة أمريكية في القنيطرة حيث أخضعه أربعة من المختصين الأمريكيين الوافدين من الولايات المتحدة لفحص على جهاز كاشف للكذب بخصوص سرقة أسلحة حَدَثت في القاعدة؛ عُصبت عيناه بعد ذلك وقيّدت يداه ورجلاه واقتيد إلى دار المُقري، وألقي في القاعة الكبرى.

كتب بعد ذلك: «خيل إليّ أنني في قاع بئر. طرقت مسامعي تنهدات مستمرّة، وصرخات متأوّهة وسعال، وأصوات نساء ورجال وأطفال. كنت مستعداً أن أدفع أي ثَمَنَ لقاء أن أعرف ما يحدُثُ حولي»(*).

أخيراً رفع حارسٌ العصابةَ عن عينيه. كانت القاعة مضاءة بثريّات كبيرة من كريستال بوهيميا.

«غلالة سوداء تموّجت بضع لحظات أمام عيني. بدا لي أنني

(*) مؤمن ديوري: قرار اتهام طاغية. (نشر دار ألباتروس).

أرى كائنات بشرية معلّقة من أرجلها في السقف ورأسها إلى الأسفل. فكرت أن عيني قد غشيتا لانتقالهما من الظلمة إلى النور. خلال دقيقة ستعود رؤيتي واضحة وسأجد هؤلاء الأشخاص جلوساً أو وقوفاً. للأسف، لم يكن ما رأيت خطأ أو خديعة، فالصور حقيقية فعلاً، جدُّ حقيقية.

«رجال ونساء مقيّدون ومعلّقون في السقف بكُلّاب حديدي رُبط إلى حبل. وعلى الأرض أطفال يرفعون رؤوسهم نحو أمهاتهم وآبائهم، وهم ينتحبون وقد أضناهم التعب والبكاء. وجوههم الصغيرة متسخة بالدموع، والمخاط يسيل من أنوفهم. لا عمر لهذه الكائنات الصغيرة التي بدت قريبة من الاحتضار، لهؤلاء الأطفال الراكعين أو الجالسين القرفصاء في بِرَك من الدم والقيء.

«رائحة رهيبة من نتن صعدت إلى حلقي، شعرت بالغثيان والرغبة بالإقياء بدوري. منذ كم من الأيام والليالي يتخبطون في هذا المكان؟».

ظهر أوفقير فجأة، وأمر بتحضير ديوري للدرجة الأولى من التعذيب، الذي يتألف في دار المُقري من سبعة طقوس متدرجة في الشدة.

الدرجة الأولى منها تشتمل على ربط رجلي المعذّب ويديه، وتعليقه مدة ساعات وبطنه نحو الأرض على قضيب أفقي يستند إلى عمودين. يمارس ثقل جسمه جذباً على عضلات العنق والكتفين يصعب تحمّله. بعد أن يُفكّ الشخص عن القضيب، يزداد الألم، ولا يتمكن من الحركة مدة ساعات لتكزز العضلات.

لا تبتكر الدرجة الثانية شيئاً إلا أن المعذِّب يجلس على ظهر المعذَّب، وهو في وضعه على القضيب مما يعرّض العمود الفقري لتجربة شاقة جداً.

عُرّضَ مؤمن ديوري لهاتين الدرجتين قبل أن يوجّه إليه أي سؤال.

الدرجة الثالثة نوع متطوّر من تعذيب المغطس الأوروبي، ويقوم على تغطيس وجه الشخص في حويض مملوء ببول المعذَّبين. بعد تغطيستين، يُصبُّ ماء جاڤيل في منخري المعذّب.

كان رجل في نحو الخمسين من العمر، طويل القامة، ذو شعر طويل يصل حتى منتصف ظهره ولحية طويلة أيضاً، يسير على غير هدى في القاعة وهو يرتل أدعية غير مفهومة. إنّه هنا منذ ثلاث سنوات. قَتل أوفقير أمامه زوجته الحامل، فغدا مجنوناً. كان الحسن الثاني يتردّد على دار المُقري، ويحب أن يُعرَض عليه المجنون الكهل وهو عار يقوم بحركات مخجلة ويردّد الشتائم. يُعاد بعدها الرجل إلى القاعة ليقضي ساعات في البكاء.

ثم بدئ بمعالجة أسنان ديوري بكماشة.

رأى أوفقير يقتل رجل مطافئ من الدار البيضاء، هو لَحسن المقاوم السابق الذي يعرفه جيّداً. كان لحسن معلّقاً في السقف من قدميه. تقدّم أوفقير والخنجر في يده، وشق بطنه فاندلقت أحشاؤه، وبضربة خنجر قطع الحبل. سقط لحسن على الأرض، وتحطمت فقراته الرقبية. حمل الحراس الجثة. كانوا يدفنون الموتى عند جذوع أشجار البرتقال في الحديقة.

تقوم الدرجة الرابعة من التعذيب على وصل مسريين كهربائيين في الأعضاء التناسلية. «الجيجين Gegene» الكلاسيكية التي أكسبها الفرنسيون شهرة عالمية في الجزائر. ولأوّل مرّة طرح أوفقير السؤال: «أين يوجد شيخ العرب؟» أجاب ديوري بأنه التقى بشيخ العرب، لكنه يجهل عنوانه.

كانت الدرجة الخامسة ذات بساطة مذهلة. اقترب أوفقير، والخنجر في يده، من مؤمن ديوري، وهو مربوط إلى عمود وشقّ الجانب الأيسر من ظهره، ثم أخرج من جيبه قطعة من الملح وغرزها

في الجرح وغطّاه بلصقة مشمّعة. ثم جلس وانتظر النتيجة. بعد فترة طلب من أحد الحراس أن يتعرّى وأخذ يرشّه ماءً بارداً بوساطة خرطوم متصل بصنبور.

تصبب جسم ديوري عرقاً، وجفّ ريقه، خيّل له قرب احتضاره. «كنت مستعداً أن أقدّم عينيَّ لقاء شربة ماء».

اعترفَ بكل ما طُلب منه. أشاد أوفقير أمام ضابطين فرنسيين دخلا القاعة بالفعالية المميزة لطريقته، لكنه يريد أن يعرف أين يختبئ شيخ العرب. إنّه عدوه الشخصي منذ زمن الحماية، إنّه الرجل الذي يزدري دوائر أمنه منذ سنوات؛ «إنه العاصي الذي لايُقهر»، الأسطورة الحيّة في أوساط أحياء الصفيح في المغرب. في تصرّفاته تحديات مستمرة. ففي أحد الأيام ارتدى بزة ضابط، وقام بتفتيش ثكنة عسكرية في الدار البيضاء كما حَلا له. أقسم أوفقير على إلقاء القبض عليه حيّاً. قال لديوري: «هل تعتقد أنه أكثر دهاء مني؟ سترى. أعددت له قفصاً من حديد، على نسق أحد الوحوش الضارية، وسأعرضه في جميع مدن المغرب. سيرى جميع الناس شيخ عربكم حياً، سجيناً في قفص». كان العاصي الذي لا يُقهر يشير غالباً إلى رصاصة في مسدسه، تلك التي ستجنّبه الأسر.

لكن ديوري يجهل أين يختبئ شيخ العرب.

قتل أوفقير أمامه النقيب صقّلي، من القوات المسلحة الملكية، أحد قدامى المقاومين. قطّع وجهه إرباً: مزق شفتيه، ثم قطع إحدى أذنيه، فالأذن الأخرى، وجدع أنفه. أخيراً غرز خنجره في عنقه. قال لديوري: هذه هي الدرجة السابعة، تلك التي لايخرج أحد منها حيّاً. ثم حوّل وجهه ليتقيّأ.

كان يتناول قبل كلّ جلسة تعذيب حبوباً تثيره حتى قمّة الهيجان.

هكذا يمكن للموت المخلِّص بتبصّر أن يضرب في كل لحظة المعذّبين في دار المُقري، وهو أمر نادر في هذا المجال. خلال

الحرب العالمية الثانية لم يعذب الضباط الألمان أسراهم مطلقاً. كانوا يصرّحون لهم بكل بساطة أن قوانين الحرب تسمح لهم بقتلهم، وأنهم سيعدمون عند الفجر إن استمروا في الكتمان. مواجهة الموت في عزلة زنزانة حلّت عقدة كثير من الألسنة. كان رجال الغستابو يعذبون. مات بعض الأشخاص نتيجة تعذيبهم، لكن الموت لم يكن مدرَجاً في البرنامج. على الأقل ليس في الحال. كان المعذِّب يعرف أن الغرض هو تعريضه لآلام شديدة تدفعه إلى الكلام وليس للقضاء عليه. إذا كان أوفقير يُحدث مثل هذا الهلع لدى أسراه، فذلك لأن القتل المتعمّد يمكن أن يقطع في كل لحظة جلسة التعذيب.

كان مؤمن ديوري حسن الحظ فأفلت من الموت. في أحد الأيام كان يُستجوَب مع خمسة سجناء منهم اثنان من العسكريين. والسؤال الذي يُطرح دائماً: «أين شيخ العرب؟» أطلق أحد الأسرى في وجه أوفقير أنه لن يتمكن من القبض عليه حيّاً. تناول أوفقير رشيشه وأطلق النار، قُتل العسكريان على الفور، وجُرح سجين ثالث في رأسه، ورابع في مرفقه؛ وأصيب مؤمن ديوري برصاصة ثقبت جنبه الأيمن، وأخرى مزقت فروة رأسه.

استيقظ وهو في المشفى.

عندما عاد إلى دار المُقري سمع أوفقير يقول لمساعديه: «هيّئوا البصري. سأستغل زيارة المعلم لأريه إياه». المعلّم، هو الحسن الثاني.

سار الفقيه البصري على درب جلجلة مؤمن ديوري، وقد عُذّب في حضرته. هما خصمان معلنان للنظام. إنهما يعرفان على الأقل لماذا يتحملان العذاب. وليس هذا حال مئات من أعضاء الاتحاد الوطني للقوى الشعبيّة، الذين ألقي القبض عليهم وعذّبوا خلال أسابيع طويلة.

محمد منصور، مقاوم سابق، رئيس غرفة تجارة الدار البيضاء

سابقاً، ونائب تلك المدينة، أوقف في مقر حزب الاتحاد الوطني، ونُقل إلى الرباط، حيث تعرض للتعذيب بحويض الماء (صرّح بأن هذا الحويض كان يحوي موادّ كيميائية) وبالكهرباء. مورس عليه التظاهر بتنفيذ حكم الإعدام. وعلّق بين جلستي استجواب بكُلّاب حديد، وجُلد بشدّة.

نائب من النواب الجدّد UNFP، انتخب منذ شهرين، عُلّق في السقف أيضاً في تفننٍ جديد لهذه الطريقة إذ ربط برجل واحدة. كما تعرّض للتعذيب بحويض الماء، وأكّد مثل زميله منصور أنّه يحوي مواد سامّة.

نعيم بو بكر غُمر حتى وسطه بالكلس الحيّ الذي كان يُصبُّ عليه الماء.

هل يجب أن نتابع؟ تتطلب قوائم المعذّبين فصلاً كاملاً. لا أحد يعلم عدد من ماتوا تحت التعذيب، ودفنوا في ظلال أشجار برتقال حديقة دار المُقري. عائلات المختفين وحدهم عرفوا مع انقضاء الوقت أنّهم لن يعودوا أبداً، إنما وجب أن يقضوا مراسم الحداد في صمت وذعر.

نشرت مجلة *الطليعة* الناطقة باسم اتحاد العمال المغربي، في مقال افتتاحي لها: «يشكّل التعذيب من الآن فصاعداً عاملاً جديداً في الأحوال المغربيّة، بل من الأصح القول إنه منذ الآن العامل الحاسم في سلوك الأفراد والمنظمات (...). أياً كانت نهاية «المؤامرة» فإن هذا الغرض الجديد للتعذيب يُثقل بشدّة على الحياة السياسية في البلاد».

في 17 آب 1963 ، عقد أحمد بهنيني، وزير العدل، مؤتمراً صحافياً أعلن فيه أن الفقيه البصري هو رأس المؤامرة التي نُسجت خيوطها منذ خريف 1961، وكان مقرراً أن يبدأ تنفيذها يوم 20 تموز 1963 أي بعد أربعة أيام من بدء حملة الاعتقالات. كان الفقيه يتوقّع أن يتسلّم لهذا الغرض من الجزائر كميات كبيرة من الأسلحة.

أمّا المهدي بن بركة فهو أمين الصندوق، وقد تلقى أموالاً من جهات أجنبية.

لم يسأل أي صحافي أحمد بهنيني عن غرابة انقلاب يهدف إلى الإطاحة بعرش بوساطة أسلحة تسلّم من الجزائر في يوم تنفيذه، مما يشكّل على الأقل بعض صعوبات في التوزيع. بالمقابل، طُرحت أسئلة حول طرق التحقيق والاستنطاق في دوائر الشرطة. أجاب الوزير، وهو الرئيس السابق للمحكمة العليا، «لم أحضر التحقيقات التمهيدية، ولم أدخل إلى مخافر الشرطة، لكنني أستغرب كثيراً ما تذكرونه لي، لأنني أعلم طرائق الشرطة، وهي غير تلك التي تصفونها لي».

* * *

قبل أن يباشر بإجراءات الدعوى، حكم على بن بركة بالإعدام غيابياً. نصّ الحكم على أنه جزاء أسوأ خطأ سياسي ارتكبه في حياته: مساندة الجزائر. فالحدود بين المغرب والجزائر رسمها المستعمر الفرنسي، وهي موضوع نزاع بين الطرفين. إذا كانت مسؤولية الأحداث التي تحوّلت إلى «حرب الرمال» بقيت غامضة، فإن حقّ المغرب في المنطقة المتنازع عليها لايرقى إليه الشك. خلال حرب الجزائر، تقرّبت فرنسا من محمد الخامس مقترحة عليه إجراء تصحيحات في الحدود تناسبه لقاء «موقف واقعي واعٍ» أي وقف المساعدات لجبهة التحرير الوطني. رفض الملك بإباء، بل أكثر من ذلك: في 6 تموز 1961 وقّع الحسن الثاني مع فرحات عباس، رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة اتفاقاً يقضي بحق الجزائر في الوجود بكامل أراضيها. يتابع النصّ: «تعترف الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر من جهتها بالقضية الإقليمية الناتجة عن ترسيم فرنسا للحدود بين البلدين بشكل كيفي. وستجد هذه القضية حلّها في مفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلّة». يجب على لجنة مشتركة أن تحسم القضية «بروح الأخوّة والوحدة المغربية» غير أن هذه اللجنة لم تعقد أي اجتماع.

كانت الاشتباكات الأولى غامضة الأسباب. بضع عشرات من الرجال تقاتلوا من أجل كوخين وثلاث نخلات ترسم دائرة حول بئر. جرت أحداث ثأر وانتقام أعقبها هجمات معاكسة. تضخّم عدد القوات المشاركة في الاشتباكات، فكانت الحرب. انكشف جيش الجزائر الفتيّ، المتمرس على حرب العصابات، أمام الوحدات المغربية المؤلّلة. عيّن أوفقير قائداً للجبهة الشمالية، وأظهر براعته فيها. تدخلت منظمة الوحدة الأفريقية، وتوصلت إلى تسوية وافق عليها الطرفان.

استنفرت «حرب الرمال» الجماهير في البلدين، رغم نطاقها الضيّق في ميدان القتال. وتبادلت إذاعتا المغرب والجزائر سيلاً من الشتائم. سُمع صوت بن بركة في هذا التناغم الهوميري، في تصريح قرئ من إذاعة القاهرة أدان بشدّة الملكية الشريفية «التي تشنّ، بدافع من الإمبريالية، حرباً عدوانية ضد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية». تحدّث عن «خيانة حقيقية»، وأكد أن الشعب المغربي لا يقبل أبداً أن يقاتل أخاه الشعب الجزائري.

لم يُفَهم هذا الموقف. الوطنية المغربيّة التي خنقها ذلّ الحماية الفرنسية، توقّدت أمام احتمال أي اقتطاع حدودي. والقادة السياسيون بمختلف اتجاهاتهم - بمن فيهم قيادة الحزب الشيوعي - كانوا يطالبون بعنف، سنة بعد أخرى، بعودة الصحراء الغربيّة وموريتانيا إلى حضن الوطن. لقد سقطت «حرب الرمال» مثل نقطة من حمض على جرح حيّ.

حكمت محكمة عسكرية، في لامبالاة عامّة، على بن بركة بالإعدام غيابياً بتهمة الخيانة العظمى.

عند عودة أوفقير من الجبهة استعرض قوات الرباط، وهو واقف في عربة القيادة، بثياب القتال. وقف أعضاء الحكومة ليصفقوا له. لقد رُفّع إلى رتبة جنرال.

5

دعوى نموذجية

لم تثر مؤامرة العام 1960 ، التي زُعم أنّها دُبّرت ضد ولي العهد، مطلقاً، الرأي العام الفرنسي. لم تعقبها أيّة قضية. ثم ألا يظهر العفو المبكر الذي أعلنه محمد الخامس بطلانها؟

أما موضوع مؤامرة تموز 1963 فقد أحدث ردّة انفعالية عميقة في فرنسا. حرب الجزائر زادت من قوة الروابط التي أقامها معظم قادة حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP، خلال متابعتهم لدراستهم، مع مثقفي اليسار الباريسيين. احتُفي بعبد الرحيم بو عبيد أوّل سفير للمغرب في فرنسا أكثر من أي دبلوماسي أجنبي. وكان اليوسفي نقيب المحامين المغاربة، وأحد نجوم المؤامرة يحظى باحترام عميق لإنسانيته وإيمانه بفضائل الحوار، ومهدي العلوي، الناجي من «حادث» سيّارة بن بركة، ونائب سلاّ، الذي أوقف وعُذّب، تربطه صداقة عميقة مع سارتر وموريّاك.

كان الحشد المعنوي والتعاطف مع الموقوفين على قَدْر التأثر الذي أحدثته موجة التوقيفات التي لاسابق لها، وخاصة بما رافقها من وسائل تعذيب مختلفة. أعلنت شخصيات، لهم من ماضيهم ما يبعدهم عن أيّة شبهة، صراحة، استنكارهم لما يحدث، منهم شارل آندريه جوليان صديق محمد الخامس، وجيزيل حليمي المحامية الجريئة بدفاعها عن المقاومين الجزائريين.

اختار العديد من المتهمين محامين فرنسيين للدفاع عنهم. فاتفاقية 1957 الفرنسية ـ المغربية تعطي لهؤلاء الحق بالترافع في المغرب، كما أنها تمنح المحامين المغاربة الحق نفسه في فرنسا. غير أن المحكمة، مع اعترافها بهذا الحق، رفضت السماح لهم باستخدامه بذريعة أنهم لا يتكلمون العربية.

اختار المتهمون عندئذ بعض المحامين الجزائريين. أوقف هؤلاء، وفُتّشوا تفتيشاً دقيقاً وصودرت ملفاتهم، وطردوا من المغرب.

بدئ النظر في القضية، بتاريخ 22 تشرين الثاني 1963، أمام محكمة الرباط، ومَثَل ستة وثمانون متهماً في القفص من أصل مئة واثنين. حوكم المهدي بن بركة وسبعة عشر من رفاقه غيابياً.

كان محامو الدفاع عديدين، وعلى رأسهم عبد الرحيم بو عبيد، الذي برهنت المرافعات عن جرأته وموهبته. هذا الرجل الفريد، وهو آنذاك في الثالثة والأربعين من العمر، يبدو بمظهر بورجوازي مسيطر، مع طبع هادئ وظُرف مميّزين للأرستقراطية البريطانية، واقتصاد كبير في الحركات والانفعال، وصوت نادراً ما يصل إلى الصراخ. وُلد في سلاّ في دكان حذّاء، وقد بدأ حياته معلماً، وتابع الدراسة الحرّة وهو يمارس التعليم إلى أن حصل على الشهادة الثانوية (البكالوريا) فذهب إلى باريس، ومن جامعاتها فاز بإجازة في الحقوق ودبلوم في العلوم السياسية. انتسب إلى حزب الاستقلال في العام 1943 ، ومرت عليه أيام قضى بعضها في السجون. غدا ممثل الحزب في أوروبا، حيث اكتشف عالم العمال بتنظيمه المهاجرين منهم. كان يتردّد على ليون بلوم ويعتبره أحد أساتذته. وعند عودته إلى المغرب في العام 1949 ، نجح مع محجوب بن صديق في الإشراف على اللجنة العامة للعمال CGT التي غدت اتحاد العمال المغربي UMT. في كانون الأول من العام 1952 سبّبت له تظاهرات الدار البيضاء توقيفاً جديداً في السجن، حيث قضى سنتين ثم أطلق سراحه. كان في طليعة الوفد المفاوض في إكس ـ لي ـ بان، ثم غدا

سفير المغرب في فرنسا، واستدعي إلى بلاده بعد حادثة خطف بن بيلا، وسمّي وزيراً للاقتصاد في حكومة عبد الله ابراهيم. بعد إقالة تلك الحكومة، انصرف إلى النشاط الحزبي في الأمانة العامة للاتحاد الوطني للقوى الشعبية.

كان بن بركة أكثر نفوذاً في الحزب بشخصيته العاصفة، والفقيه البصري أكثر اعتباراً بسبب ماضيه، لكن تنقّلات الأول العديدة في أسفار خارج البلاد، وتفضيل الثاني البقاء في الظلّ، جعلت من بوعبيد ما اشتهر به خلال عقود من الزمن: الممثّل البارز للمعارضة المغربيّة.

مع هذا المحامي الممتاز أمام قوس المحكمة، كان المتّهمون على يقين وثقة بحسن الدفاع عنهم.

غير أن الاتهام أظهر جديّة تامة. منذ عرض القضية كان كل واحد يعلم أنه قد حاز على ورقة رابحة: اعترافات مؤمن ديوري التي تشكل الدعامة الأساسية في ملف الدعوى.

أضنى التعذيب مؤمناً الشاب فخضع لأوفقير. اعتني به، ودُلّل، ورُفّه عنه، ثم نُقل إلى ڤيلا فخمة، ذات حديقة واسعة ومسبح. ووُعد بعقوبة رمزية ـ ستة أشهر سجن ـ ومستقبل باهر، فتعاون مع معذّبه، وخلال استلقائهما يستجمّان على كرسيين طويلين قرب حافة المسبح أُعِدَّ إخراجٌ متقن للقضية. وقّع مؤمن دون تردّد محضراً رسمياً عن استنطاق يتألف من عشرين صفحة، ورضي أن يضع توقيعه في أسفل مجموعة من الأوراق البيضاء لاستخدامها في حال الكشف عن معلومات إضافية. ولمّا كانت كل مؤامرة تتطلب حيازة أسلحة، فقد رافق ثلة من أفراد الشرطة إلى ثكنة، حيث ملئت شاحنة بمختلف أنواع المعدات والذخيرة، سارت بها إلى مزرعة قريبة من الصخيرات حيث أُلزم مالكها المسكين، الذي أظهر سخطه لأن سيارة الشرطة دهست له ديكاً رومياً، على حفر خندق زُعِم أن الأسلحة كانت مخبوءة فيه. وقف مؤمن إلى جانب الخندق حيث وضعت على

حافته صناديق السلاح. أُخذت له صور عديدة، مع بعض التمارين تحت إشراف النائب العام مجيد بن جلون الذي سيقوم بتوجيه الاتهام في الدعوى؛ وكرّر مؤمن درسه حتى حفظه عن ظهر قلب.

اتُفق على أن يكون أول من يدلي باعترافاته أمام المحكمة. سيسجّل التلفاز والإذاعة تصريحاته مباشرة. وللدلالة على ندمه، رفض أن يوكّل عنه أي محام.

حجر على مؤمن ديوري في عزلة تامة. فهو سلاح الاتهام الذي لامثيل له.

* * *

خُصّصت الجلسات الأولى للمجادلات المعتادة المتعلّقة بالإجراءات، بدا فيها رئيس المحكمة طيّب الشُرفي راغباً بأن يمسك الميزان متعادلاً بين الاتهام والدفاع. بينما كانت تجري هذه البدايات التمهيديّة، شكّل شارل آندريه جوليان لجنة للإعلام والدراسة جمّعت عدداً كبيراً من شهادات التعاطف مع المتهمين منها تلك التي أرسلها لويس أراغون، وفرنسوا ميتران، وجان بول سارتر.

انعقدت المحكمة العليا في التماس إعادة نظر قدّمه الدفاع، لكنها ردّته بتحليل مبتسر جداً. المتّهمون خلافاً للقاعدة المعترف عليها عالمياً بعدم رجعية القوانين، سيحاكمون إذن وفق قانون جزاء شُرّع بعد ارتكاب التُهم الموجّهة إليهم.

بدأت المحاكمة الفعلية يوم 28 كانون الأوّل بقراءة قرار الإحالة الذي استغرق بعد ظهر يوم كامل. وفقاً للاتهام تشكّلت مجموعتان، يقودهما شيخ العرب، والفقيه البصري، وقامتا بالتحضير لقلب نظام الحكم، وانتهيتا إلى توحيد جهودهما. لحِظت خطتهما قتل الملك، ومستشاره رضا غديرا، وهو آنذاك وزير الداخلية، والجنرال أوفقير، وكذلك، وهذا يثير الفضول، محجوب بن صديق رئيس اتحاد العمال المغربي UMT. فتشكلت خلايا سريّة، توزّعت في عموم

البلاد، لإثارة الفتنة. كان نقيب المحامين اليوسفي، والمهدي بن بركة من أبرز المشتركين في المؤامرة.

كما كان متوقّعاً، استجوب مؤمن ديوري في الجلسة الأولى. وتهيّأ التلفاز والإذاعة لتسجيل إفادته. كانت القاعة تغص بالحضور، شرطة في ثياب مدنية، وأفراد عائلات المتهمين يلتقطون أنفاسهم.

بمناداة مؤمن بالاسم، نهض واقترب من مكبّر الصوت. كان عندئذ في الخامسة والعشرين من العمر. هزيلاً، بدا بشاربيه الفاحمين الكثيفين ووجهه المجعّد أكبر من عمره، انطلق في استهلال سمّر الحضور: «سيدي الرئيس، لا وجود لمؤامرة ضد جلالة الملك، إنّها مؤامرة الشرطة ضد الاتحاد الوطني للقوى الشعبية. اليوم فقط يمكنني أن أتكلّم دون خوف وبحريّة، وأنا حريص على إعلان الحقيقة. رفضت حتى الآن بشكل جازم اختيار محام حتى لا يُشتبه بأنني موجّه منه».

بدقة، ورصانة، وكلمات متزنة، روى من اعتُمد ركيزة الاتهام، التعذيب الذي تعرّض له خلال أربعة وثلاثين يوماً، ومما نكره «هذه الطعنات بالخنجر التي ماتزال آثارها في الظهر»، وكشف عن ظهره ثم بيّن الصفقة التي اقترحها عليه أوفقير، فقال: «لم يكن لديّ إلا اختيار أحد أمرين: الموت أو الدخول في لعبة الشرطة لدعم قضية المؤامرة المختلقة»، وقصّ مشهد مزرعة الصخيرات. أمّا الاثنا عشر ألف دولار التي وجدت في منزله، والتي يؤكّد الملف أنّها سُلّمت إليه من الفقيه البصري لتمويل مغاوير شيخ العرب، فقد بيّن أنها قيمة عقار باعه ويمكن بسهولة التحقق عن ذلك من الدائرة العقاريّة.

هزّت حكاية التعذيب مشاعر الحضور. سجّل الصحافيون الأجانب الحاضرون الانفعال الذي ظهر على وجوه القضاة. لم يقاطع الرئيس مطلقاً المتّهم. كانت إفادة مؤمن ديوري القنبلة التي انتظرها الجميع، لكن ضحاياها ليسوا في الجهة التي توقّعها أوفقير.

في الجلسة التالية ذكر المدّعي العام بن جَلّون الذي لم تُجدِ جلسات عمله مع ديوري أن الأمريكيين في قاعدة القنيطرة حاكموا وأدانوا أحد تابعيهم لتواطئه في محاولة سرقة أسلحة، وأن اسم ديوري مسجّل في ملف تلك القضيّة. سجّل بذلك نقطة لصالحه؛ فهل يعقل أن يعمد الأمريكيون إلى اختلاق هذا الملف إرضاءً للمغاربة؟ عقّب الدفاع طالباً كشفاً طبيّاً على آثار سوء معاملة ديوري. رُفِض الطلب، فخلع الشاب ثيابه، والذهول ينتاب الحاضرين، ليُري القضاة ندوب الجروح.

خيّب المتهم التالي، الذي ذُكر أنه أدلى باعترافات كاملة، آمال المدعي العام. محمد بن مسعود بائع صحف بسيط وُهب صوتاً جهيراً أعلن فيه أنه رضي ممارسة لعبة الشرطة ليتخلّص من التعذيب، وقد وُعد بأربعمئة درهم راتباً شهرياً وإدخاله في سلك الشرطة. أُرسل في الطائرة إلى أغادير ومعه حقيبة ممتلئة بالأسلحة طُلب منه أن يضعها في المقر الإقليمي للاتحاد الوطني للقوى الشعبية. غير أنه وجد المقرّ مغلقاً، فعاد إلى الرباط ومعه الحقيبة.

فجّر عبد الرحيم بو عبيد حادثاً عنيفاً في الجلسة عندما رفضت المحكمة كشفاً طبياً على عبد القادر عفيفي، الذي ذكر أنه أصيب برصاصة في رأسه أطلقها عليه أحد أفراد الشرطة. فصاح المحامي: «الطرق المستخدمة من قبل الشرطة والنيابة العامة لا تختلف في شيء عن تلك التي كنّا ضحاياها في العام 1952 تحت الحماية، عندما اتهمنا نحن أيضاً بالتآمر!» غير أن المحكمة قررت مع ذلك الأمر بإدخال المتهم نعيم بوبكر إلى المشفى، ومهنته خبّاز، وقد جرّ قدميه بصعوبة حتى قاعة المحكمة، وكشف للقضاة عن ساقيه الممتلئتين بالندوب، وكذلك عن الجروح والحروق التي أحدثها الكلس الحي في حوضه؛ غير أنّها لم تقرّر موافاتها بكشف عن أسباب سوء حالته الصحيّة.

صرّح المحامي بوعبيد باسم المحامين: «وصلنا إلى حدّ نتساءل فيه إن كان باستطاعتنا تأمين الدفاع عن المتهمين».

خلال الاستماع إلى تلاوة الإفادات، كانت المهازل الواردة في تحقيقات الشرطة تنسي قليلاً حكايات التعذيب المستمرّة. في محضر رسمي ذُكِر أن النائب محمد الفرجاني كان حاضراً أثناء تفتيش منزله في أغادير بتاريخ 30 تموز، والواقع أنه أوقف في الدار البيضاء في 17 تموز ونقل إلى الرباط ولم يغادر السجن. كما أن المتهم عباس قبّاج، نائب سوس أوقف في 27 تموز غير أن التقرير الرسمي ذكر أنّهُ أوقف وحقّق معه بتاريخ 23 تموز، كما أشار قبّاج إلى أن الاعترافات التي وقع عليها مدوّنة بالفرنسية، وهو يجهل تلك اللغة، لكنه أراد أن ينتهي من الاضطهاد والعنف. صرّح أمام القضاة: «عُذّبت بطريقة ذكّرتني بأحداث روما الوثنية والمعاملة التي فُرضت على العبيد والشهداء، لكننا نحن الآن شهداء القرن العشرين، تعرّضت لضروب من التعذيب أمتنع عن وصفها إجلالاً للمحكمة. عندما أوقفت زمن الحماية لم أعرف مثل هذه النذالة». فيما يتعلّق بصلب الموضوع تساءل قبّاج: لماذا يعمد الاتحاد الوطني للقوى الشعبية إلى سلوك المؤامرة بالرغم من أن سُبُل النجاح ممهدة أمامه كما بيّنت الانتخابات التشريعية، وهو مقدم على انتخابات محلية تشير جميع التوقّعات إلى حظه السعيد فيها.

اعتقدَ المدّعي العام أنه يستطيع الردّ بعرض أسلحة (رشيشات، وبنادق قصيرة، ومسدسات، وقنابل مصنوعة يدوياً) أشار إليها وهي متراكمة على طاولة وثائق الإثبات: أليست هي البرهان المادي على المؤامرة؟ غير أن الدفاع كانت لديه بالضبط ملاحظات عديدة على الأسلحة: ذكر للمحكمة، أن بياناً بتاريخ 18 تموز صادراً عن وزارة الإعلام أشار إلى «اكتشاف مستودع أسلحة هاماً جدّاً سواء من ناحية الكمية أو النوعيّة». في 19 تموز، صرح وزير الداخلية: «وُجِدَت أسلحة. لم أشاهدها. لكنها وفقاً لما أعلنته لي الشرطة تتألّف من رشيشات وأشياء مماثلة». غير أن التقارير الرسمية للشرطة تشير إلى أنّ جميع الأسلحة قد عُثِر عليها بعد 18 تموز... هتف بوعبيد: «المكيدة واضحة. المؤامرة ليست ضد الملك، إنّما هي

ضد الاتحاد الوطني للقوى الشعبية! إنها مسرحية تثير السخرية!».

بخصوص الأسلحة بالضبط تفجّر الحادث القاطع. ذات صباح، لم تشاهد على طاولة وثائق الإثبات. وجدها معطي بوعبيد أحد محامي الدفاع، ونقيب محاميي الدار البيضاء في قاعة مجاورة، وقد نُقلت من قبل أفراد شرطة ليست لهم أية صلاحية أو إذن من المحكمة بنقلها. ووفقاً لملف الاتهام، فإن هناك رشيشاً يعود إلى المتهم بلمليح. لكن، ما يثير الغيظ، تعذّر وجود السلاح بين أدلّة الإثبات، أثناء استجواب رئيس المحكمة للمتهم. أحدث رجال الشرطة أعجوبة: الرشيش هنا، وقد ألصقت عليه بطاقة جديدة كلياً باسم بلمليح.

قرّر محامو الدفاع الانسحاب. بُذلت مساعٍ لعدولهم عن قرارهم، لكنهم لم يتراجعوا. ومن جهتهم أعلن المتهمون رفضهم الإجابة عن الأسئلة. لكن الرئيس لم يبالِ. سيتابع النظر في القضية دون محامين. وعلى مشهد من متهمين صامتين، صرّح: «المحكمة ستكمل مهمتها بعون الله».

* * *

بعد شهرين من جلسات صاخبة غالباً، بدا واضحاً أن الطبيعة المضاعفة للقضية تسبّب ضعفها. كانت ذات مهمة سياسية تتلخّص في أن توقف تنامي القدرة الصاعدة للاتحاد الوطني للقوى الشعبية. لكن الخلط بين بعض الرجال الذين يمكن التفكير، دون الإساءة إلى زهو البراءة، أنهم تآمروا فعلاً، والمناضلين السياسيين الذين يبدو بداهة أنّهم لم يفكروا مطلقاً بالخروج عن الأساليب الشرعية؛ هذا الخلط تكشّف مع الوقت مزعزعاً، والشروط التي انتُزعت فيها الإفادات من هؤلاء وأولئك أدت إلى فقدان الثقة فيها كلّها. وبما أن التهم الموجّهة لهذا الرجل السياسي تبدو مستبعدة، كيف يمكن الاقتناع بصدق التهم الموجهة للآخر الذي يجلس على ذات المقعد؟

لو أن السلطة اكتفت بالعمل على محاكمة الفقيه البصري،

ومؤمن ديوري، والمتهم الغائب شيخ العرب لكان من المُحتمل أن تسهل مهمة القضاة.

ظهر ذلك عندما بدأت محاكمة الفقيه البصري. فقد جلس صامتاً يستمع إلى القراءة الطويلة للتقارير الرسمية. كان لدى المدّعي العام، هذه المرة، شهود إثبات، غير متوقعين، وأكثرهم إثارة للدهشة العقيد مدبوح.

محمد مدبوح، ولد في الريف في العام 1927 . أتاه هذا اللقب من أبيه، الوجيه (القائد CAID) في منطقته، الذي خان عبد الكريم، خلال حرب الريف، وسلّمه للفرنسيين. فعاقبت القبائل خيانته بذبحه. تزوّد الابن بهذه المساعدة المخجلة التي أعانته على الارتقاء في الجيش الفرنسي. خدم في الهند الصينية وعاد منها برتبة نقيب. وبعد عودة السلطان التحق به، مقتفياً أثر أوفقير، وحصل على قيادة الحرس الملكي. غدا بعدها حاكماً على مقاطعة الدار البيضاء، ثم قائداً للدرك، فوزيراً للبرق والبريد في حكومة عبد الله ابراهيم، عاد بعدها إلى القصر مديراً لمكتب الحسن الثاني العسكري. شغل منذ الخامس من أيلول الفائت منصب مدير البيت الملكي، ويمكن لكل فرد الاستنتاج أن هذه التسمية المثيرة للحسد تكافئ ممارسة اشتهرت بها العائلة: الخيانة.

تقرّب الفقيه من العقيد مدبوح، معتقداً أنّه رجل ميّال إلى اليسار لاشتراكه في حكومة عبد الله ابراهيم، كما أنّه أظهر أثناء توليه حاكمية منطقة الدار البيضاء بعض التعاطف مع الاتحاد الوطني للقوى الشعبية. ووفقاً لتصريحاته لقاضي التحقيق، عبّر مدبوح عن «اهتمام كبير» بالتحليل السياسي للفقيه، ولكن عندما طلب منه هذا مخططات القصر وخاصة طريق الوصول إلى غرفة نوم الملك، رأى أن من واجبه أن ينتبه لسوء نيّة الفقيه، غير أنه لم يقطع الصلة به ليتمكن من إعلام سيّده بما يُدبّر له.

ضابط آخر، هو النقيب لَعيدي، التقى بالبصري ثماني مرات

متظاهراً بالتواطؤ معه. طلب منه الفقيه أن يسلّمه مخططات النقاط الاستراتيجية في الرباط مثل قيادة الأركان، ومركز الاتصالات والبث الإذاعي.

كما أن الاتهام حصل أيضاً على أدلّة ماديّة. فقد وُجدت في منزل الفقيه قائمة الضباط المستقيلين من الجيش، ومعلومات عن عدد أفراد الدرك. وصادرت الشرطة لدى خديجة مدكوري المرأة الوحيدة ضمن المتهمين أربعة أطراس من الورق مكتوبة بخطّ البصري (صرّح هذا لقاضي التحقيق أن الشرطة أجبرته على كتابتها وقد أُمليت عليه من قبلهم) وهي تتعلق بمجملٍ عام لمخطّط الفعاليات مع ملاحظات ذات دلالة هامة: «قطع خطوط المواصلات: بوسائل مختلفة». «تحديد مواقع منازل، وأماكن عمل الأشخاص المدوّنة أسماؤهم فيما بعد وتنقلاتهم» - تلي قائمة بأسماء الوزراء، والضباط...

أخيراً أظهر الاتهام سلاحه السرّي، الذي لم يسمع به أحد قبل ذلك، لأنه لم يرد في ملفّ الدعوى: تسجيل اعترافات الفقيه على شريط مغناطيسي.

عندما طلب المدعي العام من المحكمة سماع الشريط، تخلّى المتهمون عن الصمت الذي التزموا به طوال أسبوع كامل، بينما كان الفقيه يصيح مندّداً بالمكيدة والتزوير. انتقل اليوسفي نقيب المحامين من وضع المتهم إلى خبرة المحامي لينقض بعنف على عدم قبول هذا الدليل الذي يمكن للشرطة بكل سهولة تزويره. تبع ذلك النقاش المعتاد في جميع البلدان حول الاعتماد الذي يجب منحه لتسجيل مغناطيسي. وكما جرت العادة، حسمت المحكمة برياء الجدل مقرّرة سماع الشريط دون أن تعدّه «دليلاً قاطعاً». وما كادت المسجّلة تدور، حتى صاح المتّهمون الستة وثمانون جوقة واحدة معترضين مما حال دون سماع صوت البصري مسجّلاً؛ فأبعدوا عن القاعة واستمرّ القضاة يستمعون إلى التسجيل. كان هذا آخر حادث

في القضية: في غياب أيّة مرافعة دفاعيّة لم يبق إلا سماع مرافعة المدّعي العام.

في 20 شباط وجّهت شخصيات عديدة، منهم شارل آندريه جوليان، فرنسوا موررياك، جان بول سارتر، لويس أراغون، فرنسوا ميتران رسالة مفتوحة إلى الملك، يعبرون فيها عن «الحيرة المؤلمة» التي يشعرون بها تجاه هذه القضية غير العاديّة. وأضاف الموقعون بأنّ أحكاماً قاسية تؤكّد في حال صدورها على: «أن الهدف المقصود ليس تسليط الضوء على صحّة الاتهامات، بل الحصول على عقوبات ضد معارضي السلطة القائمة».

في 3 آذار، ألقى أندريه مالرو، وزير الثقافة الفرنسي، محاضرة في الرباط أمام ألفي شخص معظمهم من الطلاب الجامعيين، أكّد فيها أن الإسلام، «أحد الحقائق الروحية الأكثر حيوية التي عرفها العالم في المنظور الديني»، وهو أقلّ كفاءة من الغرب لتقلّد الإرث الإغريقي، لكنه بالمقابل مؤهّل لإحياء إرث سومر وطيبة وبابل».

في 7 آذار طلب المدّعي العام في مرافعته الحكم بالموت على أربعة متهمين حاضرين: الفقيه البصري، ومؤمن ديوري، وعمر بن جلّون، وأحمد بن كيلو، وطالب بالسجن مع الأشغال الشاقة على اليوسفي، نقيب المحامين، خمسة عشر عاماً؛ وبالسجن ثلاث سنوات على النائب مهدي العلوي وأربعاً على النائب عبّاس قبّاج؛ ثم مجموعة أحكام مختلفة المدة بالأحكام الشاقة، وبالسجن لمُدَدٍ مختلفة على باقي المتهمين.

أصدرت المحكمة حكمها فجر 14 آذار، بعد أربعة أشهر من الجلسات المتواصلة وأسبوع من المداولات. حكم على الفقيه البصري، ومأمون ديوري، وعمر بن جلون حضورياً بالإعدام، كما صدرت ثمانية أحكام إعدام غيابيّة، خاصة على المهدي بن بركة وشيخ العرب. نصّ الحكم أيضاً على ثلاثة أحكام بالسجن المؤبد مع

الأشغال الشاقة، وأربعة أخرى لمدة عشرين عاماً، وبعض أحكام بعشر وست سنوات، وأخرى لمُدَد مختلفة. كان نصيب اليوسفي سنتين مع وقف التنفيذ، أمّا النائبان العلوي وقبّاج فقد حصلا على البراءة وأخلي سبيلهما.

أجهشت العائلات في القاعة بالبكاء. واقتاد الحراس المدانين وهم ينشدون: «ليس هذا إلا موعد للقاء قريب يا أخوتي».

كان العامل محمد ساجد واحداً ممن أخلي سبيلهم لكن الشرطة اختطفته عند خروجه واختفت آثاره نهائياً.

* * *

اقتيد مؤمن ديوري مثل الآخرين إلى سجن القنيطرة؛ وشاء حظه أن تجري به عربة المساجين في الشارع الذي يحمل اسم أبيه ويصل حتى السجن. كان بن بركة قد دشّنه بعد الاستقلال بقليل، وقال لمؤمن بعد أن قطع الشريط: «أترى، هذا الشارع يقود مباشرة إلى السجن. لاستحقاق اسم ديوري، يجب المرور من هنا!» في تلك الفترة، ضحكا مع الحضور لهذه الفكاهة.

أعدّ أوفقير مفاجأة للمحكومين. استبدل مستخدمي السجن برجال كتيبته الخاصة، هؤلاء الذين سبق لهم تعذيب الموقوفين. كانت الزنزانات المبيضة بالكلس مضاءة ليلاً نهاراً بحبابات كهربائية باستطاعة مئة وخمسين واط، وطاردات مياه المراحيض تنطلق آلياً وفق فترات منتظمة. وعندما تعرف أعين المساجين بعض الإغفاءات القلقة، رغم هذه العوائق، يوقظهم الحرّاس المرتجلون بقرع الأبواب بسلسلة مفاتيحهم.

في 19 أيار، ردت المحكمة العليا الطعن بالحكم، ولم يَعُد بين المحكومين بالإعدام وحبل المشنقة إلا العفو الملكي.

انتعشت الآمال ببعض القرائن المشجّعة. ففي اليوم الذي بدأت فيه المحاكمات صرح الحسن الثاني أنه لن يحرم عائلات

المحكومين المحتملين من حق الشفاعة والتماس عفوه. لكن القصر كان يعيش آنذاك في يقين انتصار قضائي؛ وتطور مجرى القضية يمكن أن يعدّل الترتيبات الملكية.

ثم إن *المنائر* «*Les pharese*» المجلة الأسبوعية، لسان حال رضا غديرا، المقرّب من الملك، نشرت مقالاً افتتاحياً تعرضت فيه إلى نفور الليبراليين من حكم الإعدام. وخلصت إلى القول: «سنكون دائماً من أولئك الذين يعتبرون العفو أسمى مراتب الكرامة الإنسانية».

في فرنسا، كتب موريس دوفرجيه، المحرّر الرئيسي لأول دستور مغربي أن تطبيق عقوبة الإعدام «تغيّر بالضرورة طبيعة النظام المغربي، وتُدخله في مسار مختلف كليّاً عن ذلك الذي اتبعه منذ البداية، وبطريقة يُحْتَمَل تعذر الرجوع عنها، لأن الدم يستدعي الدم».

هناك شباب مؤمن ديوري ونكرى والده. كما أن إعدام الفقيه البصري من قبل ملكية ساهم بكل قواه في تثبيت دعائمها سيكون صدمة لجميع المقاومين القدامى الذين يعدونه وجههم البارز. عدا عن أن المحكومين الثلاثة قد ساعدوا المقاومة الجزائرية، وأقاموا روابط وثيقة مع جبهة التحرير الوطني. والرباط بعد «حرب الرمال»، الحمقاء، تسعى للتقرّب من الجزائر من أجل تسوية تفاوضيّة.

غير أنّ المحامين لم يحصلوا على إذن بمقابلة موكليهم في السجن، ونظام الاعتقال الذي فرضه أوفقير لايدعو إلى التفاؤل.

تزايد القلق، ولم يجرؤ أحد أن يراهن على العفو الملكي، غير أن شيخ العرب عدّل معطيات القضية.

* * *

بيّنت مجريات الدعوى أن تحت إمرة هذا المتمرد المتعذر القبض عليه أربعين رجلاً، وهو عدد قادر على إثارة قلق شرطة أوفقير، لكنه غير كاف لزعزعة الملكية.

في 9 حزيران هاجم رجال الشرطة في الدار البيضاء، وبناء على معلومات قدّمها أحد المخبرين، فيلّا في حي الواحة، ممرّ التَمّ. دارت معركة تمكن فيها المسلّحون الموجودون في المكان من قتل مفوض مخابرات ومراقبين، ونجحوا في الفرار. مرة أخرى نجا شيخ العرب من أوفقير.

لكن الردّ لم يتأخرّ. بعد يومين اكتشف متنزهون جثتين خلف دغْل على شاطئ زِناتا على بعد نحو 20 كيلومتراً شمال الدار البيضاء. كما وُجدت جثتان أخريان جنوب المدينة قرب طريق بوسكورا: كان الأربعة معصوبي الأعين وقد قتلوا بالرشيش. تبيّن أنّهم عبد الله بو ظليم، عامل، وهو أحد ضباط شيخ العرب، وقد حكم عليه بالموت غيابياً في دعوى الرباط. وأحمد أوشويط وعبد الله جاجاز، عاملان، وسويسي المزالي، مقاوم قديم.

في 7 آب، مع الفجر، تقدّم رجل مذعور إلى المفرزة الخاصة في الدار البيضاء، إنَّه أحد أفراد الزمرة العاملة مع الشيخ، وكشف عن أنّ هذا يعدُّ لعمليّة جديدة ضد الشرطة السياسية. ولم يجروْ الرجل المنهك عصبياً أن يشارك فيها، وكشف النقاب عن مخبأ رئيسه.

استنفر أوفقير مفرزة التدخل السريع، وحاصر بفرقة من الجيش ضاحية حيّ بن مسك. وخلال معركة استمرت ساعتين قُتل الشيخ واثنان من رفاقه، وفقاً للبيان الرسمي الموزّع على الصحافة.

غير أن مؤمن ديوري يذكر أن نهاية صديقه جرت بطريقة أخرى. أراده أوفقير حيّاً، ووجّه أمراً جازماً لرجاله بألّا يطلقوا النار عليه. وعندما أدرك الشيخ أن حياته المغامِرة قاربت نهايتها خرج من المنزل الذي لجأ إليه، وفي يده مسدس، وقف منكشفاً أمام مئات الجنود الذين يحاصرونه بكل جرأة (وهذه الفضيلة لم تُنكر عليه يوماً)، وحمل أوفقير للقائه مع ثلّة من الشرطة. وعندما وصل إلى مسافة عدّة أمتار منه، قال شيخ العرب لأوفقير: «تريدني حيّاً.

أتأسف على أن مسدسي لا يحوي إلا رصاصة واحدة احتفظت بها لنفسي». ووضع فوهة 11.45 على صدغه، وأطلق النار وفقاً لما قال إنه سيفعل إن حوصر يوماً. كان في السادسة والثلاثين من العمر وبقي في المخيلة الشعبية «العاصي الذي لايقهر».

كان دم الشيخ فداءً للمحكومين الثلاثة بالإعدام. وفي 20 آب 1964، «ذكرى ثورة الملك والشعب» خفّف الملك الحكم إلى السجن المؤبّد.

في اليوم نفسه غدا أوفقير وزيراً للداخلية.

6

الشعب

أسوأ إدانة للاستعمار، هي دون شكّ، الطموح الهائل إلى الثقافة الذي يتحرر نتيجة هزيمته، كأنَّ الغطاء المحكم الإغلاق على الشعب قد تفجّر فجأة.

أبقت الإدارة الفرنسية المغرب في حالة من التخلّف التربوي المتعمّد، وأوصلت الظاهرة إلى شدّة لا مثيل لها. بالنسبة للشعب بجماهيره الكبرى، غدا الاستقلال يعني الحقّ في التربية، الذي ماكادت تُقرع أجراسه حتى اندفعت جموع الأهل تحاصر المدارس بفرح لتسجيل ذريتها. بدا الظمأ للتعلّم لا يرتوي. العائلات الأكثر فقراً تضحي بكل ما تملك لتؤمن لأبنائها إتمام الدراسة. ففي بلاد كانت الأميّة تسود تسعين بالمئة من الشعب، إن معرفة القراءة والكتابة تفتح باب المستقبل. والحصول على شهادة، مهما كانت بسيطة، تؤمّن عيش عائلة. نيل الشهادة الثانوية يسجّل مرحلة حاسمة في الصعود إلى مرتبة اجتماعية أعلى.

يجب مضاعفة المدارس الأوليّة، وبناء الكليات والمعاهد. بقيت الجهود، وهي هامة، غير كافية. وفي كل عام يقف ثلاثمئة ألف ولد على أبواب المدارس، والتسجيل يتطلب من العائلات مثابرة جديرة بالثناء. غالباً ما ترابط الأمهات ليلاً ونهاراً أمام المكاتب لتتوصّل إلى تسجيل أبنائها. كما أن التسجيل لا يكفي دائماً لفتح أبواب

الدورة الدراسية. ففي العام 1965 ، كان ولدان من ثلاثة لا يتيسّر لهما الدخول.

في العام 1965 نفسه، وبسبب أزمة اقتصادية طارئة، أغلقت السلطات روافد مخصصات التعليم. تضمَّن تعميم لوزارة التربية الوطنية بتاريخ 23 آذار، صَرْفَ التلاميذ الذين تجاوزوا الثامنة عشرة من العمر من المدارس الثانوية، وإلزامَهم بالتوجّه إلى التعليم التقني. ووفقاً للمعايير الأوروبية، فإن تلميذاً في الثامنة عشرة من العمر لم ينه دراسته الثانوية، يُعتبر سيء التوجّه عند الاقتضاء، لكن الوضع المغربي يستثني مثل هذا الاقتضاء. فنظراً لقلة الأمكنة كان من المبتذل أن يتعفّن التلاميذ سنتين أو ثلاث سنوات في صفوف تسمّى تحضيرية حيث التعليم لا يتوافر إلا نصف الوقت. التأخّر حدث منذ البداية، ومن الصعب أن يعزى إلى الأولاد، لكنه يحول دون إنهاء المرحلة الثانوية في السابعة عشرة من العمر.

في 23 آذار، عند انتشار الخبر في الدار البيضاء، نزل الطلاب الثانويون إلى الشارع. تظاهروا أولاً بشكل نظامي، وهم يهتفون ويرفعون شعارات مثل «إنّهم لا يريدون أن يتعلم الفقراء!»، ثم تطايرت بعض واجهات المخازن الفخمة شظايا، وأُحرقت بعض السيارات وحافلات الركاب.

أطلقت الشرطة النار، وتحوّلت التظاهرة إلى فتنة.

في عصر اليوم نفسه، نزل سكان أحياء الصفيح إلى الشارع ملتحقين بالتلاميذ الثانويين. جمهور لا حصر له، بائس، طُرِد من الأرياف، وتجمّع فاقد الأمل في أطراف المدينة، دون اسم يتنازع مع الجرذان على زاده. الدار البيضاء سعلاة فتيّة، تتغذى من هجرة ريفية أشبه بجرف ثلجي. والاستقلال، يجب أن يكون أيضاً استرجاع الأراضي المستعمَرة والمستغَلّة من قبل الفرنسيين، مقترناً بإصلاح زراعي. لقد ضَمِنَ محمد الخامس لنفسه بكل برود النصيب الأوفى منها، وغدا، وابنه من بعده، أكبر ملّاك أرضٍ في المملكة. حتى

الأراضي التي كانت القبائل ترعى فيها قطعانها بشكل جماعي، واحتكرت من قبل المستوطنين الفرنسيين، وكان هذا الاحتكار إحدى فضائح الحماية، لم تُرَدَّ بعد الاستقلال إلى أصحابها الشرعيين. البورجوازية الريفيّة توزّعت بقية الغنيمة. كان لها أفضل الأراضي (في العام 1971 ، 5% من الملّاك، يحتفظون بـ 60% من الأراضي الأكثر خصباً). ومن أجلهم، بصورة رئيسية، أنشئت السدود بدءاً من العام 1960. أمّا الإصلاح الزراعي فقد أثير موضوعه على الدوام، لكنه لم يتحقق أبداً. بقي مشروعاً من بين مشاريع عديدة في مِلفّات اليسار.

شهر بعد شهر كانت جموع عديدة من القرويين المنتزعين من بيئتهم تنزح مع النساء والأطفال إلى تخوم المدن، وخاصة إلى الدار البيضاء. لم يزد التمدين عن 5% في بداية القرن، لكنه وصل إلى 30% في العام 1965 . كان النازحون ينامون في البدء على الكرتون، ثم في أكواخ حقيرة من الصفيح تنغمر شتاء في مستنقع من الوحل والغائط، وتتحوّل صيفاً إلى أفران شمسية. الأقلّ تعاسة منهم يضعون ابنتهم خادمة في المدينة؛ والأكثر سعادة يجد عملاً. لكن الدار البيضاء حَوَت في العام 1965 ثلاثمئة ألف عاطل عن العمل.

لم تقتصر الأزمة على أحياء الصفيح، لكنها وصلت أيضاً إلى الخطة الخمسية الأولى (1960 ـ 1964) التي فشلت فشلت ذريعاً. عمال، ومستخدمون، ومعلمون: الجميع يعانون من الركود الاقتصادي. حتى أن الملك نفسه، في خطاب ألقاه في بداية الشهر تصدى إلى «الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة».

تراصف الشقاء والقحط مع ترف لا يعاني من أي نقص. وتشكّلت ثروات هائلة على أنقاض البلاد تحت الحماية. البورجوازية الكبيرة الهاربة من الاستثمارات الإنتاجية المُكلفة بما تحتاجه من قوى عاملة، اختصت بالاستيراد والتصدير، والمضاربات العقارية. والرأسمال الأجنبي احتفظ بأوضاعه المتينة، إن لم يكن قد حسّنها،

ووجد في السوق المحلية مرشحين يفوقون حاجته، ويتزاحمون على إدارة مصالحه.

عمّ الفساد كل مكان. من شقيق الملك الأمير عبد الله الملقّب «صاحب السمو 51%» (وهي النسبة التي كان يفرضها على كل شركة يتكرّم برعايتها) حتى آخر موظف مروراً بأقل الوزراء شأناً، كان جهاز الدولة غارق في الرشوة ومال الترضية، وقد خلع عِذار الخجل وتمنطق بالخبث والنفاق، فعمَّ التهريب، والإتجار بكل شيء، وخاصة بالنفوذ، على مرأى ومسمع كل إنسان. ذُهل الصحافيون الأجانب من نهب مثيري الفتن للمستوصفات ومكاتب البريد: ذلك أنَّهم كانوا يعلمون أيّة عمولات تمَّ تقاضيها في أسواق الاحتيال التي رافقت إنشاءها.

هكذا كانت، مثار حيرة في المدينة، الأحياء التي يتسكّع فيها العاطلون عن العمل، والأبراج الشامخة المبنيّة مكاتب لرجال الأعمال، والمدُّ الأزرق المخضّر لأكواخ الصفيح، والقصور الخاصة المحاطة بأسوار عالية في حي الذُرا.

كم كان عدد النازلين إلى الشارع؟

كان أهل التلاميذ أوّل الواصلين للنجدة عندما علموا أن الشرطة تزج بأبنائهم جماعات لتلقي بهم في المخافر ودوائر الأمن. تبعهم عشرات الألوف من العاطلين عن العمل والحقد يملأ نفوسهم، وهم يحطمون كل ما يقع في طريقهم. وعند عصر اليوم ازدادت الفتنة تأججاً في الدار البيضاء.

كما حدث في العام 1952 ، حاصر الجمهور مفوضية المقالع المركزية التي أشيع أنّ عشرات من التلاميذ محتجزون فيها. فأطلقت الشرطة النار وأوقعت عشرات الضحايا. غير أنّ مثيري الفتنة المسلحين بالفؤوس وقضبان الحديد لم يتراجعوا. وأصيب عدد من أفراد الشرطة بعد أن نفدت ذخيرتهم.

مثل ملاك الموت المدمّر، هبط أوفقير من السماء، فهو مغرم

بالهليكوبتر للقدرة التي تمنحها له في الانقضاض على العدو بسرعة العقاب. هو أيضاً يتذكّر الفتن المعادية للفرنسيين في العام 1952 وأعمال قمعها التي بدت له ضعيفة غير رادعة. لا يمكن أن يوجه إليه أي لوم من هذا القبيل. فقد اقتلع أحد الأبواب الجانبية من حوّامته التي أطلق عليها اسم القبّرة الثانية، ووقف رجل خلفه ليمدّه بأمشاط الرصاص. يدُه على مقبض الرشيش وقدمه على مزلج الهبوط، أخذ يُمطر الجماهير بزخات الرصاص إلى أن تفرقوا، وابتعد الناجون منهم عن المفوضيّة. ثم صعدت الحوّامة تطوف فوق شوارع الدار البيضاء الطويلة واحداً بعد الآخر تفرّق بنيرانها مواكب المتظاهرين.

اقتحمت الدبابات وأربعمئة شاحنة ممتلئة بالعساكر شوارع الدار البيضاء.

هبط الليل على الشوارع المقفرة، وراح الجنود يجمعون الجثث ويدفنونها في حُفَر مجهولة مشتركة.

أجّج الفجّر الفتنة. وتفجّر الحقد على الملك بهتافات «الحسن القاتل» ورسوم تمثّله جزّاراً تخضّب بالدم، ودمى على شاكلته أشعلت فيها النّيران.

احتاج أوفقير إلى ثلاثة أيام لقمع فتنة الدار البيضاء، توجّه بعدها إلى الرباط وفاس حيث بدأ الطلاب بالتظاهر وأعاد النظام بالطريقة نفسها.

كم كان عدد الضحايا؟ بالتأكيد عدة مئات من القتلى، بعضهم يقول إنهم ألف ومعظمهم من الأولاد. لم يحدث في التاريخ الحديث إجراء قمع تظاهرات فُتِكَ فيها بمثل هذا العدد الكبير من الشبان والفتيان. وحدها المقابر الجماعية تعرف الرقم الصحيح.

* * *

كان الملك يتقن مهنته.

ظهر على شاشة التلفاز في 29 آذار، وتوجّه إلى الشعب معبّراً

عن خيبة أمله: «وضعتني أمام الاختبار يا شعبي العزيز». رسم لوحة قاتمة عن الوضع الاقتصادي، لكنه تذكّر قول تشرشل: «ليس لي ما أعدكم به إلا الدم والعرق والدموع» (كان عند وعده بسفح الدم غزيراً). ندّد «بالوسطاء السياسيين»، أي الأحزاب، بتعابير لا تدع مجالاً للشك تحملّهم مسؤولية قيام الفتنة.

أثارت مهاجمة الملك الأخيرة استغراب الأحزاب والنقابات التي فوجئت بالأحداث مثلما فوجئ بها القصر. فأسرع الاتحاد الوطني للقوى الشعبية باستنكار الفتنة. في الحقيقة، انطلقت موجة القعر من أحياء الصفيح، لم تستثن بهيجانها الأعمى أحداً، ولم تُقم أي فرق بين التشكيلات السياسية. كان المغربي الوحيد القادر على تِقنيتها وتوجيهها هو بن بركة، بسياسته ما قبل «حرب الرمال». فقد هبت تلك الموجة دون إنذار مثل تلك الوديان المفاجئة التي تعقب العاصفة في الصحراء، فتكتسح خلال دقائق كل شيء في طريقها، ثم تتلاشى في الرمال. وقد روّعت الفتنة بدورها الطبقة السياسية بكاملها.

توقع كلّ فرد في المغرب والبلدان الأجنبية أن يشدّد القصر قبضته.

بعد خمسة عشر يوماً، وبمناسبة العيد الكبير، أعلن الحسن الثاني عفواً شاملاً عن جميع المحكومين السياسيين بمن فيهم مؤمن ديوري والفقيه البصري وعمر بن جلون. وعلى الأثر أعلنَ عن رغبته بتشكيل حكومة اتحاد وطني، وبدء الاستشارات مع الأحزاب.

كان هذا مناقضاً لكلّ ما توقّعه عالمه. فالمغرب والبلدان الأجنبية خشيت مطرقة أوفقير الرصاصية فجاءت يد الملك الممدودة بتسامح. يجب أن يكون وريث سلطة عريقة جداً، ومتمتعاً بالإضافة إلى ذلك برباطة جأش متميّزة، ليتمكن من الظهور بمظهر الليبرالي فوق جثث شبيبةٍ حصدتها الرشاشات ومازال دماؤها ساخنة.

كتب جان لاكوتور الخبير بشؤون المغرب، إنّما يلزمه معرفة الكثير عن الحسن الثاني، في مقال له في صحيفة *لوموند*: «هل

سيترك القمع يتجذّر في المؤسسات، والاضطراب يتغلّب على الحريات العامة التي أراد أن يجعل منها موضع اعتزاز في المغرب، وأصالة عهده؟... هل يسير نحو دكتاتورية عسكريّة مموّهة تقريباً؟ مما يشرّف الملك الشاب أن الخوف الكبير الذي انتاب الطبقة الموجِّهة في البلاد لم تحمله على إقامة الإرهاب، بل دفعته بالعكس إلى الشعور بالحاجة الماسّة إلى تجمّع سياسي واسع حول العرش. وهكذا فإنّ عاصفة آذار، التي ظن البعض أنها ستكون نذير دورة عنف، أفسحت المجال لأهم مفاوضات سياسية عرفها المغرب منذ موت محمد الخامس».

بعد أقل من شهرين، وفي 8 حزيران 1965، تبيّن عقم المفاوضات وسهت أعين الرأي العام العالمي عن المغرب. أعلن الحسن الثاني حالة الطوارئ بناءً على المادة 35 من الدستور مغيّباً البرلمان في سبات عميق، ومتقلّداً السلطتين التشريعية والتنفيذية.

أشار الدستور إلى إمكان إعلان حالة الطوارئ لسببين: تهديدات ضد سلامة الأراضي الوطنية؛ أو أحداث من شأنها أن تعرض المؤسسات للخطر.

دامت هذه الحالة خمس سنوات.

* * *

بقي مؤمن ديوري بعد أن أخلي سبيله من سجن القنيطرة، في البلاد. غير أن حقيبته كانت جاهزة دوماً على سبيل الاحتياط.

ترك الفقيه البصري المغرب في العام 1966 ، بعد أن مُنح جواز سفر نظامياً عادياً، مما أدهش أصدقاءه: فقد كان السجناء السياسيون المفرج عنهم يجدون صعوبات كبيرة في الحصول على هذه الوثيقة. لكن الفقيه عَرِف بواسطة محامييه أن القصر يرغب في مغادرته البلاد. لقد كان العاصي الذي لا يقهر بكل معنى الكلمة. وبما أن من المتعذر تحييده فالأفضل إبعاده. رحل إلى باريس حيث كانت تنتظره شقّة مفروشة في جادة الشانزليزيه استأجرها له منذ

خروجه من السجن فرنسي خفيف الروح محب للمغرب: أنطوان لوبيز.

بقي العفو العام المعلن من الحسن الثاني مبهماً بالنسبة لبن بركة. فقد صرح الملك: «كنت أتمنى أن يشمل عفوي جميع الذين صدرت عليهم أحكام بسبب جرائم التعدي على أمن الدولة الداخلي، لو لم يهربوا بعد ارتكابها من وجه العدالة في بلادهم، ويفتشوا عن ملجأ في البلاد الأجنبية، مع الاستمرار في طريق الخطأ». هذا التصريح بمعناه الحرفي يستثني المحكومين غيابياً من العفو المعلن. إنما من جهة أخرى: «كنت أتمنى» بدت عبارة تشير إلى رغبة في التهدئة، وإبقاء الباب مفتوحاً للمستقبل.

7

إزاحة بن بركة

لم يفهم أن السلطة غير قابلة للتقاسم، وهو يعلم أكثر من أي شخص آخر أيّة حقيقة تخفي المظاهر المغربيّة. التعدّد الحزبي، النادر في العالم الثالث ـ والأكثر ندرة منه ـ صحافة معارضة حقيقية، رغم تلطيفها بالتعطيلات، والمصادرات، والرقابة الذاتية، تعطي للنظام واجهته الديمقراطية. إنّما في داخل الدكان تدبّر التزويرات الانتخابية، وعمليات الشرطة لمنع السلطة الحقيقية من أن تفلت من قبضة الملك. ولا يُسمح بمعارضة جلالته إلا لمسافة موقّرة، هي في دورها شكلاً فطناً منبّهاً. إذا بدرت منها علائم الخروج عنه تنقض الصاعقة عليها. أما أولئك الذين اعتراهم التعب من خدعة اللعبة المزيّفة، فلجؤوا إلى التآمر، مثل الفقيه البصري، فقد قدّموا للسلطة ذريعة سحق المعارضة بكاملها.

اعتقد بن بركة، حتى لحظة موته، بإمكانية التسوية. أمّا الحسن الثاني، وحتى اليوم الذي كتبت فيه هذه الأسطر، فقد فضل ببراعة وعظمة ونوع من الجرأة الكلبية لعبة السلطة على مبدأ المغامرة بكل شيء، بدلاً من تقاسمها. مزدوجتهما الغريبة تدقّ عن المعايير والضوابط السياسيّة. الحسن الثاني يكره بن بركة ولا يتمكّن من تطويعه؛ وبن بركة يكره الحسن لأنه لا يتوصّل إلى إقناعه. لكن بالرغم من أن بن بركة غدا «العدو رقم واحد»، بقي رجال الحاشية

متحفزين، يشعرون دون شكّ أنّ مثل هذه العلاقة العاطفية يمكن أن تعرف استدارات عكسية غير متوقّعة.

بين أوفقير وبن بركة، كانت الأمور أكثر بساطة: كره وَمقْت متبادلان. مشادّة عنيفة علنية فرّقت بينهما. لم تكن أوفقير لتفوت مناسبة إلا ويغتنمها للتباهي بالأوسمة العديدة التي حاز عليها في خدمة فرنسا، ويعلّقها دائماً على بزته الرسمية. وقد أشار إليها يوماً بن بركة بازدراء، وصرّح بصوت مرتفع ساخراً: إنّها خردة مرتزق، لا تليق بضابط مغربي. لم ينسَ أوفقير الشتيمة المهينة. ولو أن بن بركة وقع في قبضته خلال حملة تموز 1963 لتعرّض دون شك لعدّة درجات من التعذيب الذي يتفنّن أوفقير بابتكاره في دار المُقري. ما من أحد كان يتصور أنّ الرجلين يمكن أن يلتقيا أو يجتمعا جنباً إلى جنب في مجلس وزراء واحد.

* * *

ألقي الخطاب الملكي الذي أعلن العفو العام عن المحكومين بجرائم سياسية بتاريخ 29 آذار 1965. وفي 25 نيسان التقى مهدي بن بركة في منزل أخيه عبد القادر في فرانكفورت الأمير مولاي علي، ابن عم الملك وصهره، وسفير المغرب في باريس. نقل مولاي علي رسالة الحسن الثاني إلى أستاذه السابق معلم الرياضيات: «لديّ معادلة تتطلب الحلّ في المغرب». فطرح بن بركة على الفور موضوع الجيش: هل سيرضى انفتاحاً على اليسار؟ أكّد مولاي علي أن الجيش ليس مشكلة. في الأساس، أظهر بن بركة، كعادته دائماً، استعداده لتحمّل مسؤولياته. اقترح حكومة اتحاد وطني للقوى الشعبيّة، تضمّ شخصيات مستقلّة يختارها الملك، وعقداً لمدة سنتين يتضمّن إصلاحات جذريّة، وخاصةً إصلاحاً زراعياً. أما فيما يتعلّق بعودته إلى البلاد مستجيباً لدعوة الملك له فإنه سيفعل ذلك بكل سرور عندما ينتهي من التزاماته العالميّة. فهو رئيس لجنة تنظيم مؤتمر القارات الثلاث المقرّر انعقاده في هافانا خلال شهر كانون الثاني 1966 ، بعد باندونغ، والذي أسفر عن قيام منظمة بلدان العالم

الثالث، وهافانا ستكرّس انبثاق الجانب الأكثر نضالاً في تلك المنظمة. غير أنّ الانشقاق الصيني ـ السوفييتي يُعقّد الوضع، وتلزمه كل دبلوماسية بن بركة لمنع التفجُّر.

في 19 أيار، وبينما كانت المفاوضات بين القصر والمعارضة تغوص في ورطة، استقبل الملك عبد الرحمن اليوسفي وعبد الرحيم بوعبيد، زعيمي الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP، وأكّدا له استعداد بن بركة على الدوام للعودة على أساس اتفاق مكتوب. أجاب الحسن: «لا فائدة من ذلك بعد الآن، لأنّه لم يَعُد عندما استدعيته».

في شهر حزيران أعد بن بركة نصاً، لم ينشر إلا بعد موته، يشجب فيه السياسة الاقتصادية التي أدّت إلى فتنة آذار: «فشلت تلك السياسة لأنها سعت دائماً إلى خدمة المصالح الاستعمارية الجديدة ودولة الامتيازات والاستغلال. فُضح الملك بخطاب العرش الذي ألقاه في 3 آذار، قبل ثلاثة أسابيع من الانفجار: (إنّه) أول إثبات لفشل كلّي، وقد أخذ لهجة عظة حزينة كي لا ينتهي إلى إدانة ذاتية قاسية. فالاعتراف بالفشل وإلقاء المسؤولية على الطبيعة البشرية، وتتابع الفصول طريقة غربية في تصور الشخص لمسؤولياته». يتابع بن بركة: «إذا أُبقيت غالبية الشعب في البؤس والجهل، إضافة إلى رؤيتها أبواب الأمل منغلقة في وجهها، كيف نستغرب أن يتقنّع فقدان الصبر بالقنوط؟» ثم يبرر الفتنة: «وإذا زوّرت الانتخابات، وحُرم الشعب من حرية الاجتماع، وكُمّمت الصحافة، ولوحق المواطنون الناطقون باسم الجماهير، وحكم عليهم بالموت أو بالسجن مع الأشغال الشاقّة، أو صُفّوا بكل بساطة، كيف يُستغرب، كما ظنّ رئيس الدولة أنّ بإمكانه أن يفعل ـ أن يلجأ الشعب إلى الوسيلة الأكثر مباشرة لإسماع صوته؟ لكنه يقترح «اتفاق تسوية» ويعلن أنه مستعد لتطبيقه «بالممارسة الحكومية اليومية».

في شهر تموز، تلقى عبد القادر بن بركة من الأمير مولاي علي النصيحة بالتوجّه إلى الرباط ليستأجر فيها منزلاً كبيراً لإقامة عائلة

أخيه المهدي. فامتثل عبد القادر وحضر إلى الرباط لهذا الغرض، لكنه أُوقف لأسباب غامضة ونُصح بمغادرة البلاد.

في 20 آب، وفي خطابٍ للحسن الثاني ألقاه خلال احتفال بذكرى خلع والده عن العرش، وردت عبارة يبدو منها أنه يستثني بن بركة من العفو العام الذي أصدره: «إذا كان بعض الأشخاص السيئي النيّة قد أعطوا لتصرفنا تفسيراً خاطئاً، فثابروا على ضلالهم، وتابعوا العمل ضد بلادهم ومواطنيهم، فالأمة بدورها قد تبرأت منهم؛ والمجتمع لفَظَهم».

مع ذلك حافظ بن بركة على تفاؤله. فقد ذكر لطالب صديق له: «كان علي العودة في فترة المفاوضات من أجل ميثاق (مع المعارضة). أما الآن فقد فات الأوان. غير أنني آمل أن تُسوّى الأمور».

غير أنه بقي حازماً في موقفه من أوفقير. كان يردّد: «إما هو أو أنا».

في أيلول، عندما كان في هافانا للتحضير لمؤتمر القارات الثلاث، كشف له كاسترو أنه تعرّض لضغط شديد من الحسن الثاني بهدف إبعاده عن رئاسة المؤتمر. لقد هدّد الملك في حال عدم الاستجابة لطلبه بإيقاف شراء السكر من كوبا.

في تشرين الأوّل أعطى بن بركة في القاهرة تصريحاً طويلاً لمحمد حسنين هيكل، الأكبر مكانة بين الصحافيين العرب ورئيس تحرير الأهرام «أشعر بالخطر أكثر من أي وقت مضى. لقد قررنا أن نمدّ اليد إلى الملك الحسن الثاني، كما مدّ لنا يده بدوره، وأن نبدأ تعاوننا بعد انقطاع دام عدّة سنوات». بالنسبة لبن بركة، كان الجيش الذي أهّل الاستعمار ضباطه وخدموه طوال حياتهم الغنية، يمثّل تهديداً للملك وللقوى الشعبية في آن واحد. ولدرء هذا الخطر يجب التقارب. «إنّهم يلاحظون، اليوم، أن تعاوننا مع الملك قد استؤنف، أو أنه في طريقه إلى الاستئناف، ويدركون أن عليهم التدخل وإلا

فسيفقدون الجولة الأولى. فإمّا أنهم سيمارسون على الملك ضغطاً لا يقاوم، أو أنهم سيقودون ضدنا عمليات تصفية حاسمة بجميع الوسائل. (...) لا أعلم ماذا سيأتينا به الغد، لكن الشعور بالخطر ينتابني بشكل لم يفرض فيه نفسه يوماً بمثل هذه السطوة».

في 29 تشرين الأول 1965، وفي باريس، أسرّ المهدي بن بركة، متفائلاً رغماً عن كل شيء، للطالب تهامي الأزموري: «توجد عروض من الملك إيجابية جداً. من الممكن أن نشترك في حكومة تضمُّ قوى سياسية أخرى، واعتقد أنّ في هذا خيراً للبلاد، لأنّ المعارضة المطلقة ليست، في الأساس، أمراً جيداً جداً. يجب، من وقت إلى آخر، معرفة كيف نكون إيجابيين ومتعاونين. وأعتقد أن البلاد، في الأوضاع الحالية، بحاجة إلينا، لأجل هذا أنا أفكر بالعودة إلى المغرب».

كان هذا قبل أقل من ساعة من اختطافه.

* * *

لن نقصّ مرة أخرى قضية بن بركة الغامضة. فهي قضية أعدّها مضلّلون محترفون أو هواة خداع وكذب عرفوا كيف يضاعفون الاتجاهات المزيَّفة، ويطمسون الآثار الحقيقية. فبقيت لُغزاً، وجريمة دون جثة، وتحدياً يسخر من العدالة.

نادراً ما تكون الجريمة السياسية غامضة لقلة البواعث المحتملة، لكنها تغدو كذلك على الأغلب عند كثرة الدوافع المنسوبة للقتلة. وبن بركة يلتحق هنا بجون كنيدي ويسبق هنري كوريبل.

كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA تجد مصلحة في إزاحته، فهو يشكّل خطراً جسيماً على القواعد الأمريكية في المغرب، وهي قواعد رئيسية بالنسبة لوزارة الدفاع الأمريكية، وهو ما فتئ يطالب بإجلائها. زعيم في العالم الثالث، مناضل عنيد ضد الإمبريالية، وفعاليته المتوقدة تجعل منه هدفاً أولوياً. ومفكرة

مواعيده، خلال الأشهر الأربعة التي سبقت اختطافه ذات دلالة. ففي تموز كان في بكين ليقنع الصينيين بقبول حضور سوفييتي في مؤتمر القارات الثلاث. وبعد مرورٍ في باريس كان في 9 آب في ناغازاكي من أجل الندوة العالمية المضادة للسلاح النووي؛ وقد ألقى خطاباً عنيفاً ضد الحرب في ڤييتنام. في بداية أيلول حلَّ في القاهرة متابعاً نشاطه المستمر من أجل مؤتمر القارات الثلاث. وفي نهاية الشهر التقى بكاسترو في كوبا، ومن هاڤانا عاد ثانية إلى القاهرة. في منتصف تشرين الأول وُجِد في أندونيسيا، لكنه غادرها سريعاً عقب الانقلاب الذي أطاح بسوكارنو.

كان موته يحيي أمل أعداء تضامن القارات الثلاث، الأمل بانطفاء جذوة هذا التضامن؛ وهذا ما حصل.

من مصلحة الموساد الإسرائيلي تحييد رجل، ما فتئ في جميع المحافل الدولية يرفع الصوت عالياً مدافعاً عن القضية الفلسطينية، كما أنّ الوكالة الإسرائيلية ليست في وضع ترفض فيه أداء خدمة لوليّ أمرها الأمريكي القوي.

كانت دائرة الاستخبارات الخارجية ومكافحة الجاسوسية (SDECE) المتهمة بتعاطفها مع دول المنظمة الأمريكية (OAS) لها ثأر مع رجال من أمثال بن بركة. وهي دائمة الوجود في المغرب، راعيةً للمصالح الفرنسية، ولا يمكنها إلا أن تنظر بسخط إلى عودته قائداً سياسياً مصمِّماً على تصفية النظام الاستعماري الجديد، بل واشتراكه في الحكم. عدا عن أن هذه الإدارة تقيم علاقات قديمة وديّة مع أوفقير عميلها السابق.

الحسن الثاني في حواره الشبيه بحوار الطرشان مع بن بركة، استطاع أن يصرح عنه بأنه عصيٌّ على التطويع. والواقع أن مكانته بقيت هامة في المغرب، مدعّمة بالمكانة التي حاز عليها على المستوى العالمي. كانت التشنجات القاتمة نتيجة إلزام المقاومة بالموالاة قد نسيت، والموقف الذي اتخذه بن بركة بمناسبة «حرب

الرمال» قد امّحى. وأولئك الذين انتقدوا بن بركة، أنفسهم، اعترفوا بصواب رأيه الاستثنائي. لم يتوجه نشاطه مطلقاً أو يتحوّل بطموح شخصي. فقد امتلك إيماناً شديداً، مستقيماً، متزمتاً. يمكنه أن يخطئ، لكنه لم يتعرّض أبداً للخطأ. واقتنع الملك أنّه لن ينجح أبداً بربطه إلى عربته، بعكس الشخصيات المعارِضة الأخرى، لذلك يُحتمل بأنّه أوعز إلى أوفقير بتصفيته.

ويمكن أن يكون أوفقير قد اتخذ، من تلقاء نفسه، المبادرة إلى خطف عدوه الأكثر ضراوة، سواء لإقناعه خلال محاورة إلزامية بتوقيع هدنة، أو للقضاء عليه.

لايستبعد، بالتأكيد، أن تتلاقى جميع هذه الإرادات المجرمة المتقاربة الاتجاه لتنتهي إلى اتفاق ضمني: إزاحة الرجل الذي تأتلف حول رأسه أحقاد عديدة. وقد صرّح الجنرال ديغول لڤينسان مونتيل في 4 نيسان من العام 1967: «الملك، متواطئ، دون شكّ، بل إنّه الموحي». وزيران في حكومته جان فوايه (23 كانون الأول 1965) وروجيه فري (21 كانون الثاني 1966) اتهما الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA. صحافيون إسرائيليون أثبتوا بناءً على تصريحات لأحد ضباط الموساد أن تلك الإدارة متورطة، على الأقل، في تحضير الخطف. كما أن مسؤولية SDECE ناتجة عن ظروف السبب ذاته.

ظهر في الفترة نفسها التي كان بن بركة يتفاوض فيها مع مولاي علي بشأن عودته أن SDECE أشارت، في 21 نيسان، إلى وصول الجنرال أوفقير إلى باريس «مكلفاً من قبل الملك بالاتصال بالمهدي بن بركة في محاولة لإقناعه بالعودة إلى البلاد مع رفاقه».

بتاريخ 12 أيار، أشارت SDECE في تقرير لها أن عميلها لوبيز، بعد عودته من المغرب، حيث اجتمع بأوفقير، قد علم منه بوجود مشروع «باسترجاع بن بركة»، وعزم السلطات المغربيّة على الانتهاء منه «بطرق غير مستقيمة». ولوبيز الملقب «قطعة الصابون»، رئيس مهبط في مطار أورلي، وصديق حميم لأوفقير،

وهو يزوره مع عائلته لقضاء العطلة الصيفية في ضيافته. وقد وعده أوفقير بتعيينه مديراً عاماً لشركة الطيران المغربية.

في 12 تشرين الأوّل، وقبل سبعة عشر يوماً من اختطاف بن بركة، صرح المجرم المرتزق فيجون لفرنسوا برنييو، مدير المجلة الأسبوعية اليمينية المتطرفة مينوت *Minute*: «لتفكيك بن بركة، حصلنا على مئة مليون فرنك (قديم). أعددت العملية بكاملها مع أحد زملائك. تمّ تهيئة مشروع لإعداد فيلم عن إزالة الاستعمار. يقول المغاربة إنهم عَدَلوا عن المشروع الآن، ويرفضون تضييع دفعة أربعين مليون فرنك، الدفعة المسبقة على الحساب التي وعدوا بها».

لو لم تظهر أصابع CIA والموساد في القضية لاقتصرت مسؤولياتها على الرغبة المغربية في الانتهاء من بركة. ففي مركز المناورات المقاربة، عميل مغربي يسمّى شتوكي لم يتم التوصل إلى تحديد هويته مطلقاً. وصفه الشهود الذين التقوا به بأوصاف متناقضة (فهو تارة شبيه دون كيشوت، وتارة أخرى أشبه بسانشو بانثا).

نفّذت العملية من قبل مَن سمّاهم دانييل غِيرن: «ثلاث جهات بوليسية مختلفة»: الرسمية (سوشون وڤواتو، من مفرزة مكافحة المخدّرات)، والسريّة (لوبيز)، والموازية (المرتزقة المشبوهين عملاء الشرطة). تمّ الاتصال ببن بركة بذريعة إعداد فيلم وثائقي مخصص عن إزالة الاستعمار. لعب فيجون دور المنتج؛ ومؤلّف النصّ الصحافي فيليب برنيه، واختير جورج فرانجو مخرجاً، وتقرّر أن تقوم مرغريت دورا بالتعليق.

اعتُرض سبيل بن بركة يوم 29 تشرين الأوّل، الساعة 12 و25 دقيقة أمام مطعم ليب Lipp في سان جرمان دي بري، حيث تواعد على الغداء مع فيجون وبرنيه وفرانجو. تقدّم منه الشرطيان سوشون وڤواتو المجنّدان من قبل لوبيز، وعرضا له بطاقتيهما الرسميتين، وطلبا منه الصعود في سيارتهما. امتثل للطلب. وهذه الطاعة، من

قبل رجل يعرف أنه مهدّد أثارت استغراب أصدقائه وأذهلت المعلّقين. لا أحد كان يعلم في تلك الفترة أنّ بن بركة كان على موعد في اليوم التالي في الإليزيه لمقابلة الجنرال ديغول، الذي كان يتابع بانتباه نشاطه في العالم الثالث، وقد اجتمع به سابقاً مرتين. رغب أن يلتقي به ليطلعه على التحضيرات التي تجري لمؤتمر القارات الثلاث. رتّب هنري كورييل الموعد، فهو يعرف بن بركة منذ زمن طويل، ويساعده في إعداد المؤتمر. عندما قال سوشون لبن بركة: «أنت على موعد مع شخصيات سياسيّة. طُلب مني أن أقلّك إليهم» فَهِمَ الشرطي (ما أكّده له لوبيز) أنهم شخصيات مغربية، أمّا بن بركة فقد اعتقد أن موعده في الإليزيه قد سُبّق. إنّما عندما رأى سيارة 403 تسلك طريق الجنوب الوحيد الاتجاه بدرت منه «بعض العصبيّة»، ووفقاً للمجرم المأجور لي ني، المرافق لهم في السيارة، ذكر بن بركة موعده مع الجنرال ديغول.

انتهت الرحلة إلى ڤيلا فاخرة في فونتيني ـ لي ـ ڤيكونت، وهي ملكية للمجرم المأجور بوش سيش Bouche seiche الملقب بون بوش، المتآمر سابقاً مع بييرو لي ـ فو، ثم مع جو آتيا، والمحكوم عدة مرّات. وهو يُبرز، من الآن فصاعداً بطاقات موشّحة بالعلم المثلث الألوان التي استحقّها عن نشاطاته مخبراً سرياً. ساهم في خطف العقيد آرغو رئيس OAS في ميونيخ. وكان المأجورون دوبيل ولي ني وباليس المتواطئون معه، وهم الآن إلى جانبه في عملية بن بركة، وقد اشتُهروا جميعهم تقريباً زمن الاحتلال من قبل الغستابو الفرنسي الذي يسمونه «حجرة الطيّار». كان بوش سيش قوّاداً ذائع الصيت، مالك فندقي دعارة في باريس؛ وسّع حقل نشاطه إلى المغرب بفضل أوفقير، وقد اشترى فندقاً كبيراً في الدار البيضاء وڤيلّا على شاطئ البحر حيث يقيم مع زوجته. برعاية أوفقير دائماً أمّن مصالحه في عديد من علب الليل وبيوت الدعارة. وهو صديق منذ زمن الطفولة للوبيز المقيم في أورموا، القريبة من فونتيني ـ لي ـ ڤيكونت.

بعد أن تمّ تسليم بن بركة عاد مفتشا الشرطة ولوبيز إلى باريس. اعتقد سوشون وڤواتو الذي كان لوبيز يقدّم لهما خدمات في أورلي للكشف عن تهريب المخدرات، أنهما يردّان له الجميل بمناسبة قضية سياسية مغطاة من قبل أصحاب مناصب عالية. وهاتَفَ لوبيز الضابط المرتبط معه في SDECE: «الموعد المقرّر بمعرفتك قد تمّ في فونتيني ـ لي ـ ڤيكونت».

نتيجة لهذا الموعد، لم يجد بن بركة حوله إلا أربعة أشرار متمرسين في «تصرفات بعيدة عن الاستقامة».

* * *

كانت تتمة الأحداث محيّرة.

عند المساء تكاثرت اتصالات بوش سيش ولوبيز الهاتفية إلى الرباط، سواء إلى مدير مكتب أوفقير، أو إلى الدليمي، مدير الأمن العام المساعد. لكن الدليمي في الجزائر، وأوفقير في مكناس ـ هل كانا سيتغيبان هكذا لو أنهما سادة العملية، وعلى علم مسبق بموعدها؟ أخيراً انتهى أوفقير إلى إعادة الاتصال بلوبيز ليعلن له «أنّه سيذهب لرؤية المعلم». المعلم، هو الحسن الثاني، المقيم أثناءها في فاس. وفي الساعة 22 و 30 دقيقة، كان هناك اتصال آخر من أوفقير: سيصل بالطائرة. لكن لوبيز انتظره دون طائل مع وصول الطائرة القادمة ليلاً من الدار البيضاء. لم يصل إلى أورلي إلّا يوم 30 تشرين الأول، اليوم التالي للخطف، في الساعة 17 و 30 دقيقة. ووفقاً لبعض الشهادات، كان «يستشيط غيظاً»، فالدليمي، الوافد من مدينة الجزائر، سبقه بثلاث ساعات.

هل طلب الحسن الثاني من أوفقير الاستعجال في السفر إلى باريس. إجراء شاذ! كما سيلاحظ أوفقير فيما بعد أن وصول وزير داخلية بلد أجنبي إلى أورلي من الصعب أن يمرّ بشكل غير ملحوظ. إذ يجب أن يحظى بالتسهيلات التي تقدم للمسافرين أصحاب

المقامات الرفيعة. لقد بدت الأحداث وكأنّها فاجأت مسؤولي المغرب، لكنهم اقتنعوا بمجازفة استغلالها.

زيادة عن ذلك: من المنتظر أن يزور الحسن الثاني باريس في 10 تشرين الثاني. فهو سيحضر احتفالات الحادي عشر إلى جانب الجنرال ديغول، والتزامن يبدو على الأقل مكدّراً. مؤكّد أن التنسيق المتبادل بين دوائر الأمن المغربية والفرنسية قائم؛ والعلاقات بين رؤسائها قديمة وودّية؛ ووجهات النظر متطابقة، حتى أن أوفقير أمكنه أن يقدّر إمكان تصرفه في باريس وكأنّه في الرباط أو الدار البيضاء. لكن لماذا التسرّع في مواجهة هذا الحدث بمثل ما ظهر من عدم توقّع وارتجال؟

تعدّدت الفرضيات في شرح هذه التشوُشات، لكن أياً منها لم تُدعم بشهادة مقنعة. فوفقاً لبعضهم، خشي أوفقير مزايدة الخاطفين المأجورين، وعلى رأسهم فيجون (وليس بوش سيش المرتبط بشكل وثيق بوزير الداخلية فلا يجسر على القيام بأيّة خطوة زائغة). إذ أن فيجون، بعد أن نفذ بنجاح عقد ـ الخطف ـ يمكنه أن يساوم على ثمن مرتفع لقاء تسليم بن بركة. بينما رأى آخرون أن العملية أكثر تعقيداً، فقد أنذر فيجون بعض الشخصيات القريبة من السلطات الفرنسية، مثل المحامي لمارشان المشهور بعلاقته مع المخابرات والمفوّض كاي، عن الدسائس المغربية التي تحاك ضد بن بركة. اعتقد هؤلاء المقربون أن بقدرتهم أن ينصبوا شركاً مكياڤلياً: يسهّلون عملية الاختطاف، ثم يتدخّلون لتحرير بن بركة، مما يؤدّي إلى تألّق نجم الديغولية في سماء العالم الثالث، وإبعاد أوفقير الذي تقلق علاقاته مع CIA العهد الديغولي، وإذلال SDECE (المتّهمين من قبل لوبيز) وللمخبرين السريين ثارات معهم منذ الصراع ضد OAS. غير أن فيجون أسقط هذه الخطة البارعة بقطعه الاتصال مع لمارشان وعدم تبليغه عن إجراء عملية الخطف.

أيّة نذالة في كل هذا! لم يسبق لرجل في مقام بن بركة أن تعرّض لمثل هذه الخسّة. يتفق معظم المتتبعين لهذه القضيّة

الخطيرة أن حادثاً مميتاً أعقب عملية الخطف. هل توفي بن بركة لإصابته بأزمة قلبية نتيجة تجريعه كمية كبيرة من منوّم، أو أنّه كان ضحية فَقَرة رقبية كثيرة الهشاشة. لم تُعرف الحقيقة. ووفقاً لمجلة الكانار أوشينه Le Canard euchaine المؤرخة في 10 كانون الأوّل 1969، فإن المخطوف، العنيف والعصبي، تعارك مع خاطفيه عندما لاحظ أن الإليزيه ليست وجهتهم. فضربه أحد المجرمين المأجورين على عنقه، حيث الفقرة المعطوبة منذ حادث انحراف سيارته عن الطريق في المغرب. والوفاة أو الاحتضار يفسر حركات الذهاب والإياب والاتصالات المذعورة التي قام بها مختطفوه، يضاف إليها قدوم أوفقير والدليمي إلى أورلي وتنقلهم بين ڤيلا بوش سيش في فونتيني ـ لي ـ ڤيكونت وڤيلا لوبيز في أورموا التي نُقل بن بركة، دون شكّ، إليها ميتاً أو محتضراً.

قبل أن يُدفَع فيجون إلى الانتحار، أدلى بقصة لمجلة الإكسبريس Express التي نشرتها بتاريخ 10 كانون الثاني 1966 ، تحت العنوان المجلجل «شَهِدت مقتل بن بركة». كذّب فيجون قصته المنشورة بسرعة. فأثار الريبة العامة بشهرة الراوي على أنه مُختَلِق خيالي للأخبار، وابن ضال لمفتش عام في الصحة، حاصل على ميدالية جوقة الشرف برتبة فارس. التكذيب متوقع منه بسهولة: فيجون الثرثار الكبير أراد أن يهرب من عواقب رواية تدين أشخاصاً أقوياء مثل أوفقير والدليمي، وهما أشد خطراً من زمرة المجرمين المأجورين المتعاونين معهم، ولائحتهما الجرمية تفوق بأشواط ما نسب إليه؛ لقد تاه في قضية تفوق كثيراً حجمه.

تولّدت الريبة من خيالية القصة بالذات. فوفقاً لما أدلى به فيجون، وصل الدليمي أولاً إلى فونتيني ـ لي ـ ڤيكونت، وعبّر في الحال عن نواياه الجرمية. سيطر المأجورون بصعوبة على بن بركة الذي كان يقاوم بقوة فائقة. ثم وصل أوفقير وكان يعتمر قبعة لُبدِّيةٍ سوداء. «بدا برأس قاتل غريب» وفقاً لتصريح فيجون. التف نحوي

وسألني: «أهو في الطابق العلوي؟ ـ نعم» ـ «هل تجري الأمور كما ينبغي؟». تحركت شفتاي عن حركة ذا مغزى، فلم يجب أوفقير. استل خنجراً مغربياً صغيراً معلّقاً بين مجموعة أسلحة في أسفل السلّم وصعد إلى الطابق الأوّل، وقال ببساطة «حَسَنٌ! ها هو».

«عندما رآه بن بركة بدأ يقاوم من جديد. اقترب أوفقير منه وقال: أعرف جيّداً وسيلة تهدئته». وبدأ يغرز خنجره في عنقه وصدره. ظهرت عليه علائم سرور الجرّاح الماهر الذي يقوم بدرس في التشريح لمتدربيه من الأطباء الخريجين الجُدَد، وقال: «انظر، الآن لا بأس».

هذا المشهد المروي بشكل أقرب إلى التهريج يثير الذهول: كيف يمكن التصديق أن وزير داخلية المغرب ينطلق على الأرض الفرنسية بتصرفات هيجان سادي متوحّش، أشبه بمسلسل فيلم رُعب وضيع؟ غير أنه يثبت بشكل لا معقول صحة الرواية. جميع معذّبي دار المُقري يمكنهم أن يتعرّفوا في حركة هذا الخنجر على توقيع أوفقير غير القابل للتقليد.

وبقراءة متمحصة لرواية فيجون، يبدو أنّ الإكسبريس أعطتها عنواناً يتجاوز حقيقة الأحداث المرويّة: فيجون رأى تعذيب بن بركة، لكنه لم يشهد موته.

كان بن بركة، يحفظ ملفاته السياسية في صندوق حديدي في جنيف، وأراد أوفقير الحصول عليها. ووفقاً لاعترافاته لأحد محاسبيه، العميل الإسباني غونزاليس متّى، انتزع من عميله اعترافاً برقم صندوقه وتفويضاً بفتحه(*).

الحقيقة أنه بعد تلك الليلة العاصفة استقلّ الطائرة إلى جنيف صباح يوم الحادي والثلاثين من الشهر. وقد أكّد فيما بعد أنه ذهب لزيارة أولاده الذين يقضون العطلة في جستاد. كان أوفقير دون

(*) ذكر لويس غونزاليس متّى ذلك في طائر التم Cygme: (إصدار دار غراسيه).

أدنى شك أباً محبّاً ودوداً، لكن لنا أن نتساءل إن كان وزير داخلية المغرب، بعد مجابهة الوضع الحرج القائم في فونتيني - لي - ڤيكونت وأورموا، يستطيع أن يعطي أفضلية لبعض ساعات من الانشراح العائلي في جستاد.

عاد إلى باريس في 2 تشرين الثاني. وفي الثالث منه، حضر حفل كوكتيل أقيم في وزارة الداخلية، حيث احتفل بنهاية دورة تدريبية أجريت في فرنسا للحكام المغاربة وكبار الموظفين الخاضعين لسلطته. كان إلى جانب مفوّض الشرطة بوڤيه المكلّف بالتحقيق حول اختفاء المهدي بن بركة.

في المساء، خلال حفل عشاء أقيم في سفارة المغرب، جلس في مواجهة جاك أوبير مدير مكتب روجيه فري وزير الداخلية الفرنسي الذي اعتذر عن الحضور في الدقيقة الأخيرة...

بتاريخ 4 تشرين الثاني غادر باريس إلى الرباط، بصحبة الدليمي، دون أن يلقى أي إزعاج.

* * *

ندّد ديغول بالحادث، وذكّر بـ «شرف المركب» المهان. حتى دون أن يفصح عن استيائه، لم يُطق أن يُخطَف على الأرض الفرنسية رجل هو ضيفه. استدعت فرنسا سفيرها من المغرب، وعلّقت مساعدتها المالية. وفي 20 كانون الثاني 1966 ، صدرت مذكرة توقيف عالمية ضد أوفقير والدليمي. توقّع ديغول من الحسن الثاني أن يتخلّص، على الأقل، من وزير داخليته. ورأت المعارضة المغربية، بألم، أن كلّ ضغط فرنسي يقوّي مركز الجلاد معذّب دار المُقري. إنّها قضية كرامة وطنية: من المستحيل الإذعان للأمر المفروض من القوة الاستعمارية السابقة. فسجّل الحسن الثاني نقاطاً لصالحه بإظهاره دعماً متباهياً لأوفقير.

شهدت الدعوى الأولى المفتتحة أمام محكمة جنايات السين توقفاً بتاريخ 19 تشرين الأول 1966 بسبب حادث مفاجئ: وصول

الدليمي إلى باريس، مسلّماً نفسه للعدالة امتثالاً لمذكرة التوقيف العالمية الصادرة ضده. كان ذلك، وفقاً لتصريحه، تصرُّفاً شخصياً؛ بيّن أسبابه في رسالة شخصية موجّهة إلى الملك: «إن قضية تجري حالياً أمام محكمة جنايات السين، توجّه الاتهام لي، ومن خلالي إلى بلادي. وعلى مدى الإدعاء فيها، ترى بلادي اسمها يُشتَم ويُهان ويمرّغ في الوحل وكل ذلك بسببي. لذا بهدف أن أضع حدّاً لجميع هذه الأعمال الشائنة وكي أغسل شرف بلادي، وشرفي، قرّرت أن أمثل أمام محكمة جنايات السين قبل انتهاء مرافعاتها. أرجو جلالتكم عدم مؤاخذتي لأنني لم أطلب موافقتكم المسبقة على تصرفي، فأنا العارف للعواطف الأبويّة التي تكنّونها لي يا صاحب الجلالة، كنت متأكّداً أنكم ستمنعونني من الذهاب إلى باريس. إنني أغادر وأنا مقتنع بأنكّم ستولونني ثقتكم وتقديركم، وستصونون شرف عائلتي وأولادي وكرامتهم».

لم يسبق لمعاون مدير عام الأمن الوطني أن عوّد مواطنيه على هذه الصورة الفروسية، بعيداً عن الخوف والملامة. ولد أحمد الدليمي في العام 1931 ، في سيدي قاسم غرب البلاد. وبعد الدراسة في كليّة مولاي يوسف في الرباط دخل إلى المدرسة العسكرية في الدار البيضاء، وكان أوّل دُفعته. ساهم في قمع فتنة الريف وسحق جيش تحرير الجنوب، لكن موهبته الحقيقية تجلّت في المهام البوليسيّة. في اليوم التالي من وصوله إلى باريس، كتبت صحيفة لوموند: «يرى خصومه السياسيون فيه أحياناً رجلاً أكثر خطراً من أوفقير، تقنياً في «التحقيقات الضاغطة» التي لا يتردّد في تنفيذها بنفسه، مستمتعاً بإجرائها، كما يقولون. هادئ - بل كثير الهدوء على الأرجح - لكنه ينفجر بغضبات مفاجئة مرعبة». يتابع الصحافي: «إنّه الرجل الذي يضّحي بنفسه إن أمره الملك، لكنه حضر على ما يبدو لينفي التهمة عن نفسه، ويغسل الشبهات التي تحوم حول الجنرال أوفقير، بل وحول العرش أيضاً. فبأيّة حجج وأيّ براهين سيتمكّن من إثبات براءته».

الأمر يقتصر بالنسبة للحسن الثاني على كسب الوقت. لم يعتقد الملك أن الدعوى ستقام؛ ثم أمِل باستثناء أوفقير والدليمي منها. كان يكرّر بكياسة أن القضيّة ستسوى «بين ديغول وبينه»، لكن ديغول، المغتاظ من الإهانة، لم يمدَّ اليد لذلك الذي يسميه أمام المقرّبين منه «ثقب المؤخِّرة الصغير». على مرّ جلسات الدعوى الأولى تبينّ أن أوفقير والدليمي لن يفلتا من عقوبة شديدة. غير أنّ استسلام معاون مدير الأمن العام أدّى إلى إيقاف المرافعات، ومباشرة تحقيقات جديدة، وباللجوء المنهجي إلى جميع حيل الإجراءات تقرّر تأجيل الدعوى الثانية إلى موعد بعيد. كتب واتربوري: «يتولّد لدينا على الأغلب شعور بأن ليس لدى الملك استراتيجية للمدى الطويل إلا الأمل في أن تستمر أساليبه على المدى القصير في كسب الوقت». هكذا كان الأمر في قضية بن بركة.

فَرَضَ الملك على الدليمي عقوبة توقيف مبدئي لمدة مئة وعشرين يوماً لأنه انفكّ عن عمله دون إذن، ورفّعه إلى رتبة عقيد.

وصل الملك الدليمي إلى باريس محاطاً بثلاثة محامين مغاربة. الاثنان الأوّلان، أحمد هيوني وعبد القادر بن جلون كانا على التوالي وزير الداخلية ووزير العدل، عند محاكمة مدبري «مؤامرة تموز 1963». أمّا المدافع الثالث فهو مجيد بن جلّون وكان عندئذ مدعيّاً عاماً، وقد طالب برأس المتهم الغائب بن بركة، وحصل على تقرير العقوبة القصوى ضده. هكذا جنّد القصر ألدّ أعداء المختفي في القضية التي يفترض أن تعاقب قاتليه.

افتتحت الدعوى الثانية في 19 نيسان 1967 . بينّ سير المحاكمة حتى في حال تعديل المجرمين المأجورين والمتهمين الثانويين، المتأثّرين بالتناسب الجديد لميزان القوى نتيجة لوصول الدليمي، لمواقفهم السابقة لإعفائه من المسؤولية، فإن إدانة معاون مدير الأمن العام لا يتطرق إليها الشك.

لكن الزمن قد مرّ، والملل فكّك الطاقات، وفي قضية تعدّدت فيها

الضحايا بشكل فريد، عمل الموت فيها عمله بضربات واضحة. فعدا فيجون، الثرثار الكبير، المنتحر بعد زمن قصير من حادثة الخطف توفي ثلاثة محامين عن الحق المدني بين القضيتين. كما أن ألبير نو أحد المدافعين عن الدليمي كان ضَحية حادث سيارة خطير، وكذلك المعاون الرئيسي للأستاذ فلوريو محامي سوشون. وفيما بعد فإن المجرمين المأجورين بوش سيش، ولي ني، ودوبيل، وباليس، الملتجئين إلى المغرب، توفوا واحدهم إثر الآخر. صُفّي الثلاثة الأوّلون من قبل أجهزة الأمن. باليس وحده كان سعيد الحظ في الوفاة على سريره. وأوفقير والدليمي انتهيا بدورهما، وبعد زمن إلى المصير ذاته بشكل فظّ.

صدر قرار الحكم في 5 حزيران 1967 وسط لامبالاة شبه عامة: اندلع العدوان الإسرائيلي المفاجئ في ذلك النهار بالذات. أخلي سبيل الموقوفين الحاضرين في القفص، باستثناء لوبيز وشوسون الذين حكم عليهما، على التوالي، بالسجن مع الأشغال الشاقة ثماني وست سنوات. وحكم غيابياً على أوفقير والمجرمين الأربعة المأجورين الهاربين، وشتوكي الشبحي، بالسجن المؤبّد مع الأشغال الشاقّة.

حكم مبهم، غير منطقي تماماً. إذا كان أوفقير مذنباً، فالدليمي شريك له في جرمه أيضاً، وبالعكس تبرئة الدليمي تفرّغ إدانة أوفقير من مضمونها. حُكمٌ سياسي، فقد سبق التطرق كثيراً أثناء المرافعات إلى الجالية الفرنسية في المغرب التي يخشى أن تتعرّض لأحداث انتقام وثأر تستتبع إدانة الدليمي. وبمعاقبة أوفقير الغائب أنقذت العدالة الفرنسية المظاهر، وحفظت ماء الوجه؛ وبتبرئة الدليمي صانت مستقبل العلاقات الفرنسية ـ المغربية.

جرى للدليمي المبرّأ استقبال حافل عند عودته إلى المغرب. وكافأه الحسن الثاني بتعيينه مديراً لمكتبه العسكري.

تلقّى أوفقير المدان تقدير مَلِكِه أيضاً «لولائه الثابت لشخصنا» ورُقّع إلى رتبة جنرال.

لم يؤثر الحكم على بشاشة أوفقير. استمرّ يدّعي البراءة دون أن يتنازل إلى تقديم الأدلّة، مكتفياً بأن يُظهر لكل صحافي، بصوت يتهدّج انفعالاً كلمة الشرف كـ «ضابط فرنسي». إذا خالطت نظرة محدّثة ظلال ريبة، يقترح والدموع في عينيه، أن يخلع ثيابه ليكشف عن الجروح التي أصيب بها في خدمة فرنسا. لكن أصدقاءه الحميمين يعرفون أن التراخوما التي أصيب بها منذ طفولته، مضافاً إليها الحروق الناتجة عن قاذفات اللهب الألمانية منحته استعداداً كبيراً لذرف الدموع ببراعة عند الحاجة. لأن هذا الرجل الرهيب، المتوقع له نهاية شكسبيرية، هو أيضاً شخصية كوميدية إيطالية: مرن، متكيّف مع الظروف، مكار، مخادع. وإلى نسبه البربري الكبير يمكن أن تُقرَن الصفة التي أطلقها البابا على الكورسيكي القصير البدين: «ممثّل كوميدي مأساوي!...».

كانت إدانته تعرضه مبدئياً إلى توقيف مباشر، إن وضع قدمه على الأرض الفرنسية، لكن موت الجنرال ديغول، وانتخاب جورج بومبيدو لرئاسة الجمهورية جنّبه هذا الاحتمال. استأنف رحلاته إلى فرنسا، سواء لأشغاله أو للترفيه عن نفسه، وأيضاً لتلقي العلاج اللازم لعينيه المصابتين من قِبل أطباء ليون. وفي العام 1972 صافحه موريس شومان وزير الخارجية الفرنسية أثناء زيارة له إلى الرباط، خلال حفل استقبال ضم الرجلين. كان ذلك هو وضع الأختام على الدفن الرسمي لقضية بن بركة.

وداعاً للمهدي بن بركة المناضل المغربي العالمي، الذي اعتقد أن بإمكانه إنقاذ شعبه رغم مَلِكه، لكنه مات لأنّه لم يستوعب مطلقاً أن السلطة بالنسبة لحاكم مستبد مطلق لا تقبل المقاسمة أو المشاركة.

8

حالة الطوارئ

سنوات قاتمة.

كان الملك، سيّد الجميع، يعالج الداء بالداء، فما أن يبرز رأس عن التراصف حتى يلويه الردع.

في بداية 1966 ، حُكم على حسن اسماعيل، نائب رئيس اتحاد الطلاب الوطني بستة أشهر سجن.

في شهر آذار كان دور المحامي عمر بن جلون، المحكوم عليه بالإعدام في مؤامرة تموز 1963 ، والمعفي عنه عقب فتنة آذار 1965. وقد حكم عليه مجدّداً بالسجن ثمانية عشر شهراً «لتحريضه على الإضراب» مضافاً إليها حظر الإقامة في المدن مُدَّة سنتين.

في حزيران، وبينما العدوان الإسرائيلي يثير انفعالاً عميقاً في كل البلاد، وجّه بن صدّيق، رئيس اتحاد العمال المغربي، برقية إلى الحكومة ينتقد فيها موقفها المبهم من النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وقد اشتهر بالتباس علاقاته مع القصر، وتمرّده على أوامر السلطة وهو يقود نقابته بالعصا (حتى لُقّب الحسن الثالث) فعرِف بدوره فراش قشّ الزنزانات الرطب: وحكم عليه بالسجن ثمانية عشر شهراً.

في تموز 1969 حكم على علي يعته، الأمين العام للحزب الشيوعي، المسمى من جديد حزب التحرير والاشتراكية، بالسجن عشرة أشهر، بينما صدر قرار بحلّ منظمته، غير أنّ حزب التحرير

والاشتراكية PLS الصغير، برز تحت اسم آخر (فهو زينة ضرورية للنظام: لكن هل يتساهل دكتاتور مع حزب شيوعي في بلده؟) وبقي علي يعته أميناً عاماً للحزب الذي غيّر اسمه للمرة الثانية، فغدا حزب التقدّم والاشتراكية. واتجه أمينه العام إلى القصر يقبل يد الملك ظهراً وراحةً في المشاورات غير الرسمية التي اشتهر الحسن الثاني بمهارته في إجرائها.

في تشرين الأوّل 1969 جرت للمرة الثالثة الانتخابات القروية والبلدية منذ الاستقلال. في هذه المرّة كان اسم وزير الداخلية أوفقير. فنظراً لعدم التوصّل في المفاوضات إلى نسبة تزوير مقبولة، قاطع الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، وحزب الاستقلال الاقتراع. كانت النتائج وفقاً لتعليق وزير الداخلية تُظهر طلاقاً بين الناخبين والأحزاب. إذ أنّ المرشحين المسمّين قياديين أو مرشحي أوفقير حصلوا على 82,79% من المقاعد؛ والحركة الشعبية المقرّبة إلى القصر 12,7%؛ والمرشحون الذين ينتسبون للاستقلال رغم المقاطعة على 4% من المقاعد، ومرشحو UNFP على 0,5%.

غير أن أرقام أوفقير تظهر تفرّداً حيّر المراقبين الأجانب. كان مجموع الناخبين في العام 1960 «4.172.000» ناخباً، وبعد تسع سنوات لم يتعد 4.771.000. كيف يمكن تفسير هذا التزايد الضعيف في بلاد عرفت منذ عشر سنوات نموّاً ديموغرافياً شديد التسارع؟

تميّزت نهاية السنة باكتشاف «مؤامرة» جديدة.

* * *

بدأت القضية باعتراف مُنادي ابراهيم، الذي قَدِم إلى الشرطة مدعيّاً السعي إلى إراحة ضميره، وكشف دون تردّد عن المؤامرة السوداء التي وُرِّط فيها (صُفّي إبراهيم بعد الدعوى). كانت السلطة أبعد من أن تكيل القدح والشتائم المقذعة الصاخبة، وتركت هذه المرّة القضية تنضج على نار هادئة. بدءاً من خريف 1969 وحتى ربيع العام التالي، تتابعت أعمال خطف مسؤولي الاتحاد الوطني للقوى الشعبية أو أعضائه. لم يعلم أحد أين أوقفوا، وأيّة تُهَم وجّهت

إليهم. هكذا اختفى الحبيب الفرقاني، الشاعر والصحافي، والنائب السابق، مسؤول الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في جنوب البلاد. والمحامي محمد اليازجي عضو اللجنة المركزية، المسؤول النقابي في الرباط، والمعاون الرئيسي المقرّب من عبد الرحيم بو عبيد، الخ... بلغ عدد المختفين المئات.

تسارعت القضية بتسليم إسبانيا مغربيين، أحدهما محمد أجّار، أحد قادة المقاومة السابقين، وأحد مؤسّسي الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، وكان قد استقرّ في مدريد في العام 1969 بعد إبعاد إلى الجزائر استمرّ ست سنوات. والآخر أحمد بن جَلّون، المسؤول السابق في اتحاد الطلاب المغاربة، وكان دائم التنقّل بين إسبانيا ودمشق. اتهم الاثنان بأنهما اشتريا أسلحة خفيفة لإثارة عصيان في المغرب. والواقع أنّ بن جلّون كان يهتم بشراء الأسلحة، لكنها كانت تُشحن من برشلونة بموافقة ضمنيّة من السلطات الإسبانية إلى الفدائيين الفلسطينيين. لكن يبدو أن العملية قد توقفت على الفور بناء على ضغط أمريكي على السلطات الإسبانية. وفّرت هذه القضية لأوفقير مادة لدعم ادعائه «بالمؤامرة». إذ يكفي أن يؤكّد أن الأسلحة قد أعدّت لتجهيز العصاة المغاربة وليس الفدائيين الفلسطينيين. سلّمت مدريد دون أيّة صعوبة أجّار وبن جلّون. كان الأوّل قد حكم عليه بالموت غيابياً في دعوى «مؤامرة تموز»، ومرة ثانية في العام 1965 عقب أحداث الحدود الجزائرية ـ المغربية.

عندئذ أمكن لـ «مؤامرة مراكش» أن تزدهر. وعلى رأسها، بالطبع، وُضع الفقيه البصري وجميع الذين التقى بهم خلال السنوات السابقة، ومنهم عبد الرحمن اليوسفي، ومهدي العلوي ممثل الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في فرنسا علقوا في المصيدة. ووفقاً لما نكرته صحف السلطة، فإن حزب البعث الحاكم في سورية، هو معدُّ المؤامرة المتوافقة مع الهدف الطموح الذي يصبو إليه في إطاحة ملكية السلالة العلوية، وكذلك النظامين الجزائري والتونسي. بالإجمال ثورة على نطاق المغرب بكامله. ندّدت الإذاعة المغربية

بشكل عنيف بالمتآمرين الذين «يهدفون إلى تدمير تقاليدنا، وقيمنا الروحية، ونظامنا الاجتماعي. ويريدون أن يفرضوا على شعبنا ومجتمعنا مبادئ مستوردة... هذه المؤامرة تهدف بالدرجة الأولى، إلى زعزعة الاستقرار الذي يتمتع به المغرب في مناخ من الهدوء والصفاء».

أُوقفت صحافة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية.

وخمّن الملاحظون العليمون بالسياسة المغربية أن استفتاء انتخابياً يلوح في الأفق.

* * *

في شهر نيسان أعلن الملك أن المغرب على وشك الدخول في إحدى المراحل الأكثر أهمية في تاريخه الحديث. رأى المتفائلون في ذلك الإعلان نهاية حالة الطوارئ التي مرّ عليها خمس سنوات. سعت عدة جهات إلى تلطيف النظام. كان أوفقير قد استدعى لخدمة العلم، بشكل عقوبة تأديبية، قادة الاتحاد الوطني للطلاب، فأضربت جميع الجامعات. كما أنَّ مؤتمر تجمع نقابات المحامين في المغرب اقترع على مذكرة يبدي فيها قلقه على مصير محاميينَ اختفيا منذ عدة أشهر (كانا قد تعرّضا إلى تحقيقات من قبل أوفقير والدليمي). وبصورة خاصة ألقى العجوز علال الفاسي، زعيم حزب الاستقلال الموهوب خطاباً في تطوان، على قبر أحد المجاهدين الوطنيين، وأمام جمهور غفير، تميز بعنف حملته على النظام. ففَهِمَ الملك، دون شك، أن عليه أن يخفف القيد.

كبرت الآمال أيضاً عندما أعلن الحسن الثاني أن دستوراً جديداً سيطرح في شهر تموز على الشعب للاستفتاء.

أرهقت قراءة النص المقترح الجميع حتى السذج وغير المبالين. كان بعيداً عن إعطاء حرية التحرك للمؤسسات المغربية. كان للتعديل الدستوري هدف وحيد يتجلّى في زيادة سلطة الملك. فالحصانة النيابية تلغى عند التعرّض للنظام الملكي أو الدين.

والأغلبية المطلقة إلزامية لطلب دعوة المجلس إلى الانعقاد في دورة استثنائية، بينما نص الدستور السابق على كفاية ثلث عدد النواب لطلب انعقاد تلك الدورة. الاقتراح بتوجيه اللوم للحكومة لا يُطرح إلا في حال توقيعه من قبل ربع النوّاب بدلاً من العُشر في الدستور قبل التعديل. بالمقابل توسّعَ هامش المبادرة الملكية سواء على المستوى التشريعي أو التنفيذي. وفي «بيان الأخبار الخارجية» أمكن لجريدة *لوموند* أن تكتب: «لا شيء يبدو واجب التغيير بشكل أساسي في أساليب الحكومة. الأمر لا يتعلّق بالعودة إلى حياة ديمقراطية حقيقية، بل بتأمين أغلبية دائمة للرئيس الأعلى».

تحت هذا الدوش البارد، حاولت المعارضة أن تقاوم. تناسى حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوى الشعبية النزاعات القائمة بينهما منذ الانشقاق، وتوحّدا في «كتلة وطنية». وضّح علّال الفاسي اتفاق الحزبين بشكل فكاهي: «إنّه زواج كاثوليكي أقل سهولة في فصمه من الزواج الإسلامي». دعا الحزبان إلى رفض مشروع الدستور، وقام اتحاد الطلاب المغاربة وحزب علي يعته الشيوعي بتوجيه الدعوة نفسها.

في 24 تموز أقر الدستور الجديد بنسبة 98,85% من المقترعين. وبلغت نسبة المشاركين في الاقتراع 93%.

وصل التزوير بدوره إلى نسب مختلفة أيضاً في المناطق. ففي مقاطعة أوارزازات من بين جهات أخرى، كان مثيراً لانتباه الملاحظين أن من بين 191755 ناخباً، 5 فقط وضعوا في الصناديق ورقة بيضاء. وليس بين 191730 بطاقة الباقية أي واحدة تحمل كلمة «لا». قاد أوفقير العمليات الانتخابية مثل قيادته للعمليات العسكرية: القضاء على الجميع.

بعد شهر، أعطت نتائج الانتخابات التشريعية، التي قاطعها حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوى الشعبية، أغلبية ساحقة لمرشحي الإدارة لا تقلّ عن تلك التي حصل عليها الاقتراع على

الدستور، وهي مئة وتسعة وخمسون مقعداً. وخُصَّت الحركة الشعبيّة المقرّبة من القصر بقيادة الدكتور خطيب بستين مقعداً، أمّا من ينادون بالمعارضة بوجهات نظرهم المختلفة فاقتصر تمثيلهم على تسعة نوّاب.

أشار الجنرال أوفقير إلى زوال تقدير الجماهير للأحزاب السياسية.

* * *

بدأت محاكمة «المؤامرة البعثية» في 14 حزيران 1971 ، أمام محكمة مراكش الإقليمية. وقد وجب أن يُنظر فيها مبدئياً أمام مجلس عسكري. غير أن الضباط أحسّوا أنهم سيجدون ملفّات فارغة من أي مضمون ففضّلوا التنحي، وإعلان عدم صلاحية القضاء العسكري. بلغ عدد المتهمين 193 منهم ثلاثون يحاكمون غيابياً.

ندّد الاتحاد الوطني للطلاب بهذه القضية «المختلقة من قبل السلطة». وذكرت الجبهة الوطنية من جهتها أن «جميع الضحايا، باستثناء قلّة منهم، تعرضوا لتعذيب شديد في جميع مراحل توقيفهم، وفي مثل تلك الظروف القاسية انتزعت منهم «اعترافات عفويّة متطابقة» شكّل منها ملفُ الاتهام».

أشارت الصحافة الأجنبية إلى «حرية التعبير الواسعة» الممنوحة للدفاع. كان في ذلك شهادة تقدير لممارسات القضاء المغربي الديمقراطية. لكن حريّة التعبير هذه استُغلت من قبل المتّهمين للكشف عن أساليب التعذيب التي تعرّضوا لها. وحُكم على هذه الكشوفات بالذات من قبل السلطات بأنها موافقة لأصول التربية العالية. وهكذا ربح القصر، كعادته دائماً، على الصعيدين: شهادة أمام الرأي العام الخارجي بدعوى تتمُ بعدل وإنصاف، وعبرة للمعارضين في الداخل بما ينتظرهم من إجراءات مرعبة.

هذه اللعبة المضلِّلة تحصر المعارضة المغربية في وجود

انفصامي. سلوك إيمائي في واجهة النظام الديمقراطية، نشر مقالات نقدية قاسية في صحافتها عند عدم تعطيلها، إعطاء تصريحات طوعية للصحافة العالمية (يُحكم عليها غالباً بقسوة من قبل أصدقائها الأجانب، وبالدرجة الأولى من الفرنسيين، الذين يرون الحرية الظاهرية التي تتمتع بها تلك المعارضة، فيجدونها في الحقيقة واجفة خجلى). إنّها تعرف أنّ بالإمكان تعرضها في كل لحظة إلى الوقوع فيما يدقّ عن الوصف. رجال محترمون ذوو ماض عريق في الكفاح السياسي زمن الحماية، كانوا يستقبلون بكل تقدير خارج البلاد، اختفوا في عتمة ليل دار المُقري، أو في «ڤيلات» الدليمي. هدّدوا بأن يلقوا عذاب الشهداء، فدفعهم الخوف من الإذلال إلى الاعتراف بكل ما ينسب إليهم لينتهوا من الآلام، ثم أُخرجوا من هذا الجحيم ليستمعوا إلى الحكم عليهم استناداً إلى «اعترافات» اقتلعت منهم، وليقرؤوا في الصحافة العالمية تقارير تشير، بمناسبة أحكام قضيتهم، أنّ الحكم في المغرب إن لم يكن ديمقراطياً تماماً، فلا يمكن، بأيّة حال، اعتباره دكتاتورياً مطلقاً. وهكذا فإنّ المعذّبين يتعرّضون لجميع محاذير الدكتاتورية دون أن يُنعَمَ عليهم بالتقدير المعنوي الذي يُمنح عادة للمكافحين ضد الدكتاتورية.

وضع مهني حرج، عائلة يحطّمها القلق، انكسار روحي لمن يضطر أن يتنازل عن كرامته أمام معذبيه، سنوات طويلة في السجن: إنّها مهنة قاسية تلك التي يمارسها المعارض في المغرب.

أحيا عبد الرحيم بوعبيد، أحد قياديي الاتحاد الوطني للقوى الشعبية الدفاع. كان رائعاً في جرأته، وقتاله، ونكائه. فمنذ افتتاح المرافعات أعلن عن نيّته في أن يطعن بأحد القضاة الثلاثة، ذاكراً بمكر يدعو إلى الإعجاب أنه لن يفصح عن اسمه «تلطفاً» منه. ظهر بسرعة أن القاضي المعني هو رئيس المحكمة بالذات. كان آية المؤذّن أحد المتهمين، وهو من أعضاء المقاومة سابقاً، وقد حُكم عليه بالإعدام زمن الحماية لقيامه بمحاولتي اعتداء على الجنرالين

غيّوم وهوتڤيل، وإلقائه قنبلة على بن عرفة السلطان الدمية. والواقع أن رئيس المحكمة كان السكرتير الخاص لبن عرفة، مما عرّضه في وقت ما للحرمان من الحقوق المدنية؛ وبما أنه كان قرب معلّمه أثناء إلقاء القنبلة في جامع بريما في مراكش، ألا يُخشى احتفاظه بحقد كامن ضد ملقي القنبلة الموجود أمامه في قفص الاتهام؟ رفضت المحكمة طلب الطعن، لكن الرئيس الذي لان بهذا الكرّ والفرّ أظهر تهذيباً متميّزاً تجاه المتهمين والمحامين المدافعين عنهم.

كان خلو ملفّ الاتهام فادحاً. أثار المبلِّغ عن «المؤامرة» الضحك، عندما ذكر وجود جيش سرّي مستتر مؤلّف من مئة وخمسين ألف رجل، من جملة قادته المحامي بوعبيد نفسه. تألّفت وثائق الإثبات التي «صادرتها» الشرطة من ـ بعض المسدسات، وقنابل يدوية، وكوكتيل مولوتوف، وآلات نسخ ـ مما يشير، على كل حال، إلى أن الجهات المعتمدة لم تلاحق المتهمين كلّهم. متّهم واحد اعترف بجرائمه، لكنه كان مختلّ العقل، وقد زعم اكتشاف هويّة المتواطئين معه بفضل حجارة سحريّة. بالمقابل، وبالرغم من جهود الدفاع، لم يتمّ التوصل لمعرفة سبب موت مجاهد قاسم الذي قضى نحبه بين يدي الشرطة بعد إلقاء القبض عليه بوقت قليل. أمّا عشرات الشهادات، التي تفيد أن المتّهمين قد تعرّضوا للتعذيب، فقد استُبعدت من الدعوى بذريعة أن الخبرات الطبيّة قد أجيزت من قبل القضاء العسكري الذي صرّح فيما بعد بعدم اختصاصه.

اعترف عدد من المتهمين بفخر أنهم زاروا سورية لتلقي التدريب العسكري، إنّما بهدف الالتحاق بالمقاومة الفلسطينية. أمّا أحمد بن جلّون مؤسس اللجان المناصرة للفلسطينيين، فقد برهن الدفاع أنه أرسل شحنات من الأسلحة إلى أحد المرافئ السوريّة وليس إلى مرفأ مغربي.

في العاشر من تموز من العام 1971 تفجرت الضربة الصاعقة في الصخيرات.

9

مذبحة في الصخيرات

قرّر جاك بنوا ـ ميشن ألا يذهب لحفل الاستقبال الذي أقامه الملك في 10 تموز في الصخيرات بمناسبة عيد ميلاده الثاني والأربعين. وميشن مؤلّف كتاب هام بعنوان *تاريخ الجيش الألماني*، وسكرتير دولة في حكومة ڤيشي. موالي للتعاون إلى أبعد حدّ. حُكِم عليه بالإعدام بعد التحرير، ثم أعفي عنه، وانصرف منذ خروجه من السجن إلى كتابة سِيَر حياة كبار الرجال في العالم العربي. تلقى ابنه المتُبنَّى هاسين ضربة بعصا الغولف على وجهه من لاعب أخرق، فأصيب بجرح بليغ اضطره أن يلازم مع والده جناح إقامتهما الفخم في الرباط. كان بنوا ـ ميشن مدعواً على العشاء، مساء التاسع من الشهر، عند صديقه أحمد البناني مدير التشريفات الملكية السابق، وأخبره عن نيته بعدم الحضور. اكفهرّ وجه البناني وقال له: «لا تغلط، أخشى أن يغتاظ الملك من غيابك. في بلادنا تعتبر دعوات الملك أوامر يجب تنفيذها».

يعود الرفض الوحيد للدعوة الملكية إلى الستينيّات، وقد تمّ من قبل الحاج بن العربي العلوي. وهو سليل عائلة فاسيّة كبيرة، ويتمتع بشهرة ذائعة الصيت في التمسّك بأهداب الأخلاق والدين، جعلته ينظر إلى تقاليد القصر وعاداته نظرة عدم رضى دفعته إلى أن يرفض الدعوة الملكية بذريعة كِبر سنّه. اضطرّ بعدها أن يلازم منزله ولا يخرج منه حتى موته كي لا تكون ذريعته موضع جَدَل.

اقترح البناني تسوية على بنوا ـ ميشن: الذهاب في وقت مبكر إلى الصخيرات، يحيي الملك، ويطلب السماح له بالانسحاب. لكن عندما وصل الكاتب في الساعة العاشرة إلى مكان الاستقبال علم أن الملك لم يشارك في مباراة الغولف التي جرت ذلك الصباح، ولا يُعرف مكان وجوده. ونقل إليه الجنرال مولاي حفيظ مدير التشريفات أن الملك يرغب في التكلم معه بعد انتهاء حفل الغداء. فقرّر بنوا ـ ميشن أن يرجع إلى الرباط ثم يعيد الكرّة بعد الظهر إلى الصخيرات، فالمسافة لاتتجاوز سبعة وعشرين كيلومتراً.

وجد ابنه الجريح في حالة حسنة، فاطمأن وعاد آدراجه عند الظهر متجهاً إلى الصخيرات. أدرك سائقه قافلة شاحنات ملأى بالجنود، وجد صعوبة في تجاوزها. دُهش بنوا ـ ميشن لمظهر الجنود المتوتّر، وعيونهم المحدّقة. ولاحظ أن أمشاط الرصاص مثبتة في مواضع تلقيم الرشيشات، وهو أمر غير مألوف في المناورات. وجّه التحية بيده لجنود إحدى الشاحنات، فلم يلق أي جواب. عاد إلى ذاكرته مشهد جرى منذ أربعة عشر عاماً: الانقلاب ضد فيصل الثاني، ملك العراق. انتابته الأفكار السوداء، وطلب من سائقه أن يضاعف سرعته للوصول إلى الصخيرات، وفي نيته أن ينذر الملك بأنّ قافلة عسكرية تثير الشبهات في طريقها إلى القصر.

كانت فرقة موسيقية مصريّة تعزف ألحاناً فاترة، ونحو ألف مدعوّ يتزاحمون أمام موائد الطعام. الملك يجلس وحيداً تحت مظلة تحميه من الشمس وهو يتناول غداءه وفقاً للأصول البروتوكولية المتّبعة. توجّه بنوا ـ ميشن نحوه، غير أن خادمين اعترضا طريقه: لا يُزعج جلالته وهو على المائدة. بحث الكاتب عبثاً عن مدير التشريفات، فلم يعثر عليه. انتابته الحيرة، ثم غلب عليه جو المرح السائد. تساءل إن كان لريبته مبرّر، وفكّر بالسخرية التي قد يَلقاها إن ركن لظنونه السوداء ووجّه إنذاراً كاذباً.

بعد كل حساب، المغرب ليس العراق.

* * *

يمتد النطاق الملكي في الصخيرات على طول ثلاثة كيلومترات محاذياً الشاطئ. هو ليس قصراً بالمعنى الحقيقي، إنّما سلسلة من البيوت والفيلات يسكنها أبناء الملك، وخدمه وحرّاسه، الخ... تنفتح قاعة العرش على مسبح واسع، ومن الخلف في مبنى آخر تقع الأجنحة الخاصة بالملك. في جهة هناك ملعب غولف من ثمانية عشر ثقباً يمتد على طول طريق الرباط، وفي الجهة الأخرى المحيط الأطلسي. وأشجار الصنوبر والميموزا والأوكاليبتوس تعطر الأنسام البحريّة.

هنا، وعلى نحو شعائري، يقيم الحسن الثاني ذكرى ميلاده. على مرّ السنين وصل عدد المدعوين إلى الألف، دون النساء اللواتي يُستقبلن في اليوم التالي. اللباس الرياضي إلزامي. إذ يرتدي المدعوون الجينز، والـ «بولو» والـ «لاكوست»، والقمصان الهاوائية (نسبة إلى هاواي) المشجّرة أو المخطّطة بشدّة، والبنطلونات ذات الألوان الفاتحة، حتى لتحسب أنك وسط ناد فسيح على شاطئ المتوسط؛ أعضاؤه اللطفاء وزراء وسفراء، وأثرياء كبار، وجنرالات، وسياسيون بارزون. النخبة المغربية، أو من يعتبرهم الملك ممثلي النخبة موجودون هنا يتحاورون مع الشخصيات الأجنبية الشهيرة أمثال جاك شازو. لم يُدعَ قادة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP هذه السنة بسبب دعوى مراكش؛ لكن شوهد بين المدعوين علّال الفاسي النَزِق دائماً رغم تقدّمه في السنّ، والدكتور مسواك، النصير الشهير للحزب الشيوعي.

وكما العادة دائماً وُجد بين الحضور مجموعة من الأطباء، معظمهم من مشاهير النطاسيين الفرنسيين الذين جاؤوا خصيصاً لحضور المناسبة. فالملك موسوس صحيّاً، ينتابه هاجس المرض، ويخشى الموت، ويطمئن عندما يرى نفسه محاطاً بأقطاب أهل الاختصاص الطبي.

مع علّال الفاسّي وُجد شيخان جليلان يجسّدان تاريخ المغرب

المتناقض. الدكتور دوبوا ـ روكبر الثمانيني، الطبيب الجراح والصديق الشخصي للسلطان محمد بن يوسف الذي بذل جهوداً كبيرة للحيلولة دون خلعه، ثم تعدّدت زياراته له أثناء نفيه في كورسيكا ومدغشقر، وهو يكنُّ كثيراً من الودّ للحسن الذي شهد عملياً ولادته، لكنه كان يقلق لتصرفاته وينتقدها علناً أحياناً. وقد سُمع عنه قوله: «نجحنا في تثقيفه، لكننا فشلنا في تربيته». ثم المارشال مزيان، الذي وُلد في الريف الذي كان تحت الاحتلال الإسباني آنذاك، واشتهر عسكرياً محترفاً في الجيش الإسباني وخاصة خلال الحرب الأهلية على رأس الوحدات العسكرية المغربية التي لعبت دوراً حاسماً في انتصار فرانكو (كتائب المور في ذكريات الجمهوريين المشؤومة). سمّي مزيان رئيساً ـ جنرالاً وهي الرتبة الأرفع في الجيش الإسباني وارتبط بصداقة متينة مع الكوديلو. سمّي، بعد الاستقلال، أوّل سفير للمغرب في مدريد، ومنحه الحسن الثاني عصا المارشالية ـ وهي رتبة تمنح لأوّل مرّة في الجيش المغربي ـ بتاريخ 17 تشرين الثاني 1970 وهو حَمُو الجنرال مدبوح.

كان الجنرال مدبوح، خِلْد مؤامرة تموز، يهتمُّ بكل شيء، وهو رئيس بيت الملك العسكري، أي السيد الحقيقي للجيش. مهمة وزير الدفاع الوطني تقتصر على تسيير الأمور الإدارية. هذا هو نظام الحسن: السلطة الحقيقية تُدار مباشرة من داخل القصر. الترفيعات، والتنقلات، وتحرّكات الوحدات تتعلّق بمدبوح وحده. قاس ومفرط في التدقيق، يعرف كيف يرضي ويحوز على الرضى، لكن الحاشية الملكية تذكر سبباً آخر لحظوته: الغولف(*). كان لاعب بولو(**) سابقاً، وفارس سباق الخيل. اضطرته ظروف صحيّة للتخلّي عن هاتين الرياضتين والتحوّل إلى الغولف، حيث ترأس الاتحاد

(*) الغولف: لعبة تقوم على ضرب كرة صغيرة بمضرب خاص، ثم محاولة إدخالها في ثقوب معينة ضمن مرجة واسعة، وهي لعبة شائعة في البلاد الأنغلوسكسونية. م.

(**) مباراة بين فريقين تجري على ظهور الخيل بضرب كرة لإدخالها في مرمى الخصم. م.

المغربي. الحسن الثاني يعبد الغولف. إنّه يحكم وهو يضرب الكرة الصغيرة البيضاء، حيث يتبعه من ثقب إلى آخر قفير من الوزراء، وملفاتهم تحت آباطهم. كوفئ أبناء الرباط الطيّبين من قبل ملكهم بصورة له بعشرة أمتار طولاً وأربعة عرضاً معلّقة أمام مسجد مولاي يوسف في قلب المدينة، وهي تمثّل أمير المؤمنين يوجه كرة الغولف بضربة رائعة نحو الثقب البعيد. كان سائقو سيارات الأجرة يشيرون بأصابعهم أمام السياح الأجانب إلى هذه اللوحة الضخمة قائلين: «إنّه الملك أثناء العمل». إنّه يتباهى بثياب لعبٍ تثير ذعر المدعوين البريطانيين، لكن كل واحد يعلم أن شغف الحسن الثاني بتنوّع الألبسة، لا يعادله إلا سوء ذوقه في اختيارها. إنّه يفضل بصورة خاصة البزّات السوداء ذات الخطوط العريضة البيضاء، مع ربطة عنق برّاقة، ولُبدة منكّسة نحو العين مما يجعله أشبه بقاطع طريق من الزمرة الثانية.

رفض الملك في اللحظة الأخيرة أن يشارك في مباراة غولف نظّمها مدبوح على مسار خُضرة موازية للشاطئ (هناك حيّ في الرباط حُرم من الماء، في شهر تموز الحارق هذا، لتأمين سقاية أبسطة الملعب العشبيّة) فقد خشي أن تطول مدة المباراة نظراً لعدد المشتركين الكبير، غير أنّه حضر مبكّراً في الصباح (في برمودا أزرق اللون، وقميص مفتوح الصدر، وقبّعة خيال) ليتلقّى تحية المتبارين. في جميع الأحوال كانت التصفيات النهائية ستتمُ في اليوم التالي على ملعب دار السلام الفخم بين أبطال محترفين وفدوا من مختلف أنحاء العالم. جرت العادة أن يقوم مظليون بخدمة مجموعات اللاعبين. ولوحظ أيضاً أنّ الحراسة أقل كثافة من السنوات السابقة، وأن التدقيق في بطاقات الدعوة على المدخل يتمُ بطريقة شكليّة. يبدوأن مدبوح المسؤول عن الأمن لا يخامره أي قلق.

لم يُشاهد الملك إلا عند الساعة الواحدة بعد الظهر، وقد أظهر

استياءه عندما لاحظ أن مدعويه لم ينتظروه ليبدؤوا التزاحم على الموائد، بالرغم من أن رئيس التشريفات نبّه للمرّة الثالثة في مكبّر الصوت إلى وجوب انتظار قدوم الملك لتناول الطعام، بعكس الجنرال مدبوح الذي أمر النُدُل بملء الأطباق للمدعوين. لوحظ منذ بداية الاحتفال أنه يستعجل المراحل دون معرفة السبب. غير أن مهامه الرسميّة لم تفقده الإحساس بالتقدير العائلي: شوهد متوجّهاً إلى المارشال مزيان حميّه، وقد خشي أن تتعبه أشعة الشمس اللاهبة وزحام الحفل، ليصحبه إلى إحدى الفيلات حيث يمكنه، وهو الطاعن في السن، الاستراحة فيها.

أدهشت فخامة الموائد المدعوين. جبال من القشريات البحرية والقريدس، وأكداس من أسماك الصومون، والكافيار بالمغارف، وفواكه وحلويات وأشربة متنوّعة. عشرات الخراف تدور على أسياخ الشواء، بينما يقوم الطهاة بتحضير المُشهيّات، وتقديم المشروبات غير الكحولية والشاي على الموائد. غير أن هواة الويسكي والشامبانيا يمكنهم أن يغبوا منها ما يشاؤون في خيمة نُصبت خارج حَرَم القصر قريباً من ملعب الغولف حتى لا يسيئوا إلى مشاعر العلماء، حرّاس الشريعة الإسلامية.

أبعد الحسن الثاني بإشارة من يده المدعوين المتربّعين قريباً من خيمته الملكية وجلس وحيداً إلى المائدة الخاصة به؛ وغير بعيد عنه مائدة كُبرى ضمّت الضيوف المتميّزين: الحبيب بورقيبة الابن، الأمير مولاي عبد الله شقيق الملك، أحمد العراقي الوزير الأوّل، إدريس السلاوي مدير المكتب الملكي، لويس جوكس الوزير الفرنسي السابق، والطبيبين الأستاذين تورين ودي جين.

في الساعة 14 والدقيقة 8 سُمِعت فرقعة انفجارات. فكّر كثيرون أن أسهماً نارية قد أطلقت. ففي كل عيد ميلاد للملك تجري بعض التسليات للترفيه عن المدعوين. منذ سنتين جرت ألعاب فروسية رائعة، وفي العام الماضي تمّ إنزال مظليّين. لكن أي معنى للأسهم

النارية في سماء صافية زرقاء؟ إضافة لعدم ظهور آثار أي سهم في الفضاء. فكّر بعضهم بدعابةٍ مصدرها الأمير مولاي عبد الله، «صاحب السمو 51%» المشهور بروحه المرحة. وصل أحد الرجال من خيمة الويسكي والشامبانيا، واجتاز الباب الصغير الفاصل بين ملعب الغولف والمصطبة، قام ببعض خطوات ثم انهار. إنّه موريس برّيه المهندس الزراعي، عضو مكتب وزير التعاون الفرنسي. ظهر خلفه مجموعة من نحو ثلاثين مدعواً يمرون بدورهم من الباب الصغير وقد انتابهم الذعر، وقام أحد المرافقين بإغلاقه خلفهم.

بقي الملك حتى تلك اللحظة محافظاً على هدوئه، لكنه نهض عندما رأى موريس بريه ينهار أرضاً، وصاح: «لكن من أعطى الأمر بإطلاق النار؟».

كانت طلقات الرشيشات تكنس ملعب الغولف، وتطايرت رمّانات يدوية من فوق الجدار؛ سقطت إحداها قرب الخيمة الملكية، فتناولها الحبيب بورقيبة الابن قبل أن تنفجر، ورماها بعيداً. غير أن لويس جوكس أشار له مخاطباً بكل رباطة جأش: أخشى أن تكون قد أوصلتها إلى وسط الفرقة الموسيقية؟

بينما كان الملك يقاد باتجاه قاعة العرش، والقتلى والجرحى يتساقطون، كان المدعوون المذعورون، وبعضهم يتخبّطون في المسبح عراة إلا من سروال سباحة، يفرون زرافات ووحداناً يبحثون بتهيّج عن مخرج. توجّه معظمهم إلى شاطئ المحيط. لكنه كان محاصراً بالجنود المسلّحين، ومثل ذلك ملعب الغولف. الصخيرات بكامله مُغلَق، والمذبحة يمكن أن تبدأ.

في شهر نيسان الفائت، أرسل الحسن الثاني الجنرال مدبوح إلى الولايات المتحدة ليحضّر للزيارة التي يزمع الملك القيام بها إليها. كان على مدبوح أن يتعرض لقضية القواعد العسكرية

الأمريكية الشائكة. وهي قواعد تنازلت عنها فرنسا إلى الولايات المتحدة دون أي نصّ ناظم لوجودها أو محدّد لمدة بقائها. واشنطن تريد الخروج من هذا الوضع الضبابي، وخاصة من الناحية المالية، فوزارة الخزانة الأمريكية لاتعرف على أي بند في الموازنة تقيّد أجرة القواعد المسدّدة مباشرة إلى خزينة الملك. والوضع من وجهة النظر غير الحسنية لا يُطاق قانونياً.

رنّت ساعة الحقيقة بالنسبة للجنرال مدبوح على خليج في كاليفورنيا حيث تقابل مع سيناتور أمريكي صديق لشركة الطيران بان أمريكان. أشار السيناتور إلى أنَّ لرجال الأعمال الأمريكيين بعض الخبرة في الفساد القائم في العالم الثالث، لكن المغرب من وجهة النظر هذه، أذهل الأكثر تقزّزاً منهم. غضب مدبوح الذي أحسّ بالإهانة في صميمه، وطلب توضيحاً. فقُدِّم له دون تردُّد. أرادت شركة البانام أن تبني فندقاً كبيراً في الدار البيضاء، ووقع اختيارها على ثكنة قديمة أنشأتها فرنسا سابقاً، هي ثكنة أودس ذات الموقع الرائع. عرض الوسيط المغربي عمر بن مسعود الأرض بسعر مئتين وخمسين فرنكاً للمتر المربع، وهو ثمن بخس، وقيمته الحقيقية تبلغ ثمانية إلى عشرة أضعاف هذا السعر. ابتهجت البانام لهذا الحظ السعيد، غير أن مسعود وضّح لها أن الفرق بين السعر الحقيقي والسعر الرسمي يجب أن يُحوّل بالطبع إلى حسابات مصرفية تعود إلى عدة وزراء وأعضاء من العائلة المالكة. بلغت السذاجة الكلبية بمسعود حدّ تسجيل هذا الطلب كتابياً. ففضلت البانام أن تعدل عن إنشاء فندقها. عاد مدبوح إلى المغرب مهاناً مجروح الخاطر ومعه صورة عن رسالة مسعود.

أُحرج الحسن الثاني أمام مدبوح البارد الأعصاب فعمل على توقيف مسعود الذي تكلم كثيراً، رغم ما أبداه محققو الشرطة من أسى عند الاستماع إلى إفادته. وكشفت قيوده الحسابية عن عشرات الملايين من الفرنكات المقدمة رشاوى للقصر والحكومة. أبعد

وزراء التربية الوطنية، والمالية، والتجارة، والسياحة، دون اتخاذ أي إجراء آخر بحقّهم. هذا التسامح أثار استنكار مدبوح ودفعه إلى التمرّد. ألغى الحسن الثاني زيارته للولايات المتحدة، ورفع بقحّة بمناسبة عيد المولد، الواقع في 8 أيار، شعار النزاهة الأخلاقية. وصرّح بأن: «النزاهة الأخلاقية هي سرّ كل نجاح». لم يسبق لأي تصريح بمثل هذا الإثبات أن أثار هذا القدر من الحيرة والتشويش لدى الشعب المغربي.

كان الفساد سائداً من قمة هرم النظام الاجتماعي حتى قاعدته. القروي المعدم يعرف أن أيّة معاملة له مهما بلغت تفاهتها لا يمكن أن تتمّ في الدوائر الحكومية إلا بعد تقديم دجاجة أو خروف. والعاطلون عن العمل الذاهبون بمئات الألوف إلى أوروبا سعياً إلى الإرتزاق يجب على كل منهم أن يربط بطلب جواز سفره رزمة من الدراهم. وفي القمة الرشاوي تبلغ المليارات. من المعلوم لعموم الناس أن الخامات الفلزية هي مادة التصدير الرئيسية في تلك الفترة، وهي تباع رسمياً وفق نسبة العنصر المفيد فيها وهي تقل عن نسبته الحقيقية (45% مثلاً بدلاً من 60%)، فرق السعر يذهب إلى حسابات المسؤولين الرقمية في المصارف السويسرية. صرح أحمد رضا غديرا، المستشار المقرّب من الملك، الأمين بين الأمناء، *لجوزيت عالية من مجلة نوفيل أوبسرفاتور* بعد إعصار الصخيرات: «لو وُجدت بعض الفضائح فقط في المناصب العليا، حتى وإن كانت هائلة، لهان الأمر: يكفي إجراء بعض الدعاوي المدويّة ويستتب النظام. لكن الأمر الخطير في الفساد أنه مثل الغنغرينا ينتشر إلى حدّ يغدو فيه منهجاً، بل إنّه المنهج».

أعطى الملك المثال والقدوة السيئة. فهو أوّل ملّاك عقاري في البلاد، وأوّل مصدّر حمضيات، وأوّل متعهد. اشترى مجدّداً ملكيات مصرف باريس والبلاد المنخفضة، ووظف أمواله في منتجات الألبان، الشوندر السكري، ومزارع الأزهار ونباتات الزينة وتجارتها، وودائعه في البلدان الأجنبية لا حصر لها.

يشكل الفساد جزءاً متمّماً لطريقته في الحكم. في أحد الأيام، رفّعَ موظفاً اشتهر باستقامته إلى مرتبة وزير، وأعلن لحاشيته: «سأصرفه عندما يسرق خمسة وعشرين مليوناً».

هو يهب بأريحية وسخاء، بدءاً من السيارة ـ «اذهب إلى مرآبي، واختر المرسيدس التي تعجبك، فهي لك» ـ وحتى المزارع، وشركة النقل، والڤيلات الفخمة. لكنه يأخذ أيضاً بالسهولة نفسها. عندما يسير في إحدى الطرقات ويكتشف ملكية تعجبه يعلن استيلاءه عليها دون اللجوء إلى أي شكل إجرائي. إذا عرف المالك كيف يتنازل عن ملكيته والابتسامة على شفتيه ينال تعويضاً عنها. فكل واحد يجب أن يعلم أن الثروة كالسلطة تتعلق بالحظوة الملكية وحدها. غير أن الانضمام المحرض إلى الفساد لا يحوّل الملتحقين بقافلته دون وجوب تحمل وصمات الازدراء الملكي الجليّة؛ فقد استمتعت كل الرباط برواية المغامرة المزعجة التي حدثت لأحد الوزراء الذي وصل بسرعة إلى الثروة. دعا الوزير الملك إلى مأدبة تدشين البيت الفخم الذي أنهى تشييده في حي السويسي وهو في الرباط بمنزلة حي نويي في باريس. أبدى الحسن الثاني إعجابه بجمال المكان وملحقاته المترفة وسأل عن كلفته. رأى الوزير، الذي لا يبرر راتبه الرسمي النفقات الباهظة المبذولة على البناء، من المهارة أن يقسم الكلفة الحقيقية على اثنين. هنأه الملك على براعته في ضغط النفقات، ووقع له في الحال شيكاً بالمبلغ الذي ذكره وتملّك المنزل، وخصّصه مسكناً لسفير إحدى البلدان الصديقة.

كان مدبوح نزيهاً طاهر الذيل، سليل عائلة ميسورة، يتميز بالصرامة مع رزانة واتزان. يزدري الترف ويأبى الانسياق إلى منهج الفساد الذي يتبعه الملك ويسيطر فيه على حاشيته وأعضاء حكومته. وقد وُجد لدى مدبوح بعد موته مجموعة أغلفة كبيرة لم تُفضّ أختامها كُتبَ عليها «هدايا الملك»، تبين أنها تحوي مبالغ كبيرة من الأموال النقدية. لكن لم يكن كلّ الضباط الكبار الذين اتصل

بهم بعد عودته من الولايات المتحدة يشاركونه في استقامته. فالعقيد شلواطي، المتميّز بذكائه، استغل نفوذه عندما كان حاكماً على وَجده وحصل على مبالغ كبيرة من الأتاوات التي فرضها على منح جوازات السفر للعمال المهاجرين. وعريضة من الملاكين الذين استغلّهم واختلس بعض أموالهم أنهت وظيفته الإدارية. نشرت السلطة بعد حادثة الصخيرات قائمة طويلة بأملاك الضباط المتّهمين. رواتبهم لا تبرّر بالتأكيد ثرواتهم. لقد اتّبعوا المنهج العام: كما أن الحظوة الملكية قفزت بهم في سُلّم الرتب، وأنعمت عليهم بالثروة. وهدية الملك كدعوته لا ترفض. الخاملون وحدهم نجوا من النظام.

كتب عالم الاجتماع الأمريكي واتربوري محلّلاً التصرفات والنتائج بشكل يدعو إلى الإعجاب، وقد أشار إلى «الطريقة الأكثر فأكثر كلبية، كي لا نقول المحقّرة التي يعامل الملك فيها النخبة المدنية والعسكرية على السواء»، حان الوقت على مشارف السبعينيات، حيث «لم يَعُد من السهل، بالتأكيد، على النخبة أن تشارك في النظام وتحافظ في الوقت نفسه على كرامتها (...). بدأ بعضهم يفكّرون أن شروط ميثاقهم غير مقبولة، وأن ثمن كرامتهم منخفض جداً، وفي حال تأخرهم فإن واقع اعتبارهم جزءاً مستحوذاً في العقد يمكن أن يكلفهم ثمناً أفدح من إلغائه المباشر». وبما أن الملك يرفض أن ينظف إسطبلات الفساد، فسنفعل ذلك دونه، أو رغماً عنه.

يلزم لهذه المؤامرة سيف. كان سيفها محمد أبابو.

في الخامسة والثلاثين من العمر، كان أبابو أصغر عقيد في الجيش المغربي. شبابه يكفي لتميّزه عن باقي المساهمين في المؤامرة. فالجنرال حمو شقيق زوجة الحسن الثاني تزين صدره أوسمة فرنسية لم يحصل على مثلها أي ضابط مغربي آخر، بمن فيهم أوفقير. مثله الجنرالات بوغرين، ومصطفى، وحبيبي الذين شاركوا في معارك الحرب العالمية الثانية في إيطاليا وفرنسا

وألمانيا، ثم خدموا مدة طويلة في الهند الصينية وعادوا منها والجروح تقرّح أجسامهم، والأوسمة تزين صدورهم. حتى العقيد شلواطي، المولود في العام 1925 ، خدم في الهند الصينية. عديدون بينهم تزوجوا من فرنسيات: وشكّلوا في قلب الجيش المغربي نوعاً من نادٍ، غدا، مع تقدّم العمر والحنين إلى سنوات الشباب، يذكرهم بالسهرات الطويلة وموائد الشراب في الشرق الأقصى، وسادة الماضي، وحكايات نادي الضباط السابقة.

محمد أبابو ينتمي إلى جيل آخر. قدواته هم الضباط الشبان الذين زعزعوا في الشرق الأوسط العروش المنهارة، وإذا أُريدَ تحديد نموذج لهم، فهو، دون شك، العقيد الليبي القذافي الذي قَلَب عرش الملك إدريس المهتز. كان أبابو بعكس متقدميه الذين ينظرون إلى الجيش الأمريكي بعين المقاتل القديم المتقززة، يكنُّ إعجاباً كبيراً بسلاح البحرية الحديث (المارينز).

تولى أبابو إدارة المدرسة العسكرية في أهرمومو قلب بلاد البربر، وجعل منها جحيماً عسكرياً لا مثيل له على الأرجح في العالم، أخضع فيه ضباط المستقبل لنظام فولاذي، وجدوا فيه أنفسهم من الصباح حتى المساء خاضعين لتدريب مكثّف متواصل ليس الهدف منه أن يكتسبوا المهارة التقنية الضرورية، بل ليتحولوا إلى أشخاص آليين (روبوتات) متحمسين، مستعدين لتنفيذ أي أمر يوجه إليهم. كان برنامج المقاتل مستوحى من برنامج البحرية الأمريكية (المارينز) غير أن أبابو طوّره بشكل جذري، حتى غدا محنة قاسية يوميّة. تدريبات نهارية وليلية تتمُّ بالذخيرة الحيّة.

أدار أبابو، القصير القامة، الضامر الجسم مدرسته العسكرية، الأشبه بسجن أشغال شاقة، مثل طاغية مستبد. يقوم المساعد الأوّل أكا، العملاق الوسيم الوجه الموشوم اليدين والذراعين بمهمة وصيف وحارس شخصي له. تجاوز أكا الخمسين من العمر، خدم ثلاثين سنة في الطوابير، وشارك في جميع معارك الجيش الفرنسي

من إيطاليا حتى الهند الصينيَّة، وهو يكنُّ ولاءً مطلقاً لأبابو. لو طلبَ منه أن يقتل الملك لفعل دون تردُّد. وقد شاء قدره أن يُجهز على الرجل الذي أقسم له يمين الإخلاص.

لم يكن أبابو وحشاً عسكرياً فقط، حتى أعداؤه، وهم عديدون، يعترفون بذكائه. يقرأ كثيراً، عدا أنّه محتال ماكر. نشرت السلطة بعد مقتله قائمة بأملاكه: ڤيلّتان، ومزرعة، وصالة شاي وحلويات، في الرباط. استغل إدارته للمدرسة العسكرية، فاقتطع دون حياء من مخصصات إطعام الطلاب الضباط النصيب الأوفى، وألزمهم بدفع ثمن الكتب الدراسية ليستردها في نهاية الدورة دون التعويض عليهم، ليبيعها مجدداً للوافدين لدورة تالية. أرسل منهم مغاوير لنهب المشاغل والورش المجاورة لمصلحته. تملّك المزرعة المجاورة للمدرسة عنوة، وعندما اشتكى صاحبها وهو أحد البورجوازيين المدنيين، استدعى الملك أبابو وقال له: «لماذا لم تخبرني لأدبّر لك الأمر؟» ومنحه شيكاً بقيمة المزرعة. كان الملك الحسن يعرف جيّداً أبابو، فقد عمل مرافقاً عسكرياً لأخيه الأمير مولاي عبد الله، قبل تعيينه مديراً للمدرسة العسكرية. العِشرَة اليومية لـ «صاحب السمو 51%» لا تُعدُّ تدريباً على الاستقامة والنزاهة. لذلك لم يلاحظ أبابو أي تناقض بين اقتطاعاته الشخصية ودور المنظف للإسطبلات. وعندما تجادل مع أخيه الأكبر، العقيد أيضاً، إنما من طينة أقل جرأة، وقد لامه، خجلاً، على تلوّث سمعته، أجاب: «لم آخذ إلا حصتي من قرص الحلوى».

كان يكره الحسن، ويسميه «الزنجي» تلميحاً إلى لونه الأسمر القائم، وملامحه الزنجية التي ازدادت مع تقدّمه في السن، وورثها عن أمّه، الزنجية الأمَة، التي قدمها الغلاوي لمحمد بن يوسف.

أبابو ابن قرية مدبوح، لذلك اشترك دون تردد في مؤامرة الجنرال. والطلاب الضباط الألف وأربعمئة سيشكلون رأس حربة الانقلاب.

جرت محاولة أولى في 14 أيار 1971 ، قبل شهرين من مذبحة الصخيرات، على طريق الحاجب إلى آزرو، حيث كان الملك متوجهاً في موكب لحضور مناورات عسكرية. وضع أبابو كميناً من طلاب المدرسة لاعتراض الملك، غير أن الجنرال مدبوح كان في موكبه وقد لاحظ طائرة هليكوبتر تحوم فوق الموكب الملكي، وخشي أن يكشف الطيار مواقع الطلاب المترصدين، فوجّه باللاسلكي أمراً إلى أبابو بسحب طلّابه. امتثل العقيد للأمر، لكنه شكّ في عزيمة الجنرال، يجب تنفيذ المؤامرة أثناء احتفال الملك بعيد ميلاده في الصخيرات، أو التخلي عنها مدة طويلة، فطلاب مدرسة أهرمومو سيتخرجون في نهاية شهر تموز وسيوزعون على الوحدات العسكرية. لكن ألا يهيّء الاحتفال الفرصة المناسبة؟ العائلة المالكة في متناول اليد، والحكومة بكاملها، ومعظم ضباط الأركان، وخاصة قادة الوحدات القادرة على مقاومة الانقلاب: وحدات المظليين والدرك، والأمن العام.

تمكن المشاركون في المؤامرة الموضوعون في مراكز توجيه الجيش الرئيسية أن يوفّروا التنظيم المادي دون إثارة الشبهات. وصلت إلى أهرمومو خمس عشرة شاحنة تحمل المعدات والسلاح، وفيها ثمانية أطنان ذخيرة. وجرى انتقال الطلاب الضباط بذريعة مناورات قرب الرباط. إذ يبلغ طول الطريق ثلاثمئة كيلومتر وهي تعبر منطقتين عسكريتين. وزير الدفاع لم يُبلّغ عن أي إجراء: فسيد الجيش مدبوح.

انطلقت الشاحنات الستون من أهرمومو في 10 تموز الساعة 3 والدقيقة 15 صباحاً. ووفقاً لأوامر العقيد، توزّع الألف وأربعمئة طالب على خمس وعشرين مجموعة تتألف كل مجموعة من خمسة عشر إلى أربعين فرداً بقيادة ضابط. هناك مفرزة خاصة بالقيادة مؤلّفة من خمسة وعشرين رتيباً اختيروا بدقّة تؤمّن تنسيق العمليات.

عند الساعة العاشرة صباحاً توقّفت القافلة لتناول وجبة طعام

خفيفة على تخوم غابة المعمورة، حيث توجد قاعدة سيدي يحيى الأميركية. كشف أبابو لأوّل مرة لرجاله الهدف من المناورة: الملك محاط في الصخيرات بعناصر مخرّبة. «الخونة وطوالَ الشعر؟».

إنّه ينتظر طلاب أهرمومو لإنقاذه. حاصر نصف المغاوير القصر من الشمال والنصف الآخر من الجنوب. سيطلق رؤساء مجموعات المغاوير النار في الهواء لأسر «المخرّبين»، وأولئك الذين سيقاومون أو يفرون يقتلون.

انطلقت القافلة من جديد.

بقي غموض في الهدف ثقيل النتائج. فكبار الضباط العشرة ومدبوح على رأسهم، المجتمعون في «مجلس ثورة» خارج عن المألوف، يريدون انقلاباً أبيض: تنازل الحسن عن العرش، وإرساله ليقضي بقية أيامه في مكان ما على الكوت دازور. وقيام نظام عسكري نزيه وصارم يستلم السلطة على نسق الأنظمة العسكرية التي تكرّر قيامها في البلدان العربية الأخرى.

أما أبابو فيريد أن يسلخ جلد «الزنجي».

* * *

بقيت الصخيرات خلال ثلاث ساعات غارقة في فوضى دموية(*). إطلاق نار التخويف تحوّل سريعاً إلى إطلاق نار التقتيل. مع أن أيّة مقاومة لم تظهر باستثناء مظاهر الاستنكار التي بدت على ملامح لاعبي الغولف المحترمين عندما رؤوا الطلاب الضباط يسحقون أعشاب الملعب الخضراء بأحذيتهم الثقيلة. معظم سائقي سيارات الليموزين المتوقفة في المرائب قتلوا بكل برود بتوجيه رصاصة إلى العنق، وكل منهم وراء مقود سيارته. وَصَلَ

(*) وصف فرنسوا بيدرون F. Pedron في كتابه خيبة *ملك* بمهارة فائقة هذه الساعات من الجنون الغاضب، وقد اعتمدنا على وصفه كثيراً في هذا الفصل، وكذلك على السرد المتميّز الذي كتبه جان موررياك لـ AFP، وشهادة جاك بنوا ـ ميشن في كتابه «*صيفان أفريقيان*».

هيجان الطلاب إلى درجة خيل فيها لكثير من الشهود، ومنهم لويس جوكس، أنهم مخدّرون. فريق مُدرب بقسوة شديدة، وتطبيق نظام صارم لا يمكن أن تصدر عنه مثل هذه التجاوزات إلّا تحت تأثير عقاقير مهيّجة.

في الحقيقة، ما من تدريب مهما بلغت قسوته يخفف من صدمة مواجهة الموت للمرة الأولى. بالنسبة للطلاب الضباط وجميعهم تقريباً في سن تقلّ عن العشرين، وضباطهم ليسوا أكبر عمراً منهم، كانت الصخيرات عمادة الدم. إنّها التفسير الوحيد لعيونهم الجاحظة وشفاههم التي يفور على جانبيها الزبد. طلّاب أبابو دُرّبوا، لكنهم لم يخوضوا من قبل غمار الحرب. رجال الدرك المتعودون على مشاهدة الجرحى والقتلى في حوادث السير على الطرقات يمكنهم بشكل أفضل كثيراً المحافظة على برودة أعصابهم.

لكن الغيظ الهادر حقيقي، وقد غذّى المذبحة. جميع الشهادات تتطابق في ذكر هزّة انفعال الطلاب الضباط وهم يكتشفون خيمة الرجس وكؤوس الشامبانيا المترعة، وأكداس الطعام التي سمعوا بها من قبل لكنهم لم يتذوقوها، وثياب المدعوين الغريبة بالنسبة لهم. الصخيرات هي نقيض أهرمومو الصارمة تماماً. معظم هؤلاء الفتيان أبناء عائلات فقيرة في الريف والأطلس الأوسط وتفيلالت، مناطق خزانات طوابير العسكر الفرنسي وحرّاس ثكناته. وهم لم يتصوروا وجود مثل هذا الترف الذي شاهدوه في الصخيرات، واكتشافه أثار جنونهم. عقيدهم نطق صدقاً: أمام أعينهم جماعة من «الخونة» و«المنحطّين». وبالحكم عليهم مما سُمِعَ من شتائمهم يبدو جيداً أنهم تناولوا في غضبهم الحسن الثاني. بعد كل حساب، حتى بالنسبة لطالب ضابط، حليق الرأس، يثب من شاحنته بعد رحلة عشر ساعات، بدا واضحاً أن قصر الصخيرات ليس مُحتلاً من قبل عناصر هدّامة. فالموجودون فيه رجال ناضجون، ينعمون بالرفاه، في حفل دعاهم إليه الملك.

حليّ، وسلاسل من ذهب، وساعات كارتيه، وولّاعات مطعمة

بالماس، وآلات تصوير انتزعت من أصحابها بقسوة، وحطّمت بأعقاب البنادق أو تحت نعال أحذية هؤلاء الطلبة الذين أسكرهم الغضب. بعد المذبحة، واحد، ممن أُلقي القبض عليهم، فقط وجدت جيوبه ممتلئة بهذه الأشياء الثمينة. أحد المدعوين، وقد خشي التعذيب، تأمّل بحكم العادة، أن ينقذ نفسه بالمال، تناول رزمة منه وعرضها على مهاجميه، فصاحوا في وجهه «لم نأت من أجل هذا!». كلّ مظاهر العجرفة، بل وتلك الثقة البسيطة التي تؤمنها الممارسة الطويلة للسلطة وحيازة المال تثير سخطهم حتى التفجر الخطر. وقد سُمعوا يصيحون: «نحن هنا لإنقاذ شرف البلاد ولتنظيفها» و«حسبنا ما لقينا من كل هذه النتانة!». أمّا أولئك الطلّاب الذين اعتقدوا خلال توقفهم الصباحي قرب غابة المعمورة أنّهم جاؤوا لتحرير الملك من عصبة نقابيين مخرّبين، فقد صححوا بسرعة وجهة نظرهم.

بصورة عامة، كان الموت يضرب كيفما اتفق وغالباً بشكل ظالم. أطباء قُتلوا لأنهم هرعوا لتقديم المساعدة لجرحى قضى معظمهم من نزف جراحه. قنابل يدوية قذفت من فتحات التهوية فقتلت الطهاة وخدم المطابخ. صبيان الغولف التعساء صُرِعوا خلال الدقائق الأولى من الهجوم. ضيوف الملك جمعوا بفظاظة وسرعة وأُمروا بأن يستلقوا وبطونهم على الأرض وأيديهم فوق رؤوسهم وأشعة الشمس تلسع ظهورهم. كاد أحد الطلاب أن يفتك ببنوا ـ ميشن لأنه رفع نظره محدّقاً في عينيه. وأبابو يقفز من مكان إلى آخر ويصيح: «نحن جيش تحرير الشعب!» ورجاله من خلفه يردّدون هذا الهتاف. اعتقد سفراء البلدان الاشتراكية، وهم في القمصان الهاوائية، أن من المفيد أن يبرزوا هوياتهم ويعلنوا عن أنفسهم؛ غير أن ردود الطلاب برهنت لهم أن الوقت ليس للعالمية البروليتارية.

لكن مصير بعض الضحايا لا يعود إلى المصادفة مطلقاً؛ فلدى كتيبة القيادة الخاصة قائمة بأسماء معيّنة، والمناداة المخيفة تنشر

الرعب في الأجسام المطروحة على الأرض، والمعرَّضة لأشعة الشمس. وبعد تنفيذ بعض الإعدامات السريعة (بطلقات الرشيشات ثم برصاصة في العنق) لم يجسر أحد على رفع رأسه. نودي على الدليمي عدّة مرات عبثاً. كان كبار الضباط هم المستهدفون بشكل خاص، لكن كيف يمكن التعرف عليهم بين هذه الأجساد المتناثرة المطروحة أرضاً، حيث الجرّاحون والوزراء والسفراء يرتدون القمصان والبنطلونات التي لاتفرّق أحدهم عن الآخر؟

نادى أبابو على العقيد بوعزة بو الهيمز قائد الدرك، بعد أن تعرّف عليه بين هذا الحشد فلم يلبِّ النداء، أمر أبابو أحد الطلاب: «اقتل هذا الخائن». نفذ الطالب المهمة سريعاً فأمر العقيد لا يناقش.

كان الأمير مولاي عبد الله رائعاً. فقد ظهر في موقف مأساوي «شكسبيري فعلاً»، كان محاطاً بمجموعة من الطلاب الضباط المهدِّدين، وقد جُرِح في مرفقه وفخذه. سار مرفوع الرأس، وفقاً لرواية بنوا ـ ميشن، وجلبابه مصطبغ الجوانب بحمرة الدم القانية. مرّ أمام مجموعة من المدعوين، وزمرة من الطلاب يصيحون بهم، «انبطحوا وبطونكم إلى الأرض!». فاعترضهم بثقة مهيبة: «كلا لن ينبطحوا! اجلسوا!» أطاع المدعوون، ووقف الطلاب محتارين غير أن أحدهم وجّه رشيشه نحو الأمير مهدداً. نهره مولاي عبد الله: «تريد إطلاق النار على أميرك؟ هيّا، أطلق». خفض الطالب فوهة رشيشه، وتابع الأمير الجريح سيره، مرفوع الرأس أمام ضيوفه، على نسق النائب الفرنسي بودين(*) أثناء انقلاب 1851 ، إنّما بتعرفة أعلى بداهة. بدا الأمير عبد الله في موقف من يستقبل الموت لقاء 51%.

الملك، أخوه، عبّر بدوره عن موقف صامد.

* * *

اقتيد الملك إلى صالة العرش، ثم نحو ملحقاتها؛ يبدو أخيراً

(*) بودين، ألفونس (1811 - 1851) طبيب فرنسي، نائب نانت في الجمعية الوطنية. قتل أمام أحد الحواجز في فتنة باريس بتاريخ 3 كانون الأول 1851.

أنّه وجد ملجأ فيما يسمى المراحيض. إذ خُشي بعد مرور ثلاثمئة سنة على سلطة الأسرة العلوية أن تنتهي بشكل معيب.

حضر مدبوح لرؤية الملك بسرعة. فقد اضطرب الجنرال بعد إطلاق النار بكثافة، الأمر غير المقرر في الخطة ـ خطته. ومشهد هجوم الطلاب الصارخ أقنعه سريعاً بابتذال أيّة محاولة تهدئة. وصل إلى مكان المراحيض وقرع الباب. فتح له الملك، ووفقاً لما رواه، تناول مدبوح يده، وعيناه جاحظتان، وقال: «هذه ضربة أبابو، رأيته بين المهاجمين. لا تخشَ شيئاً، سأقودك إليه للتفاوض معه». رفض الحسن العرض: «لن أفاوض» اقترح مدبوح عندئذ: «إذا سمحت، سأحضره إلى هنا، هل ستصفح عنه؟ ـ أحضره إن أردت. أمّا الصفح فأمر آخر».

قيل الكثير عن تنازل تمّ وفق الأصول المرعيّة، أقنع مدبوح الملك بتوقيعه، ثم استعيد من جثّته بعد مقتله. غير أنّ أيّاً من المدعوين الذين حوصروا مع الحسن لم ينكر حدوث مثل هذا المشهد، الذي يُتوقّع أن يأخذ وقتاً أطول من المحادثة التي ذكرها الملك. إنّما يجب الاعتراف بأن من مصلحة هؤلاء الشهود المحتملين الالتزام بالصمت.

لم يَعُد مدبوح. والطلاب الضباط اتخذوا موقعاً لهم أمام باب المخبأ. رفاق النكبة احتفظوا للملك بحظوة أخيرة: هو الوحيد الذي ينظر من ثقب قفل المخبأ إلى ما يجري خارجه.

كانت الحكومة المغربية ممثلة بشكل كبير إلى قربه: أحمد العراقي، الوزير الأول، مولاي أحمد العلوي، أحمد السنوسي، أحمد بلفريج، أوفقير. ومن الفرنسيين، الأكثر شهرة الأستاذان الطبيبان دي جين وتورين، والجواهري شومه Chaumet، الذي قُدّر له فيما بعد أن يتعرّض لشهرة مبهمة نتيجة شبهات قانونية، بدت له قليلة الشأن، مقارنة بساعات القلق الممضّ التي قضاها في الصخيرات.

متَجرُهُ هو المورّد للكؤوس الرائعة التي يكافأ بها الفائزون في مباريات الغولف. وُجد أيضاً طبيب شاب من المعونة الفرنسية لم يصدق أنه نجا من تطور الأحداث في الاحتفال الملكي، ردّد بعدها بلهجة أهل الجنوب المزقزقة المُفرحة: «لم أفكّر أبداً بأنني سأحظى برؤية ملك المغرب بمثل هذا القُرب»، وعندما تصدّى الملك إلى توقع وصول نجدة لإنقاذهم قال: «وبعد، يا صاحب الجلالة، متى ستصل نجدتكم؟»،

دبلوماسيّ، فقد السيطرة على أعصابه، أخذ يردّد همساً كلاماً متنافراً ومشوّشاً، مناجاة لا تنقطع، ليس لها أي معنى. لقد أصيب الرجل بلوثة.

وزير ابتلي بعارض إسهال معوي اضطره إلى الإسراع أكثر من مرّة إلى إحدى مقاصير المراحيض الأربعة، التي وجب إبقاء بابها مفتوحاً لمراقبة حركاته بالنظر، فهو ميال، في ذروة انفعاله، إلى الضغط على طرادة المياه التي يُخشى أن تُحدث ضجة تكشف عن انشغال المكان، كما وجب تنبيهه إلى التقاط أنفاسه، فقد أمر الملك بالتزام الصمت.

أوفقير في قميص مفتوح الصدر، وبنطلون زاهي اللون، يدخّن سيجارة بعد أخرى وهو يتفجّر غيظاً. الموت بهذا الزي، وفي هذا الوسط، بالنسبة لرجل نجا من حرب عالمية ومن مجابهات بالسلاح الأبيض في الهند الصينية يبدو غير مقبول له. كان شاحب الوجه متشنجاً فضل المكوث تحت كوة مفتوحة. إنه يشكّ، على الأرجح، بإلقاء قنبلة يدوية وهو يستعد لإعادة قذفها قبل أن تنفجر. في بداية الحركة اقترح الخروج. غير أن الملك ردعه: «إنّه الجنون، لن تعرض نفسك لموت محتم وأنت أعزل!».

إنه المخاطَب المفضّل للحسن الذي يخبره همساً بما يراه من ثقب قفل الباب: «إنّهم فعلاً طلاب أبابو...»، ثم: «لا أفهم، إنّها الوحدة الأكثر تنظيماً في جيشي، والعقيد صديق لأخي عبد الله، وقد

تخرّج من أكاديميتنا العسكرية». وبعد صمت طويل، كرر القول: «لا أفهم، أحاول تحليل الموقف».

كانت لحظة صعبة عندما طرق سمع الملك بكاء أولاد، عرف من نحيبهم أنهم أولاده: «إنّها عائلتي... الأمر الأكثر رهبة أن ليس لدينا حتى مسمار ندافع به عن أنفسنا».

جَهد في رفع معنويات ضيوفه: «لا تقلقوا، ستنجون. هذا قدرنا. يجب الانتظار. إنّه القدر». عندما سمع تفجّر قنابل في قاعة العرش، علّق مبتسماً: «لست مؤمّناً ضد أضرار الحرب...». ثم أبدى قلقه ممازحاً شومه: يبدو أن ساعتي قد أصيبت بعطل فالوقت يمر ببطء. وكان يردد على الدوام: «لا تتحركوا أنتظرُ وصول النجدة».

سمع تبادل إطلاق نار عنيف، أنعش الآمال: وصلت النجدة. عُلم بعد ذلك أن الدليمي وجد هاتفاً لم يُقطع خطّه؛ فاتصل بوحدات التدخل السريع المماثلة لـ CRS الفرنسية، ووصلت وحدتان منها إلى الصخيرات. غير أن الطلاّب الضباط تمكنوا من تصفيتهما دون صعوبة.

الأمر الأكثر غموضاً هو عدم وصول المهاجمين إلى ملحقات قاعة العرش (المراحيض)، حيث يوجد الرجال الثلاثة الأكثر قوّة في المغرب: الملك، وأوفقير، والعراقي الوزير الأوّل. إذا كانت هذه الفتنة انقلاباً، ألا تشكّل هذه الرؤوس الثلاثة هدفاً أكثر أهميّة من صبيان ملعب الغولف المساكين أو الطهاة البؤساء.

سأل الحسن أوفقير: ماذا ينتظرون؟

ـ لا أعرف.

ـ كلما طال انتظارهم ازداد أَمَلنا.

إنّه الحس السليم.

لا أحد يعلم تماماً كيف مات مدبوح. رواية أولى تذكر أنّه كان

ضحية رشقة رشيش موجّهة إلى الدكتور بن عياش، طبيب الملك الشخصي المتوجّه إلى الأجنحة الملكية الخاصة مفتشاً عن رشيش قابل للتفكيك أهدي للملك في عيد ميلاده السابق. فالموت برصاص طائش ليس غريباً بالتأكيد: رصاصات تتطاير في جميع الاتجاهات، وأبابو نفسه تلقى رصاصة في أسفل عنقه. وفي رواية أخرى، تشاجر مدبوح وأبابو بعنف. غير أنّ الشهادات تبقى هشّة حول مكان الشجار، وساعته، وموضوعه. فوفقاً لما أدلى به بعضهم طلب العقيد أبابو من مدبوح أن يرشده إلى مكان وجود الملك، وأجاب الجنرال إنّه لا يعلم أين يختبئ، ووفقاً لآخرين أجاب مدبوح بأنّه أرسل الحسن الثاني إلى الرباط تحت الحراسة. وسواء أكان جوابه هذا أو ذاك، فإنه لن يرضي أبابو. دور الجنرال مدبوح يتعلّق بتحييد الملك، وإنقاذه من قبضة شريكه في المؤامرة يُعَدُّ خيانة. أمر أبابو المساعد الأوّل أكّا بقتل مدبوح. وقال فيما بعد: «خان خمسين بالمئة، ودفع الثمن مئة بالمئة».

لكن هذه الفرضية لا تنسجم مع الحرس العشرين الذين لازموا الملاحق التي وجد الملك ملجأً فيها. ليس للجنرال مدبوح أية سلطة على الطلاب الضباط: تبيّن ذلك بوضوح عندما تجاوزته الأحداث، وعندما جرّب عبثاً العمل على إيقاف إطلاق النار.

بالنسبة للحسن الثاني في مقابلة صحافية لاحقة مع ريمون تورنو مندوب مجلة *باري ـ ماتش* : «لم يداخله شكّ بأن طوق حراسة الطلاب الضباط قد وُضع في المكان من قبل أبابو. وقد سمع المحجوزون أحد الطلاب يجيب رفيقه الذي ملّ هذا الترقّب الذي لا ينتهي أمام باب يبدو ظاهرياً دون فائدة: يجب الانتظار حتى عودة العقيد».

يجب الاستنتاج إذن أن أبابو، الذي تصرّف منذ بضع ساعات مثل قاتل عجول، تردّد في اللحظة المتوقع فيها القضاء على الحسن. لا يوجد أي تفسير مُقنع إلا ذلك العجز الغامض الذي يشلُّ أذرعاً

عديدة لتقف عاجزة عن إسقاط رأس عاهل أو رئيس دولة. حتى لو ظهر أبابو أكثر مناعة ضد عجز مماثل، فإن هذا الذي كان يسميه «الزنجي» يبقى، على الأرجح، في نظره الملك.

يبقى أن العقيد، أقلّ رجاله ثانية، نحو الساعة الرابعة بعد الظهر، في الشاحنات، وتوجّه إلى الرباط، مع الجنرالات حمّو وبوغرين وحبيبي والعقيد شلواطي، وجميعهم أعضاء في مجلس الثورة. الصخيرات حيُدت ويجب الآن التحكّم في المغرب.

خطأ قاتل: لم يترك أبابو في الصخيرات إلا تسعين طالباً تحت إمرة ضباط ثانويين.

التتمة تتجاوز الإدراك.

نحو الساعة الخامسة، سمعت طرقات عنيفة على باب الملاحق. بعد نحو ثلاث ساعات من احتجاز خانق، اعتقد كل فرد أن لحظته الأخيرة قد دنت. صاح أوفقير وهو يرتجف من غيظ عاجز: «هل سنُقتل كأفراخ بطّ أو ماذا؟» فُتح الباب. ذُهِلَ الطلّاب الضباط من وجود هذا العدد الكبير من الناس في هذا المكان، لكن بدا واضحاً أنهم لم يتعرّفوا إلى أي شخص، وأنهم لم يعرفوا الملك خاصّةً. أعطوا الأمر بالخروج، والأذرع مرفوعة في الهواء. اقتيد الأسرى حتى الباب الصغير المؤدي إلى ملعب الغولف، وأُجلسوا بعد أن فُتشوا بين أسرى آخرين.

انقضت ربع ساعة. وصل بعض الطلاب الضباط حتى مجموعة الملك وهم يتأمّلون الأسرى. فجأة مال أحدهم نحو الملك، وأمسك به من كتف قميصه وأجبره على النهوض («بوحشية لا تصدق» وفقاً لقول الحسن): «أنت، تعال معنا!». أحاط به ستة طلاب. فأمر ضابط: «أربعة رجال يكفون».

ذهب الملك ويداه مرفوعتان عالياً. دوّت رشقتا رشيش. ومثل جميع المدعوين الحاضرين، اعتقد بنوا ـ ميشن أنه يشهد نهاية آخر ملوك الأسرة العلوية الحاكمة: «خيّم الصمت على الحضور، جمّدهم

الرعب. أمّا الجنود فقد تشبثوا ببنادقهم وقد بدوا أكثر عصبيّة من أي وقت مضى، وبدا الذعر في نظراتهم».

بينما كانت الأفكار القاتمة تدور في رأس الكاتب، «أثار انتباهي همهمة شبيهة بتلك التي تصدر عن قفير نحل، صادرة من الجهة التي اقتيد إليها الملك. بدت وكأنّ عدة أشخاص يتمتمون داعين إلى الاتفاق... تابعتهم: إنّهم يتلون صلاة... لكن هذا غير ممكن! إنني أحلم!... ظهر الحسن الثاني مجدّداً. ليس حيّاً فقط بل باسماً أيضاً. وجهه يعبّر عن مزيج من الانفراج والانبساط الداخلي، وهو محاط بالجنود الذين قادوه منذ لحظات. لكن من الواضح أن علاقاتهم قد تغيّرت كليّاً. ليسوا الجلّادين الذين يقودون محكوماً إلى التعذيب، بل هم شبان منهمكون يحيطون بأميرهم برعاية تفيض احتراماً».

قصّ الحسن لريمون تورنو: «كان (الطالب الضابط) متوتّراً جداً، بل متهيّجاً إلى حدّ اهتزّ الرشيش بين ذراعيه. فجأةً انقلاب فجائي! وقف جلادي استعداداً، وحيّاني التحية العسكرية. أمرت: «استرح!» قدّرت أن أمراً خارقاً غير معقول، قد حدث. يجب متابعته كلياً. وبخته: «لماذا لا تقبّل يدي؟ هل غدوتم كلكم مجانين، أنتم جنود الجيش الملكي، أولادي؟» بدا الطالب الضابط قلقاً، توسّل إليّ: «مولانا، لا تتكلم بهذا الصوت العالي، يوجد هنا كثيرون من الأشخاص يريدون لك الشرُّ». قَبِّل قدمي! وعنقي، وكتفي. أبديت الرغبة في الذهاب لرؤية أولادي. على الطريق، أحاط بي بقية الطلاب، وقبلوا يديّ، وفي الوقت نفسه، تلوت الفاتحة وبعض الآيات القرآنية التي ردّدها معي الطلاب الضباط والحضور».

ثم وجّهت الأمر لأوفقير الموجود بين الأسرى: «جنرال أوفقير، قف! إنني أعهد إليك بجميع سلطاتي المدنية والعسكرية. تولّ إنهاء هذه القضية».

تحت أعين الطلاب الضباط المنذهلين، الذين لم يحدّدوا هويّة

هذا الخمسيني المجهول وهو في بنطلون كستنائي فاتح وقميص مخطّط، نهض أوفقير وتعرّى من هذا الزي المدني الذي كان منذ ساعة بالنسبة له جلباب نيسوس(*). من المهم الإشارة إلى أن كثيراً من المدعوين البعيدين عن الجو فهموا من كلمات الملك كأنّه يريد تنفيذ حكم الإعدام بوزير داخليته...

ارتدى أوفقير بزّة المظلّي التي قدّمها له طيّار الطوّافة الملكية، وانتزع من أحد الطلاب الضباط رشيشه، وانطلق إلى حملة قمع الفتنة. بدأت مرحلة الردع.

منذ ساعتين، كانت الإذاعة المغربيّة تعلن: «مات الملك، تحيا الجمهورية!» وتبثُّ، بَعدَ ألحان موسيقى عسكرية، بلاغاً مسجّلاً: «الجيش، الجيش استولى على السلطة. اليقظة، اليقظة. الشعب مع جيشه في السلطة. عهد جديد قد بزغ».

* * *

في المساء نفسه، تمّ القضاء على الفتنة.

سقط العقيد أبابو على درج مدخل الأركان في الرباط خلال تبادل إطلاق نيران مع جنرال موالٍ للملك قُتل في المعركة، بينما أصيب أبابو بجرح خطير. طلب من أكا أن يجهز عليه. رفض المساعد الأوّل. قال أبابو: «إنّه آخر أمر أوجهه لك». فأطلق أكّا رصاصة الرحمة.

كان الجنرالات الانقلابيون قد ذهبوا إلى مناطقهم العسكرية الخاصة لتثبيت سلطة مجلس الثورة. فألقي القبض على بوغرين عند نزوله من الطائرة، وعلى حبيبي في مرّاكش، وعلى حمو في مكناس، وأسر الباقون في الرباط.

مساء اليوم التالي، عقد الحسن الثاني مؤتمراً صحافياً في قصره في سويسي، نُقل إليه مندوبو الصحف المغربية والأجنبية في

(*) نيسوس Nessus: كان خرافي من الميثولوجيا الإغريقية ذو جلباب مميت.

شاحنات صغيرة. صرّح الملك: «إنّني اليوم ملك أكثر مما كنت البارحة». ثم أصلى المتآمرين بسخرياته وتهكماته: «انقلاب متخلفين» بقيادة «حمقى» لم يجرؤوا حتى على الاستمرار إلى النهاية. أما أوفقير فقد كان يردّد: «إنّهم حمير».

من الصعب ألا نؤيد وجهات النظر هذه. تردّدَ الضباط المتمردون في اللحظة الحاسمة، بعد أن فتح أبابو النار بهيجان وأسالوا نهراً من الدم. أكثر من مئة قتيل، ومئتي جريح على الأقلّ، ومن بين القتلى سفير بلجيكا، والدكتور دوبوا - روكبر البالغ الثمانين من العمر، صديق محمد الخامس؛ والطبيب الكبير الاختصاصي بالأمراض القلبية جان همبر ووزراء، ورئيس المحكمة العليا، وجمهرة من كبار الضباط، وعشرات الخدم. لكن نَقصَ هذه اللوحة المشؤومة الجثة الوحيدة ذات الأهمية: جثة الملك. لو مات الحسن، لتبدّل كلُّ شيء، فوليّ العهد في التاسعة من العمر. بقي الجيش موالياً عندما علم أنّ الحسن مايزال حيّاً. لو سقط لتبدل موقفه، على الأقل بذريعة حفظ الأمن الكلاسيكية. أطنان من الذخيرة استخدمت في الصخيرات، لكن الرصاصة الوحيدة التي كانت ستسوي كل شيء لم تُطلَق.

أكّد الملك في مؤتمره الصحافي وهو عابس: «غدا في مثل هذه الساعة، على أبعد حدّ، سيُعدم قادة التمرّد رمياً بالرصاص، سيمنحون فقط الوقت اللازم ليُقصوا ما في جعبتهم من أقوال.

هذا الإعلان أثار بعض الانفعال في العالم. مادام الأمن قد استتبّ في كل مكانٍ، فلماذا هذه السرعة الكليّة في القضيّة؟ ألا يعني تصفية مسؤولي العصيان المسلّح، بمثل هذه الخفّة والمهارة، حرمان الرأي العام من التوضيحات الضرورية لفهم قضية بقيت دوافعها غامضة. الصحافة المسيَّرة بأوامر السلطة ذكرت عن وضعهم («عصابة من المتسلطين الشبعانين الطامعين») فزادت بذلك الوضع ارتباكاً. رجال محدثو النعمة، في قمّة المراتب العسكرية، إضافة إلى ممارسة أعلى الوظائف الإدارية عندما تسنح الفرص،

لماذا انطلقوا في هذه المغامرة الدامية؟ ذكرت صحيفة *نيويورك تايمس* أنّ «كثيراً من الأسئلة بقيت دون جواب»؛ وكتب ميشيل لغري المراسل الخاص لصحيفة *لوموند* بسلامة نيّة: «زعيم المؤامرة (مدبوح) وكذلك العديد من الضباط المتواطئين معه، يَعترف لهم حتى الذين استهجنوا بشدة تصرفاتهم السيِّئة، بسمعة وطيدة في الشرف والاستقامة الأخلاقية». واستخلص أن تمرّدهم يبقى لغزاً. لكن استقامة مدبوح ومعظم المتآمرين بالضبط هي التي دفعت إلى إغلاق أفواههم بسرعة. فمحاكمة قضائية عامة ستكشف أوقيانوساً من الفساد يغرق فيه القصر، والحكومة، والإدارة، وأوساط الأعمال التجارية. وبعض رشقات رصاصٍ سريعة تقي من فتح هذه الملفّات المكدِّرة.

كان تنفيذ الإعدام بشعاً. تمّ أخيراً صباح الثلاثاء 13 تموز عند الساعة 11: كسب المعذبون ليلة إضافية ليمارسوا مزيداً من المهارة على أسراهم. أربعة جنرالات (حمو، بوغرين، مصطفى، حبيبي) وخمسة عقداء بينهم شلواطي، ومقدّم اقتيدوا في شاحنة صغيرة إلى معسكر مولاي إسماعيل، قرب الرباط. بدت على وجوه الجميع آثار التعذيب. بعضهم، مثل حبيبي، الذين لم ينضموا إلى محاولة الانقلاب إلَّا بعد التأكيد لهم أن الملك قد مات، لم يستكينوا للعذاب. حمو الأكبر عمراً، والأرفع رتبة، بدا في هدوء مطلَق. والعقيد شلواطي، الشرس العنيف، لم يُظهر إلَّا الأسف على فشل المشروع للوزير الأوّل العراقي الذي سأله: «لماذا فعلت ذلك؟» فأجاب: «اعتبر نفسك سعيداً جدّاً لأنك مازلت على قيد الحياة. سنلتقي مرة أخرى، هناك في الأعالي». حضر أوفقير وعدة وزراء تنفيذ حكم الإعدام. ولم يدّخر الوزراء وسعاً في توجيه الشتائم للمحكومين. وجه أحدهم ركلة بقدمه إلى جنرال مقيّد. صَمَتَ أوفقير، كان بوغرين صديقه الحميم في كلية أزرو؛ وقد خدم حمو في الفوج الرابع من القناصة المغربيّة عندما وصل أوفقير، العام 1941 إلى الفوج نفسه. معهما ومع الآخرين عاش في ظلّ العلم الفرنسي مغامرة حربيّة في أوروبا والشرق

الأقصى، تشدّهم إليها ذكريات تتوطّد وتتعدّد بقدر ما يقل عدد المشاركين فيها.

اقتلع الجنود عن المحكومين شارات رُتَبهم، ثم قادوهم بفظاظة إلى الأعمدة العشرة، وربطوهم عليها. كانت عدسات التلفاز تصوّر المشهد، والحسن يتابعه من قصره. قال فيما بعد لجان موريـاك «كنت حاضراً عن بُعد» تألّفت فصائل الإعدام من اثني عشر جندياً لكلٍ منها، تمثل الأسلحة الثلاثة في الجيش المغربي، قبل أن يُباشر بإطلاق النار صاح المحكومون: «عاش الملك الحسن» مما دفع الوزراء للتصريح بأنّهم ماتوا جبناء. أطلق الجنرال بوغرين في وجه أوفقير العبارة التالية: «احترس، أوفقير! سيأتي دورك في المرة التالية. أنا أعلم أنك شريك لنا في الفكر».

عندما انتهى كل شيء انسحبت فصائل الإعدام في رتل وهي تبصق على الجثث.

10

فترة فاصلة

«زمرة تافهة» قال الحسن بازدراء عن متآمري الصخيرات. غير أن خمسة جنرالات اشتركوا في محاولة الانقلاب، وهم يشرفون على المناطق العسكرية الرئيسية (كما صُرع أربعة آخرون في الصخيرات، فَفَقد الجيش المغربي في ثلاثة أيام تسعة من جنرالاته الخمسة عشر. لم تعرف أية حرب، مهما بلغت حدّتها، مثل هذه النسبة من الخسائر). الأمر المقلق للملك كان، على الأرجح، اللامبالاة الغريبة للثكنات في الفترة التي سقطت فيها الإذاعة بين أيدي المتمردين، وأعلنت نبأ وفاة الملك، وقيام الجمهورية. لم تعبّر أيّة وحدة عسكرية تلقائياً عن ولائها لوليّ العهد. ومن أجل الانقضاض على الطلاب الضباط الذين احتلوا المباني العامة في الرباط واعتصموا فيها، لم يعتمد أوفقير إلا على مفارز الأمن الخفيفة التي سبق له تشكيلها، وعلى المظليين.

بعد «الضربة الصاعقة في الصخيرات»، كما سمتها الصحافة العالمية، اهتزت، على الأقل، الدعامة الرئيسية للعرش.

كانت المفاجأة عامة بالنسبة لجميع المراقبين. فولاء الجيش هو إحدى المسلمات النادرة التي لم يتطرق إليها الشك يوماً في السياسة المغربيّة. بن بَركَة وحده في حديث صحافي أدلى به لجريدة *الأهرام*، تعرّض قبل بضعة أيام من اختطافه، لاحتمال قيام

الجيش بانقلاب عسكري، لكن إنذاره بدا غير قابل للتصديق، حتى أن أحداً، لم ينتبه إليه. لكن هل أخذ الملك نفسه حذره؟ صحيح أن زعيم المعارضة توقّع تدخّل الجيش للحيلولة دون تقارب بين القوى الشعبية والقصر، لكن الحسن الثاني يعلم تمام العلم أن لا حظّ لقيام مثل هذا التقارب لأنه لا يريده.

في الأساس، تحليل بن بركة مشكوك في صحته، وبالنسبة إليه، فإن ماضي قادة الجيش، وأوفقير على رأسهم، يعيق المستقبل والتحديث: «الجيش المغربي عقبة في طريق أي تطوّر ديمقراطي في بلادنا، وبالأحرى هو ضد كل محاولة ثوريّة. فالجيش المغربي مختلف عن كل الجيوش العربيّة الأخرى. إنّه جيش محترف، لم يُؤسَس للخدمة الوطنيّة (...) إضافة إلى أن بعض عناصره الموجهة، على المستوى الأعلى في قيادته ذوو ماض مشبوه: أُعدوُّا ودُربوا، وخدموا، وتميّزوا، وكوفئوا، ورفّعوا في حروب الإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية، التي خاضت آخر معاركها في ديان بيان فو، والجزائر. ولادة دولة المغرب المستقلّة لم تغيّر رأي هذه العناصر حول كفاح الشعوب». توقّع بن بركة أنهم من أجل المحافظة على امتيازاتهم، وتحالفاتهم الطبقيّة، وتواطؤاتهم النفعية مع الاستعمار الجديد، «يمكن أن يوجدوا في وضع مماثل لذلك الذي قادهم إلى محاولة الانقلاب على الملك وخلعه عن العرش». كان هذا دون شكّ تعميماً على كامل كوادر الجيش العليا لرأيه في أوفقير ونفوره الشخصي منه ـ وهو نفور حقيقي غدا أخيراً عِداء قاتلاً له.

الحقيقة أن الهزّة الأولى لم تأت من مجموعة قدماء الجيش الفرنسي، إنّما من الضباط الشبان الذين كان لهم من انقلاب القذافي، الذي اقتلع السلطة من يدي الملك العجوز إدريس الضعيفتين، قدوة. غير أن بدء الهزّة، المُثبّت، يبقى محاطاً بالغموض. ففي بداية العام 1970 ، قبل ثمانية عشر شهراً من الصخيرات، أشيع أن خمسين ضابطاً طياراً أعدموا في قضية أحيطت بالكتمان الشديد. ذكرت الإشاعة أنها مؤامرة كشف عنها قائد القوى الجويّة الجنرال

نعميشي الذي كان أحد الأوائل الذين قتلوا على يد أبابو في الصخيرات. أدّت إجراءات الردع إلى إقالة الجنرال إدريس بن عمّار قائد اللواء الذي أراد إجراء محاكمة عسكرية للمتمردين. وغداة مذبحة الصخيرات، نشر الصحافي المصري هيكل، أنّه خلال زيارة للرباط، في العام 1969 ، اقتيد ليلاً، في سريّة كبيرة، إلى اجتماع خفيّ شارك فيه بعض الضباط؛ وبعد أن استمع إليهم خلال ثلاث ساعات وعدهم بنسيان أسمائهم ووجوههم.

ضربة الصخيرات نفسها لا تتوافق أبداً مع المجمل المتوقّع من بن بركة. إذ ليس ثمة احتمال لوصول المعارضة إلى السلطة يبرّر تدخلاً عسكرياً. لم يقرر المتآمرون القيام بانقلاب لحماية مصالحهم إنّما بالعكس لتنظيف البلاد من فسادٍ ما فتئت المعارضة تفضحه. كانوا دون شكٍّ يمينيين، والدكتاتورية التي خطّطوا لإقامتها، في حال نجاحها، لن تفسح المجال حتى للإبقاء على الواجهة الديمقراطية لنظام الملك الحسن. لكن أي مغربي يمينيّ أو يساري، شريطة أن يكون مستقيماً، طاهر الذيل، يمكنه البقاء جامد الحسّ تجاه دوافعهم؟.

لذلك كانت لامبالاة الشعب باهرة، بكل معنى الكلمة. لم تخرج أية مظاهرة لتشجيع المتمردين، ولا أيّة بادرة فرح حتى ولا ارتياح عندما أُعلن أن الملك مايزال حيّاً. شهد المغاربة المأساة وهم يلازمون منازلهم. وأظهروا عدم اهتمامهم لتحوّلها في اتجاه أو آخر.

كانت قد انقضت عشر سنوات تماماً منذ إعلان الحداد الوطني على موت الملك محمد الخامس، وشاركت الأمة بجميع فئاتها في حزن ومناحة حقيقية على فقده.

قبل سنة من الصخيرات وفي 6 تموز 1970 صرح ابنه الحسن لجان دانييل، مدير مجلة *نوفيل أوبسرفاتور*: «إنني متضامن مع الشعوب وليس مع الأنظمة. متضامن مع الملوك الذين ينجحون. إذا سقطت مَلَكية فهذا يعني انقضاء زمنها، أو أنّها تستحق السقوط.

توقع الجميع منذ زمن طويل أحداث ليبيا، كما توقّعوا من قبل سقوط الملك فاروق في مصر. إن حدث ذلك لي يوماً، فهذا يعني أنني أستحقّه».

* * *

برهن الحسن الثاني، مثل عادته في حال حدوث أزمة عن مهارة تكتيكية رائعة.

لكنه فقد الكثير في مذبحة الصخيرات. أمير المؤمنين، في رداء صبيّ من خدام مسابح الشاطئ، يرفع ذراعيه أمام فتيان حليقي الرؤوس، ويجلس في المكان الذي أُمر أن يَجلُس فيه ويداه فوق رأسه. منحه أبناء الذوات في الرباط لقب م.م.ش (المولّي مع الشتاء). رجال الحاشية أنفسهم في أحاديثهم مع الصحافيين، يقولون، من الآن فصاعداً، عند التطرق إليه «الحَسَن» وليس «صاحب الجلالة». لقد اكتشف فجأة أنه أكثر مكراً منه ذكاءً. أليفو القصر لم يعودوا يدّخرون وسعاً في رواية الفكاهات عن كسله، ومجونه، وشرهه المالي، وذوقه السيءّ. أبطِلت قداسته، فتطايرت مواهبه. بقي حيّاً، لكنه غدا عارياً.

غداة الصخيرات، في 11 تموز مساءً، أطلَق نقداً لاذعاً في التلفاز ضد المعارضة: «نتوجّه إلى الزعماء السياسيين وإلى القادة النقابيين، ونقول لهم إننا جنينا ثمار ما بذروه، فلفرط ما كتبوه في الصحف وما أوحوا فيه إلى أن المغرب في طريقه إلى الانهيار، وأن الوضع سيّء، والاقتصاد غير سليم، والاقطاع في ذروة نشاطه (...) كان بين جرحى الصخيرات السيّد الوزاني (زعيم سياسي مستقل) وقد خلعت يده، كما أن السيد علّال الفاسي قد أسيئت معاملته، وكذلك الأمر بالنسبة للدكتور مسواك (شيوعي) وآراؤهما معروفة. إننا متأكّدون أنّ ممثلي المنظمات النقابية أو السياسية الآخرين، لو وُجِدوا، لتعرضوا للمعاملة السيّئة نفسها. هذا يدلُّ على أنكم تحفرون قبوركم بأنفسكم. لو أن المتمردين وصلوا إلى السلطة فإنهم لن يكونوا على مستواكم. لن يدعوكم مدبوح أو بوغرين

ورفاقهم لمشاركتهم السلطة لأنكم لا تفهمونهم ولن يتوصّلوا إلى فهمكم مطلقاً. خاصة وأنكم أنتم المثقفون المحنّكون يمكن أن تكونوا أوّل ضحاياهم. لهذا السبب نقول لكم، أنتم الذين تشكّلون الرأي العام المغربي، سواء مباشرة، أو ببث الإشاعات، خذوا حذركم، إذا زرعتم الريح فلن تحصدوا إلا العاصفة».

أثار هذا الهجوم الاستغراب، بقدر ما كانت المعارضة، باعتراف أوفقير نفسه، لا علاقة لها مطلقاً بمحاولة الانقلاب، فلا أمثال بوعبيد، أو عبد الله ابراهيم، أو علّال الفاسي يحتاجون إلى تنبيهٍ من خطر ضربة عسكرية. والمعارضة التي رُميت أرضاً في الصخيرات، كما رميت في أحداث الشغب في الدار البيضاء، في العام 1965 ، تعرف أنّ عليها الآن أن تبحر بين شاريبد وسيلا(*)، بين وسواس انتفاضة شعبية تجرف كل شيء أو انقلاب انكشاريين جديد.

ساد الرأي العام شعور بأن نقد الملك اللاذع نذير حملة قمع قاسية. الدلالات تشير إلى أن إعلان حالة الطوارئ وشيك الوقوع، وأن إجراءات ردع قاسية ستتخذ لمنع المعارضة من «حفر قبرها بيديها»، لكن الحسن الثاني بالتأكيد أكثر ذكاء من أن يتصرف كما يفعل الطغاة عند الخروج من أزمة: الانتقام لتعرّضهم للخوف بردود فعل رادعة، وسحق كل معارضة دفعة واحدة. فما أن مرت الأزمة رغم ما ظهر فيها من قسوة، حتى تهيّأ لهامش مناورة ينقذ فيها الواجهة الديمقراطية اللازمة لمكانته العالمية، وكما حدث بعد فتنة الدار البيضاء، فاجأ جميع الناس بعكس ما يتوقّعون.

في 13 تموز، وبعد عدة ساعات من تنفيذ حكم الإعدام على المتآمرين، صرح لجان موريياك من اتحاد الصحافيين الفرنسيين AFP: «لن أغير سياستي، لكنني بالتأكيد، سأغير شيئاً

(*) شاريبد دوّامة مائية في مضيق مسينا إذا أريد تجنبها ترتطم السفينة بصخور سيلّا: لذلك يعتبر مثلاً للوقوع بين نارين.

ما في طريقة حكم بلادي، بدءاً من نفسي. من المؤكد أن هذه الأحداث ليست عفوية. وهي ليست إلا تراكم عدد من الظروف غير الملائمة من جهة، ونتيجة أخطاء في التقدير من جهة أخرى. وفي هذا القسم من الأخطاء تقع أخطائي. يمكنني أن أقول لك إنّها في رأيي، من طبيعة وحجم غير ناضجين، لأن كل ذلك يتطلب تأملاً باطنياً علمياً دقيقاً، من المستحيل أن يكون موضوعياً، لأن الإنسان لا يتمكن أن يحلّل ذاته».

وُجد هذا النقد الذاتي المذهل «شريفاً وجريئاً».

صرّح عبد الرحمن بوعبيد في الحال: «إذا أرادت المَلَكية أن تعيد فتح الحوار الذي قطعته هي نفسها منذ عشر سنوات مع المعارضة، فإننا لن نرفض ذلك منهجياً. كل انفتاح من قبل الملك سيلقى دراسة معمّقة من قبلنا».

أضاف زعيم الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP: «إن العنف الذي بدا في الصخيرات كان دلالة سخط لا يقتصر على كوادر الجيش الشابّة، لكنه يصل أيضاً إلى العاطلين عن العمل والمثقفين والطلاب».

في 4 آب، أعلن الحسن الثاني في خطاب طويل رغبته بفتح محادثات مع القوى السياسية في البلاد.

بدأت المداولات سريعاً بين القصر وطبقة سياسية منقسمة، تقرضها الأحقاد الناشئة عن عشر سنوات من معارضة عقيمة. كانت سريّة، مما خيّب آمال المشاركين، لكنها أفسحت المجال لملك انتقل وفقاً لقول جان لاكوتور «إلى سيّد في فن إثارة المطامع والعمل على ترجرج الفضائل السياسية وتعارض الشهوات».

في الوقت نفسه، منَّ الملك على البلاد ببعض الأعطيات: تخفيض ثمن السكر بنسبة 18%، إلغاء الضرائب عن أجهزة الراديو والدرّاجات، زيادة الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين 28.5% و30.6% لأجور العمال العاديين، و15% للموظفين، كما حصل

أوفقير، الذي سميّ وزيراً للدفاع، على زيادات رئيسية للعسكريين. صودر ثلاثمئة ألف هكتار من الأراضي الخصبة من المعمّرين الفرنسيين، ووزعت على صغار المزارعين المغاربة. وشُكّل مجلس عدلي خاص لمحاكمة عمر بن مسعود، رَجُل قضية البانام، والوزراء الخمسة المقالين، وعدد من كبار الموظفين اتهموا بتقاسم رشوة مقدارها اثنا عشر مليون فرنك.

في 25 آب دعا الحسن الثاني عبد الرحيم بو عبيد إلى قصره في فاس من أجل مداولات سريّة، فأجاب بوعبيد بعدم تمكّنه من السفر، لأن ذلك اليوم هو موعد النظر في الدعوى المقامة في مدينة مراكش على رفاقه أعضاء حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية.

* * *

قلائل جداً أولئك الذين اعتقدوا بتحريك الدعوى مجدّداً. فمؤامرة الصخيرات الحقيقية جداً جعلت القضية المُلاحق بموجبها أعضاء الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في مراكش عبثية، وبالاختصار تثير السخرية. استندت جهود الادعاء لتغذية ملف بائس على كشف رفيق سجين(*) دُعّمت بإفادات معتوه. لماذا يعمل الملك على محاكمة الاتحاد الوطني في مراكش في اللحظة نفسها التي يتفاوض معه؟ كان الرأي العام يعتقد أن القضية ستطوى إلى أجل غير مسمّى.

لكن هذا لم يحصل. بتاريخ 29 نيسان، طالب المدعي العام بإنزال عقوبة الإعدام على ثمانية وأربعين متهماً، منهم ستة عشر في قفص الاتهام، واثنان وثلاثون يحاكمون غيابياً ومنهم الفقيه البصري. كما طالب بالسجن المؤبّد لمئة واثنين وعشرين متهماً. ووصف جميع المتهمين الغائبين والحاضرين بأنهم «أبطال

(*) رفيق السجين Mouton: رفيق يصحب سجيناً ويتظاهر بأنه مُدان ليحصل من السجين على اعترافات.

جريمة»، ولم يتردد في أن يلقي مسؤولية مأساة الصخيرات السياسية والأخلاقية على عاتقهم، مما أثار استنكار محاميّ الدفاع فرفضوا المرافعة، واستمروا في رفضهم رغم وساطة الرئيس.

صدر قرار الحكم في 17 أيلول. اعتُبر حكماً خفيفاً يتضمن الإعدام لمتهم واحد حاضر في قفص الاتهام هو محمد أجّار المسلَّم من قبل إسبانيا، ولأربعة متهمين يحاكمون غيابياً ومنهم الفقيه البصري، وهو حكم الإعدام الثاني بحقّه. كما تضمّن القرار ستّ عقوبات بالأشغال الشاقة المؤبّدة منها ثلاثة غيابياً، وخمس عقوبات سجن لمدة عشرين عاماً منها اثنتان غيابياً، وأربع وعشرين لمدة عشرة أعوام منها ثلاث عشرة غيابياً، الخ... هذه القرون من السجن التي سقطت من فم سكرتير بن عرفة الخاص السابق لقيت التحية، وكأنّها انتصار من قبل الدفاع والمتّهمين أنفسهم، الذين مرّت عليهم مطالبة المدعي العام بإعدام معظمهم مثل ريح صقيع قطبيّة.

كان واضحاً أن الحسن الثاني بعد أن نفخ البرد أراد أن يُظهر رأفته فإليه تعود اللمسة الأخيرة في تحفة دعوى مراكش الجائرة. عفا عن محمد أجّار المحكوم الوحيد بالموت الموجود في القفص وأخلي سبيله. بديهي أن حق العفو هو بالتعريف حقّ ملكي، دون تحديد أو تبرير، غير أن احتراماً بدائياً للأمر المقضي تَطلَّب ألا يتمتع بالحرية إلا المدان بالعقوبة القصوى. محمد أجّار تمتّع بالحريّة كهبة ملكية، بينما رفاقه المعاقبون بعشرين سنة وعشر وخمس سنوات ثُبِّتت عُقوبتهم. وهكذا تمّ البرهان على أن الحريّة مثل السلطة والنفوذ تتعلّق بنزوة الملك وحده.

غير أنّ المباحثات السريّة استمرّت بين القصر وزعماء الكتلة الوطنية»، التي تضمّ حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP. تمسّكت المعارضة بمطلبها القديم المؤسَّس على

وعد من محمد الخامس بانتخاب مجلس دستوري. إنّها تريد أن تغيّر قواعد اللعبة، بينما الملك يريد الاستمرار في تعيين القواعد، فبقي تحكيم اللعب بقدر أكبر من المرونة مما سبق. في 17 شباط 1972 أعلن الملك عن قيام دستور جديد يُطرح للتصديق على الشعب بموجب استفتاء عام يجري في الأول من آذار. إنّه الدستور الثالث خلال عشر سنوات. وقد تلقى قادة المعارضة النبأ بذهول. فصرح أحدهم لفرنسوا مينْله مندوب *الفيغارو* الخاص: «اعتقدنا أننا كنا متفقين مع جلالته، لذلك كانت مفاجأتنا كبيرة جداً. ولم نفكر أبداً أننا خُدعنا إلى هذا الحدّ».

مشروع الدستور الجديد الذي سيعرض على الاستفتاء يزيد قليلاً من سلطات المجلس النيابي الذي سيُنتخب ثلثا أعضائه من الآن فصاعداً انتخاباً مباشراً. وُمنح هذا المجلس الحق في أن يجري تعديلات على الدستور، إنما بشرط أن تُقترح من قبل ثلثي النواب. وصلاحيات الوزير الأوّل تم توسيعها أخيراً.

قرّرت المعارضة المخدوعة التي سُخر منها وغُشّت الدعوة إلى المقاطعة.

بدأت حملة كئيبة خلال خمسة عشر يوماً. لاحظ الصحافيون الأجانب أن الإعلانات التي تدعو إلى الاقتراع بكلمة «نعم» قد مُزّقت أحياناً، حتى في المناطق المعتبرة تقليدياً ذات أغلبية ملكيّة.

اتجهت جميع الأعين إلى القنيطرة، حيث تقوم محكمة عسكرية بمقاضاة ألف وواحد وثمانين ضابطاً وصف ضابط وطالب ضابط شاركوا في مذبحة الصخيرات.

مئتان منهم كانوا من المفقودين. وفقاً للرواية الرسمية، سقطوا صرعى رصاص وحدات الأمن العام السريعة خلال استعادة الأبنية الرسمية. وقد ذكر شهود المعارك الرسميون أنّ هذا الرقم مبالغ فيه كثيراً. فبعد موت العقيد أبابو وهو القائد الوحيد الذي يعترفون بسلطته عليهم، وبعد أن تجلّى لهم بداهةً أن محاولة الانقلاب قد

فشلت، لم يُبد الطلاب الضباط أيّة مقاومة. وسَرَت إشاعة في الرباط أن عشرات منهم دُفِنوا أحياءً في حفرة جماعية.

المادة 163 من قانون العقوبات الجزائية صريحة لا تحتمل التأويل: محاولة الاعتداء على حياة الملك أو شخصه عقوبتها الإعدام. هذه الجريمة لا تُغتفر مطلقاً.

وجب على القضاة والمحامين أن يتخذوا الإجراءات اللازمة للنظر في هذه القضية التي تشمل هذا الجمهور الكبير من المتّهمين. فقُرِّر ألّا يُنظَر في تصرّفات الطلاب الضباط فرداً فرداً، بل وفقاً لتوزيعهم في بداية المحاولة، مفارز مغاوير، مفرزة، مفرزة؛ وأن يتولى المحامون الدفاع عنهم وفقاً لذلك التوزيع. شاركت أربع نقابات مغربيّة في ذلك الدفاع. وتوبعت الإجراءات العادية بالنسبة لملاك ضباط المدرسة، ومنهم المقدّم محمد أبابو، شقيق العقيد القَتيل، الذي لم يكن له إلا دور ثانوي، لكنه شارك في المحاولة منذ البداية حتى النهاية. لم يراهن أحد بدرهم على نجاته من حكم الإعدام.

نُظر برهبة مقترنة بالإعجاب إلى المساعد الأوّل أكّا بجسمه العملاق المهيمن على المحكمة. بدا الرجل برأسه الحليق، ويديه الموشومتين، وعينيه الجريئتين، صامداً لا ينهار. وقدر غريب شاء أن تنتهي حياة قائدي المؤامرة: الجنرال مدبوح والعقيد أبابو على يديه. من التهم التي وجّهها إليه الإدعاء قتل الجنرال بشير بوهالي من كبار قادة الجيش، لكن لم يُنتزع منه أيّ اعتراف. وقد عُذب خلال ثلاثة أسابيع، ليلاً ونهاراً، من قبل الدليمي دون أن تتفوّه شفتاه بكلمة.

كشف محمد أبابو أن أخاه، خلال التوقّف على مشارف غابة المعمورة، قد بيَّن للضباط الذين يحيطون به الهدف الحقيقي من العمليّة. «نظراً للوضع الحرج الذي تمر به البلاد، وفقاً لقول العقيد، فإن القيادة العليا قرّرت مهاجمة قصر الصخيرات وخلع الملك. على

الجميع إطاعة أوامري. لا يمكن التراجع أبداً». غير أنّ الضباط المتهمين تمسكوا بصيغة «العناصر الهدّامة» التي يجب تخليص الملك منها. أمّا الطلاب الضباط فقد تلخّص دفاعهم بعبارة واحدة، مؤثّرة ورهيبة ببساطتها: «أمر العقيد لا يناقش».

المرشح الضابط محمد الريس وحده اعترف بأنه أطلق النار على أحد مدعوي الصخيرات: العقيد بوزَمْعه مرافق الأمير مولاي عبد الله.

في 22 شباط، طالب العقيد المدعي العام بإنزال عقوبة الإعدام بخمسة وعشرين متُهماً، والسجن المؤبّد مع الأشال الشاقة بستة وعشرين، وبالسجن عشرين عاماً بخمسة وعشرين، وترك الحكم على بقية المتهمين لتقدير المحكمة.

أتمّ قرار الحكم الصادر، في 29 شباط، اليقين بأن العدالة المغربية غير متوقعة. فالمرشح محمد الريس وحده، المُعترِف بجريمة القتل صدرت بحقه العقوبة القصوى الإعدام (عفا عنه الملك فيما بعد). وخلافاً لكل توقّع نجا محمد أبابو وأكّا برأسيهما. أربع وسبعون عقوبة تتراوح بين السجن المؤبد والسجن لمدة عام صدرت بحق مَلاك الضباط. وبرّئ جميع الطلاّب الضباط.

في اليوم التالي، الأوّل من آذار، صُدّق الدستور الجديد بنسبة 98.75% من المقترعين، وبلغت نسبة الاقتراع 92.92% من مجموع أصحاب حقّ التصويت.

بأمر من القصر، بُدّل باسم أهرمومو اسمَ رِباط الخير.

وهكذا قُلبت الصفحة السوداء من مذبحة الصخيرات.

11

مأساة شكسبيرية

استغرقت جلسة مجلس الوزراء برئاسة الملك مدة طويلة. بدا أوفقير شاحباً، متشنجاً، وقد فقد الصبر. وفجأة انفجر مغتاظاً: «لا يمكن لهذه الحال أن تدوم! إذا لم تغيّروا شيئاً، سيحدث انقلاب آخر. وبدلاً من أن أُصرع وأنا في سروال سباحة، أفضل أن أنهي حياتي الآن!» وأمام الملك والوزراء المنذهلين، أخرج من جيبه مسدساً، وطرق به الطاولة. ساد الصمت برهة، ثم نهض أوفقير، وغادر الغرفة قائلاً: «إنني مرهق، وأنا ذاهب لأنام». تبعه الحسن الثاني، واختلى معه في أحد المكاتب، يتحاوران لأكثر من ساعة. كان ذلك في اليوم التالي للصخيرات.

كان أوفقير تعباً. كتب جان لاكوتور بعد فترة وجيزة: «منذ عشرين عاماً، لم يتعرّض الشعب المغربي مرة للخطر، إلا ووجد أوفقير إلى جانب أعداء وحدته، وتحرّره، وتقدمه» عَذّب كثيراً، وقَتلَ كثيراً، لكنه تعب من دوره جزاراً في خدمة النظام. كان يكنّ احتراماً عميقاً للصحافي المصري هيكل، وقد كتب عنه هيكل بعد أن منحه الملك كامل الصلاحيات أثناء بلبلة الصخيرات الدمويّة: «أوفقير معتمد الإرهاب والقمع».

الإعدامات العشرة التي تمت في معسكر مولاي اسماعيل بقيت في ذاكرته غير قابلة للنسيان. لا تقارب بينه وبين أمثال بن بركة،

والبصري، وبوعبيد. وجميع السياسيين في نظره ثرثارون، محرضون على الفوضى، لن يغفروا له مطلقاً ما هو مدعاة فخره: ماضيه العسكري وهو يرتدي بزّة الضابط الفرنسي. والجنرالات الذين عُذّبوا وأعدموا في ثكنة مولاي اسماعيل هم عائلته. هؤلاء يعرفون أنهم لم يخوضوا معركة مونت كاسينو، وأوحال شتاء 1944 الجليدية، والطريق الاستعمارية رقم 4، وديان ـ بيان ـ فو، ضباطاً مرتزقة؟

ما الفائدة من شرح ذلك؟ ولمن؟

صرخة الرجل النزيه الجنرال بوغرين، رفيق طفولته، قبل رشقة رصاص إعدامه: «أنا أعلم أنّك شريك لنا في الفكر» ترنّ في أُذنه...

وزير للداخلية بعد اضطرابات الدار البيضاء، وزير للدفاع بعد مذبحة الصخيرات. في كلّ مرّة تنفتح ثغرة في النظام يُلجأ إليه. ودائماً للقمع، والتفريق، والتجسس، والعقوبة.

كان يؤمن بالنظام، لكنه فقد إيمانه به كليّاً. ما الفائدة من أن ينهك نفسه مادام كل شيء في الأساس لا يتغيّر، وذات الأسباب تُحدث دائماً ذات النتائج؟ بعض الدعاوي المذهلة التي تُلقى لتخدير الرأي العام لن تزيل الفساد المتعايش مع نظام الحَسَن. إنه، وهو وزير الداخلية، في الموقع الأنسب لتقدير الدمار الحاصل. وبإلقاء نظرة سوداء على الوزراء، يعرف الاتجار بالنفوذ والابتزازات التي شكّلت ثروة كل منهم. هو بالذات غنيٌ، لكن ألد أعدائه لم يصنفوه بين الفاسدين. الشعب يعتبره: «الوحيد بين وزرائنا الذي لا يكلّفنا غالياً». جلاد دون شك. لكنه جلّاد شريف: لا فضل له مطلقاً: المال آخر ما يفكّر فيه.

كُلّف إذن بمهمة ضبط الجيش. أحدث حركة واسعة من التغييرات، والترفيعات، والإحالة على التقاعد. ألغى المناطق العسكرية منعاً لتكوين مناطق نفوذ. غير أن الأمر الأكثر إهانة للجنود، على الأرجح، والبرهان الأكثر وضوحاً عن عدم ثقة السلطة:

هو وضع الذخيرة تحت رقابة الدرك. جيش من جنود الرصاص يُجرون المناورات ببنادق فارغة. فالمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين. وأوفقير خَبِرَ الجحور. ضربة الصخيرات لم تثر أيّة نقمة أو ازدراء. والضباط لم يعتبروا صرعى رصاص أحكام الإعدام في ثكنة مولاي اسماعيل «طغاة طامعين». مدبوح، بطبعه البارد الذي لم يكسبه أيّة شعبيّة خلال حياته، تبوّأ بفضل استقامته مرتبة الشهداء. حتى الشعب قدّره واحترمه. وعند كل تخفيض لسعر السكر أو زيادة في الحدّ الأدنى للأجور، قال المغاربة: «رحم الله مدبوحاً، بفضله حصلنا على هذه النعمة».

فَرَض أوفقير قَرارَ حُكمٍ رؤوفاً في دعوى القنيطرة. كما رفع تعويضات الجنود بين 40.30%، حتى سرى الهمس في الرباط: «هل يستعيد أوفقير ولاء الجيش، أم أن الجيش يحنّن قلب أوفقير؟».

لم يعد الملك، الذي صرّح سابقاً أن أوفقير «هو الأكثر وفاءً له» بين رعاياه، شديد الثقة به. كانت أبواب القصر مفتوحة أمامه متى شاء، فغدا يحتاج إلى طلب إذن مسبق. ويستقبله الحسن الثاني محاطاً بحراسه الشخصيين. فقد أعاد وافد جديد، معار من فرنسا، تنظيم الحراسة الشديدة حول الملك: إنّه ريمون سازيا R.Sasia الحارس الشخصي السابق للجنرال ديغول. مبتكر طريقة إطلاق النار السريعة، الذي يذكر باستمرار أنّه الأجنبي الوحيد الحاصل على شهادة أكاديمية وكالة الاستخبارات الأمريكية (FBI).

يُعَدُّ الوسط السياسي في الرباط قرية، كما في واشنطن أو باريس، وتطوّر أوفقير لم يمرّ بشكل غير منظور. ويذكر واتربوري عن تلك الفترة: «إنّ ما يثير الفضول هو تغيّر صورة أوفقير بشكل مُعتبر في أعين المغاربة بمن فيهم رجال المعارضة، فمنذ تموز 1971 لم يعد يُنكَر شرطياً ثقيل الوطأة، ساديّاً، بل رجلاً ذا سلطة محترمة. كان ضالاً لفترة من الوقت، لكنه عاد فاهتدى إلى الحقيقة. «قادة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP قالوا لجوزيت عاليا: «إنّهم متحسّسون لمواقف وزير الدفاع، الذي نجح حديثاً في

تشكيل وجه آخر له، ولديهم أسباب جيّدة تدفعهم إلى الاعتقاد بأنه غير مناوئ لهم». ودلالة على تغيّر الظروف: خلال المداولات السريّة مع الملك لم تضَع المعارضة شرطاً لمشاركتها في الحكومة إبعاد أوفقير عنها.

هكذا أيضاً باشر محمد أوفقير بدوره صعود درب عذابه.

* * *

كان ينام ثلاث ساعات في اليوم. يصل في أغلب الأوقات فجأة وهو يقود سيارته بنفسه دون حرّاس إلى مامّا Mamma مكان لقاء محبّي السهر إلى وقت متأخر ليلاً، يشارك في جلسات بوكر لا نهاية لها مع مقامرين يفضل أن يكونوا ضباطاً من جيله. كان فندق الهيلتون القريب من القصر الملكي يؤمّن له خاصة حفلات عشائه الأنيقة. يرغب دائماً في إنهاء سهرته معاشراً إحدى النساء. لكن إن صدف له تنظيم إحدى حفلات السكر والعربدة أو حضورها، فإنه يفضل أن يكون مشاهداً، مؤثراً اللقاء الفردي الحميم على المشاركات الجماعية، وكلٌّ يعلم في النهاية، أن مغامراته العابرة لا تهمّه كثيراً فهو مغرم مستهام بزوجته فاطمة.

فاطمة شنّا هي إحدى النساء التي فشل التصوير في إظهار فتنتها الحقيقية. فهي تبدو في عديد من الصور رائعة الجمال، أنيقة، عذبة النظرات، مشرقة البسمات. لكن من يعرفونها يضعون الصور جانباً، ويتنهدون قائلين: إنّها شيء آخر غير هذا أيضاً، جاذبية لا تقاوم، وحيوية مثل صفاء نبع جبلي رقراق، ذكية، فَكِهة، مقبلة على الحياة بشهية لا ترتوي، لكنها عنيفة في غضباتها الرهيبة، بعكس نساء الحريم.

فاطمة بربرية من بلدة زمور، ابنة العقيد عبد القادر شنا، خليفة باشا سلّا، قرب الرباط. أجرت دراسة قصيرة المدة لدى راهبات مكناس. والتقى بها أوفقير في إحدى حفلات استقبال المندوبية. ليس لها منافسة في جمالها، وأسرت بفتنتها المرافق العسكري، فلم

يتأخّر في طلب يدها، وتمّ الزواج بعد عدة أسابيع. شكّلا قرينين نادرين. أوفقير، الذي لا يمكن وصفه بالوسامة، فيستعيض عنها بالمهابة، وبنظرته الأنتراسيتية، والماضي الذي اشتُهر به، والمستقبل الذي ينتظره؛ وفاطمة تسود بجاذبيتها.

أنجب الزوجان ثلاثة أولاد: مليكة أثيرة والدها، شبيهة أمّها صورة وأخلاقاً، ومريم التي كانت تعاني من نوبات صرع تلزمها على تعاطي مسكنات بشكل دائم، ورؤوف شبيه أبيه بقدر شبه مليكة لأمها. وفيما بعد جاءتهم ابنة رابعة هي عنان.

بعد تسنّم الحسن عرش بلاده، استقرّت العائلة في إحدى ڤيلات السويسي، حيّ الرباط الأنيق، حيث يحتفظ الملك بالمنزل الذي كان يشغله عندما كان ولياً للعهد، وهو يفضّله على بقية قصوره وڤيلاته. من شارع الأميرات، يتمُ الدخول إلى ڤيلا أوفقير من بوّابة من خشب السنديان الصلب المرصع بمسامير برونزية وهي تخترق جدراناً عالية بيضاء تزنّر الحديقة والڤيلا، وتنفتح على ممر تحيط به الأشجار ويقود إلى المرائب المظلّلة لسيارات المرسيدس والبورش والمازراتي، ثم الڤيلا بالذات، البناء الوردي الفسيح المُزيّن بالزخارف الحديدية الخضراء. وهي على نَسَق جميع مساكن الحيّ تضمّ صالة أوروبية تزدحم بالأثاث المتباين الطراز، وصالة مراكشية فخمة الرياش. في الجهة الأخرى من الڤيلا تمتد مرجة خضراء فسيحة وحديقة، وتحيط الملاحق بالمسبح. ويؤمّن الخدمة فيها نحو عشرين عاملاً وخادماً يسوسهم رئيس مشرف.

كان أوفقير يخون فاطمة باستمرار، مُعتبراً أن عدم وفائه الزوجي طبيعي بالنسبة لرجل، مغربي خاصة، ولا يؤثّر على عواطفه الزوجيّة والعائلية. لكن المشكلة نشأت منذ أن جرت فاطمة على منواله وعاملته بالمثل، وهذا ما لايرتضيه إلا قلّة من الرجال، وخاصة المغاربة، بطيبة خاطر. كانت تفضّل، إنّما دون حصر، الضباط الشبان. ملازم ضبطه أوفقير وُجد غائباً عن الوعي مثخناً بالجراح غير بعيد عن الڤيلا. نقيب أب لولدين نقل إلى موقع

صحراوي لم يَعُد منه، وهذا ما اعتُبر حَدَثاً مفاجئاً. إنما تطوّرت هذه الأحداث لتعقبها شجارات مجلجلة بين الزوجين، تليها مصالحة متودّدة حميمة، حتى غدت عائلة أوفقير مصدر أخبار ونوادر يتناقلها مجتمع الرباط المخملي همساً في مسامراته، لكنها بدت في النهاية مملّة رغم تنوّعها.

مرّت فاطمة في مغامراتها العاطفية على سرير الملك مثل كثيرات غيرها، لكن طالت تردّداتها عليه حتى غدت علاقة حقيقية، غير أنّها لم تخلُ من اضطراب بدورها، إذ يبدو أنه قد قُدّر لغراميات تلك المرأة أن تكون عاصفة على الدوام. غمرها الحسن الثاني بالهدايا والمجوهرات، ثمّ ملّها. فقد أَنِفَ مثل غيره أن يراها تؤْثر فُحولَة الضباط الثانويين.

من تلك العلاقة المحرّمة ولدت ابنة. سُكينة: سرى الهمس في الرباط كلّها أن الملك والدها.

أقلق ذلك الجو المضطرب أوفقير، فانصرف إلى الشراب والمقامرة. يقضي الليالي البيضاء على الموائد الخضراء ليصل إلى مكتبه صباحاً محمّر العينين، حتى إذا ركن إلى أحد أصدقائه الخلّص أسرّ إليه بما يعانيه من حظّه العاثر في حياته الزوجيّة. الرجل الذي يخشاه المغرب كلّه بحقّ، ويُثيرُ تحت وقع خطاه غلالاً وظلالاً من صور الطيور الجارحة والسباع الكاسرة ـ ملامح عقاب، عين نسر، ضمور ذئب، مكر ثعلب، تربص نَمِر، الخ... هذا الرجل كَسِبَ لدى زملائه الهذّارين في الحكومة لقب «المخدوع ذي القرون». لا أحد هينّ أخيراً.

الجميع، والملك على رأسهم، حرّضوه على طلاق فاطمة، فاقتنع. وجدوا له صبيّة فاتنة كانت قد عرفت بدورها سرير الملك، وكان اسمها فاطمة أيضاً. أنجب منها ولداً، وحبسها في المنزل. فقنعت بوضعها ولم تُحاول النشوز. بدا كل شيء في استقرار.

لكن الحنين لفاطمة الأولى لم يفارقه. تجدّدت موائد لعب البوكر

في المنزل الجديد للزوجة المطلّقة ـ ڤيلا اشتراها لها في أغدال، شارع بيارن، قرب جادة فرنسا. ومثل مقاتلين أنهكهما العراك فقررا أن يرميا سلاحهما هكذا تحقّق أوفقير وفاطمة شنا من تعذّر عيشهما منفصلين، فلم يبق عليهما إلا أن يرضى أحدهما بالآخر على علاته. وتزوّجا من جديد.

طلّق أوفقير زوجته الثانية الشابّة، فلجأت إلى القصر الملكي وطفلها على ذراعيها، وعادت فاطمة إلى ڤيلا حي السويسي.

بعد زواجهما ثانية ولد لهما عبد اللطيف. كل سكّان الرباط أطلقوا عليه لقب: «ابن المصالحة».

بدأا حياة زوجيّة جديدة، أكثر هدوءاً. فتحت فاطمة متجراً للألبسة والأزياء النسائية بمشاركة شقيقة الملك للّا عائشة. فازدهرت تجارتهما، خاصة وأن مستورداتهما كانت معفية، على ما يقال، من الضرائب والرسوم الجمركية.

في العام 1972 غدت مليكة في الثامنة عشرة من العمر، بمثل جمال أمّها، وقد شرعت في مسيرة حياة لا تقل صخباً عن حياة أمّها. كانت تتابع دراستها في الكلية الملكية داخل حرم القصر، حيث يدرس أبناء العائلة المالكة، وبعض أهل الحظوة المختارين، فتركتها لتعدَّ برنامج البكالوريا في ثانوية للّا عائشة. حيوية طبعها المرح المهذار أثارت مشكلة مع الأساتذة، لكنّها فقدت شعبيتها منذ اليوم الذي ألقت فيه رفيقاتها المضربات الحجارة على سيارتها المرسيدس، واتصلت بالشرطة لتوقيفهن. فقد وجدنها متغطرسة، متقلبة الأطوار. لكن ليس من السهل، دون شكّ، على صبيّة في الثامنة عشرة من عمرها أن تكون ابنة الجنرال أوفقير، الذي اشتهر أنّه الرجل الأكثر قوّة في المغرب بعد الملك (بل قبله بالنسبة لبعضهم)، وتحافظ على البساطة والتواضع. كانت تمارس حياة شبيبة الرباط المذهّبة. فمنذ بلوغها سن المراهقة استقلّت في ملحق للڤيلا من الجهة المقابلة للمسبح، تستقبل فيه شلّتها وفي طليعتهم العربي بن

جلّون ابن أحد كبار المصرفيين الأثرياء في الدار البيضاء، وهُزين أهِردان ابن زعيم الحركة الشعبية، الذي تولّى الوزارة عدّة مرّات، كما أنّها كانت على علاقة مع إدريس البهناني ابن وزير الدفاع الذي قُتل في الصخيرات. كان أوفقير يعبد ابنته البكر فغضّ الطرف عن تصرفاتها، كما غضّ من قبل طرفه عن تصرفات أمّها.

أمّا مريم التعيسة، وهي في الخامسة عشرة من العمر، فكانت تعاني دائماً من نوبات الصرع. ورؤوف في السادسة عشرة وقد ازداد شبهاً بوالده، ورفيقه المفضّل في اللعب فريد ميمون ابن جار لهم. ثم عنان وسكينة ـ سوسو بالنسبة للعائلة وهما في التاسعة والثامنة. وعبد اللطيف «ابن المصالحة» يدرج إلى الثلاث سنوات.

ولقضاء العطلة الصيفية للعائلة الاختيار بين المنزل الواسع في مراكش، أو منتجع كابونيغرو على البحر المتوسط، أو ڤيلا ماربيلا في إسبانيا، أو الشقّة المريحة في لندن. على تعدّد هذه الملكيات، فإنّ الرجال المطّلعين يعترفون باستقامة أوفقير. كل شيء لدى أركان السلطة نسبي.

منذ الصخيرات، ونظرة الحذر نسبياً إلى أوفقير، فأحسّت فاطمة بالحقد على الحسن.

* * *

كان 16 آب 1972 يوماً سعيداً بالنسبة للملك، فقد عاد إلى المغرب بعد إقامة ثلاثة أسابيع في قصره في بتز Betz قرب سنليس Senlis(*) هو يفضل الجو الكامد على حمّارة القيظ في أفريقيا، وقد انصرف إلى رياضته الأثيرة: الغولف. إنّها رحلته الأولى إلى أوروبا بعد قضية بن بركة. لقد طويت تلك الصفحة بالتأكيد.

حرص في 10 تموز على أن يحتفل بذكرى ميلاده الثالث والأربعين في الصخيرات، في أمكنة المذبحة بالذات، دون أن يغيّر

(*) بلدة فرنسية شمال باريس.

شيئاً من بذخ الماضي. كأنه يتحدّى: موائد فخمة، مشروبات كحولية، جوقات موسيقية، وترّهات زينة أخرى. وتلقى الناجون من احتفال السنة الماضية ميدالية تذكارية على نسق المحاربين القدماء.

غير أن تنظيم الرحلة إلى فرنسا حظي بحذر ملكي: أخذ الحسن الثاني والمقربون منه القطار إلى طنجة، وركبوا البحر إلى مرسيليا، ومنها أقلّتهم الطائرة إلى باريس. هكذا كانت مرحلة السفر جوّاً، التي لا تخلو من خطر، تقتصر على الأجواء الفرنسية في منجى من قدرة المتآمرين المحتملين.

في لحظة الوداع في طنجة، أثار انفعال أوفقير انتباه الشهود. انحنى مثل جميع أعضاء الحكومة، ليقبل يد الملك، ظاهرها وباطنها، وأجهش في البكاء. هل تأثر الملك لبكائه؟ أبدى اهتمامه قبل عودته بتأمين هدية تعجب وزير دفاعه.

تقرّر أن تتم رحلة باريس ـ الرباط بالطائرة، مع توقُّف في برشلونة للغداء مع غريغوريو لوبيز براڤو وزير الشؤون الخارجية الإسبانية. محمد قبّاج النقيب في سلاح الجو، والطيار في شركة الطيران الملكية المغربية، هو ربان الطائرة الملكية بوينغ 727 . كان صديقاً حميماً للمهدي بن بركة. واختار الاستقالة بعد خطف صديقه. اشتُهر في الجيش بأنّه ضابط لامع، لكنه معارض. وهو رجل متوسط القامة، شبه أصلع، كث الشاربين، تكسو ذقنه لحية قصيرة.

خلال التوقّف في برشلونة، اتصل مركز المراقبة الإقليمي في الدار البيضاء بقبّاج عدّة مرات للاستفهام منه عن موعد تحليق الطائرة الملكية فوق طنجة. أجاب الطيار بأن من الصعب تحديد الوقت، لأن الانطلاق رهن برغبة الملك. بعد الإقلاع بقليل طلب قبّاج من برج المراقبة في مطار الرباط ـ سلاً الإذن بالمرور في أجواء تطوان وليس فوق طنجة، وهذا ما تمّت الموافقة عليه.

كانت البوينغ تحلّق فوق تطوان بالضبط عندما ظهرت في الجو

ست طائرات Fs مغربيّة. لم تُلحظ أيّة مواكبة في برنامج العودة. أطلع قبّاج الملك الجالس أمام مكتب في صالون الطائرة الملكي، فأجاب: «قد تكون مبادرة من أحدهم، لا تهتم».

غير أن قَبّاج سأل برج مراقبة الرباط ـ سلاّ. وقد سجّل هذا النداء مثل النداءات السابقة على شريط مغناطيسي: «أربع طائرات مواكبة (في الواقع هي ست) تحيط بالبوينغ، والمواكبة غير مقررة، فما سبب هذه الإحاطة؟» كان الجواب إطلاق النار من إحدى الطائرات المطاردة. فصاح قبّاج: «إنها تُطلَق النار علينا! سنهبط هبوطاً اضطرارياً!».

أطلقت رصاصات رشيشات من ثلاث طائرات، مُحدِثة خلال ثوان أضراراً فادحة: تعطّل محركان من المحرّكات الثلاثة، وأصيبت الدارات الهيدروليكية، كما ثقبت أنابيب انفلات الغازات.

كان يطير على ارتفاع ثلاثة آلاف متر وبسرعة تسعمئة كيلومتر في الساعة. توقُّفُ المحركين النفّاثين جعل الطائرة تهبط ألف متر قبل أن يتمكن قبّاج مع الطيار المساعد من تثبيت هبوطها. فتح طيّار الدقّة مصراعي الجناحين السفليين استعداداً لهبوط اضطراري. وانخفضت سرعة الطائرة إلى مئتين وخمسين كيلومتراً في الساعة. اهتزازات مرعبة كانت تؤرجحها. وقدّر جميع الركاب أنّها ستنفجر بين ثانية وأخرى. فقد ثقب الرصاص الهيكل في عدة أمكنة، وغزا دخان كثيف وارد من الخلف داخلها. أصيب سازيا حارس الملك الشخصي، والأجنبي الوحيد الحاصل على شهادة من أكاديمية FBI في كتفه وكان الدم يسيل غزيراً من جرحه، وقتل حارس آخر من حرّاس الملك، وجرح سكرتيره الخاص جرحاً بليغاً. مصوّر الملك لين Linh، وهو ڤييتنامي الأصل، الذي تعرّض لسوء معاملة الطلاّب الضبّاط له في العام الماضي، يأخذ الصور الواحدة بعد الأخرى. والأمير مولاي عبد الله المتعرّض بدوره لجميع الضربات القاسية تثبّت جيّداً في مقعده.

وُجد في الطائرة أيضاً مولاي علي ابن عم الملك، والعقيد الدليمي رئيس المرافقين العسكريين في القصر، ومولاي أحمد العلوي مدير الصحيفتين شبه الرسميتين في المغرب وعدد من أصدقاء الملك.

كما في الصخيرات، أبدى الحسن الثاني برودة أعصاب فائقة، ورباطة جأشٍ إلى جانب ذكائه المتميّز.

منذ أوّل رشقة رصاص، وثب عن كرسيه وأسرع إلى حجيرة الطيّار. حركة الطيارات العسكرية المطاردة لطائرته المدنية لا تترك أي مجال للوهم. إنّها النهاية إذا لم تحدث معجزة. لكن فكرة عبقريّة خطرت لقبّاج. وقال للجوهري الميكانيكي: «سنخدعهم. أعلن باللاسلكي أنني قُتلتُ مع مساعد الطيار، وأن الملك مات أيضاً...» صحّح الملك معلّقاً: «بل مصاب بجرح خطير». نفّذ المكانيكي ما قاله قبّاج، وأردف: «أحاول أن أحافظ على سير الطائرة، فكّروا بزوجتي وأولادي».

موت الملك يعني فراغ السلطة، أما الملك الجريح فيبقى ملكاً. لكن على متن طائرته البوينغ التي يقودها ميكانيكي بسيط، وهي تخفق بأجنحتها، لم يبق له على الأرجح إلا فترة قصيرة جداً من العمر.

اختفت طائرات F5 المطاردة.

تمسّك قبّاج بدفّة القيادة وهو يردّد دون انقطاع: «يا صاحب الجلالة، يا صاحب الجلالة، لن أتمكّن أبداً من الوصول إلى الرباط... لن أتمكن أبداً من أن أحطّ بطائرتي على الأرض...» فأجابه الحسن وهو يضع يديه على كتفيه: «إنّك معي، إنّك مع ملكك، لاتخش شيئاً».

توجّهت البوينغ نحو مدرّج الرباط ـ سلّا القريب من مطار القنيطرة الذي خرجت منه طائرات F5. ونجح قبّاج في إيصال الطائرة إلى الأرض، رغم إنزياحها قليلاً عن المدرج بسبب انفجار أحد دواليبها. أبدت مضيفات الطائرة هدوءاً مثاليّاً، ونجحن في

إزلاق الأبواب وتعجيل الحركة: خشية حصول انفجار. وانزلق الركاب بدورهم واحداً بعد الآخر سالمين.

* * *

كانت القوى الجويّة المغربية تمتلك ثماني وثلاثين طائرة مقاتلة من مختلف الأصناف ولجميع مهامها، منها أربع عشرة طائرة نورثروب F5 أمريكية يُحافظ عليها محافظة إنسان على مقلتي عينيه. حصل الطيارون على شهاداتهم من تور، وتدرّبوا في سالون - دي - بروفنس، وأجروا دورة في ولاية تكساس الأمريكية.

إخفاق طيّار F5، المطاردة الأسرع من الصوت المجهزة بتقنية بالغة الدقّة للمعارك الجويّة، في إسقاط طائرة بوينغ 727 يعادل إخفاق قنّاص ماهر في إصابة بقرة على مربط في ساحة مكشوفة.

ثلاث طائرات فقط من الطائرات الستة التي أقلعت من مطار القنيطرة جهّزت رشيشاتها بثلاثمئة طلقة رصاص لكل طائرة. لا صواريخ ولا قذائف 37 مم: فوضعُها في أماكن إطلاقها يحتاج إلى عمل اختصاصيين والمهمة محاطة بسريّة تامّة. الرصاصات نفسها جامدة غير متفجرة. قيل فيما بعد أن الرائد قويرة، قائد السرب، أخطأ في اختيار صناديق الذخيرة، غير أن رصاصة جامدة تصيب الهدف يمكن أن تحدث أضراراً خطيرة.

الطائرات الثلاث المسلّحة والمزوّدة بالذخيرة هي طائرة قائد السرب الرائد قويرة، والملازم زياد، والملازم بوخلف. الأوّل متواطئ في المؤامرة منذ ثلاثة أسابيع، والثاني لم يبلّغ عنها إلا قبل دقائق من الإقلاع، والثالث أُخبر وهو في الجو بالطابع الخاص لمهمته.

أطلق الملازم زياد النار. هاجَم الطائرة من الجهة اليسرى، فأصابت رشقة رصاص رشاشه محرّكين نفّاثين من المحركات الثلاثة وعطّلتهما، وثقبت هيكل الطائرة في خمسة مواضع، وألحقت أضراراً في الجناح الأيسر. استأنف الرائد قويرة قائد السرب

الهجوم من الأمام ومن تحت البوينغ، فأصابت رصاصاته أنابيب انفلات الغاز التي انكشفت بانفتاح الطرفين السفليين من الجناحين. ثم تعطّلت رشاشات قويرة. الملازم بوخلف لم يُصب أي جهاز رئيسي في الطائرة، لكن الدارات الهيدروليكية أتلفت، والمصاريع لم تَعُد تستجيب تماماً للمهام المخصّصة لها.

قال الحسن الثاني فيما بعد إن الحواسيب بعد أن تغذّت بالمعلومات، وأجرت حسابات تكاملَ الأضرار التي تعرّضت لها الطائرة، أعطت قراراً قطعياً لا يقبل النقض: «لا يتعدى حظّ الطائرة النجاة بعد الأعطاب التي طرأت عليها الواحد من مليار». استخلص الخبراء الذين فحصوا الطائرة بعد هبوطها أنّ حظاً استثنائياً خارقاً حال بمعجزة دون انفجار الطائرة في الجو.

بعد أن تعطّلت رشيشات الرائد قويرة قذّف بخزان وقوده الاحتياطي على البوينغ ليفقدها التوازن، وكانت الطائرتان فوق مدينة العرائش، لكنه أخطأ هدفه. توجّه عندئذ باللاسلكي مخاطباً رجاله وقال لهم: «إنني أضحّي بنفسي من أجل الوطن». وانقضّ على البوينغ محاولاً أن يقتلع مقودها، لكنه لم ينجح إلا بإلحاق الضرر بطائرته الحربية نفسها، ففي ذروة اضطرابه شغّل مقعده القاذف لينزل بالمظلّة شمال القنيطرة. فيما بعد بقليل قذف الملازم بوخلف بدوره خزان وقوده على البوينغ، لكنه أخطأ الهدف أيضاً.

انقضاض انتحاري على طريقة الكاميكاز اليابانية كان بالإمكان أن يُنهي كلّ شيء. غير أن «شهوة البقاء العارمة» سيطرت على الوافي قويرة مثله مثل معظم البَشَر، وشاء القدر للرائد، بدلاً من أن ينهي حياته بإباء في جمال السماء المغربية، أن يختار الطريقة الطويلة التي عرّضته لعذاب أليم، وموت محتّم.

* * *

صعد الحسن الثاني إلى سيارة مرسيدس أوصلته إلى قاعة استقبال المطار على نحو كيلومترين بعيداً عن حطام الطائرة.

استعرض حرس الشرف. أظهرته الصور، والتسجيل المصوّر، مشعّثاً يسير بخطا واسعة، وعلى مسافة منه العقيد الدليمي ويده في جيبه المنتفخ بمسدس، والحرس الشخصي يراقب جميع الاتجاهات. على مدخل صالة الشرف، هرع رجل لاستقباله: إنّه العقيد ليوسي قائد القوى الجويّة. أخرج الدليمي مسدسه ليقتله، غير أن الملك أمسك ذراعه. ذُكِر له أن طائرة F5 قد تحطمت على الأرض، وأن قائدها الطيّار قد قفز بالمظلة. فالتفت الملك إلى أحد الضباط وقال: «اقفز إلى حوّامة وآتني بهذا الخائن. ستخسر حياتك إن عدت دونه»، ثم دخل إلى قاعة الشرف، حيث قبّل أولاده قبل أن يتلقّى تهانئ الوزراء وأعضاء السلك الدبلوماسي. وعندما ذُكرت برَكَته العجيبة، انفجر ضاحكاً وقال: «هذا صحيح، ماأزال على قيد الحياة. هوذا ما يثبّط عزيمة المتآمرين».

لم يكن أوفقير بين المستقبلين. فقد ترك صالة الشرف قبل هبوط البوينغ بدقائق ليصعد إلى برج المراقبة بصحبة العقيد حسن ليوسي. وعند رؤية البوينغ تحاول بأية وسيلة الوصول إلى مدرّج المطار، هتف الليوسي: «هي ذي طائرة الملك»! شحب وجه أوفقير، وأجاب: «هذا مستحيل، إنّها طائرة أخرى. ـ كلا، ما من طائرة أخرى أُعلن عنها. إنّها طائرة الملك. ألا نذهب لاستقباله؟ ـ اذهب إن أردت».

كان الملك وحاشيته منذ نحو نصف ساعة في قاعة الشرف عندما حلّقت ثلاث طائرات F5 على مستوى أرض المطار. إنّه الطيران الاستكشافي، الذي أمر بالإسراع به المقدّم أموقران، معاون العقيد ليوسي، أوّل حليف للمؤامرة، وقد كان منذ بعد ظهر ذلك اليوم ينسّق من برج مراقبة مطار القنيطرة الهجوم على طائرة الملك. كانت الساعة 17 والدقيقة 48 .

قام الملك بصحبة أخيه وحراسه الشخصيين باللجوء إلى غابة صنوبر صغيرة قرب أبنية المطار. وأمر الدبلوماسيين بالخروج واحداً بعد الآخر للالتحاق بالرباط. من البديهي أن الموكب الرسمي

المقرّر وفق البروتوكول يمكن أن يكون هدفاً سهلاً للطائرات ـ مع ذلك أُمِر السائقون بالانطلاق بسياراتهم الفارغة: سيُستخدمون طعماً.

ما كاد الملك وحاشيته يغادرون قاعة الشرف، حتى مرّت طائرتا F5 في هدير صاعق وأطلقتا النيران بقيادة الملازمين زياد وبو خَلَف، اللذين عادا، بعد الهجوم الفاشل على البوينغ فتزوّدا بالذخيرة في القنيطرة. حملت العملية اسم *الطيران الأحمر* وأوقعت ثمانية قتلى ونحو خمسين جريحاً منهم عدة وزراء.

لم يُصَب الملك. فقد أخذ سيارة وقادها بنفسه، وانطلق في وجهة مجهولة.

أطلق عند ذلك المقدّم أموقران عملية *البرق الأحمر*. فهاجمت ست طائرات F5 القصر الملكي في الرباط، وأطلقت نار رشاشاتها ورمت بقنابلها عليه، وأوقعت هناك أيضاً قتلى وجرحى. لكن الملك ليس في القصر.

قفز أموقران في حوّامة برفقة الملازم الميداوي المتواطئ معه، وأمر الطاقم بالتوجه إلى جبل طارق. إذ لاتوجد اتفاقية تسليم مجرمين بين بريطانيا العظمى والمغرب.

في المساء نفسه حوصرت قاعدة القنيطرة وأعلنت خُضوعها.

* * *

أذهل العالم خبر الاعتداء على طائرة الملك. بالرغم من أنه كان أقلُّ سفكاً للدماء من مذبحة الصخيرات، وبالرغم من أنه لم يشمل ظاهراً إلا حفنة قليلة من الطيارين الشبان بدا وكأنه رجّة أشدّ خطراً. فتكرار محاولة الانقلاب العسكري بفارق سنة فقط يشهد على تصميم قسم من الجيش على الأقل. تجلّى العِزم بديهياً، هذه المرّة، على تصفية الملك جسدياً، بالرغم من الزعم بعد ذلك أن قويرة ورجاله أرادوا فقط إجبار الملك على الهبوط في القنيطرة، وإلزامه بالتنازل عن العرش. الحظ الذي لا يُقهر في نجاة الحسن من الموت فاق

جميع التخيلات. إذا عجز ثلاثة طيارين يقودون طائرات حربيّة فائقة الحداثة عن إسقاط طائرة بوينغ 727. من يمكنه أن يتغلّب على هذا الملك المصرّ على الحياة؟

تتابعت الأحداث المفاجئة بإيقاع سريع.

فجر 17 آب وردت برقية من الوكالة الرسمية للصحافة العربية المغربية تعلن انتحار الجنرال أوفقير خلال الليل. ونشرت الصحف التي ظهرت ذلك الصباح في العالم، بأنه كان يقود بيدٍ حازمة عمليات قمع التمرّد. وشرح المعلقون، خلال اليوم، أن أوفقير الوفي المكلّف من قبل الملك بأن يضبط الجيش لم يستطع العيش بعد ذل اعتداء يشير إلى فشله.

في 18 آب، عُلم أن حكومة السيد هيث أخلّت بواجب الشرف، وسلّمت خلال الليل للسلطات المغربية المقدّم أموقران والملازم الميداوي اللذين طلبا اللجوء السياسي، والتعليل الوحيد المقدّم هو «أن وجودهما في جبل طارق يبدو مناقضاً للصالح العام».

خشيت لندن، في حال الرفض، أن يُستدعى الثلاثة آلاف مغربي العاملين على الصخرة، وتقطع الحكومة المغربية التموين عن القاعدة التي تضيّق إسبانيا الحصار عليها. أثار تصرّف السيد هيث المنافي لجميع التقاليد البريطانية عاصفة سياسية في لندن.

في اليوم نفسه أعلن وزير داخلية المغرب محمد بن هيما، خلال مؤتمر صحافي في الرباط، أن انتحار أوفقير هو «انتحار سياسي».

أثار التصرف الغريب لوزير الدفاع بعد ظهر يوم 16 آب أكثر من استغراب. فقد ترك قاعة الشرف قبل هبوط طائرة البوينغ، وعاد إليها بعد التحليق القاتل لطائرات F5 وسأل: «أين الملك». فأجيب بأنه غادر المطار. وصل «وعيناه متحجرتان من العَرَق» إلى معسكر مولاي اسماعيل حيث ترابط المدرّعات. هاتفه الحسن الثاني. سُمع أوفقير يجيب: «سأذهب لأقتله في القنيطرة»، لكنه التحق بمقرّ الأركان حيث سمعه أحمد العلوي، الناجي من البوينغ، يقول للجنرال

بن عمّار الذي تطوّع لاستعادة القنيطرة: «خذ المدرّعات. حاصر القاعدة، واستولِ عليها بالقوة. افعل كل ما يلزم كي لا يبقى أحد من هؤلاء الطيارين أبناء الزنى، الذين حلقوا في الجو، على قيد الحياة». عند الساعة العاشرة مساءً، عاد إلى منزله، وهاتف امرأته التي تقضي العطلة الصيفية مع أولادها في كابونيغرو: «كل شيء على مايرام، إنني حيّ أرزق. وأنا أستريح الآن. لا تقلقي. كانت الحالة حرجة وساخنة غير أن الأمن استتبّ أخيراً». ثم غادر منزله في حي السويسي بعد أن قال لأحد الخدم: «أيقظني غداً صباحاً عند الساعة السادسة». وأخذ طريقه إلى الصخيرات في سيارته الشخصية BMW، تتبعه سيارته المرسيدس الرسمية وفيها حارسه الشخصي، وفقاً لجان بيير جولن مندوب صحيفة *نوفيل أوبسرفاتور*، الذي أجرى تحقيقاً دقيقاً جداً، ذكر فيه أن أوفقير عند وصوله إلى الصخيرات صرف سائق BMW إلى الرباط، وأبقى السائق العسكري، والحارس الشخصي ينتظرانه في سيارة المرسيدس. لكنه لم يَعُد. بدأ صبر الرجلين ينفد عندما جاء بعض المظليين يقولون لهما إن بإمكانهما العودة إلى الرباط: لأن الجنرال أوفقير غادر القصر من باب جانبي.

أعطى وزير الداخلية في مؤتمره الصحافي المهذار، إنّما غير الدقيق الصيغة الرسمية للفصل الأخير. فوفقاً لتصريحه، أعلن المقدّم أموقران عند هبوطه في جبل طارق: «أذعنت ورفاقي لأمر وردنا من جنرال كبير يبدأ اسمه بالحرف «أ». لم يكن من الصعب حلّ الأحجية. «منذ تلك اللحظة، قال وزير الداخلية، انقشعت الغشاوة عن عيني وبدأت أؤمن بتواطؤ الجنرال أوفقير». فقد أعلنَ له قبل عدة ساعات عن توقيف الرائد قويرة، ودهش لعدم الاهتمام الذي أظهره زميله وزير الدفاع.

الملك الذي لم ير «أخلص» خدمه، طوال بعد الظهر، دعاه في نهاية الأمسية إلى الصخيرات حيث اعتصم بحماية المظليين، وفقاً لوزير الداخلية. وصل أوفقير إلى قاعة استقبله فيها الجنرال مولاي

حفيظ العلوي عمّ الملك، والضابط السابق في فرقة لكليرك، ووزير البيت الملكي، والعقيد الدليمي وكلاهما من ركاب البوينغ. سأل أوفقير إن كان الملك قد رأى قويرة. فبقي الاثنان صامتين. صرح الوزير: «إن أوفقير استخلص نتيجة تصرفه، وقال: «أعرف ما ينتظرني». أخرج مسدسه. فحاول الشاهدان منعه. أطلق ثلاث رصاصات: واحدة على حلمة ثديه، والثانية لا أعلم أين، والثالثة كانت القاضية».

غير أن كثيرين من الناس شاهدوا جثة أوفقير بعد أن حُملت إلى منزله على نقّالة صباح يوم 17 آب. رصاصة اخترقت صدره، وأخرى أصابت جنبيه، وثالثة استقرت في ذراعه اليمنى، ورابعة (أهي رصاصة الرحمة؟) دخلت من عنقه، وخرجت من عينه اليسرى محطمة زجاج نظارته. اشتهر عنه أنه قليل المهارة في استخدام الأسلحة، وفقاً لرواية وزير الداخلية، لكن أوفقير نجح في انتحار بهلواني.

* * *

بدوره تكلّم الملك.

وجه كلامه في 19 آب إلى القادة العسكريين المجتمعين في الصخيرات بحضور أخيه وأعضاء الحكومة. اتهم أوفقير بأنه «أراد تحقيق جريمة كاملة». كشف التحقيق مع الطيارين عن أنّ الخطة كانت تقضي بإسقاط الطائرة في البحر. وبعد غوصها في الأعماق تطرح قضية حادث طارئ، بل يرجح وجود متفجرة وضعت فيها قبل إقلاعها من باريس، أو بعد أن هبطت في برشلونة. غير أنّ إقلاع قبّاج قبل الموعد المحدّد أفسد الخطة. لكن حتى لو أسقطت الطائرة على اليابسة. ماذا يخشى أوفقير من تحقيق يجريه بنفسه؟ سيغدو سيّد المغرب، ينصّب ولي العهد ـ وهو في العاشرة من العمر ـ على عرش المغرب، ويقيم مجلس وصاية برئاسته، ويحكم المغرب وفق إرادته. أعلن الحسن الثاني بعبارات قاسية قراره بإلغاء مناصب

وزير الدفاع، ورئيس الأركان العامة، ومعاون رئيس الأركان. وسيهتم شخصيّاً بالجيش، مخصّصاً له من الآن فصاعداً أربع ساعات يومياً.

في اليوم التالي، وهو ذكرى خلع والده عن العرش، حثّ «شعبه العزيز» على الاتحاد، وأطلق نداء إلى «جميع القوى الحيّة في الأمّة»، لكنه منطلق من شفتي رجل يمارس عمليّاً حق الحياة والموت، مما جعل خاتمته تثير الذعر. قال: «إن الله وضعه على العرش لإنقاذ الملكية» ونكّر «من أجل هذا الإنقاذ، فإن المبدأ الملكي يقضي بعدم التردّد، إذا لزم الأمر، بالقضاء على ثلث الشعب الذي تسكنه أفكار الشؤم ليقي الثلثين الآخرين ويؤمن لهما عيشاً نقياً».

كان التدخل الملكي الجديد بالذكر قد تمّ في 21 آب بمناسبة مؤتمر صحافي أمام مئة وخمسين صحافياً أجنبياً. تأخر الحسن الثاني، كعادته، عن الموعد، فلينتظر الصحافيون، غير أن انتظارهم هذه المرة استمرّ ساعتين. أظهر الحراس العديدون جدّاً توتراً عصبياً سرت عدواه إلى الحضور؛ ثم ظهر الملك متشنجاً وعدوانياً، وجدته صحيفة *الفيغارو* ومعها مجموعة صحفٍ أخرى سيئاً. وحكمت على لجوئه إلى لغة العامة «جارحاً». فقد استاء من سؤال أحد الصحافيين، فعقّب بحدّة: «لم أعتد التعرّض إلى التحقيق»، ثم نطق بهذه العبارة التي يُستغرب صدورها عن فم ملكي: «سجلّي العدلي نظيف في الواقع». بدأ بإعطاء درس للصحافة، وتناول بحدّة بعض الصحافيين، ومنهم جان لاكوتور الذي اتهمه بأنه مثل أوفقير «من نتاج دار المندوبية» لأن الحسن الثاني اكتشف فجأة أن أوفقير كان خادماً مخلصاً للاستعمار الفرنسي، وقدّر أنّ خيانته ترسخت جذورها برعاية المستعمرين. لزمه سبعة عشر عاماً ليهتدي إلى هذه الحقيقة.

يجب الاعتراف بأن الأدّلة كانت صعبة. فأمام الرأي العام العالمي الممثّل بصحافيين حضروا من القارات الخمس وجب على

الملك أن يحمل بعنف على الرجل المتواطئ معه قبل تسنّمه العرش، على الضابط الفظ الذي أحرق قرى الريف بقذائف النابالم، على رفيق ملذّاته، والمؤتمن على أسراره، ومنفذ مشاريعه السامية والمنحطّة، المعذِّب الماهر في استخلاص الاعترافات المزوّرة الضرورية لقضايا المؤامرات المختلَقة؛ سفّاح الدار البيضاء وغيرها من الأماكن، ذلك الذي كان يطلق عليه اسم المعلم حتى في أقبية دار المُقري، وقد قال هو بالذات عنه وكرّر القول إنه الأكثر إخلاصاً بين خدمه. «رجل الهجمات المباغتة» يقول عنه الحسن الآن. لكن أوفقير قدم له أكثر من معونة في هجماته. أليس من الغرابة من أجل ذِكر هذا السَير المشترك حيث تدعم الجريمة صاحب الجلالة، أن يلجأ الملك بشكل طبيعي إلى لغة رجال المافيا؟

كذلك فإنه يتقيّد بقانون الصمت عندما يتصدّى للإجابة على سؤال لوكالة رابطة الصحافة الفرنسية AFP حول قضية بن بركة: «أما ما يقال عن أن أوفقير كان المحرّض، والمنفّذ لاختفاء بن بركة، فيمكنني أن أؤكد لكم أنني، حتى الوقت الحاضر، لم أحصل على أي دليل، من ناحية أوفقير، أو على أي تلميح، أو اعتراف، يجعلني أفكر، بأنه ساهم من قريب أو بعيد في ذلك الأمر»، لكن الملك لم يُسكن السخط الذي أثارته عليه ضرورة التغطية، في تلك الفترة، على وزير داخليته مما سبّب له خلافاً مع فرنسا وازدراءً مهيناً من الجنرال ديغول. إذ ما من شك في أن الصدع الأوّل بين الرجلين قد انشق في ذلك الحين، وأن الحسن لم يغفر لأوفقير رعونته المعرِّضة للشبهات. أما بالنسبة لبن بركة، فقد استحق ذلك التأبين الملكي: «أقول لكم بكل صراحة، وبكل كلبيّة ممكنة، إنني غير متأسّف على اختفاء بن بركة. إنّه مثير فتن ذائع الصيت على النطاق العالمي». وأردف الحسن الثاني هذه الكلمة المثيرة للفضول، الموجّهة، على الأرجح، لاستمالة الجماهير الفرنسية: «لو لم يختف بن بركة لوجدتموه إلى جانب كوهن ـ بنديت Cohn - Bendit في أيار 1968».

مقطع من المؤتمر الصحافي يجب ألا يُنسى من قبل جميع

المستمعين، إذ يندر أن يكشف رجل، ملك كان أو من عامة الشعب، في لحظة عن خسّة نفسه وفظاظتها، عندما اقتيد إليه المقدم أموقران المسلّم من الإنكليز مقيّداً في الصخيرات. فبصوت يلثغ بحرف الراء وعين تبرق بابتسامة تسترجع الماضي، قصّ الملك مبتسماً كيف استقبل السجين المصاب بمرض في الكليتين لا برء منه «وبعد، يا صاحِ، حتى لو لم تَمُت صريع رصاص جند تنفيذ حكم الإعدام، فإنك تعرف أنّك على موعد مع الموت. كم أبقى لك المرض من العمر، سنة أو سنة ونصف. سيجنّبك الإعدام الأسف عليها». يذكر جان لاكوتور، وحكمه على أوفقير قاسٍ جدّاً، كلمة لليوتي: «الأمر الأسهل عليك في المغرب أن تجد قاتلاً من أن تجد شخصاً فظّاً» واستخلص: «أوفقير لم يكن فظاً» أمّا الحسن فيجمع الإثنين.

تعود شكوكه في ولاء وزير دفاعه إلى قضية الطلاب الضباط في الصخيرات. فقد ساد الرأي، في تلك الفترة، بأن الملك أراد قرار حكم مطمئناً. لكن العكس هو ما حصل. فأمام الصحافيين المنذهلين من تُسليط النور على الوظيفة النوعية للقضاء المغربي، كشف الملك: «أعطيت تعليماتي أمام جميع الضباط الحاضرين، وأمام جميع قادة الوحدات (المشكّلين للمحكمة العسكرية)، تعليمات مدوّنة في محضر رسمي... في الحالة التي يُشك فيها بأن أحدهم (هكذا) عمد إلى قتل مدنيّ بكل برود، احكموا عليه بالإعدام، واتركوا لي المجال لاستخدام حقي في العفو. سأرى فيما بعد». اطّلع على الحكم في الساعة الرابعة صباحاً، وشعر بأنه «مضطر للتغطية». فأعلن بأن جميع كبار الضباط الذين يشكّلون المحكمة يُعدُّون، منذ مساء 20 آب، مستقيلين من تلقاء أنفسهم.

لم يسلط المؤتمر الصحافي الملكي أي ضوء جديد على الظلال القاتمة من القضية. غير أن الملك كشف عن أنه منذ إطلاعه على وجود طائرات F5 في سماء تطوان أيقن بأن أوفقير ضالع في العمليّة. تذكر جولة قام بها خلال الربيع في أغادير بصحبة وزير دفاعه. قال له أوفقير: «سيزور القذافي موريتانيا. إذا تمكنت من

معرفة مخطط طيرانه. ما رأيك في أن أرسل له طائرة F5 تخترقه في عمق الصحراء؟». أعلن الملك للصحافيين ـ أجبته: «هل أنت مجنون؟ هذه فكرة غير معقولة... سيجري تحقيق... سيُعثر على آثار الرصاص، والصواريخ... هل تتصوّر عندئذ الفضيحة العالمية التي ستثار». استأنف الحسن الثاني بعد أن استعرض الحديث العادي الذي جرى مع الرجل، موضع ثقته، عن المحاذير التقنية للعملية، وتابع: «ليست هذه تقاليد رئيس الدولة، ليست هذه من التقاليد المغربية. أوفقير، أمنعك قطعاً من أن تفكر باستخدام مثل هذه الطريقة».

يجب القول بأن الإذاعة الليبية تحرض بحماس، منذ سنوات، الشعب المغربي على الثورة، وهي تقذف دفقات من الشتائم على الملك، وأن العقيد القذافي لن يجد فكرة إرسال طائرة ميغ لإسقاط طائرة الحسن سيئة، دون شك، بشرط أن توجد طريقة، بالتأكيد، لحلّ مشكلة آثار الطلقات الرصاصية أو الصواريخ.

لكن الالتباس قائم. بالنسبة للحسن الثاني كما بالنسبة لوزير داخليته، اليقين بجرم أوفقير ورد من اعترافات الرائد قويرة أمام الملك. لكن أوفقير مات نحو منتصف الليل، بينما قويرة مَثُل أمام الملك، وفقاً لتصريح الملك بالذات عند الساعة الثانية صباحاً. لكن الانتحار يبقى الصيغة الرسمية. ومثل مشبوه وقع في ضيق وإحراج يشير الملك بنفسه لمن أراد إلى آثار الرصاص في السقف؛ وهي البرهان على أن الدليمي الشريف، ومولاي حفيظ العلوي المِعوان قد هرعا نحو الرجل اليائس في محاولة لمنعه من تنفيذ تصميمه المشؤوم.

«مأساة شكسبيرية» يستخلص الملك بتحفُّظ.

* * *

عادت فاطمة وأولادها بسرعة من كابونيغرو خلال ليل 16 عندما حملت سيارة الإسعاف صباح 17 جثة الزوج والأب. تفجّر

النواح في حي السويسي مترافقاً بالصراخ واللعنات. خرجت فاطمة عن طورها، فعرضت على زائريها قميص زوجها وقد اخترقته رصاصة من الظهر على مستوى الكليتين. ومليكة، الابنة البكر، التي تكنّ لأبيها إعجاباً لا حدّ له تزأر دون حذر، أو حيطة: «إنّه الملك! إنّه الزنجي!»، وعندما حضرت زوجة الدليمي للقيام بواجب التعزية، التي اعتبرت متكلّفة بها وللتغطية، وثبت توجّه لها صفعة وهي تصيح: «اخرجي، أيتها العاهرة!». وعندما حضر حاجب الملك يصحب سيارة من الأطعمة مرسلة من الحسن، ردّته بفظاظة قائلة: «ذكّر ملكك أنه كان يأتي إلى هذا المنزل مذعوراً، كلّما ألّمت به ضائقة!». زوجة أوفقير وابنته تصرّفتا وكأنه مايزال يبسط قوة حمايته التي ترهب الجميع.

يوم 17 مساء حضرت شاحنة لنقل النعش. جرّحت فاطمة وبناتها وجوههن وهن ينتحبن، وقد أحاط بهن بعض الأصدقاء الشجعان. قرع الرجال على جوانب الشاحنة محتّجين ومعبّرين عن حزنهم، ثم وُضع النعش في طائرة نقلت الجثمان إلى الجنوب. رؤوف الابن البكر وحده رافق جثمان أبيه، فالنساء وفقاً للتقاليد الإسلامية لا يشاركن في المأتم الجنائزي. جرت الجنازة في اليوم التالي في مقبرة تاووز حيث دُفن والد أوفقير من قبل. والدرب الترابي لا يمتد إلى مسافة بعيدة، فالصحراء تبدأ قرب المقبرة، حيث شارك نحو مئة وخمسين شخصاً تقريباً في المأتم. ووفقاً لأوامر القصر لم تجر أيّة صلاة على الجثمان، فالتقاليد الإسلامية تقضي بعدم إقامة الصلاة على المنتحر. غير أن شيخ مسجد باريس نشر بياناً ذكر فيه أن هذا التقليد مخالف للشريعة الإسلامية: «ورد في النصوص الفقهية وجوب الصلاة على من قتل نفسه».

مدفن آل أوفقير، مثل بقية المدافن موجّه نحو مكّة، وهو مبني من حجارة جافة منضدة، تعلوها آجرات خضراء، لون الإسلام.

سأل مندوب وكالة الصحافة الفرنسية AFP أحد قرويي تاووز عن ردة فعل السكان المحليين (وعددهم نحو مئتي شخص)، فأجاب

بحذر: «الناس بمجموعهم يَعتبرون أن ما فعله الجنرال ليس جيّداً. الملك هو الملك. يجب عدم المسّ به. لكن في الوقت نفسه يشعرون بالحزن، لأن الجميع، كما ترى هنا، يحبون الجنرال».

في بلوزرن، في الفينيستير، طلب زوجان فرنسيان، لم يُفصَح عن هويتهما، من الكاهن أن يقيم قداساً لراحة نفس أوفقير، إنّه رفيق سلاح وزوجته دون شك. فاستجاب الكاهن للطلب وأقام القداس يوم 18 أيلول.

صباح 18 آب، حضرت ثلّة من الحرّاس وعزلت ڤيلا السويسي. حتّى أنّ دبابة وضعت قربها. طُرِد جميع الخدم. قُطِع الهاتف. لم يبق مع فاطمة وأولادها الستة إلا ابنة عمٍّ لها وفية للعائلة، والمربية الإنكليزية الشابّة مِس براون التي وُظفت لدى آل أوفقير خلال إقامة لهم في لندن، في منزل اشتروه يحمل رقم 19 شارع هايدبارك. كانت آنا براون تنزه لهم أولادهم الصغار وتعلّمهم الإنكليزية. أحبت العائلة فلحقت بها إلى المغرب. علمت السفارة البريطانية في الرباط بما لحق بعائلة أوفقير من تقييد حرية، فحاولت عبثاً سحب آنا براون من خدمتهم وترحيلها إلى بلادها.

في 23 آب أجرى جان موريك مراسل وكالة الصحافة الفرنسية مقابلة مع الملك، صرّح له خلالها «لو تعلّم أن زوجة أوفقير هي سبب شقائه». ثم وجّه الاتهام إلى شخص اسمه بهجت «توصل إلى التأثير على أوفقير، وعلى زوجته خاصّة» بهجت هذا، وهو أحد كبار موظفي وزارة الداخلية، كان مقرّباً من أوفقير منذ السنوات التي قضاها مديراً للأمن العام، وقد تورّط في العام 1970 في قضية استغلال نفوذ تهدف إلى نزع ملكية صناعي فرنسي لمصنعه لمصلحة متواطئين مغاربة. كان للفرنسي من يدعمه في القصر فنجح في إفشال المحاولة، واضطرّ بهجت إلى الاستقالة مع مدعي عام الدار البيضاء ومدير في المكتب الملكي بمنزلة الوزير. تابع الملك: «ذلك الموظف كان يفرض خوّة لمصلحة السيّدة أوفقير ولمصلحته

في جميع المجالات الخاضعة لسلطة وزير الداخلية. طلبتُ من أوفقير طرده، ففعل ذلك إنّما على مضض. اعتبرَ أن هذا الإجراء موجّه ضده. راوده شعور بأنه فقد مكانته. لماذا؟ لا أستطيع التعليل. في الحقيقة، كان أوفقير يعاني المآسي في منزله. وجدت في الصخيرات رجلاً ناضجاً، لكنه متفكك فكرياً إلى قطع منفصلة. تكفي نقرة إصبع لينكفئ إلى الجهة المقابلة».

بتاريخ 23 كانون الأوّل، بعد نهاية فترة الحداد الرسمي لدى عائلة أوفقير حضرت شاحنات دون ألواح زجاجية وتوقّفت أمام ڤيلا السويسي، وأقلّت فاطمة وأولادها الستة ـ وكان عبد اللطيف الولد الأخير في الثالثة من العمر ـ أصرّت نسيبتهم عاشورا على البقاء معهم تقاسمهم نصيبهم في الحياة. أما آنّا براون فقد مُنحت حريتها وسافرت إلى لندن.

انطلقت الشاحنات إلى جهة مجهولة.

زائر مجهول الهويّة كان يحضر في أوقات منتظمة إلى منزل العقيد شنا والد فاطمة ليؤمّن له الأدوية اللازمة لتهدئة نوبات صرع مريم الصغيرة، وفي أحد الأيام حضر لينبئ الجدّ بعدم الحاجة من الآن فصاعداً لهذه الأدوية، فاستنتج شنا أن حفيدته توفيت، لكنه لم يوجّه للزائر الغريب أي سؤال. لا أحد من ذوي عائلة أوفقير، أو أنسبائهم، أو أصدقائهم، أو معارفهم، أو من كانت تربطهم به علاقات اجتماعية ـ وهم يُعدّون بالمئات ـ سأل عن مصير المختفين. لا أحد من أبناء الأثرياء أو الوزراء الذين كانوا يتهافتون على الحظوة بودّ مليكة الفاتنة سأل عما حلّ بها.

في مغرب الحسن الثاني لا تُطرح أسئلة.

وبأمر من الملك هُدِمَت ڤيلا أوفقير في حي السويسي، وأزيلت معالمها.

12

فضائح تنفيذ أحكام الإعدام في القنيطرة

افتتحت دعوى المتآمرين في 17 تشرين الأوّل أمام المحكمة الدائمة للقوى المسلّحة الملكية في القنيطرة. كانوا مئتين وعشرين في القفص: ضباطاً، وضباط صفّ، وجنوداً، وهم ينتمون جميعاً إلى القاعدة الجوية. معظمهم اكتفوا بتنفيذ أوامر لم يشعروا بشيء غير مألوف فيها: إذ كيف يمكن لرجال مكلّفين بمنع الدخول إلى القاعدة أن يخمّنوا أن الأمر يتعلّق بتسهيل مؤامرة ضد الملك؟ غير أن هذه ليست هي حال الطيارين الذين حلّقوا في الجو، وفي طليعتهم المقدم أموقران، والرائد قويرة الذي كسر رجله وهو يلامس الأرض، وقد برئ كسره الآن. كان جميع المتهمين يلبسون البزّات الزرقاء الخاصة بالقوى الجويّة. والفكاهات التي يتبادلونها والضحكات التي يطلقونها أذهلت المراقبين الأجانب فالتهمة الموجّهة إليهم خطيرة. غير أن ما ظهر على المتّهمين السياسيين من انفراج يشكّل جزءاً من السيرورة القضائية المغربيّة: افتتاح الدعوى يعني انتهاء جلسات التعذيب.

كان المتّهمون، الذين لا يزيد عمرهم المتوسط على خمسة وثلاثين عاماً، يجلسون في مواجهة صورة كبيرة للحسن الثاني وهو يرتدي بزّة عسكرية في غاية الأناقة.

أكّدت التحقيقات أن ضربة الصخيرات رنّحت أوفقير. فاتصل

بأموقران وهو آنذاك آمر قاعدة القنيطرة، وذلك في 14 تموز 1971 ، وهو اليوم التالي لتنفيذ أحكام الإعدام في معسكر مولاي اسماعيل. أراد الحسن الثاني إبعاد المقدّم الذي شكّ في ولائه. لكن أوفقير تمكن من أن يثبته في مركزه. في شهر أيلول وخلال رحلة خاصة إلى طنجة أسرّ للطيار: «وجدتُ جيشاً مفككاً. يجب أن نرصّ صفوفنا كي لا يكتسحنا السياسيون». وفي 15 تشرين الثاني سَرَد أمامه لائحة اتهام قاسية ضد القصر: انحلال أخلاقي لدى الملك، انتشار الفساد في عائلته وحاشيته، أطماع تجارية، فساد ورشاوى اتّجار بالنفوذ...

تأثر محمد أموقران من هذه اللوحة. وهو من منطقة الريف (اشتُبه بأنه شارك في تمرّد العام 1958) وبِكر عائلة لها سبعة أولاد، وأخوته الستة رعاة. قسم من راتبه يذهب كل شهر لمساعدة ذويه. هذا الرجل الصارم، المحب لاختصاصه وعمله، الذي تعلّم ست لغات، شهد منذ سنوات حركة التجارة غير المشروعة التي انصرف إليها كبار موظفي النظام بالتعاون مع الأمريكيين في قاعدة القنيطرة: ويسكي، وسجائر، وأجهزة منزلية، وأجهزة تنقية الصوت Hi - Fi، والتلفاز، تُرَحّل من القاعدة في شاحنات كاملة، دون تسديد أي رسوم جمركية.

الرائد قويرة بدوره من الريف، ومن قرية صغيرة، وفي ذات الأوضاع الفكرية.

في نهاية شهر تشرين الثاني أطلع أوفقير أموقران على قراره بالقضاء على الحسن الثاني. فوافقه أموقران على وجهات نظره. تمّ الاتفاق على تعطيب الحوّامة الملكية، لكن مرض المقدّم أجبره على الذهاب إلى باريس في نهاية السنة للعلاج في مشفى نيكر، ووفقاً للاتهام استُغل وجوده هناك فالتقى ببعض المعارضين في المنفى ومنهم الفقيه البصري الذي لا يمكن تجنّبه.

في 9 آب أُبلغ أوفقير بأن الملك سيعود بالطائرة من عطلته في فرنسا. فكلف أموقران بتنظيم الهجوم على البوينغ الملكية. انضمّ

الرائد قويرة إلى المؤامرة. وتناول المتآمرون الثلاثة طعام العشاء عشيّة الضربة لدى آسيا الأزرق زوجة وزير المالية السابق المرتشي وفق المعلومات التي توصل إليها مدبوح، والموقوف بعد الصخيرات، وهو قيد المحاكمة بتهمة الفساد. لم تحضر آسيا الأزرق العشاء، لذلك أُخرجت من الدعوى سريعاً: كانت تجهد منذ أسابيع في التقرّب من أوفقير ليتدخّل لمصلحة زوجها. وقد أكّد أوفقير، خلال العشاء، للطيّارين أنه يحظى بدعم الجيش.

بعد ذلك بسنتين، أتمّت شهادة غير متوقّعة شهادتي أموقران وقويرة. وهي صادرة عن الملازم أحمد رامي، المرافق العسكري السابق لأوفقير، واللاجئ السياسي في السويد. كانت سيرة شباب رامي فريدة، فقد عمل في البدء معلماً في الدار البيضاء، وهو عضو في الاتحاد الوطني للقوى الشعبية. أوقف وعُذّب بالكهرباء بعد أحداث الدار البيضاء، فقرّر الانتساب إلى الجيش. فهو وحده القادر على إنهاء النظام. رُفِض ترشيحه خلال أكثر من سنة، ثم قُبِل بعد تدخّل من الجنرال مدبوح الذي التقى به شخصياً. خلال الهجوم على الصخيرات، كان يقود وحدة من المدرّعات مكلّفة بحراسة القصر الملكي، وكان يقرأ في غرفته كتاب «تقنية الانقلاب العسكري»، تأليف *مالابارت Malaparte* عندما حضر الضابط المناوب، مذعوراً، وأرسله إلى الصخيرات مع مدرّعاته السبع عشرة. عزم أن يساعد المتآمرين، لكنه وصل بعد أن انتهى كل شيء. صادف أوفقير في تلك المناسبة ويبدو أنه أعجبه، إذ أن الجنرال بعد أن غدا وزيراً للدفاع دعاه في الأسبوع التالي إلى فيلّته في السويسي، وعرض عليه أن يغدو مرافقه العسكري. بالنسبة لرامي، أوفقير هو قاتل الرجل الذي يكنّ له أشدّ إعجاب في العالم، معلّم المبادئ والأفكار، المهدي بن بركة. غير أنه رضي التحالف مع الشيطان ليصل إلى غرضه. كَشف له أوفقير في وقت مبكر ترتيباته المبدئية: منذ شهر أيلول أعلن له عن نيته قتل الملك. رضي رامي بحماس أن يسير مع الرجل الذي عذّبه في العام 1965 مع المئات من أعضاء الاتحاد الوطني للقوى الشعبية.

رواية رامي، الملتزم حتى كتابة هذه الأسطر بالصراع حتى الموت ضد الملكية، يجب بالتأكيد أن تلقى كل تحفّظ. فهو حزبي معارض يعبّر عن أفكاره، وليس شاهداً. ووفقاً لتصريحه، أعدّ أوفقير عدة محاولات لاغتيال الملك تثير الدهشة بطابعها المغامر. فقد فكّر أن يقتل الحسن الثاني برشقة رشيش بمناسبة اجتماع قادة الأسلحة برئاسته، غير أن الملك ألغى الاجتماع في اللحظة الأخيرة. محاولة أخرى فشلت للسبب نفسه. دعا أوفقير الحسن الثاني لتفتيش مفارز الأمن الخفيفة التي شكّلها، ثم معسكر مولاي اسماعيل، ورفض الملك الدعوتين. كانت رغبة القتل التي تملكت وزير الدفاع لا تعرف مهادنة أو راحة.

أحد كشوف رامي تطابق ما كانت تتناقله كل الرباط همساً. أُخطِر أوفقير بمؤامرة الجنرالات. فالعقيد شلواطي أحد أوفيائه (هو قائد وحدة الأمن التي شكّلها أوفقير) طلب منه أن يشارك في مشروعهم؛ أجاب أوفقير: «إذا نجحتم سأسير معكم، وإذا فشلتم سأنقضّ عليكم». لم يكن يعلم موعد التنفيذ أو مكانه، حتى أن الصخيرات كانت مفاجأة كاملة له. وكما وعد انقض على المتآمرين وسحقهم. شلواطي الرجل الأكثر تصميماً في المؤامرة لم يفضح سرّه. كان متأكّداً أنه في يوم ما سيتابع ما بدؤوه. ووفقاً لما ذكره أوفقير، عذّب الدليمي شلواطي طويلاً. الحسن نفسه جاء في منتصف الليل وانهال عليه يصفعه وهو مقيّد ومعصوب العينين. صاح الشلواطي: «من هو الخسيس الجبان الذي يضربني وأنا في الأصفاد». فأمر الملك أن تُرفع العصابة عن عينيه. رأى الملك وكفه مشرعة، فبصق في وجهه. ردّ الحسن: «غداً سيُبصق على جثتك».

بالنسبة للسادس عشر من آب، سجل رامي على شريط مغناطيسي نداءً موجّهاً ليذاع على الأثير يعلن فيه «موت الطاغية»، وانتخاب مجلس ثورة. بعد فشل إسقاط الطائرة ذهب رامي إلى ڤيلا السويسي، حيث رأى جثة سيّده، لكنه لم يعثر على الحقيبة الحاوية على الشريط المسجّل بصوته. يجب أن يهرب إذن. شرطة الدليمي

ستكون في إثره، فخطرت له فكرة عبقريّة. توجّه إلى شاطئ البحر شبه عار إلّا من سروال سباحة وسار متمهلاً على طول الشاطئ الرملي. من يفكر بطلب هوية متنزه بين آلاف روّاد البحر في حمّارة قيظ آب؟ من الشاطئ توجّه إلى الجبال، وعمل راعياً مدة ثمانية أشهر حتى وجد أخيراً قارب صيد نقله إلى إسبانيا ومنها إلى السويد لاجئاً.

مرافق أوفقير وأمين سره لم يعط جواباً على السؤال الذي يخطر على بال كل متابع للأحداث: لماذا ارتكب الجنرال، بعد فشل انقلابه، حماقة التوجّه إلى قصر الصخيرات لمقابلةٍ يعلم أنّه لن يخرج منها حيّاً مادام قويرة بين يدي الدليمي؟ حتى في حال عدم توقّعه لتصريحات أموقران في جبل طارق، ألا يعني القبض على قويرة انكشاف سرّه؟ أو هل كان يأمل أن يلازم الطيار الصمت، على نسق الشلواطي؟ لكن ألم يكن التعذيب الموجّه لشلواطي يهدف إلى تجريم أوفقير في حقبة لم يتعرّض فيها إلى أيّة شبهة، بينما سيُسأل قويرة بكل تأكيد من قبل الدليمي عن دور وزير الدفاع؟ حقيقة ممكنة تسرّبت بعد مرور أشهر، ومرتبة مسرّبيها تجعل منها أكثر من إشاعة بسيطة. الحسن الثاني ـ وهذا ما تم التحقّق منه ـ لم يذهب مباشرة إلى قصر الصخيرات بعد هربه من المطار، لكنه لجأ أوّلاً إلى سفارة لبنان. أخوه مولاي عبد الله وجد ملجأً له في سفارة فرنسا. ردّة فعل طبيعية من قبل رجال يعرفون مهارة أوفقير، ويمكن أن يفكروا بأنّ الضربة الجويّة ليست إلا المرحلة الأولى من عملية مضاعفة أو ثلاثية سيعقبها ضغط آخر على الزناد. هل مايزال الجيش موالياً للملك، أم أنه تحوّل إلى جانب وزير الدفاع؟ (يلاحَظ عندما راجت الشائعات الأولى عن مشاركة أوفقير في المؤامرة، أن كثيرين في الرباط رفضوا ذلك؛ حجّتهم أن المؤامرة كانت ستنجح لو أن الجنرال مشارك فيها...). في المساء، تبيّن أن الوضع هادئ في البلاد، والجيش منضبط. حدّد الملك مع الدليمي الشّرَك الذي سيسقط فيه أوفقير. هاتَفَ الدليمي قائد وحدة الأمن الخفيفة، الذي كان في

موقفه بعض إبهام، وهو يتطلّع إلى الحظوة بصفح الملك. وبناء على تعليمات الدليمي، أعلن ذلك الضابط لأوفقير أن الملك أصيب بجراح خطيرة، وهو تحت رحمته في منزل قريب من السفارة اللبنانية. ذهب الجنرال إلى المكان المحدّد حيث صرعه الدليمي ومولاي حفيظ العلوي، وأطلق عليه الملك رصاصة الرحمة. نقلت الجثة بعد ذلك إلى الصخيرات لإخراج المشهد وفق الصيغة المناسبة.

هذه الصيغة المحتملة تفسّر بشكل أفضل تصرّف أوفقير بعد محاولة إسقاط الطائرة والاعتداء على القصر، لكنها فرضيّة تحتاج إلى إثبات.

رجال ثلاثة يعرفون الحقيقة ـ الحسن الثاني ومولاي حفيظ العلوي والدليمي ـ والحسن الثاني وحده الآن على قيد الحياة(*).

* * *

كان أموقران رقيقاً أميل إلى النحافة، تبدو الكآبة في عينيه ـ وقويرة قصير القامة، حيوي الحركة، شبه أصلع. وجدا كلاهما صعوبة كبيرة في تعليل دوافعهما: فمنعهما الرئيس من الكلام منذ أن غامرا بالتطرق إلى المجال البالغ الخطورة بالنسبة للسلطة. لكن إن أمكن إغلاق فم بوغرين ورفاقه، بإطلاق النار عليهم بسرعة، فقد وجب إجراء محاكمة رسمية لأموقران الذي لم يسلمه الإنكليز إلا بشرط أن يستفيد من دعوى تجري وفق الأصول.

غير أن محكمة القنيطرة بزّت البريطانيين ودفعتهم إلى تقطيب الحاجبين، عندما طلب المحامي رضا غديرا، وكيل الملازم بو خَلَف، الذي أطلق النار على البوينغ، منذ الجلسة الأولى، تنحية أحد أعضاء المحكمة الذي يُعدُّ طرفاً في الدعوى، وهو العقيد الدليمي، أحد ركاب البوينغ، فهو خصم وحَكَم، لأنه يحاكم من حاول قتله. كان بإمكان غديرا أن يطلب أيضاً تنحية المقدّم سكيرج للسبب نفسه.

(*) المقصود بذلك عند صدور هذا الكتاب في طبعته الأولى نيسان 1992 .

من بين أعضاء المحكمة الخمسة، بمن فيهم الرئيس، يوجد اثنان لديهما أسباب واضحة تدفعها لمخاصمة المتهمين ومعاداتهما. غير أن المحكمة رفضت الطلب.

قاطع رئيس المحكمة بوعشرين باستمرار المقدّم أموقران، وألزمه أخيراً بالسكوت عندما بدأ يشرح ما كشفه له أوفقير عن ممارسات القصر التي دفعته إلى تصرفاته. «لو كان الملك أبي لتآمرت عليه». وعندما سأله النائب العام: «بانخراطك في الجيش، أقسمت يمين الولاء، وشعارك: الله، الوطن، الملك. فلماذا أخلفت في قسمك؟» أجاب أموقران: «كان هذا في العام 1956 ، أمام محمد الخامس. أقسمتُ اليمين أمام رجل مثلي، وأقسم بدوره يميناً على أن يكون وفياً. فالأمر مثل عقد زواج، أخلَّ الطرف الآخر بشروطه».

حاول الرائد قويرة بدوره أن يشرح إلى أي مدى صُدم بالصورة التي عرضها أوفقير عن فساد السلطة. وأراد أن يزيد عرضه بالتصدّي لبؤس الشعب، والأمية المستمرة، والغياب الكلّي لطموحات الشباب، غير أن الرئيس كان يقاطعه باستمرار، ثم ألمح إلى قضية «وُلْدِ خليفة» قبيلة الغرب الصغيرة التي جرّدها المستوطنون الفرنسيون من أراضيها، وبعد رحيلهم سلبها البورجوازيون الريفيون، رغم وعود السلطة بإعادتها لهم. فثاروا محاولين استرجاعها بالقوّة، وتصدى لهم رجال الدرك وقتلوا ستة منهم وجرحوا ستة عشر. ولم يصلوا إلى حقهم إلا بعد أن تدخّل أوفقير، وكان أثناءها وزيراً للداخلية، لمصلحتهم.

خلال دعوى التصدّي للطائرة، كان فرنسوا مينّله F.Mennelet مراسل الفيغارو الخاص في القنيطرة يتابعها بدقة؛ وكتب عنها مقالات لم تعجب القصر، وطُرد من المغرب.

بيّنت التحقيقات والاستنطاقات الجارية عدم صحة فرضية الملك، بأن أوفقير لو نجح في جريمته الكاملة لحكم بموجب تنصيب ولي العهد القاصر على العرش، وتشكيل مجلس وصاية مخلص له

متوليّاً رئاسته. فالنداء إلى الشعب المسجّل بصوت مرافقه العسكري رامي مُعلن باسم الجمهورية العربية المغربيّة، ويدعو صراحة إلى إسقاط الملكية. وُجد أيضاً في منزل أموقران دفتر تلميذ أخضر دُوّنت عليه الخطة التي رُمز إليها باسم الفيضان، وهي تهدف إلى «تشكيل حكومة ثورية وطنية»، وبين المجلس المؤقت لقيادة الثورة، ومجلس الثورة، والحكومة الثورية الوطنية، والمؤسسات المستقبلية التي كتبت بقلم غير واضح بدا من الجليّ أنّ لا مكان، على كل حال، لولي العهدالصغير.

إحدى التناقضات التي لم تُحَل تتعلّق بتحالف مزعوم بين أوفقير والفقيه البصري. افتراض السلطة اشتراك الفقيه في المؤامرة لا يدعو إلى الدهشة: إنّه يقوم منذ سنوات بدور الراتون الغاسل[*] في جَرد كل مؤامرة صحيحة أو مُختلَقة. غير أن بعضهم يعتقد أن القصر تجاوز حدود المعقول بإشراك البصري مع الرجل الذي عذّبه بنفسه في العام 1963. غير أن أموقران أكّد في جلسات المحاكمة أنه التقى بالبصري عدة مرات خلال إقامته في باريس: كيف يمكن توفيق هذه الاتصالات مع واقع أن أوفقير اجتذب أموقران عندما بيّن له ضرورة التصرف بسرعة للحيولة دون وصول اليسار إلى السلطة؟ بدا الجنرال كثير الاهتمام بمصادرة الأسلحة التي تجري محاولات لإدخالها إلى المغرب. وهي دلالة على أن شيئاً يُعَدُّ في الخفاء. لكن من يستطيع تأمين هذه الأسلحة وإرسالها إلى المغرب غير الفقيه البصري، المعارض الوحيد الذي اختار اللجوء إلى العنف الثوري.

الدور الأمريكي الذي تمّ التعرّض له خفية، طواه الرئيس وتجنّبه بسرعة. الموضوع حسّاس ويجب ألا يُطرح في محاكمة علنيّة، إنّما كان يُتطرّق إليه بإلحاح خارج القاعة. مدبوح هو رجل

(*) حيوان أمريكي لبون يشبه الغرير لا يأكل شيئاً إلا بعد غسله.

وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA في المغرب، وأوفقير نفسه كان له اتصالات قديمة ووثيقة معها. أيكون الأمريكيون القلقون من تطوّر المملكة، وعجز القصر عن مجاراة هذا التطوُّر قد أعطوا الضوء الأخضر للانقلاب؟ من المعروف ميلهم إلى استبدال العروش المهتزة بأنظمة عسكرية قوية: اليونان، وليبيا نفسها (إنما مع خيبة أمل سريعة وقاسية) المثالان الأكثر حداثة. السفير روكويل، اختصاصي البلاد العربية، المُعين حديثاً في الرباط، يتمتع بشهرة يستّحقها في التدخّل والمغامرة. وطيّارو F5 تدربوا في ولاية تكساس الأمريكية. وقويرة ورجاله أقلعوا من القنيطرة وللأمريكيين قاعدة فيها، ولا شكّ أن أجهزة راداراتهم سجّلت الهجوم على البوينغ. في الواقع القرائن كثيرة، لكن التثبت غير متوافر أو غير مكشوف.

* * *

طلب العقيد بن عيادة المدعي العام العسكري أحكاماً بإعدام أربعة عشر، وسجناً مؤبداً لثلاثة، وسجن عشرين عاماً لأربعة، وخمسة أعوام لأربعة أيضاً، وترك أمر باقي المتهمين لتقدير المحكمة. كان الدفاع يضم نحو ثلاثين محامياً في طليعتهم رضا غديرا المقرّب من القصر، ومستشار الملك الموثوق، والوزير السابق. وقد أحدث ضجة بقبوله الدفاع عن الملازم بوخلف وهو أوّل من فتح النار على البوينغ. أظهر غديرا حنكته بنقل القضية عمداً إلى ميدان السياسة ـ دون أن يتمكن الرئيس من فرض الصمت على هذه الشخصية الهامة في موقف الدفاعِ ـ. أشاد غديرا باللعبة الديمقراطية، ثم أردف: «لكن للالتزام بقواعد هذه اللعبة السياسية بصورة خاصة وضمان استمرارها يجب توافر القوة السياسية الأصيلة والبرلمان الحقيقي، والواقع أن المغرب لا يملك هذا ولا تلك، إنما لديه بالمقابل مدبوح وأوفقير. وهذان لا يتمكنان من التعبير إلا بما هو في طبيعتهما، وما هو متوافر لديهما: الطريق

العسكرية. عنفهما لا يمكن أن يتخذ إلا شكلاً واحداً وهو استخدام الجيش... وهما يجهلان الحدود التي يغدو بعدها الطموح غير مشروع، وقد قادهما جهلهما إلى اعتبار الملك العدو الذي يجب القضاء عليه وإزاحته». لم يقل عبد الرحيم بوعبيد والفقيه البصري من قبل غير ذلك، لكنه كان من طبيعة نظام الحسن أن يهيء لإصدار أحكامه، وخاصة في دعوى محاولة القضاء على الملكية وقتل الملك، بنقد ذاتي يصدر من فمٍ، أجمع الرأي على وفائه المطلق للعرش.

أصدرت المحكمة قرارها بتاريخ 7 تشرين الثاني، فحُكم بالإعدام على أموقران، وقويرة، والطيارين السبعة الذين هاجموا البوينغ، أو المطار، أو القصر الملكي. وشمل الإعدام أيضاً النقيب العربي الذي حل محلَّ أموقران في برج المراقبة، والملازم الثاني اليزيد المسؤول عن الرقابة الأمنية في القاعدة، والذي هرب مع أموقران. وصدرت أحكام تتراوح بين عشرين سنة سجن مع الأشغال الشاقّة وثلاث سنوات سجن على اثنين وثلاثين متهماً ثانوياً. وبالبراءة وإخلاء السبيل لمئة وسبعة وسبعين.

48آذار1948

نُقل المحكومون إلى السجن المركزي في القنيطرة، وأوقفوا في زنزانات المحكومين بالإعدام التي أخليت من شاغليها المحكومين من قبل الحق العام. لم يبق فيها إلا ثلاثة سجناء سياسيين حُكم عليهم بالإعدام (لم ينفذ الحكم فيهم). حافظ الطيارون الذين حُكم عليهم بالسجن مع الأشغال الشاقة، أو بالسجن، على معنويات عالية. كانوا يمزحون معاً أثناء النزهة، أو يلعبون عن طيبة خاطر بالكرة، مقتنعين أن عفواً سيصدر عنهم قبل إنهاء مدة الحكم. أموقران وقويرة وحدهما حُرما من حقّ الخروج من الزنزانة. لم يختلف سجن القنيطرة عن السجون الأخرى، واختلط السجناء السياسيون الثلاثة مع العسكريين المدانين بالأحكام نفسها.

بدا أموقران وقويرة مصممين دون أسف أو تبكيت ضمير. أكد أموقران اتصالاته في باريس مع الفقيه البصري، الذي شعر أنّه أقرب إليه من أوفقير... وناقش مع الفقيه قضايا أخلاقية طرحها عليه تحالف مع من عُدّ لفترة طويلة جلّاد النظام. فأجابه البصري صاحب الخبرة والممارسة: «سِر معه، وسنتخلّص منه فيما بعد».

أمِلت عائلات المدانين ومحاميهم عفواً ملكياً. ألم يأمر الحسن الثاني قضاة الطلاب الضباط في دعوى الصخيرات بالحكم عليهم بقسوة لإفساح المجال له لممارسة حق العفو؟ وبما أن لديه الآن هذه الأحكام القاسية، فلماذا لا يذهب إلى النهاية في مقاصده؟

في 21 كانون الأوّل أعطى تصريحاً لصحيفة *صوت الشمال* جدّد الآمال: «بالنسبة للنظام، يمكن التحقق من أنّه ليبرالي. مضت أربعة أشهر على مهاجمة طائرتي، ومايزال المتّهمون على قيد الحياة». مهلة أربعة أشهر في زنزانة ليست كثيرة، ولا يمكن أن تُعتبر قمّة في الحظوة، لكن المتفائلين استنتجوا أن الملك قد قرّر العفو.

طلب عبد الرحيم بوعبيد باسم المعارضة عفواً عاماً بهدف المصالحة.

مساء أحد الأيام، نحو الساعة العاشرة ليلاً، حضر الحراس إلى زنزانتي أموقران وقويرة وعصبوا أعينهما، ووضعوا غطاء على رأس كل منهما وساروا بهما. كان قويرة قصير القامة حتى أن الغطاء وصل حتى قدميه، وعادوا بهما عند الساعة الثانية بعد منتصف الليل. قصّا على رفاقهما أنّهما اقتيدا إلى القصر الملكي، ومَثُلا أمام الملك، في قاعة نصبت في جوانبها أجهزة تصوير تلفزيونية مع مصوريها الجاهزين للتسجيل المسموع والمرئي. قال لهما الحسن: «اعترفا بخطئكما، واطلبا العفو، وسأطلق سراحكما». فرفض المحكومان. هما يعرفان أنّه قد تمّ اقناع بعض ضباط مؤامرة الصخيرات بالهتاف «يحيا الملك» لقاء وعد بالمحافظة على حياتهم في اللحظة الأخيرة. والحسن الثاني نفسه سخر منهما في

جواب لجان موریاك، عندما سأله عن هذا الهتاف الغريب من قبل رجال أوثقوا إلى أعمدة الإعدام، ولم يَعُد لديهم شيء يخسرونه، أو شيء يربحونه، فأجاب الملك: «اعتقدوا أنني سأمارس حقّي في العفو». لكن كيف استطاعوا أن يتمسكوا بأمل يبدو غير معقول، بينما الملك نفسه غير موجود، وبنادق مفارز الإعدام مصوبة إلى صدورهم، لو لم يُفاوضوا على ذلك من قبل، وتُعقد معهم صفقة خدعوا بها؟ هكذا سبق الحسن الثاني الإمام الخميني بخمسة عشر عاماً والذي وعد المحكومين بالإعدام بالعفو عنهم بعد أن يتنكروا لأفكارهم، ويظهروا الندم على أفعالهم أمام كاميرات التلفاز، ثم أخلف وعده، واقتيد المحكومون إلى خشبة الإعدام ليعانوا الموت الذليل الجبان. لم يكتف ملك المغرب بموت معارضيه، إنما أراد أن يسرق منهم كرامة ذلك الموت أيضاً.

في مساء اليوم التالي، اقتيد أموقران من جديد خارج زنزانته ولم يَعَدْ إلا صباح اليوم التالي ليطلب من رفاقه أن يجدوا وسيلة لإنذار المحاميين عمر بن جلون ومحمد اليازجي، المقرّبين من بوعبيد بوجوب أخذ الحذر، لأنه عُذّب طوال الليل ليُنتزع منه اعتراف بتوريطهما وادعاء اشتراكهما في المؤامرة.

في جميع البلدان التي ماتزال تمارس أحكام الإعدام يقضي المحكومون أيام الأعياد الوطنية أو الدينية بسلام، إذ أنه من الأعراف السائدة ألا ينفذ حكم الموت في مثل تلك الأيام. غير أن الحسن اختار يوم الوقفة على عرفات عشية العيد الكبير ـ الأضحى ـ وهو يوم صلاة ومهادنة، لينفذ أحكام الإعدام رمياً بالرصاص بالطيارين الأحد عشر.

تمّ التنفيذ يوم السبت 13 كانون الثاني 1973 في حقل رمي قاعدة القنيطرة. في مشهدٍ أخير كان أمام المحكومين المكان الذي جرت فيه المأساة: في منعطف وادي سيبو السجن المركزي، وفي منعطف آخر أبنية القاعدة والدروب التي ساروا عليها مراراً للوصول إلى

طائراتهم Fs في مهمات تدريبية، ثم في 16 آب في مهاجمتهم المشؤومة الفاشلة لطائرة البوينغ.

لم يهتف أحد «يحيا الملك».

كان أموقران متزوجاً من ألمانيّة غادرت المغرب. أمّا زوجة قويرة فكانت معلمة من الشمال ولها منه ولدان: صبي وبنت. كلاهما أشقران، جميلان جدّاً، وذكيان. تزوجت مجدّداً بعد موته من مدرّس ورزقت منه خمسة أولاد.

مايزال قبرا الضابطين في الريف يزيّنان بانتظام حتى اليوم بالأزهار.

* * *

استمرت الحياة في مجراها المعتاد بالنسبة للمحكومين بالأشغال الشاقّة والسجن. كانوا موقوفين في سجن المحكومين بالإعدام. ففي المنطقة جيم وُجد أربعة وسبعون سجيناً من قضية الصخيرات لم يكن مراقبوهم من حرّاس إدارة السجون، بل من رجال وحدات الأمن ذات التدخل السريع وهم أكثر قسوة وفظاظة، أو من الدرك.

مُنح أهل المساجين الحق بزيارتهم مع السماح لهم بحمل طرود لأبنائهم.

في ليل السابع من آب 1973 وتحت وطأة درجة حرارة عالية دخلت شاحنات عسكرية إلى حرم السجن. تمّ تقييد جميع السجناء، الطيارين، ومحكومي الصخيرات، وألقوا في الشاحنات التي أقلعت بهم إلى جهة غير معلومة.

توجّه ذوو المسجونين تقصّياً لأخبار أبنائهم إلى إدارة السجون، وإلى وزارة العدل، وإلى قيادة أركان الجيش بقواه المختلفة، وحتى إلى القصر الملكي، وارتدوا خائبين دون أية كلمة تطمئنهم. زيارات بيتية من الشرطة طلبت منهم التزام الصمت وعدم

طرح أسئلة. لم يصل أي خبر من أي نوع من أحد المسجونين المختفين في ليل 7 آب. ومَن حُكم منهم بالسجن لمدة سنتين أو ثلاث سنوات لم يفرج عنه بعد انتهاء مدة محكوميته.

في 13 تموز 1975 صدر بيان عن وزارة الإعلام يُعلن عن هَرَب أربعة عسكريين من مكان اعتقالهم، منهم محمد أبابو أخو العقيد، والمساعد الأول أكّا... لم يُحدَّد المكان الذي هربوا منه. فتشت بلاد المغرب كما لم يَسبق تفتيشها من قبل. وأقيم خمسة وثلاثون حاجزاً بين تطوان والرباط. كانت حرارة الشمس اللاهبة تذيب إسفلت تعبيد الطرقات. وفي 20 تموز صدر بيان آخر يُعلن إلقاء القبض مجدّداً على الهاربين باستثناء أكا، الذي قُتل أثناء مطاردة قوى الأمن له. هَروش أكّا، رجل الحرب، الذي ارتاع القصر من هربه، نجح في الوصول إلى غابة المعمورة، الغابة التي سبق لرئيسه العقيد أبابو أن وجّه خطابه لطلاب مدرسته العسكرية فيها قبل أن ينطلق في مغامرات الصخيرات. حوصر أكّا من قبل رَهْط من القنّاصة. وقُتل أو صُفّي في ظروف بقيت غامضة.

ثمّ من جديد الصمت. لا أحد يعلم أين حلّ المحكومون الذين نُقلوا من سجن القنيطرة في 7 آب 1973 ، على غرار عائلة أوفقير، فكأنهم اختفوا عن سطح الأرض.

13

بؤر الفقيه البصري الثورية

لم يجد المعلقون الكلمات المناسبة لوصف عزلة الملك، وهشاشة عرشه، وتصاعد الأخطار المهدّدة له. إذا كان أوفقير نفسه قد خان، فعلى من يمكن للحسن الثاني أن يعتمد؟ الصخيرات كانت من عمل طلاب ضباط قيد التدريب حوّلهم الترف البَطِر المنبسط أمام أعينهم إلى مجانين. وفي سماء تطوان زهرة الجيش المغربي الصافية، طيّارون مثقفون درّبوا في البلاد الأجنبية، فتحوا النار عمداً على ملكهم.

وكما في الصخيرات صمتٌ مطبق من الشعب.

بعد الضربة لا انفعال ولا رأفة شعبية: سيل من الفكاهات تهدر على درجات سلّم العرش. أبرزها انتشاراً تلك المتعلقة برجل متهيّج ثائر تقدّم يتجاوز صفّاً طويلاً من رجال بمثل هيجانه وقال للحارس: «أريد أن أقتل الملك»، فأجابه الجندي ملولاً وهو يشير إلى الصف الذي بدا أن لا نهاية له: «قف في الطابور مثل جميع الناس الذين تقدموا لذات الغرض قبلك».

تصرّف الملك. كلّف قبّاج طيار البوينغ بإمرة القوى الجويّة. فتذكّر بعضهم حكاية الإمبراطور كاليغولا الذي سمّى حصانه رئيساً لمجلس الشيوخ. إنها مقارنة لا تليق بالربّان قبّاج الذين أبدى مهارة في قيادة الطائرة في ظروف حرجة، ولكن ماذا يفعل هذا

الضابط المتواضع المتقاعد على رأس قيادة القوى الجوية المغربية غير الدلالة على استمرار السلطة الملكية المطلقة؟ طائرة البوينغ ذاتها أُرسلت إلى مكة ـ بعد إصلاح أعطابها بالطبع ـ تحمل جموعاً من علماء رجال الدين، طُلب منهم أن يرشوها بماء بئر زمزم المقدّسة التي تذكر التقاليد الإسلامية أنّها تفجّرت، بقدرة الله، ليروي بها ابراهيم عطش ابنه اسماعيل. أطلق فاقدو الإيمان على الطائرة لقب «الحاج بوينغ». كما أمر الملك بوضع مسارات ملعب الغولف تحت حراسة تقيها من زخات رصاص غير متوقّعة.

قال لجان موررياك في 22 آب: «لم يتبق لي إلا أن أمنح ثقتي لا على التعيين». غير أنّه سمّى الدُليمي رئيساً لإدارة مكافحة الجاسوسية ومفتشاً عاماً للجيش، وعينّ ثلاثة من أخوة زوجته على التوالي: قائداً للحرس الملكي، وقائداً للدرك، وقائداً لوحدات الأمن الخفيفة. غدا الدليمي رجل الملك الموثوق الأكثر ولاء، بعد مدبوحٍ وأوفقير، فمتى تحين ساعة الدليمي؟

* * *

صدمت محاولة أوفقير والطيّارين ملكاً مطمئناً كان يعتقد أنه سيّد اللعبة السياسية. الرأي السائد لديه هو أنّ رجّة الصخيرات ليست إلا حادثاً استثنائياً شاذاً. لم يطق الحسن الثاني أن يُذكَر أمامه؛ وعلى مدار السنة التالية له بدأ يناور مع المعارضة، ويضاعف الاتصالات السريّة ليشوّش مناضليه، ويثير التنافس بين الزعماء. شجعه حادثان من طبيعة مختلفة على أن يأخذ ثلاثة أسابيع عطلة في فرنسا ـ وهو غياب بطول غير عادي بالنسبة لرؤساء الدّول: علّال الفاسي الرئيس الكهل لحزب الاستقلال كان ضحيَّة حادث سيارة اضطره للذهاب إلى المعالجة في جنيف، والاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP تفجر وانقسم على ذاته.

أتت أزمة اليسار من بعيد. جيل جديد دخل حلبة السياسة لم يعرف مقاومة الحماية الفرنسية، ولم يعرف الصداقات أو التواطؤات التي كانت تربط بين القادة من مختلف الاتجاهات. تساءل

اليساريون الجُدُد الشبان: ما فائدة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية غير تقديم واجهة ديمقراطية للنظام تتيح له أن يحجب طبيعته الحقيقية.

كانت الجامعات تفور وتغلي. وفي 8 كانون الأوّل 1972 ، في الرباط، فرّقت الشرطة بفظاظة تظاهرة مدرسين وطلاب وقع خلالها عدّة جرحى في حالة خطيرة. تقرّر إعلان الإضراب العام. واحتلت قوى الأمن المدن الجامعية واعتقلت خمسة عشر طالباً. تجدّد الإضراب في 5 كانون الثاني 1973 وتدخّلت الشرطة من جديد، وأوقفت رئيس الاتحاد الوطني للطلاب المغاربة عبد العزيز المنبهي. في العاشر من الشهر ضربت الشرطة طلاب سلاً، وأوقفت ثلاثين منهم. في الحادي عشر دمر رجال الأمن مركز الاتحاد في الرباط، وأوقفوا نائب الاتحاد عبد الواحد بلكبير مع عدد من الطلاب. استمر الإضراب. وفي 24 كانون الثاني حَلّت الحكومة الاتحاد الوطني للطلاب. استمرت الإضرابات حتّى الربيع.

تضامنت المدارس الثانوية مع الجامعة منذ شهر شباط: إضرابات وتظاهرات. أوقف خمسة وأربعون من التلاميذ القاصرين والمدرّسين. اتهموا بتشكيل «جمعيات لا شرعيّة»، «وبالتطاول على الأمن الداخلي للدولة». تمت المحاكمة في تموز 1976 . وحُكم على ثلاثة طلاب ثانويين ومدّرسين بثلاثة أشهر سجن بعد أن قضوا ثلاث سنوات في توقيف احتياطي.

كان اتحاد الطلاب منذ نشوئه في تابعية مباشرة للاتحاد الوطني للقوى الشعبية، وهو الخزّان الذي تتخرّج منه قادته ومناضلوه. غير أنّه أفلت من قبضته بعد أن طغت عليه النزعة الماركسية.

بالمقابل كانت العلاقات بين تشكيل عبد الرحيم بوعبيد زعيم أغلبية UNFP واتحاد العمال المغربي UMT مهتزة دائماً. وليس مردّ ذلك تنازع القادة. فمحجوب بن صديق رئيس اتحاد العمال الملقب

بـ«الحسن الثالث» قريب جدّاً من النقابات الأمريكية (خصومه يتهمونه بأنه تحت سيطرة وكالة الاستخبارات المركزية CIA)، وهو يزعم أنه يحافظ على منظمته بعيداً عن السياسة، ويكرّسها للدفاع عن حقوق العمال. وبالرغم من أن نقابييه لا يتمتعون بالحد الأدنى للأجور، وفق المقولات الأوروبية، فإنهم يشكّلون طبقة عمالية مغربية أرستقراطية غير متضامنة عملياً، بحكم الواقع، مع نحو مليون عاطل عن العمل يتسكّعون في أحياء صفيح الدار البيضاء والرباط. كان بوعبيد يأمل أن ينضم إليه اتحاد العمال المغربي UMT في الكفاح السياسي.

بقي الخلاف ذا طابع استراتيجي لو لم تعكّر الشبهات السوداء الدوافع الحقيقية لبنِ صدّيق. كان مقرّ اتحاده يشغل بناية رائعة من عشرة طوابق تطل على مرفأ الدار البيضاء. وكانت هذه البناية مُلك للمدينة، ويسدّد مجلسها البلدي المنتخب فواتير الهاتف والكهرباء؛ بينما يؤمّن القصر السيارات، أما المتفرغون للعمل في الاتحاد فهم من موظفي الإدارات العامة في الدولة ويتقاضون رواتبهم من إداراتهم. ووفقاً لنظام الملك الحسن تم الاقتراع على قانون يمنع هذا التفرّغ، لكنه صُدّق ولم يُطبّق ليبقى سيفاً مصلتاً على رؤوس النقابيين. ومحجوب بن صديق لا تنقصه الأسباب، الجيّدة أو السيّئة، ليستنكف عن كل التزام صادر دون رويّة.

بمبادرة من العناصر الشابة في حزب الاتحاد UNFP قررت اللجنة الإدارية حلّ الأمانة العامة الدائمة. دعم الأمين العام بو عبيد القرار بنزاهة مترفعة عن كل شبهة، فهو مرهق بالعجز الذي يغوص فيه الحزب، ومتخوّف من ابتعاد الشبيبة الجامعية عنه وهي تبحث عن قادة فكر راديكاليين مما جعله يشعر بضرورة انطلاقة جديدة. وجّه عبد الله ابراهيم، الناطق باسم اتحاد العمال المغربي، اللوم والنقد لانتهازية «مدّعي النضال» المتعطشين للسلطة. فقامت أزمة هزّت الاتحاد الوطني للقوى الشعبية. أبعد عنه بن صديق وعدد من أصدقائه. وطلب عبد الله ابراهيم من علّال الفاسي إبعاد

الاتحاد UNFP عن الكتلة الوطنية المعارضة. انشق UNFP مجدّداً إلى قسمين قسم الدار البيضاء الذي يدعمه اتحاد العمال المغربي، وقسم الرباط المؤيد لبوعبيد.

غدا باستطاعة الحسن الثاني بكل اطمئنان الذهاب ليلعب الغولف.

بعد عودته ومحاولة الانقلاب الفاشلة التي سُحقت، بدت له المعارضة ضعيفة، حتى أنه لم يَرَ ضرورة للجوء إلى تقنيته القديمة في الانفتاح. غير أنه ذكّر احتياطاً لأي احتمال: «لو نجح أوفقير لما بقي أي حزب سياسي في البلاد»، وصرح بفظاظة في مؤتمره الصحافي: إذا بَدَر من هؤلاء السادة قادة الأحزاب السياسية تغيير ما في مطالبهم خلال شهري آذار ونيسان الفائتين، فأنا مستعد لفتح باب المفاوضات مجدّداً، أمّا إذا استمروا في مواقفهم فلا أرى سبباً يدعو إلى التفاوض: الانتخابات ستحسم الموقف.

أثار اتهام الفقيه البصري بالتعاون مع أوفقير استنكار رفاقه في حزب الاتحاد UNFP. صرح بوعبيد: «أعتقد أن أي تعليق لا يجدي نظراً للطابع الغريب لهذا النوع من الاتهام... هل هو مرّة أخرى «مؤامرة» جديدة تحاك ضد الاتحاد؟ أخيراً من يصدّق أن العدوين السياسيين الأكثر ضراوة يمكن أن يتعاونا في مؤامرة».
بعد مدة طويلة، وفي العام 1987 ، صرح الفقيه نفسه، في مقابلة مع مجلة أفريقيا الفتية Jeune Afrique مؤكّداً: «هذه الفكرة مخيفة سياسياً وأخلاقياً، كيف يمكن تصور قيام تعاون مع شخص أذاقك شخصيّاً التعذيب، واشترك في قتل رفيق لك؟».

الرفيق هو بن بركة؟ والارتياح الكلبي الذي أعلنه الحسن الثاني عن تصفية أحد زعماء الحركة السياسية في العالم الثالث اعتبره حزب الاتحاد بكامله إهانة وشتيمة غير لائقة.

في اليوم التالي من مؤتمر الملك الصحافي أصدر جناح الاتحاد UNFP الذي يرأسه بوعبيد بياناً قاسياً: «إفقار الجماهير

الشعبية وإضعافها، لمصلحة أقليّة من الإقطاعيين والرأسماليين المتحالفين مع المصالح الأجنبية، قاد إلى تعميم الأزمة الاجتماعية التي سبّبت سلسلة من الأحداث الدامية. في هذه الحقبة الطويلة غدا القمع، والاختطافات، والتوقيفات، والتعذيب وخنق الحريات الأساسية، الخبز اليومي للشعب المغربي». وأضاف حزب الاتحاد الوطني: «المخرج الوحيد من هذا المأزق الذي تتخبط فيه البلاد حالياً ينحصر في إعلان سيادة الشعب، الذي يجب أن يكون مصدر السلطة، بإقامة ديمقراطية حقيقية تنتفي فيها طرق التزوير والغش». ضاعف بوعبيد من المقابلات الصحافية. بالنسبة له انفتح «فراغ هائل» لا يملؤه إلّا انتخاب جمعية تأسيسية. كما أن حزب الاستقلال طالب «بأن تعطى السلطة بكاملها للشعب».

مازال الأمر يتعلق على الدوام بإقناع الملك بتقاسم السلطة، وهذا ما لايريده بأي ثمن. كان الحسن الثاني يحب أن يستشهد بتلك الحكمة المغربية القديمة: «تقتل السبع وتأكل جزءاً منه، أو يقتلك السبع ويأكلك كليّاً».

اكتفى الملك، في حديث أدلى به لمجلة «الحوادث» اللبنانية الأسبوعية، بدعوة الأحزاب إلى عدم مقاطعة الانتخابات التشريعية القادمة، وعبّر بتلك الجملة التي تعني الكثير مما كان يجري في العمليات الانتخابية السابقة: «أعدهم بعدم خرق الشرعيّة».

استؤنفت الاتصالات، جرياً على العادة القديمة... سبق أن أعلن بعض قادة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP بأنّهم «لن يكونوا متشددين» وسيكتفون في حال عدم انتخاب جمعية تأسيسية بتعديل دستور عام 1972 .

في 23 أيلول وجّه الملك رسالة إلى ستة من رؤساء الأحزاب يدعوهم فيها إلى الدخول في حكومة كلّف بتشكيلها نسيبه أحمد عثمان. لم توجّه نسخة من تلك الرسالة إلى علي يعته، رئيس «حزب التحرّر والاشتراكية PLS»، لأن ذلك الحزب ممنوع، لكنه كان يمارس

نشاطه، ووفقاً للنظام الحسني، وسيف ديموقليس مسلَّط فوق رأسه بالقمع المبرّر بقرار المنع. استدعي علي يعته إلى القصر، وبلّغه الملك شفهياً مضمون الرسالة.

باستثناء الحركة الشعبية بزعامة محجوب أهردان، والحركة الدستورية والديمقراطية برئاسة الدكتور عبد الكريم الخطيب، جاءت جميع الأجوبة سلبية. رفضت المعارضة الدخول في حكومة إلا بشرط تطبيق برنامجها. في 13 كانون الثاني، وبعد عدة ساعات فقط من إطلاق فصائل تنفيذ الإعدام الرصاص على الأحد عشر طياراً، استُهدف السياسيان البارزان اللذان أراد معذبو المقدم أموقران اتهامهما: محمد اليازجي، العضو البارز في الاتحاد الوطني المقرّب من بوعبيد، تلقى رسالة مفخخة سببت له جرحاً بليغاً في وجهه، وجراحاً في يديه وبطنه. وفي اليوم نفسه جاء رجل ليس ساعيَ بريد، ووضع في بيت المحامي عمر بن جلّون المقرّب أيضاً لبوعبيد رزمة، وُجّهت مساءً من الرباط، كانت تحوي كتاب *سفيتلانا، ابنة ستالين*: كان بن جلون قد حُكِم عليه بالموت، ثم عفي عنه في آذار 1965 . هذا الرجل الحذر اكتشف أن الكتاب يحوي تجويفاً يتضمن متفجراً نزع المفجِّر منه، وتمكّن من تلافي خطره. أثار تزامن هذه الأحداث مع إعدامات القنيطرة الخواطرَ وبلبلها، فاستخدام الرسائل المفخّخة لم يسبق أن شكّل من قبل جزءاً من ترسانة قمع السلطة على سعتها. نشر حزب الاتحاد الوطني UNFP ـ فرع الرباط ـ بياناً عبّر فيه عن الأمل في أن تبذل الشرطة «ما في وسعها لتحديد القتلة الذين عَذّبوا سابقاً الضحايا».

شكّل أحمد عثمان حكومة، مماثلة للحكومات السابقة، جميع أعضائها من رجال القصر.

غير أن الملك أحسّ بالجو المتلبّد المنذر بالعاصفة، واعترف بضرورة إجراء حركة مفاجئة.

أعلن في خطاب العرش بتاريخ 3 آذار «مَغربة» الأراضي والمؤسسات. فبعد خمسة عشر عاماً من الاستقلال خسر الباقون من

المستوطنين الفرنسيين الأراضي التي امتلكوها، لكنها لم تُعَد إلى القبائل التي انتُزعت منها، بل مُلكّت في أغلب الأحيان إلى كبار الإقطاعيين الذين أطلق الشعب عليهم لقب «المستعمرين الجُدُد». أما مَغْربة المؤسسات التي تفترض تعيين مدير مغربي، وتحويل خمسين بالمئة من رأسمالها إلى المواطنين المغاربة، فقد كانت بالنسبة للبورجوازية المحليّة مناسبة لأرباح غير مشروعة عن طريق «معيري الأسماء»(*)، كما غدت مصدراً جديداً للرشوة. أطلق رجال الأعمال الأوروبيون اسم «الشركاء السحّاحة» على المديرين والشركاء الذين فرضهم القانون الجديد، واقتصرت مهامهم الرئيسية على تشحيم الجهاز الإداري بالشكل الملائم.

بتاريخ 3 آذار 1973، أيضاً، قرّر الفقيه البصري توجيه ضربته.

* * *

لم يعرف الفقيه البصري التعب، يتنقل بين باريس، ودمشق، وبغداد، والقاهرة، وطرابلس والجزائر العاصمة. يوطّد صداقاته وخاصة مع الرئيس بومدين، يجمع رؤوس أموال معتبرة، ويضاعف اتصالاته مع مواطنيه المنفيين. ولا يُظهر اسمه أو صورته في الصحف مطلقاً. محكوم بالإعدام مرّتين، وهو يعلم أن عملاء الملك يقتفون أثره، ويخشى أن يلقى مصير بن بركة. غير أن العمل السياسي العلني لا يهمُّه. بدا له عجز المعارضة الشرعيّة المغربية، التي جرّها الملك إلى محادثات سريّة، في انتخابات مزوّرة، مرضاً عضالاً لا علاج له. قلب الصفحة. الكفاح المسلّح وحده يمكن أن ينهي النظام، وهو يخصّه بكل طاقته.

يُعَدُّ الأوفياء له منذ زمن طويل من المقاومين السابقين، وهو رأس الحربة بالنسبة لهم. مع مرور السنوات فُقد كثيرون منهم، لكن

(*) معيرو الأسماء Prite - Noms أو المسخرون: أشخاص يقدمون أسماؤهم لغيرهم من شركات أو أفراد، وخاصة للأجانب، لقاء عمولات يتلقونها.

ليس كلهم، إنه العمل السرّي وقابلية الكفاح المسلّح. غير أن الفقيه خلال رحلاته إلى الشرق الأوسط طوّع من بين المغاربة جماعة ممن صدمتهم نكبة حزيران 1967 ، فانضموا بكامل قواهم، جسداً وروحاً، إلى المقاومة الفلسطينية، وتدرّبوا في معسكرات سورية أو ليبية، وتمرّسوا على حرب مغاوير لاترحم. وهؤلاء يمكن أن يحملوا الشعلة الثورية في المعارك المغربية.

يبدو أن الفقيه كان مستعداً للحركة منذ العام 1971 غير أن محاولتي الانقلاب عند مهاجمة قصر الصخيرات، وإسقاط الطائرة الملكية، أجبرتاه على تأجيل حركته حتى آذار 1973 .

تفجّرت أربع قنابل في وجده، واثنتان في نادور، دون وقوع ضحايا. وُضعت متفجرة تحت سيارة القنصل الأمريكي العام في الدار البيضاء، وأخرى في المركز الثقافي الأمريكي. وفي الرباط وُضعت قنبلة تحت خشبة مسرح محمد الخامس، وثانية في المركز الثقافي الأمريكي. غير أن أيّاً من هذه القنابل والمتفجرات الأربع لم تنفجر. في مدينة خنيفرة سببت زجاجتي مولوتوف وقوع جريحين. في ليل 3 آذار قامت مجموعة مغاوير مسلحين بالرشيشات بمهاجمة المركز الإداري في مولاي بوعزّة في الأطلس الأوسط فقتلت الحارس، وهربت. في طنجير وغولميما في الأطلس الأعلى قامت مجموعتا مغاوير أخريين بتبادل إطلاق نار مع الجيش الملكي. وفي فيقويق قرب الحدود الجزائرية ـ المغربيّة عثر الدرك على مستودع أسلحة سري يحوي تسع وثلاثين قطعة سلاح أوتوماتيكية منها سبعة عشر رشيشاً.

هدفت جميع هذه المحاولات، في المناطق التي تعتبر تقليدياً قابلة للتمرّد، إلى إحداث بؤر تشي غيفارا، التي شرح ريجيس دوبريه R. Debray استراتيجيتها في كتابه *ثورة في الثورة*. هذه البؤر التي تشعلها هنا وهناك طليعة مصمّمة ستلهب المناطق المجاورة. غير أن تشي مات منذ ثماني سنوات، وأمريكا الجنوبية التي كانت حقل تجاربه واستراتيجيته لم تتحول إلى الثورة ـ بل بدت

بعيدة عنها ـ عدا عن أن المغرب يبدو غير مؤهّل لتجربة من هذا النوع. السائبة السلفية كانت تُمرّد قبائل بكاملها، فتنهض ملبية نداء رؤسائها التقليديين. إنها تعود إلى ظاهرة جماعيّة. والفلاحون المغاربة، أيّاً كان استياؤهم من السلطة، ليسوا مهيّئين للانضمام فردياً لمجهولين اجتازوا الحدود الجزائرية ـ المغربيّة سرّاً لإطلاق النار على وحدات أمن نظامية ترسّخت منذ زمن طويل في الأرياف.

فرّق الجيش الملكي بسرعة مغاوير الفقيه. وبافتراض أنّ بعض عناصره امتلكوا القدرة على استمالة بعض النفوس، فإن واقع كونهم مهاجمين وافدين من الجزائر يكفي لتحوّل الناس عنهم. فـ «حرب الرمال» ماتزال ماثلة غير منسيّة.

وفقاً لممارسة صُقلت منذ مدّة طويلة، لم يفوّت الحسن الثاني الفرصة ليضرب مرة أخرى المعارضة بذريعة التعاون بين مغاوير الفقيه والاتحاد الوطني في الرباط. فهذا الفرع الذي يقوده عبد الرحيم بوعبيد يقلق القصر بحيويته، وخوضه غمار الصراع الاجتماعي، وطموحه المعلن لضمّ الطلاب إلى صفوفه. لأوّل مرة بعد موت بن بركة يخشى تكوين معارضة شديدة ومُقنعة تَبرز بقوة على الساحة السياسية. مغامرة البصري الغيفارية هيأت الفرصة لسحق المحاولة وهي في المهد. في 28 آذار، ندّد الملك أمام جمع من المقاومين القدماء بالمارقين الخونة الذين «مدّوا أيديهم للأجنبي»، مكرّراً ثلاث مرات: «لن ينجرف الوطن تحت نعال أحذيتهم»، وتابع: «بدؤوا بقتل أخوتهم، أو بمحاولة قتلهم، مدفوعين فقط ببواعث مرتزقة أو أشخاص يريدون أن يلقوا بهذه البلاد في أكبر كارثة عرفتها منذ ثلاثة عشر قرناً».

في 2 نيسان وقّع الوزير الأوّل أحمد عثمان قراراً يقضي بمنع الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ـ فرع الرباط من ممارسة أي نشاط. فُتشت مكاتب الحزب في الرباط والمدن الرئيسية، وختمت بالشمع الأحمر. تمّ توقيف مئات الأعضاء، من بينهم المحامون الثلاثة عشر الحزبيون في الرباط، وبالطبع، عمر بن جلون ومحمد اليازجي،

الناجيان من الطردين المفخخين المرسلين إلى منزليهما: فالسلطة المعنِّدة لا تترك فرائسها.

كان قرار تعليق نشاط الحزب يتضمَّن اتهامات واضحة لا إبهام فيها: «تحرص حكومة صاحب الجلالة الملك على أن تشير إلى أن معظم أعضاء هذه المنظمة (منظمة البصري) هم إمّا مسؤولون، أو أعضاء عاملون، أو منتسبون إلى منظمة سياسية مُعترف بها شرعاً، ويتمتعون بجميع حقوق المنظمات المماثلة. وتأسف حكومة صاحب الجلالة الملك لاكتشاف ما يُثبت، منذ الانقسام الذي حدث في العام 1972 لحزب سياسي معروف، استخدام شطره في الرباط كغطاء لنشاط سري، هدّام وغير شرعي».

* * *

افتُتح النظر في دعوى مئة وتسعة وخمسين متهماً، في 25 حزيران، أمام محكمة عسكرية دائمة في القنيطرة اختصت بقضايا جموع من المتهمين. تقدير بارع عَمل على أن يجمع مغاوير البصري، وبينهم ثمانية عسكريين استخدموا السلاح، ورجال قانون وموظفين أعضاء في حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ـ فرع الرباط، لم يقربوا، طوال حياتهم، بندقية.

بذريعة أن المحاكمة تتمّ وفق إجراءات حالة تلّبس بالجريمة (أوقف المتهمون منذ أكثر من شهرين)، فإن الوثيقة الشاملة التي تحل محل قرار الاتهام لم تُبلّغ للدفاع. خلال ثلاثة أيام شُغِل الدفاع بتعداد المخالفات التي لا حصر لها المتعلقة بالإجراءات.

ملَّ الساخطون من تكرار إعادة تمثيل المسرحية اليائسة ذاتها، كما كتب مارك كرافتز، المندوب الخاص لصحيفة *لوموند دبلوماتيك*: «عندما تبدأ دعوى سياسية في المغرب، فإنّ الجلسة العامة تتعلّق بحل عقدة مأساة قاتمة ودامية جرت في «ڤيلات» العقيد الدليمي، وفي أروقة القصر... أمّا قرار الحكم فيعود إلى القصر وحده».

هو دائماً التبليغ المألوف عن الاعترافات المقتلعة تحت التعذيب، فيعلّق عليها المدعي العام، وهو يشير بيدَه متضجراً: «دعكم كل هذا معروف». روت صحف النظام، بشكل شعائري وباهتمام تربوي، العذابات المحتملة، وذُهِل المراقبون الأجانب القليلو الإطلاع عند قراءتهم في الصحف شبه الرسمية أن العقيد الدليمي مُتّهم بأنّه عذّب شخصياً المتّهمين، ذلك أن الدليمي، رغم أنه غدا شخصية كبيرة، استمر يجري التحقيق بنفسه. لم تفترّ ابتسامةٌ عندما ذكر المحامي بلقاضي، الذي عُذّب خلال ثلاثة وثمانين يوماً، أنّه اضطر للتوقيع على تقرير التحقيق معه وهو معصوب العينين. كان الموظفون المكلّفون بالاتصال بالصحافة يشيرون إلى المتهمين، ويقولون بكلبية سانجة: «هؤلاء، على الأقل، مايزالون أحياء». هناك أعضاء اعتقلوا في آذار ونيسان ولم يظهروا مطلقاً فيما بعد.

تحمّل رجال الفقيه مسؤولياتهم، وكان على رأسهم عمر داخون، عامل في السابعة والثلاثين من العمر. هاجر إلى ألمانيا الاتحادية في العام 1964، وطرد من ألمانيا عقب فِتَنَ الدار البيضاء. عاد إلى المغرب وكافح في منظمة شبيبة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية. دفعته حرب حزيران في الشرق الأوسط إلى العمل مع المقاومة الفلسطينية. شارك في عدة أعمال فدائية في الأرض المحتلة، ثم عاد إلى المغرب، وانخرط في المقاومة السريّة.

من هؤلاء الرجال محمد بوادي، وعمره ثمانية وعشرون عاماً. كان أمين صندوق إدارة النقل الداخلي في الدار البيضاء، ثم بعد لقاء له مع عمر داخون سافر إلى باريس، واجتمع مع الفقيه البصري، ثم اتبع دورة تدريبية في معسكر تدريب في سورية. عند عودته إلى المغرب وضع نفسه تحت تصرف داخون. اعترف دون تردّد بأنه وضع قنبلة تحت سيارة قنصل الولايات المتحدة، وقنبلة أخرى في المركز الثقافي الأمريكي في الدار البيضاء.

المتهم الأكثر إثارة للدهشة هو الدكتور خطّابي، نسيب عبد الكريم الخطّابي. وُلد على المركب الذي أقلّ زعيم ثورة الريف إلى جزيرة ريئونيون، وربّاه عبد الكريم مثل ولد له. عمر الخطابي كان طبيب المقدم أموقران، حاول بعد إعدام المقدم، أن يرسل مبلغاً بسيطاً من المال (ألفي فرنك) إلى أرملة أموقران التي عادت إلى ألمانيا، وذلك مساعدة لها على تربية طفليها. شاءت المصادفة أن يجلس في قاعة المحاكمة في القنيطرة تماماً على المقعد الذي شغله من قبل أموقران قبل عشرة أشهر. أكّد لامبالاته التامّة بالسياسة. واعترف بلقائه مع الفقيه البصري خلال رحلة إلى القاهرة، لكنه بعد أن تعرّض لتعذيب لا يحتمل وقّع على الاعترافات التي نُسبت إليه.

سياسيو فرع الرباط أدانوا اللجوء إلى العنف، وتنصّلوا من محاولة الفقيه. صرّح محمد اليازجي، ويداه المجروحتان بالرزمة المفخخة ماتزالان في الضمادات: «أجهل تماماً وجود منظمة سريّة». لكن وجب الشرح للمحكمة المعنى السياسي لكلمة خليَّة. فأكّد المتهم اسماعيل عبد المؤمن، رئيس القلم في قصر العدل في الدار البيضاء «أنّها فُسّرت مرادفاً للتخريب. لكنها بكل بساطة في الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، عنصر قاعدي في الحزب». عمر بن جلون مثل رفاقه أدان التعذيب الذي تعرّض له، لكنه أضاف: «لست حاقداً على أحد، لأن النظام هو الذي أمر بتعذيبي، وليس الأشخاص».

في الأساس، اختير عبد الرحيم بوعبيد محامياً للدفاع عن متهمين عديدين، غير أن القصر تذرع بطلبه شاهداً مما يحول دون توليه الدفاع. لكنه أساء التقدير لأن شهادة بوعبيد كانت قمّة القضية. بسماع هذا الرجل الرصين، الشريف، المخلص، المكافح منذ مطلع شبابه من أجل مغربٍ حرية وعدالة اجتماعية؛ لايمكن التخلّص من شعور الارتباك المُغمّ. كم من القيم، وكم من القِيم البشرية تعامل بصرامة ولا تستخدم... نظام الحسن، بعدم السماح، عدا أحوال نادرة، إلّا للحاشية والمبتزين بالوصول إلى السلطة، يحرم المغرب من أفضل أبنائه.

دون مغالاة، وبصوت هادئ، أكّد مجدّداً اختياره، واختيار حزبه لمَلَكية دستورية، لكنه بالتصدي لتتابع اختطافات لا تنتهي، وتعذيبات، وإزعاجات كانت جماعته ضحايا لها منذ زمن طويل فإنه يفهم تصرّف الفقيه: «تساءل بعض منا إن لم تكن الطريق الشرعية خطأ، وإن لم يكن من الواجب مقابلة العنف بعنف مضاد. هذا يفسّر سلوك من ذهبوا للاستقرار في البلاد الأجنبية، وهم يطالبون بتطبيق أيديولوجية الاتحاد الوطني للقوى الشعبية». وناشد المحكمة أن تتساءل إن لم يكن القنوط قد جرّ بعض المتّهمين إلى طرقات العمل المسلّح.

بخصوص البصري، ترك أثراً عميقاً بالكشف عن التعرّض لوضعه خلال المحادثات السريّة التي جرت مع الملك. فقد أكدّ بوعبيد أنّه هو نفسه كان على اتصال مع الفقيه، وأكّد معلناً: «أن المقامات العليا لم تكن تجهل هذه الاتصالات، وأن عودة محمد البصري قد بُحثت مع إمكانات إصدار عفو شامل». إذا كان الملك شخصياً قد تفاوض مع المنفي، فهل يُلام أصدقاؤه إذا التقوا به خلال رحلات إلى باريس أو القاهرة؟

أراد النائب العام أن يرقى هذه الصعدة محاولاً البرهان على أن المغرب بلد ديمقراطي، لكنه لم يوفَّق. ذكّر بوعبيد، ببعض عبارات، أن الانتخابات المنصوص عنها في الدستور لم تجر، وأن حزبه يرجو أن تتمَّ «حرّة ونزيهة»، وخلص إلى القول: «نريد الوصول إلى ديمقراطية حقيقية».

صدر قرار الحكم في 30 آب. طالب المدّعي العام بإعدام خمسة وعشرين، فحصل على ستة عشر، وبالمؤبّد مع الأشغال الشاقّة على ثلاثين. وافقت له المحكمة على خمسة عشر، كما حُكِم على ستة وخمسين بالسجن لمدد متفاوتة، وبالبراءة على اثنين وسبعين، منهم المحامون الثلاثة عشر المنتمون إلى فرع الرباط والدكتور خطابي.

أحكام الإعدام الخمسة عشر وَقَعت على داخون ورجاله الذين أدينوا بحمل السلاح أو وضع القنابل.

* * *

عندما كتب مارك كرافتز أن قرار الحكم في دعوى سياسيّة يصاغ في القصر، فإنّه تطرّق إلى قاعدة قابلة للاستثناء: لوحظ ذلك جيّداً في قضية الطلاب الضباط الذين هاجموا قصر الصخيرات، عندما تجرأ القضاة بتحريض من أوفقير على تحدّي التعليمات الملكية. بعد موت أوفقير لم يوجد شخص على مستوى توجيه المحكمة نحو التسامح. لكن قد يحدث أن القضاة يعتقدون عن حسن نية أنهم أرضوا الملك مع البقاء دون الوصول إلى تشدّداته.

مساءَ إصدار قرار الحكم حُشر الاثنان وسبعون مبرّأً في شاحنات واقتيدوا إلى أحد معسكرات الجيش. لم يصدر أي تفسير لهذا القرار الغريب الذي يُعَدُّ اختطافاً صريحاً، وأدين من قبل جميع المنظمات الإنسانية في العالم كله ومنها منظمة العفو الدولية. أصدرت نقابة محامي المغرب، وثلاثة عشر من أعضائها بين الضحايا بياناً يستنكر هذا «التوقيف التعسفي» الذي يشكّل انتهاكاً فاضحاً لمبادئ العدالة.

سرت شائعة تفيد أن المبرّئين سيُتّهمون «بمؤامرة» جديدة، في الواقع أفادت إدارة الأمن القومي أنّهم يخضعون «لتحقيق بدائي يتعلق بمخالفات أخرى للقانون». وعُلِم أخيراً أن الإثني عشر مبرأً سيلاحقون بتهمة مؤامرة تهدف لخطف ولي العهد. الحسن الثاني الذي مارس سابقاً مسيرة استثنائية في ادعاء مؤامرات مزيفة في العام 1960 عندما كان هو بالذات وليّاً للعهد، استخدم الآن ابنه الشاب محمداً لذات الغرض.

لم ينجُ المحكومون من العقاب الملكي، ويبدو أن الستة عشر رأساً لم تكفِ القصر، فقد تلقى النائب العام أمراً بالتماس نقضه. اعتمد على أن أحد الأسئلة المطروحة على القضاة لم يكن ضمن

الصيغ المحدّدة بقانون الإجراءات الجزائية. استجابت المحكمة العليا في حميّة استثنائية لتدقيق قانوني، واتّبعت رأي النائب العام، وهذا ما أتاح إعادة النظر في أحكام ثلاثة عشر من المتّهمين الذين تمكن سبعة منهم من إنقاذ رؤوسهم في الدعوى الأولى.

في أول كانون الثاني نُفّذ حكم الإعدام رمياً بالرصاص على خمسة عشر من المدانين داخل سجن القنيطرة العسكري. المتهم السادس عشر وهو أمين الصندوق السابق لإدارة النقل الداخلي في الدار البيضاء نجا مؤقتاً من تنفيذ الحكم، فقد أظهر تعاوناً كبيراً مع الاتهام خلال الدعوى الأولى، ويمكن أن يساهم بحكم أكثر قسوة على جماعة الثلاثة عشر.

أثار تنفيذ الحكم ردود فعل متناقضة. فقد رأى بعض المعلّقين أن الجيش الذي تعرّض لقمع عنيف في عامي 1971 و 1972 لا يرضى بالعفو عن مدنيين لجؤوا إلى السلاح بدورهم ضد السلطة، بينما وجد بعضهم الآخر أن الوضع العالمي يهيب بالملك إلى التسامح: كانت حرب تشرين 1973 قد نشبت، وساهم المغرب فيها بإرسال بعض وحدات من جيشه للمحاربة في سيناء وفي الجولان. فطالب علي يَعْته باسم حزبه المحظور بالعفو معلناً أن تلك الفترة تقضي بالتسامي فوق الخلافات الداخلية.

في 15 كانون الثاني 1974 افتتحت في القنيطرة الدعوى الثانية ضد الثلاثة عشر متهماً الذين اصطيدوا مجدّداً، إذا صح القول، بطلب النقض المقدّم من النائب العام. من بينهم فلاحون لا يفهمون شيئاً من هذه البهلوانيات القضائية، وقد أثار استغرابهم أن يكون الحكم بالمؤبد مع الأشغال الشاقة حكماً خفيفاً. أما المتهمون الآخرون فهم من المعلمين، والكهربائيين، والمهندسين.

عرفت المحكمة هذه المرّة كيف تتجاوب مع رغبات الملك: فأصدرت ستة أحكام إعدام على سيّد أوحسين أوكهويا، ومحا أوحمو أهرفون المحكومَين سابقاً بالأشغال الشاقة المؤبدة، وبو

جمعة جانا المحكوم سابقاً بثلاثين سنة، وبوجمعة ميري، ومحمد اللحجيوي المحكومين بعشرين سنة وإدريس الملياني الذي لم يحكم في الدعوى السابقة إلا بعشر سنوات مع الأشغال الشاقة.

في هذه الدفعة الجديدة أصدرت محكمة القنيطرة، يوم الاثنين 28 كانون الثاني، اثنين وستين حكماً غيابياً بالإعدام، فتلقى الفقيه البصري بموجبها حكماً ثالثاً بالإعدام طبعاً. نوّه به الاتهام «محرّضاً خطراً يضم نشاطه الهدّام عدة محاولات لقلب النظام».

بقي الاثنان وسبعون مبرّأً ينتظرون البتّ بمصيرهم. كتب فيليب هرمان في صحيفة لوموند: «هكذا بعد خمسة أشهر من دعوى القنيطرة الأولى، بقي مصير المحكومين بالإعدام الستة الجدد يتعلّق بعفو مفترض؛ ومصير اثنين وسبعين مبرّأً بإدانة أو إخلاء سبيل، غير مضمون أحدهما أو الآخر. كانت طرق الاستنطاق، الباطلة غالباً، تترافق بأعمال قمع مشروع أو غير معترف به يقطّر بالسخاحة، كأن الأمر لا يتعلّق بمحاكمة مؤامرات، أو غيرها من أعمال غير شرعيّة، بل بإرهاب خصوم النظام أو تحطيمهم منهجياً. ووفقاً للمعارضة ليست الدعاوى العامة التي تجري في فترات منتظمة إلا الوجه الظاهر من القمع. إذ، وفقاً لقولها، مقابل عشرات الأشخاص الذين يحاكمون وقفاً للقوانين، كم هو عدد «المختطفين» الذين يعتقلون إلى ما لانهاية، ويستنطقون دون أيّة ضمانة قانونية؟ كانت الشهادات بهذا الخصوص عديدة جداً، حتى لامجال للشك حول هذه الممارسات».

نُفِّذ حكم الإعدام رمياً بالرصاص، في 27 آب، على المحكومين الستة، ومعهم محمد مهتدي الذي لم يفده تعاونه مع الاتهام في الحصول على العفو، فللملك عدده المحدّد.

وجب على الاثنين وسبعين مبرّأً السابقين أن ينتظروا حتى 12 تموز 1976 ، أي ثلاث سنوات بعد الحكم الأوّل الذي صرّح بأنهم

أبرياء ليمثلوا مجدّداً أمام محكمة الاستئناف الجزائية في الرباط التي أعلنت صلاحيتها للنظر في قضيتهم بعد تعديل قضائي، فقد لوحقوا بتهمة هروب جماعي ومؤامرة ضد ولي العهد. غاب متهمان منهم: حمادي أزلوخ وحسين خويا، قتلا أثناء الاعتقال. أصدرت المحكمة الجزائية الاستئنافية ثلاثة أحكام بخمسة عشر عاماً، وعشرة، وأربعة أعوام بالسجن.

أما المحامي عمر بن جلون، المكافح الشاب في صراع لإقامة الديمقراطية، الذي أُنقذ من تنفيذ حكم الإعدام خلال أعمال شغب الدار البيضاء، ونجا من محاولة قتل برزمة مفخخة فلم يكن جالساً على مقعد المتهمين. أخلي سبيله مؤقتاً، لكنه قُتل على باب منزله من قبل مجرمين ينتسبون إلى جماعة من المتزمتين الإسلاميين.

14

قضية بورقات

كل شيء غامض في قضية عائلة بورقات، بدءاً من أصول الأب: لا يُعلَم إن كان قد أتى من الجزائر أو تونس. في العشرينيات تزوج فتاة من الأسرة العلوية نسيبةً لمن كان في تلك الحقبة السلطان محمد بن يوسف. أنجب منها أربعة عشر ولداً، توفي ستة منهم في سن الطفولة. وبينما كانت زوجته متمسّكة بقومية متصلبة، كان بورقات الماهر الكتوم يعرف من أين تؤكل الكتف. الخدمات المقدّمة للمكتب الثاني منحته في العام 1927 الجنسية الفرنسية. ولمّا كان لا ينتمي قبلاً لأيّة جنسية أخرى، فقد ولد أبناؤه، بطبيعة الحال، فرنسيين. كانت زوجته تجهل هذه التفاصيل. عندما عرفت بها عَرَضاً (باكتشاف الأوراق الإدارية) ارتجّ المنزل بجدال عنيف استثنائي في شدّته ومدّته. الزوجة المخدوعة ذهبت تشتكي لنسيبها الذي غدا الملك محمد الخامس، لكن ماذا يمكن لملك المغرب أن يفعل في ذلك الظرف؟ لا شيء يلغي واقع كون أولاد بورقات فرنسيين في نظر القانون. لو عرفت أولادها بشكل كامل لثارت ظنونها من أسمائهم المضاعفة: مدحت ـ رينه، المولود في 3 كانون الثاني 1932 ، بيازيد ـ جاك المولود في 23 كانون الثاني 1933 علي ـ أوغوست، المولود في 19 كانون أول 1937 . لاشك أن الأب تعلم من المكتب الثاني فائدة عدم وضع جميع بيوضه في سلة واحدة. إذا بدا المستقبل فرنسياً

يمكن لأوغوست بورقات أن يفوح جيّداً في كانتال أوكوريز، وإذا كان مغربياً لن يشعر علي بورِقات بالغربة في الرباط.

تكيّف الأب بسهولة مع التحوّل إلى الإستقلال، واستفاد من خبرته السابقة فشارك في تنظيم دائرة الاستخبارات المغربية. سافر مدحت ـ رينه إلى فرنسا في العام 1957 وعمل سبع سنوات في إدارة البرق والبريد، ثم خمس سنوات في الأدوات الكهربائية المنزلية وكانت في ذروة ازدهارها. وعاد إلى المغرب في العام 1970 . كان أخواه بيازيد ـ جاك وعلي ـ أوغوست الأصغر منه بسنتين وخمس سنوات يعملان في المشاريع. اشترك معهما وأسس تجارة مزدهرة لأصناف الرخام النادر.

كانت العائلة تعيش في ترف: ڤيلا في السويسي، وثياب أنيقة وعطور للفتيات من باريس وسيارات فخمة للشباب. بفضل قرابة الأم مع العائلة المالكة، ووظائف الأب عرفت العائلة طريقها إلى القصر غير أن الأب لم يشجع بناته على التردد عليه؛ فهو يعرف ما يجري فيه ولا يحب أن يعرض سمعتهن للشبهات.

كان الأخوة الثلاثة مدحت وبيازيد وعلي من حاشية الحسن الثاني، ويحضرون جميع حفلاته واستقبالاته. شوهدوا في الصخيرات بمناسبة احتفال الملك بعيد ميلاده. وكان علي يحظى بمودة الأميرة للّا نزهة، أخت الملك، وعمل سكرتيراً لها. توفيت للّا نزهة في السادسة والثلاثين من العمر في حادث وكانت قد تزوّجت، بناءً على أمر من أخيها ـ من أحمد عثمان رئيس حزب المستقلين والوزير الأوّل لاحقاً. غير أنها كانت تحبّ رجلاً آخر هو خالد عمروش ابن أحد كبار قادة البربر، وقد حركت شجون حبها المضطهد عواطف الرباط كلّها.

في 8 تموز 1973 ، الساعة السادسة صباحاً، اقتحم رجال الدرك منزل بورقات العائلي في شارع ڤيلمن، واعتقلوا عليّاً. وفقاً لشهادة

خديجة ـ إحدى البنات ـ صادروا آلة كاتبة. وعند الظهر كان دور بيازيد ومدحت في الاختفاء على يد الدرك.

لم يقدّم أي تعليل، ولم يصدر أي أمر قضائي يبرر هذه الأفعال الأقرب إلى الاختطاف منها إلى التوقيف. مُحي الأخوة الثلاثة بكل بساطة. منذ ذلك الوقت لم يَعُد لهم أي وجود قانوني. نظام الحسن الثاني لا يهرب من الديمقراطية في نطاق تعامله عند الضرورة مع بعض أهل الحظوة والمقرّبين من القصر، أو إلى عامل في حوض سفن الدار البيضاء منتسب إلى الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP، أو طالب عضو في اتحاد الطلاب المغربي UNEM.

هكذا يتعايش في تلك المملكة الفريدة نظامان متعارضان مثل الليل والنهار. الجهة المسلّط عليها الضوء بأنظمة يحدّدها القانون، وجهاز قضائي جدير بالبلدان الأكثر تطوّراً؛ وجِهَةُ الظل بسلطة فرعونية تخفي بإشارة إصبع أولئك الذين لا يعجبونها، وبعد وقت قد يطول أو يقصر ـ ثلاثة أشهر، ثلاث سنوات ـ يحدث بروز المختفين من الظل إلى النور ليدخلوا في الدورة القانونية الرسمية. يحدث هذا أحياناً بطريقة مفاجئة. في يوم يصل محامون إلى قصر العدل في القنيطرة ليكتشفوا سجناء مضطربين، مكوّمين في القفص: وضعتهم الشرطة فيه بعد أن احتجزوا لأشهر في أحد المعتقلات السريّة. يؤتمن المحامون رسمياً من قبل الرئيس، ليرتجلوا الدفاع عن هؤلاء المساكين. لكن قد يحدث عدم ظهور المختفين إطلاقاً أو أن قرار الحكم الصادر والمعلن على الملأ لا يرضي النظام، فتمتد اليد الفرعونية لتختطف من لم يرضها الحكم عليهم لتغرقهم في غياهب الظلمات، على مثال ما حدث للاثنين وسبعين مبرأ في دعوى القنيطرة. أحياناً يتداخل الظل والنور ليولدا غسقاً قضائياً غريباً. خلال قضية جرت في الدار البيضاء من 30 آب إلى 2 أيلول 1973 اعتُبر عبد العزيز منبهي وعبد الواحد بلكبير، رئيس ونائب رئيس اتحاد الطلبة UNEM هاربين، وحكم عليهما غيابياً بالسجن المؤبّد مع الأشغال الشاقة: كانا في الوقت نفسه محتجزين في مركز تعذيب

الشرطة (اضطرا فيما بعد للقيام بأربع إضرابات عن الطعام ليحاكما مجدّداً، بعد ثلاث سنوات، في العام 1976، وبُرّئ الاثنان. غير أن بلكبير اعتقل مجدّداً في العام 1977).

العائلات تعرف أن الخضوع والتحفظ الصامت هما الجائزان. تجري سريعاً مراجعة الدوائر الرسمية لتتلقّى العائلة دائماً جواباً سلبياً. لا أحد يعرف شيئاً عن المختفي. وعندئذ يجب التوسُّل لأولئك الذين يمكنهم الوصول إلى السلطة الوحيدة ذات الشأن ـ الملك ـ رجال الحكومة أو المعارضة، فالطرفان يُستقبلان في القصر. وأجوبة الطرفين مسكّنة تنصح بالصبر والأناة. يجب انتظار عيد العرش في آذار، أو عيد ميلاد الملك في 10 تموز، أو عيد خلع محمد بن يوسف عن العرش في 20 آب، هو يعتبر ذكرى «انتفاضة الشعب والجيش». وكما ينتظر العامل أن تنطق الشفتان الجليلتان بزيادة الحد الأدنى من الأجر، وكما تتوقّع ربة البيت تخفيض ثمن السكر، كذلك تأمل العائلات تلطف الملك بعودة المختفين إلى النور. وتمرّ السنوات، وتتتابع ذكريات الأعياد وأولئك الذين يعرفون الصبر يجددون الرجاء الذي يتطلب ناراً هادئة قد تنضجه في المرة القادمة.

* * *

لم تنتظر خديجة بورقات وأمّها إلا سنتين. في 13 تموز 1975 اعتُقلت الأم، البالغة من العمر خمسة وستين عاماً قبل ظهر ذلك اليوم، وعند الساعة 15 اعتقلت خديجة، وهي في سن الثلاثين. اقتيدت من منزلها ممدّدة على ظهر شاحنة عسكرية إلى ڤيلا تحولت إلى مركز تحقيق. سئلت عن أخوتها الذين قيل لها أنهم هربوا.

عندما يهرب معتقل تحتجز الشرطة مبدئياً كل أفراد عائلته. من جهة لن يتمكنوا أن يمدوا له يد العون والمساعدة، ومن جهة أخرى يمارس اختفاء العائلة على الهارب عملية ابتزاز فعالة غالباً.

دون أن نمتلك البرهان القاطع، من المحتمل أن يكون هرب

الأخوة بورقات قد تمّ مع المقدّم أبابو والوكيل الأوّل أكا وعسكريي الصخيرات، والذين أُعلن عن هربهم من قبل وزارة الإعلام في ذات يوم 13 تموز. كان المناضل النقابي حسين المانوزي معهم: عُلّقت إعلانات بحث عنهم على الجدران. المانوزي محكوم عليه بالإعدام غيابياً في قضية مراكش، خُطف من تونس واقتيد إلى المغرب؛ ولم يعرف أحد ما حل به.

أمكن إعادة القبض على الجميع باستثناء أكّا الذي صرعته قوات الأمن.

إلقاء القبض على الأخوة الثلاثة خفّف الضغط. أمكن لخديجة أن ترى أمّها، وقدّم لها شرطي كأساً من الشاي. لكن في الأسبوع التالي، قامت شاحنة بنقل المرأتين وعيناهما معصوبتان إلى مركز الأمن الإقليمي المغربي DST. سمعت خديجة شرطياً يقول لها: «يمكننا أن نحوّل ابنك مهدي إلى لحمة نقانق» ومهدي هو ابن خديجة، عمره ست سنوات، ووالده فرنسي تطلقت منه بعد فترة من زواجهما. إخراج مدبر؟ سُمع بكاء طفل في الغرفة المجاورة. لكن ليس هذا صوت مهدي.

في 23 تموز نُقلت المرأتان إلى مركز الدرك. عرفت خديجة صوت أخيها بيازيد وهو يصيح من الغرفة المجاورة: «لو كنت أعلم شيئاً لذكرته لكم». بقيتا خمسة أشهر لدى الدرك أعينهما معصوبة في أغلب الأحيان. كانت جميع النوافذ محجوبة حتى كوّة المرحاض. في شهر كانون الأوّل اقتيدتا إلى مفوضية الشرطة المركزية في الرباط. كانت خديجة مصابة بأزمات كبدية، وقد تورّمت مثل قربة. كما أنها فقدت السيطرة على أعصابها، ففي أحد الأيام صفعت أحد حراسها. كما أن أمّها تعاني من أزمات قلبية متكرّرة.

في تموز 1976 نقلتا إلى الدار البيضاء، وفي 27 تشرين الثاني نقل مفوض شرطة الأم إلى أحد المشافي، حيث جرى لها فحص طبي أعادها بعده إلى منزلها؛ وأُلحقت بها خديجة في اليوم نفسه.

اعتقلنا دون سبب ظاهر أو اتهام رسمي مدة ستة عشر شهراً وأربعين يوماً.

* * *

مثل كل بلد يخضع لطاغية، المغرب مملكة الإشاعة، وبما أن كل شيء يصدر عن الملك وعنه وحده، فالقصر هو مكان جميع الاستيهامات.

الحسن بالذات الموضوع الرئيسي، في الصباح يرتدي ثياب الغولف المُبرقشة، وبعد الظهر الجلباب الأبيض التقليدي، وفي المساء بزّة كاردين. القصر يخلط القرون والأجناس. هو مركز سلطة رئيس دولة حديثة، وهو أيضاً دار حريم كما في الأزمنة الأولى للعائلة العلوية المالكة. كل يوم، وحتى ساعة متقدّمة ليلاً، يجتمع فيه بلاط يضمُّ الوزراء، ورجال الأعمال، والمهرجين، وكلٌّ يحاول أن يسبر أفكار الملك، لأنه يمتلك مفاتيح المستقبل.

الملك رجل صعب، تتسلّط عليه فكرة الموت. يحرص على العناية بصحته، ويستشير أشهر الأطباء الاختصاصيين في العالم قاطبة. ليس دون سبب. هو يعتقد أنه محاط بالقتلة، ويعيش في وسواس صخيرات جديدة. غضباته غير المنظورة أو المتوقعة، تنهال على أوّل الوزراء، كما على آخر الخدم. والغيظ يقوده إلى انحرافات خارقة تُذهل شهودها الذين يواجهون فجأة سوقيّاً شاتماً.

لكنه في ممارسة ازدرائه ملكيٌّ حقاً. كل واحد حوله معرّض لتلقي إهاناته وقبولها والعودة لتقبيل يده ظاهرها وباطنها. روى أوفقير لأموقران أن أحد أعضاء الحكومة خلال اجتماع لمجلس الوزراء أُرهق بالغضبة الملكية، فتمتم متلعثماً: «يا صاحب الجلالة، أنا عبدكم» فصاح به الحَسَن: «لا يكفي قول هذا، بل يجب أن تكون فعلاً. هكذا أفهم القيام بخدمتي». أحد الأشكال المألوفة التي يتخذها ازدراؤه هو الانتظار الذي يفرضه على الآخرين. الملك لا

يتقيّد بالوقت. وبالنسبة لمغربي أمرٌ عادي أن ينتظر مقابلته يومين أو ثلاثة أيام بعد الموعد المحدّد. بعد طول اختبار غدا كل فرد يعرف مدى قيمته بقياس مدى انتظاره. عرف أوفقير زوال حظوته بعد أن قضى نهاراً كاملاً يتلظى غيظاً أمام باب مكتبه. الدليمي بدوره قضى يوماً كاملاً ينتظر دوره في غرفة مجاورة، لكنه لم يستمتع باجترار فقد الثقة به إذ أنّه صرع مساء ذلك اليوم. حتى ملكة انكلترا وملك إسبانيا ورئيس الجمهورية الفرنسية عانوا من عدم التزامه بالموعد، غير أن الانتظار بالنسبة إليهم لم يتجاوز الساعتين إلا نادراً.

بالنسبة للطبع، إن لم نقل العيوب، الملك في المجمل عكس أخيه مولاي عبد الله الذي هو رجلٌ عيّاش، تنعّم بالحياة، يهوى النساء، لكنه لا يكره الفتيان، يشرب ويقامر بالتأكيد، نفعي دون أدنى شك، لكنه برقّة متناهية، يجرّب أن يكون لطيفاً مع الجميع، وطيباً مثل خبز شهي. مات قبل الأوان مخلّفاً لوعة لدى أفراد عائلته، وحزناً لدى جميع من عرفوه وعاشروه.

الملك محبٌّ للّيل. يستيقظ متأخراً، وينام متأخراً أيضاً. في المساء، يضع جانباً حمل السلطة، ويرفّه عن نفسه بصحبة مهرّجين مكلّفين بإضحاكه، ثم يلتحق بنسائه. في كل سنة يتنقّل بين قصوره العديدة، يذهب من مكناس إلى فاس، ومن مراكش إلى إفران. يقال إن القصر الذي بناه في أغادير قد فاق في روعته كل سابقيه. وهو يحسّن دون انقطاع الزخارف أو يعتقد بذلك، فذوقه مروّع. صنابير المياه الذهبيّة هي دائماً بالنسبة له ذروة الفن. جنى باكار أحد الفرنسيين ثروة من تنفيذ توجيهات الملك التزينيّة، ثم زالت الحظوة فكادت تفلس مؤسسته في مقاطعة سافوا.

عندما يسافر ليقضي فترة طويلة خارج العاصمة، يبدأ القلق لدى الوزراء ورجال الحاشية الملزمين بالبقاء في الرباط؛ فبعيداً عن الملك لا يستطيعون أبداً أن يقرؤوا في عينيه مستقبلهم ولا يتمكنون، بقياس السرعة التي يسحب فيها يده عند تقبيلها ظاهراً

وباطناً، من تقدير مدى صلابة وضعهم. وتبدأ الإشاعات في الانتشار حول حظ بعضهم وارتقاء بعضهم الآخر. ومع ذلك، سواء كان الملك في الرباط أو خارجها، فإن المغرب بكامله يترصد أعماله وحركاته. الأخبار المتلفزة مساءً، بالفرنسية أو العربيّة، تكاد تتعلق حصراً به، تصف بدقّة كيف قضى يومه، زياراته، ومقابلاته، وكل يحاول أن يفسر وفقاً لما يراه على الشاشة الصغيرة هندسة البلاط المتغيّرة: هذا مُنحّى، وذاك يحظى بابتسامة ملكية. أن يبتعد صاحب مقام في النظام عن الشاشة يعني فقدان حظوته. على الأقل هذا ما يشاع عنه. حتى اختفاء أحد الحراس الشخصيين يُعدُّ حدثاً. بعد أن برز نجم الجنرال قباج، طيار البوينغ، وغدا قائداً للقوى الجوّية (ومنحه الحسن بالطبع رتبة جنرال) غابت صورته عدة أشهر عن شاشة التلفاز؛ فراجت حوله الإشاعات الأكثر تناقضاً: حاول قتل الملك، فأُعدم، أو بالعكس، حاول إنقاذ الملك من محاولة اغتيال جديدة، وجُرح جرحاً بليغاً، وهو يعالج في أحد المشافي...

في إحدى المرات غاب الملك نفسه عن الشاشات مدة خمسة عشر يوماً، مما أجبر مقدمي البرامج، بعد أن حرموا من زادهم اليومي الروتيني، على ارتجالات شاقّة. وغرقت المغرب فجأة في فراغ، مما أوجب على القصر أن يعلن ببيانات متكررة أن جلالته يشكو من توعك بسيط اقتضى بعض الراحة.

شغلت النساء الملك كثيراً. كان معهن في آن واحد كينيدي ولويس الخامس عشر. هو كينيدي على قدر استهلاكه الغزير والسريع لنجمات سينما مبتدئات، ومغنيّات شابّات، ومحترفات يمتطين الأجواء ترسلهن قوّادات أوروبا المختصّات بتأمين المتعة لكبار الشخصيات؛ وهو لويس الخامس عشر لأن كل واحد من أفراد الحاشية يزلق امرأته في السرير الملكي يحرز سبقاً في كسب حظوة الملك. وكما في ڤرساي، كل امرأة يشرّفها الملك، وإن خفية في إحدى زوايا الممرات، تستغل حُسن حظها لتوظّفه اعتماداً وتأثيراً:

فأي وزير سيرفض امتيازاً بغير حقّ لامرأة أمتعت الملك، أو لرجل من الحاشية عرفت امرأته سرير الملك؟

غير أن الحسن يعرف الحبَّ أيضاً، فقد أغرم بفاتنة مغربية ذات عينين صافيتين أطلقت عليها الرباط لقب «السيدة إدغار فور» منذ أن غزت قلب الرئيس الشهير الذي يعرف كيف يستسلم أحياناً؛ وبعدما أطفأت غلّة الملك عرفت كيف تكون المنسّقة الكبرى لمسرّاته. ثم سادت إحدى النجمات الفرنسيات مدة طويلة على قلب الملك. من إحدى زوجتيه الشرعيتين رزق خمسة أولاد، وهو يفضل الولد الأخير منهم رشيد. كما أن ابنته للاّ مريم التي زوّجها لفؤاد الفيلالي المكلّف بإدارة الثروة الملكية أنجبت له حفيدة، سكينة، أحبّها حتى العبادة، وكان يحب أن تؤخذ له صور وهو يضمها بين ذراعيه.

كانت دار الحريم تضم مقيمات غير ملائمات لتمثيل حياة تقويّة. في أحد الأيام كان الملك يصطاد في الأطلس الأوسط، فلفت نظره جمال إحدى بنات الأعيان قرب قرية مريرت(*). هي متزوّجة وأم لطفلين. حضرت سيّارة في اليوم التالي لتأخذها مع طفليها. فأمرُ الملك لا يناقش. حاول الزوج المسكين أن يسترد الولدين، لكن كان الأمر بالنسبة إليه كأنَّ عائلته بين ساعة وأخرى قد زالت عن سطح الأرض.

كان الملك يكنُّ ودّاً عميقاً لأمّه، للاّ عبلة. هي سيدة القصر، لها بلاطها، وترأس استقبالات النساء. عرفت سنوات صعبة عندما أغرم السلطان، بعد أن أنجبت له خمسة أولاد، بامرأة أخرى هي للاّ بهية التي غمرها بالهدايا الفخمة؛ ثم تزوجها وأنجبت له ابنة هي للاّ أمينة التي وُلدت في مدغشقر. بعد موت محمد الخامس، انتقمت للاّ عبلة بإلقاء غريمتها في غرفتين منعزلتين من القصر دون أي أثاث عدا فراش على الأرض. عندما كَبُرت للا أمينة تجرأت على مجابهة

(*) يعرض كتاب كلود أريام: لقاءات في المغرب (نشر دار Decouverte) صورة أكثر تفصيلاً عن طبائع القصر الملكي.

الملك أخيها غير الشقيق: وحصلت على أذن بمغادرة القصر مع أمّها.

شائعات في سراي الحريم، واستيهامات تولد في هذا الوسط المغلق، حيث تغلي الأحقاد الكامنة، ومظاهر الحسد المتأججة، دون أن ترشح منه أية معلومات، إنه عالم سري، خانق، مخز ومميت.

للّا عبلة أم الملك أَمَةٌ سوداء قدمها الغلاوي لمحمد بن يوسف. وتسري الشائعات همساً بأن مكر الغلاوي دفعه لتقديم تلك الفتاة وهي حامل للسلطان. الحسن ليس إذن ابن السلطان محمد المحترم، إنما هو ابن الماكر الذي تآمر على خلع السلطان عن عرشه...

توفي محمد الخامس جرّاء عملية غير خطيرة، وهو محاط باختصاصيين ماهرين، في مشفى مجهّز بأحدث المعدات.

الإشاعات - الخرقاء - تتعرّض لقدم ضغطت على أنبوب الإنعاش فخنقت الملك.

كل ما سبق ذكره ينتهي بنا إلى القول إنَّ الأخوة بورقات جُرفوا، على الأرجح، بإحدى هذه العواصف الصامتة التي تهب على السراي، لكنها مشؤومة.

وفقاً لرواية عائلية أولى، فإن للّا عبلة، والدة الملك، استاءت من التأثير الذي تمارسه على الحسن زوجته الشرعية الثانية فاطمة عمروش، أخت خالد عمروش الذي أغرمت به للّا نزهة بشدة لسوء حظّها. وبتواطؤ الأم مع خليلة سابقة للملك، باشرت عمليات سحر أسود (شراب المحبة والرقيات تلعب دوراً كبيراً في السراي). بدأت زوجة الملك تذوي والملك أيضاً. علم الأخوة بورقات بهذه الممارسات المشؤومة، بطريقة ما، فقرروا تبليغ الملك عنها. فقام الملك بنفي أمّه لبعض الوقت إلى طنجة، لكنه عمد إلى إخفاء الأخوة الثلاثة ليبقى هذا التغيّر الطارئ سريّاً.

رواية أخرى متأخرة تعزو إبعاد الأخوة بورقات لتلاعب مالي

احتيالي بشكل خاص ـ حتى بالنسبة للقصر ـ والأخوة شهود غير مرغوبين على هذا التلاعب.

أعطت خديجة بورقات، في وقت متأخر أيضاً، تفسيراً يبدو أنّه ملفّق ومبني على صيغة المؤامرات التي كَثُر الحديث عنها. بالنسبة لها فإن أخاها عليّ اطّلع على مؤامرة ضد الملك، أعدها الأمير مولاي عبد الله مع العقيد الدليمي. فأبلغ علي الحسن برسالة. غير أن خديجة غيّرت روايتها فيما بعد. الرسالة وقعت في يد الدليمي فعمل على إخفاء الأخوة، كما صودرت الآلة الكاتبة في المنزل العائلي. وفي تعديل لصيغة الحكاية: تلقى الملك الرسالة فأمر بإبعاد الأخوة بورقات، لأنه لا يحتمل إلحاق الشبهة بأخيه علناً. هذا التعليل يتجاهل ولاء الدليمي الذي لا يتطرق إليه شك في العام 1973؛ كما أن الأمير مولاي عبد الله يمارس حياة خاصة حافلة جداً، ولم يبدر منه أي اهتمام بممارسة السلطة.

* * *

عرفت القضية قفزة غير متوقعة في العام 1981 .

أرادت خديجة مغادرة المغرب والاستقرار في فرنسا، حيث تعيش إحدى أخواتها وأخ رابع لها. تلقت من الإدارة القنصلية جواز سفر فرنسياً، لكن الشرطة المغربية منعتها من المغادرة في مطار الرباط بذريعة أنّها مغربية. فشلت ثلاث مرات في محاولة الخروج، وأخيراً نجحت في الهروب سرّاً إلى مدينة مليلة المعتبرة أرضاً إسبانية ضمن المملكة المغربية (والتهريب جارٍ من جهة أخرى بين المملكة والمدينة مما ييسر تسرب الأشخاص). من مليلة، استقلت خديجة زورقاً إلى مدينة مالقة الإسبانية. أخيراً وصلت إلى فرنسا في 7 نيسان 1981 واستقرت لدى أختها في ڤيلنوڤ ـ سان ـ جورج (مقاطعة ڤال دي مارن).

بعد شهر من وصولها تسنّم فرنسوا ميتران رئاسة الجمهورية الفرنسية، فكتبت له ولعدة منظمات إنسانية تشكو اختفاء أخوتها.

في 20 كانون الثاني 1982 تلقت رسالة من دانييل ميتران زوجة الرئيس تذكر فيها: «ملفُّ أخوتك حالياً قيد المعالجة في وزارة الشؤون الخارجية. تأكّدي أنني سأتابع باهتمام كبير تطور القضية» ولم تذهب هذه الكلمات سُدى. وُجّهت رسالة من قصر الإليزيه إلى قصر الرباط تثير قضية بورقات، لكن الرباط لم تجب عليها. في 22 نيسان استقبلت دانييل ميتران خديجة، وعهدت بها إلى إحدى معاوناتها، سيسيل سبورتيس. وأبلغت الاستخبارات العامة بالقضية، فكلفت أحد المراقبين باستمرار الاتصال بخديجة.

كان الحذر ضرورياً. في تموز، وبينما هي متوجّهة بالقطار إلى ڤرساي لاتباع دورة تدريب مهني، اعترضها ثلاثة مغاربة وهددوها: «توقّفي عن الاهتمام بأخوتك، ولا تطرحي أسئلة كثيرة، وإلا ستواجهين متاعب جديّة». عرفت من بينهم أحد رجال الشرطة: سبق أن استجوبها في الرباط. بلغت مراقب الاستخبارات العامة، فأعطاها رقم هاتف لتتمكن من الاتصال به في حال الضرورة.

في 27 أيلول، وفي زحمة الشارع في باريس، اعترضها الرجال الثلاثة مجدداً: «إذا لم تتخلّي نهائياً عن قضية أخوتك فستحصلين على رصاصة في رأسك وأخرى في رأس ابنك»، كان الابن يعيش مع أبيه في مقاطعة بريتانيا. وذكر لها أحد المغاربة العنوان.

ذعرت خديجة، وعادت إلى منزل أختها. في عصر اليوم التالي كان لها موعد لدى طبيب أسنان في شارع برتوي. وبعد تردّد قررت الذهاب إليه. وجدها الطبيب متوترة عصبية، وغادرت العيادة دون أن تعالج.

في الساعة 19.30 رنّ جرس الهاتف في مكتب استخبارات عامة. كان المراقب المكلّف بقضية خديجة غائباً. رد أحد رجال الشرطة. سُمع صوت امرأة مبهورة الأنفاس». عثروا عليّ. إنّهم يلاحقونني. أنا في شارع...» وقُطع الاتصال الهاتفي.

لم تعد خديجة مساء إلى منزل أختها. فأنذرت السلطة الجنائية.

فتحت النيابة العامة في كرتي تحقيقاً ضد مجهول X بتهمة «توقيف، وحجر، وحبس شخص بشكل غير قانوني» و(هي ذات التعابير المحدّدة لما لاقاه أخوتها منذ تسعة أعوام).

بعد سبعة أيام لم تظهر خديجة، وفي 5 تشرين الأول استُدعي سفير المغرب إلى الكي دورسيه. في اليوم نفسه صرّح الناطق الرسمي أن خديجة أعلمت الوزارة بوضع أخوتها منذ تموز 1973 .

غدت القضية ضمن سياق سياسي مربك. بيت المغرب في المدينة الجامعية المجدّد سيفتتح في 6 تشرين الأوّل بحضور ولي العهد الشاب الأمير سيدي محمد. وفي 27 تشرين الأول، الرئيس فرنسوا ميتران سيسافر إلى المغرب في زيارة رسمية. الرباط تعلّق أهمية كبرى على هذه الزيارة. والحزب الاشتراكي وأمينه العام السابق لم يدّخرا وسعاً، عند وجودهما في المعارضة، في توجيه النقد لنظام الحسن الثاني، وانتهاكه لحقوق الإنسان. هل ستنشأ قضية جديدة مماثلة لقضية بن بركة تعترض التوفيق بين البلدين؟

هذا التزامن في التقويم أثار مشكلة أخرى: هل وقع اختيار خديجة على هذه الفترة المثالية لتوجيه الاهتمام بمأساتها العائلية مدّعية الاختطاف؟ لم تستبعد الشرطة هذا الاحتمال. وبالنسبة للسلطات المغربيّة، هذا أمر مؤكّد. أدان يوسف بن عباس، سفير المغرب في باريس، «هذه القضيّة الملفقة للإساءة إلى العلاقات بين البلدين، وعرقلة زيارة الرئيس ميتران». في الرباط كان السخط ظاهراً حتى في أوساط المعارضة، التي لاتُعِدُّ الأخوة بورقات، المقربين سابقاً إلى القصر، من بين ضحايا القمع الأكثر إثارة للاهتمام.

في 7 تشرين الأوّل، الساعة السابعة والنصف، وبعد عشرة أيام من اختفائها، دخلت خديجة إلى مركز الشرطة الواقع على مدخل نفق طريق الغرب الوحيد الاتجاه. وصرّحت بأنها خطفت من قبل مغربيين، حبساها ومنعا عنها الطعام. اقتيدت إلى مشفى سان كلو.

فوجدها المفتش كلود كانسيس معاون رئيس المفرزة الجنائية في حالة إرهاق شديدة. بعد أربع وعشرين ساعة من العناية، أمكن استنطاقها. غير أن شروحها بقيت غير متماسكة، ممتلئة بالفجوات والتناقضات، مما يمكن أن يُعَدَّ دليلاً غير مباشر على التصنّع. كما يمكن أن يكون نتيجة لابتزاز تعرَّضت له المسكينة مُهدَّدة بتعذيب أخوتها إن صرّحت بحقيقة حبسها. رُجِّح التعليل الأوّل رغم التحقق من وجود الشرطي المغربي الذي تعرّفت عليه خديجة في فرنسا في فترة اختطافها.

عَبّرت السلطات المغربيّة عن ارتياحها. وصرّح السفير المغربي: «الرواية البوليسية نَفَّست» ودفع الزهو الرباط إلى إصدار بيان متهوّر صرّحت فيه أن خديجة بورقات «ليست من أصل مغربي ولا صلة نَسَب لها قريبة أو بعيدة بالعائلة المالكة المغربية»، وهذا مخالف للواقع والمنطق، فتجنّس الأب لا يلغي نسب الأم وانتماءها للأسرة العلوية وقرابتها مع الملك. كما أن البيان يذكرأن أخوتها الثلاثة متورطون في «قضية ابتزاز وتهريب أسلحة». هكذا اعترفت أخيراً الرَبَاط بوجود قضية بورقات. كان هذا في العام 1982 واختفاء الأخوة الثلاثة يعود للعام 1973 . العدالة المغربيّة تعامل ملفّ القضية دون إسراع وتقيّد بمرور الزمن. إذ لم يُبَيِّن نوع الجرم أو الجهة القضائية التي تنظر فيه، ولا مكان احتجاز المتهمين. لم يُعطَ أي توضيح عن واقع مرور تسع سنوات على التوقيف دون تأمين حق الدفاع للموقوفين، والأذن لمحام بالتوكل والدفاع عنهم.

في هذه القضية الغامضة التي تبدو وكأنّها انتزعت من الصفحات الأولى من بداية حكم الأسرة العلوية، في عصر سحيق لا وجود للقانون فيه إلا حسب مزاج السلطان ورغباته، بينما هي في الواقع تعود إلى زمن تفكّر فيه المغرب بإقامة جسر على مضيق جبل طارق يصل أفريقيا بأوروبا. الحقيقة الثابتة فيها أن ثلاثة رجال اختفوا منذ 8 تموز 1973 لأسباب مجهولة، وقد انقطعت أخبار أي منهم منذ العام 1975 .

15

دور الجبهيين

لم يتعطّل القمع أبداً: حزيران 1971 ، قضية مراكش؛ شباط 1972، قضية عسكريي الصخيرات؛ تشرين الأول 1972 قضية الطيّارين؛ 19 حزيران 1973 قضية مغاوير البصري. في القضايا الثلاث الأخيرة، هوجم القصر بقسوة من قبل منافسيه، مما اضطر الملك لردّ فِعلٍ عنيف وسريع، وهذا ما لايرغب فيه. إنّه يفضل القمع الوقائي، إذ يتمكن فيه من اختيار الوقت المناسب والضرب عندما يكون الرأي العام العالمي منشغلاً ولا يركز اهتمامه على المغرب. عندئذ تجري القضايا بلا مبالاة وتتيح معايرة العقوبات والإجراءات الزاجرة، مع الحفاظ على الواجهة الديمقراطية. تعرض الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP منذ نشأته لهذا النهج الحَسَني النموذجي، الذي يترك الضحيّة مبهورة مختلجة دون أن ينتزع منها الحياة، بحيث تتمكن أن تستعيد مكانها في الواجهة، إنّما المكان المحدّد لها تماماً بالحاسوب الملكي والتي تزعم أنها قادرة على تجاوزه.

لم يكن عبد الرحيم بوعبيد وأصدقاؤه الوحيدين في التخوّف من تنامي قدرة اليساريين في الأوساط الجامعية. فموجة التظاهرات أقلقت القصر. تحكُّم الماركسيين في الاتحاد الوطني لطلاب المغرب UNEM أدى إلى حلّه. أوقف قادته والعشرات من أعضائه البارزين، لكن خشي أن تتعدى العدوى السياسية حدود الشبيبة الطلابيّة وتصل إلى الطبقة العاملة التي تحرّكت في الوقت نفسه

بسلسلة من الإضرابات تجلت فيها العزيمة. أحسّ الحسن الثاني ببروز بديل عن المعارضة الكلاسيكية التي تمكن على مدى السنوات السابقة أن يضبطها تماماً، بل أن يدجّنها.

انبثقت الثورة اليسارية المغربية على شاكلة مثيلتها الأوروبية من حساسية عالمية، بل كانت فلسطين ڤييتنامها. حلّ ناصر فترة طويلة في قلوب الشبيبة المغربية، فتأميم قناة السويس، وفشل الحملة الفرنسية ـ البريطانية أثارا حماساً عارماً. كان يُستمَع إلى إذاعة القاهرة بما يشبه الخشوع الديني، حتى نكبة حزيران 1967 لم تزعزع مكانة الرئيس عبد الناصر، الذي قوبل موته المفاجئ بحزن عميق في المغرب، والذي أعلن الحداد الوطني على فقده. كانت فلسطين البديل في أوساط الشبيبة. تعدّدت حلقات الدراسة ولجان الدعم في الجامعات والمدارس الثانوية. أنشأ الشاعر عبد اللطيف اللعبي مجلة *أنفاس Souffles* بالفرنسية في العام 1966، وثم دار نشر أطلنطس Atlantes في العام 1967، وجمعية الأبحاث الثقافية في العام 1968، ثم أصدر «*أنفاس*» بالعربية في العام 1969. ونقل شعر *المقاومة الفلسطيني* إلى الفرنسية، وكتب قصيدة ردّدها جميع الطلاب المغاربة: «تساقط الثلج طوال الليل على القدس»، وفي العام 1972 سمّى ابنته قُدْس. نَفَد عدد من «*أنفاس*»، أصدره عن فلسطين، خلال بضعة أيام. وفي الصفوف اقتلع التلاميذ صورة الحسن وكتبوا مكانها ثورة التي تعلّموها من الفلسطينيين.

في العام 1967 ، نشر ابراهيم سرفاتي ومجموعة من اليهود المغاربة بيان تضامن مع الثورة الفلسطينية ـ في العام التالي دخل ابراهيم سرفاتي في هيئة تحرير «*أنفاس*»، وترك الحزب الشيوعي مع اللعبي في العام 1970، لخلاف على الموقف الرسمي المتعلّق بالشرق الأوسط.

بالنسبة للعبي والسرفاتي يجب أن يتعدّى التضامن الكلمات. فالطريقة الأكثر فعالية في مساعدة الفلسطينيين هي في نظرهم

إيقاد بؤر ثوريّة في البلدان العربية المحافِظة التي تكبح كفاح التحرير.

بالتوازي، قام مناضلو الاتحاد الوطني للقوى الشعبية بالتفكير في جمود منظمتهم. كانت فتنة عام 1965 صدمة كبيرة. فقد نهض الشعب على حين غفلة ولم يكن أي حزب قادراً على تقنية العصيان وتوجيهه. قادة الاتحاد UNFP تملكتهم الرهبة مثل جميع البورجوازيين المغاربة، وشهدوا وهم في عجز كامل تدفّق الجماهير وشغبها، ثم سحق التمرد بفظاظة. بعد ذلك عاشت المنظمة بين وسواس تجدّد التمرّد الشعبي بشكل غير قابل للضبط، مما يُخشى معه أن يجرف كل بنيات المجتمع المغربي، وبين الحذر من انقلاب عسكري يقيم دكتاتورية صارمة.

أخيراً فإن آلاف الطلاب الجامعيين المغاربة، الذين يدرسون في باريس وبوردو وتولوز وليون، امتدت إليهم عدوى الشَّغب اليساري عام 1968، وتطرفوا على شاكلة رفاقهم الطلاب الفرنسيين.

نشأت جراء ذلك ثلاث منظمات: «إلى الأمام» وقد أسسها ابراهيم السرفاتي والشاعر اللعبي، و«حركة 23 آذار» وقد أُطلق عليها هذا الاسم إحياء لذكرى فتنة الدار البيضاء، ونشأت عن الحلقات الفكريّة التي كوّنها المجاهدون القدماء في حزب الاتحاد UNFP، ثم «خُدّام الشعب» التي وُلدت من انشقاق في حركة 23 آذار. ثم إعادة اتحاد تحت اسم «الجبهة». جمعت بين هذه المنظمات المرجعية الماركسية ـ اللينينية، والتضامن مع فلسطين، وافتتان بالثورة الثقافية الصينيّة. وتحت منطق حازم يستخدمونه بذات براعة أمثالهم الأوروبيين المؤسفة، وماوراء نزاعات شِيعهم الشرسة، تجمع بينهم قناعة مشتركة: البروليتاريا المغربية ماتزال خارج اللعبة السياسية؛ وحده العمل في العمق سيتيح لها المشاركة بفعالية فيها والدخول إليها.

إدانتهم للمعارضة الكلاسيكية لا جدال فيها. خلال عشر سنوات

برهنت تلك المعارضة عن عجزها. إنهم يلومونها على «الصراع على المناصب» بدلاً من «صراع الطبقات»، وهذه الملامة ترتكز على واقع وحقائق: فأبو عبيد الأمين لأفكاره بعزم واستقامة، كم من التحاق له بالقصر خفي أو منظور، عن مَلَلٍ في رؤية السنوات تمرُّ دون أن تلوح بارقة للوصول إلى السلطة، أهو انطلاق قابليات كُبِحَت مدة طويلة أو رغبة في عدم إهمال مواهب يمكن أن تكون مفيدة للمغرب وتركها دون استثمار؟ بالنسبة للجبهيين حتى أبو عبيد، وعلي يَعته وأمثالهما قد فقدوا مصداقيتهم. جُرّوا إلى انتخابات مزيّفة في اجتماعات سريّة مشبوهة مع القصر. مدّوا إليه اليد دائماً بسذاجة، وغشّهم على الدوام. ماذا فعلوا في نهاية الأمر غير بقائهم لعبة القصر والبورجوازية؟

في كانون الثاني 1972 أوقف السرفاتي واللعبي. أعلن طلاب المدارس الثانوية الإضراب. خشيت السلطة تفاقم الإضراب، فأخلت سبيل السجينين، غير أنها عادت فألقت القبض على اللعبي وعشرات من المناضلين. أُنذر السرفاتي في الوقت المناسب ففرّ من مداهمة الشرطة؛ ووجد مخبأً يقيه السجن. في آب حوكم ستون متهماً أمام محكمة الدار البيضاء بتهمة التآمر على أمن الدولة. وفي الوقت نفسه كانت قضية مغاوير البصري وفرع اتحاد القوى الشعبية في الرباط تستأثر بالاهتمام. قرار الحكم خال من الشفقة: خمسة وعشرون حكماً بالسجن مع الأشغال الشاقة المؤبّدة غيابياً، ومنها الحكم على عبد العزيز المنبهي وعبد الواحد بلكبير المعتبرين هاربين بينما هما محتجزان في سجن سريّ للشرطة. ستة مناضلين حكموا بالسجن خمسة عشر عاماً، وثلاثة عشر بعشرة أعوام، وواحد بثمانية، وستة بخمسة أعوام.

انصرف السرفاتي إلى المقاومة السريّة.

* * *

ابراهيم السرفاتي المقدّر له أن يغدو يوماً أقدم سجين سياسي في القارة الأفريقية، هو أحد هؤلاء الرجال المستقلين الذين يتعلّق

مستقبلهم كلّه بقناعاتهم، وُلد يهودياً في بلاد كانت فيها الأقليَّة اليهوديَّة، وفقاً لتقليد عريق في القدم، موضوعة تحت حماية العرش، لكنه غدا الخصم العنيد للنظام وهدف عقاب الحسن الثاني الشخصي. هو معاد للصهيونية ومؤيد لحق الفلسطينيين. ولد في العام 1926 في الدار البيضاء، فهو ينتمي إلى جيل الحماية الفرنسية والكفاح من أجل التحرير، لكنه غدا القائد الرمزي لجبهة تضمُّ الشبيبة المولودة بعد تحقيق الاستقلال.

كان ذا دراسة متفوقة حتى الرياضيات الخاصة في ثانوية ليوتي في الدار البيضاء. وفي العام 1944 ـ وهو في الثامنة عشرة ـ ينتمي إلى الشبيبة الشيوعية المغربيّة بعد تنفيذ حكم الإعدام من قبل الجيش الفرنسي بالشبان المتظاهرين من أجل الاستقلال. في السنة التالية يغدو عضواً في الحزب الشيوعي ويسافر إلى باريس ليتمّم دراسته في المدرسة العليا للمناجم، ويتخرج منها مهندساً مدنياً في اختصاص المناجم، ويعود بعد أربع سنوات إلى المغرب.

في الثالثة والعشرين من العمر كان برأس يهودي عربي جيّد الاستدارة، يعلو قامة يصل طولها إلى مئة وتسعين سنتمتراً. إنّه أحد الشبان النادرين من أبناء السكان الأصليين يحمل شهادة من إحدى أشهر المدارس العليا في فرنسا. وقد بدا المستقبل أمامه في أسعد طالع.

سمّي مدير ورشة للأبحاث المنجمية في جبال الأطلس العليا، لكنه استقال بعد بضعة أشهر والتحق بالمجاهدين لأجل الاستقلال. استقر في الدار البيضاء، وناضل في أوساط النقابيين. اعتقلته الشرطة الفرنسية وسجن شهرين في العام 1950. في العام 1951 يلتقي مع ابنة عائلة من الجمهوريين الإسبانيين المنفيين، هي جوزفين الفتاة الأندلسية الرائعة الجمال ويتزوّجها. يولد له ابن موريس في العام 1951، وفي السنة نفسها، وبعد إقامة جديدة في السجن، تنفيه المندوبية إلى فرنسا مع أخته إفلين المناضلة مثله، وزوجته وابنه. تقرّر أمه الكهلة أن تنتمي إلى الحركة، فيحدّد لها فرنسوا ميتران

وزير الداخلية آنذاك إقامة جبريّة في مقاطعة كنتال، ثم في مقاطعة الغارون الأعلى. تعود الأسرة إلى المغرب بعد الاستقلال.

تتجدّد مسيرة ابراهيم السرفاتي المهنية: مهندس مناجم في العام 1956 ، ثم مدير مناجم وجيولوجيا في كانون الثاني 1959 . يُلحَق في حزيران 1960 بالإدارة الشريفية للفوسفات بصفة مدير أبحاث وتطوير. كانت تلك الإدارة أكبر مؤسسة في المغرب. جوهرته الصناعية، والضمانة الفضلى لمستقبله الاقتصادي (رئاستها منبع غنى لرجل مجرّب، وهي مطمح كل صاحب مقامٍ عالٍ في المملكة. أحد رؤساء الوزارة السابقين كوّن ثروة عندً استلامها). وفي العام 1962 كلّف السرفاتي إلى جانب عمله بإعطاء محاضرات في مدرسة المهندسين في المحمديّة.

لكنه، وهو المناضل دائماً، اعتقل مرة أولى في كانون الأوّل 1962 ، ثم في آذار 1965 بعد فتنة الدار البيضاء.

إلى كلّ هذه المهام أضاف في العام 1965 إعطاء محاضرات في كلية العلوم الاقتصادية في الرباط، وكان هذا كثيراً بالنسبة لجوزفين، فبين الفوسفات والنضال الحزبي لا ترى زوجها، وانفصل الزوجان.

في تشرين الثاني 1968 عُزل من إدارة الفوسفات لتضامنه مع عمال مناجم الخريجة المضربين، فانصرف إلى التدريس في المحمدية، حيث استلم إدارة شعبة المناجم قبل أن يسمى مديراً للدراسات في العام 1971 . وبالتوازي نشر نصوصاً عن القضايا الثقافية في أفريقيا والعالم العربي، والقضية الفلسطينية، والصهيونية، واليهود المغاربة. في العام 1971 يغدو عضواً مراسلاً لمركز الدراسات والأبحاث الفلسطينية في بيروت.

علت وجهه الأخاديد، وأطلق شاربين كثّين أسودين. وبقيت عيناه تشعان حيوية.

عندما سعى رجال الشرطة لإيقافه في 14 آذار 1972 ولم يجدوه،

توجّهوا كعادتهم إلى أخته وابنه. موريس في العشرين من العمر، ضُرب ضرباً مبرّحاً، لكنه لا يعلم أين أبوه. أما إڤلين أخت ابراهيم فتعلم. كانت صغيرة القامة، شبه قزمة (مئة وستة وأربعون سنتمتراً) كأن إلهاً ساهياً شكّل الأخ عملاقاً ولم يبق لديه إلا القليل ليشكّل الأخت. عُذّبت بوحشية بالكهرباء، وجُلدت، وكانت ضحية عقوبات أشبه بأحكام الإعدام. توفيت بعد سنتين.

من عمق زنزانته حيث قضى ثمانية أعوام كتب عبد اللطيف اللعبي قصيدة جميلة رهيبة، يعبر فيها عن التعذيب بكلمات من نار تَحْبِكُ واخزة الأبيات الثلاثة.

تتكلّمين أو تقتلين

قتلوك يا إفلين

ولم تتكلّمي.

* * *

انتقل ابراهيم السرفاتي من مخبأ إلى مخبأ خلال شهر والشرطة تبحث عنه. في نيسان عرّفه رفقاؤه على كريستين دور - جوڤن متعاونة فرنسية، وأستاذة تاريخ وجغرافية في كلية محمد الخامس في الدار البيضاء منذ ثلاثة عشر عاماً. هي ابنة رئيس جامعة Caen كان في فرنسا الرجل المهاب والمقاوم الكبير بيير دور. كانت الأستاذة تقدميّة ولا تنقصها الشجاعة، رضيت أن تخبئ الرجل المطارد، دون اهتمام بالسبب. تصوّرته رجلاً قصير القامة، ممتلئ الجسم، ذا شعر مجعّد... واكتشفت أمامها عملاقاً ذا شعر أملس ينظر إليها من علٍ. رفيقان هاربان، عبد اللطيف زروال وبلعباس مشتري التحقا بابراهيم. وفي شهر أيار، وجدت كريستين قريباً من بيتها شقّة صغيرة للإيجار، فوقعت عقد الإيجار من قِبل متعاون فرنسي مزمع على الرحيل إلى فرنسا، واستقر الفارون السريّون فيها.

حياة خطيرة، مضنية، مثيرة، بدأت عندئذ، ودامت سنتين

ونصفاً. كانت كريستين تؤمن اللوازم، وتقوم بالتسوّق، وترافق الرجال الثلاثة إلى مواعيدهم السريّة (زوجان لا يثيران انتباه الشرطة بقدر رجل بمفرده). كان زملاؤها، وأولادها أنفسهم يجهلون حياتها المضاعفة، توتر مستمر، وإنهاك جسدي، وهَلَع يتجدّد عند أقلّ تأخير، أو أي حضور مشبوه إلى قرب المخبأ السرّي. هي فرنسيّة محمية نسبياً، لكنها تعرف أعراف وعادات الشرطة لتدرك أن من السهل جدّاً الموت في حادث سير.

كان للعمل السري أيضاً لحظاته الظريفة: فقد نشأ حبّ بينها وبين ابراهيم، رغم اللحية الرهيبة التي تركها تنمو لتغيير ملامحه.

كان عبد اللطيف زروال في الثامنة والعشرين من العمر، شديد السمرة، ذا شاربين كثين. ابن مدرّس، وقد كان يعمل بدوره في حقل التعليم ويتابع دراسات فلسفية، ويكتب الشعر أيضاً. مسيرته السياسية مماثلة لمسيرة السرفاتي الذي تبعه بعد الانفصال عن حزب علي يَعتّه الشيوعي. هو عضو في حركة إلى الأمام، ومسؤول عن طلاب الرباط، ومعروف جداً في العاصمة، لذا وجب أن ينسحب إلى الدار البيضاء. بلعباس مشتري، في الثانية والعشرين، صديق طفولة لزروال، وهو أيضاً طالب فلسفة.

في 5 تشرين الثاني 1974 كان زروال على موعد مع أحد مناضلي حركة 23 آذار. نحو الظهر حضرت شابة مغربية تنذر كريستين أن إدارة 23 آذار قد اعتُقلت. أسرعت كريستين إلى الشقّة وأنذرت ابراهيم وبلعباس. غيّرا ملامحهما: انتظرا زروال، لكنه لم يعد. زادا من إجراءات الأمن الواجب اتخاذها في حال توقيف أحد الأعضاء. انقضت خمسة أيام ولم يَعُد زروال. في 9 تشرين الثاني، وهو يوم سبت قال ابراهيم لكريستين: «أعتقد أننا لن نرى زروال قبل مدة طويلة»، وأضاف واثقاً: «أعتقد بعدم حصول اعتقالات أخرى. أغلقنا جميع المنافذ واتخذنا كلّ الاحتياطات» تعانقا وانفصلا. لم يعلما أنهما لن يلتقيا إلا بعد اثني عشر عاماً.

* * *

بَطلَ التعذيب في دار المُقري منذ موت أوفقير. الدليمي، خليفته، أبطل المركزية، ووزع الإجراءات على عدة ڤيلات في الرباط، ومستودع مهجور في مطار أنْفا، وبشكل خاص في درب مولاي شريف في الدار البيضاء.

درب مولاي شريف هو اسم الحيّ الذي تقوم فيه مفوضية الدائرة الثالثة عشرة. والمفوضية بناء من الإسمنت المسلح، كئيب المنظر، يتألّف من ثلاثة طوابق، تمثّل جيّداً الطبيعة المضاعفة للنظام المغربي. من جهة الشارع، مفوضية عادية يعمل فيها شرطيون طيّبو القلب. ومن الجهات الخلفية فناء محاط بنبأتات معرّشة وجنبيات تحرسه مفارز من قوى التدخّل السريع، لا تدخل إليه إلا سيارات الشرطة. مركز التحقيق يشغل الطابق الأرضي، بينما يسكن في الطوابق الثلاثة الأخرى عائلات أفراد الشرطة، وتنتشر حبال الغسيل على نوافذها، ويلعب الأطفال على شرفاتها التي لاتعلو إلا بضعة أمتار عن أماكن التعذيب.

عن يمين الممر المركزي، مكاتب المفوضين والمراقبين، وعن يساره قاعات التعذيب حيث يُزرب أعضاء المنظمات السرية المناضلة، ممدّدين على الأرض، مقيّدين على الدوام، معصوبي الأعين موقوفين لأسابيع أو أشهر أو سنوات.

كان ضابط التعذيب آنذاك المفوض المسؤول عن المنطقة همياني، من المفرزة الوطنية للشرطة القضائية، يزعم أنّه خريج سان سير. رجل قصير وبدين، سمج، ذو وجه فَرِح يرتدي مثل جميع معاونيه ثياباً شديدة التكلّف. للمناضلين السريين المحتجزين الذين يحاولون أن يشرحوا له برنامجهم السياسي يجيب ضاحكاً بسماجة ومجون: «أنا أفضل الشامبانيا والفتيات!». يتكلم على الدوام تقريباً بالفرنسيّة، فاللغة العربيّة في مكاتب الدرب تقتصر على صغار الموظفين.

تعرّض ابراهيم السرفاتي لمجموعة التعذيب الكلاسيكية المتّبعة خلال ممارسات تعود إلى أكثر من عشر سنوات.

مجثم الببغاء، وهو مقتبس من البرازيل، ويقضي بأن يثني المعذّب ركبتيه حتى صدره، ويمسك عقبي قدميه بقبضتيه، ويجثم في هذا الوضع ساعات على قضيب فولاذي قائم على عارضتين.

يشكّل التعذيب بالماء تحسينات بالنسبة لمغطس الرأس المتّبع من قبل المعذبين الفرنسيين: إذ يكفي ممسحة من جنفيص (خيش) مشربة بالماء تُحشر في الفم. لاحظ ابراهيم الذي تعرّض لهذا التعذيب بعد توقيفه في شهر كانون الثاني 1972 تحسيناً: الممسحة مرطّبة قليلاً بحيث يشعر المعذّب بالاختناق مع إبقائها في الفم مدّة أطول. قام معذّبوه أيضاً بصبّ مادة كيميائية غير محدّدة، رغوية، تؤدّي بشكل غامِض لعضّ الشفتين حتى سيلان الدم. تحدّث أعضاء UNFP المعذّبين بمناسبة «المؤامرات» المتتابعة عن تلك المادة الكيميائية، التي أكّدوا أنها تثير أعصابهم حتى يغدوا كالمجانين.

عُلّق ابراهيم مثلهم من رجليه ومعصميه ووجهه إلى الأرض، وهو على قضيب بين عارضتين. مثلهم تصبّب عرقاً، وأحسّ بأن عموده الفقري يكاد يتحطم. إنّه تعذيب الطائرة الذي يزهو بجدواه المعذِّبون. المعذَّب وهو يعاني ألماً لا يطاق يحاول دون انقطاع أن ينهض وهو يشدُّ على قبضتيه وعقبيه، لكنه يعود إلى وضعه غير المحتمل سريعاً إلى أن يفقد وعيه.

بالتأكيد، تستخدم أيضاً الفلقة التقليدية، فتوجّه ضربات متلاحقة لأخمص القَدَمين ويستخدم فيها سوط من كوتشوك قاس مقوى بألياف نايلون وأسلاك من فولاذ. حسّن همياني التقنية بأن أمر بصب مياه مالحة على القدمين المخرشتين المقرّحتين. بعد شهرين من ممارسة الفلقة غدت قدما ابراهيم قطعتين متورّمتين مدّماتين.

غير أنّ التعذيب هو أكثر من آلام جسديّة. ففي نصّ كتبه ابراهيم السرفاتي بعد عشر سنوات، وهو يفطر القلب حزناً على

مدى المعاناة النفسية من ذكريات التعذيب وقسوته، يتطرّق إلى السبب في عدم تعرّضه لهذا الموضوع قبل ذلك الوقت: عندما نعاني منه لمدة طويلة وبشدّة حتى ليتغلغل في جسمك وكيانك، (فالتكلّم عنه) بمثابة تحريض، يقزز النفس، مادام الشعور به قائماً، وهذا يستمر سنوات. من المستحيل أن ترغب به مواجهة، بل بالعكس إنّك تفعل كل شيء لنسيان تلك الساعات القذرة، لتلقى مجدداً الوجه الإنساني بعد أشهر وأشهر من إذلال جسدي، حتى لا يرتعش القلب عند كل نأمة تذكّر بذلك الصوت الفظّ الذي يدوّم في الأذن، حتى في أعماق خَدَري: «نهوض» - وأنا أعلم أن ذلك يعني حلول موعد التعذيب(*).

لحسن الحظ، أحدث له التعذيب الذي كابده، في كانون الثاني 1972 ، عقابيل قلبية بحيث يغمى عليه سريعاً. فبعد جلسة تعذيب شديدة القسوة في 18 تشرين الثاني، عُرّض للبرد مدّة طويلة، وهو دون حراك. حدث له تسرّع في نبضات القلب. أفاد أساتذة الطب في مشفى ابن سينا، الذي نقل إليه في اليوم التالي، أنّ السبب يعود إلى الجهاز المقوي للأعصاب. استُبدل بالعنف الحرمان من النوم. في نهاية كانون الأول وصل إلى حافّة الجنون. غير أن اكتشاف الشرطة عقب اعتراف أحد الأعضاء، نتيجة التعذيب، على مخبأ يحوي وثائق جمعية «إلى الأمام»، وخاصة ضبوط اجتماعات أمانة السرّ الصريحة، خفّف الضغط: لم يَعُد همياني يطلب إلا تأكيد ما يعرفه سابقاً.

أوقف وفي جيبه مجموعة مفاتيح عديدة، أراد المفوض أن يعرف الأقفال العائدة إليها، وكأنه متأكّد أنها تتعلّق بأمكنة سريّة. غير أن ابراهيم لم يتكلّم.

سجّل نقطة لصالحه عندما ذكر أمام جلّاديه الثورة البرتغالية، والمصير الذي لقيه زملاؤهم شرطة كيتانو Caetano السرية (PIDE)

(*) عن مجلة الأزمنة الحديثة، عدد نيسان 1986 .

مما دبّ الفزع في قلوبهم. غير أن المفوض الرئيسي قدور اليوسفي معاون همياني، والمسؤول الدائم في الدرب، أخذ بثأره. استدعى في أحد الأيام ابراهيم إلى مكتبه، وبدأ معه حديثاً عادياً، كأنه يتحدث مع موقوف متعاون. أجاب ابراهيم، غير المهتم بالتحدي، بالنغمة ذاتها. كان أحد الأعضاء ممن انتصر عليه التعذيب قد أخفي تحت مكتب اليوسفي، فظّن مما سمعه أن قائد «إلى الأمام» غدا من المتعاونين مع الشرطة.

بدءاً من منتصف شهر تموز، بوشر بإعداد المحاضر الرسمية لإفادات جميع الموقوفين. حضر فريق من موظفي الشرطة مع آلاتهم الكاتبة إلى مقر مفوضيّة الدرب. واضطر معظم الموقوفين أن يوقّعوا إفاداتهم وأعينهم معصوبة، أمّا المقاومون فتعرّضوا ثانية للتعذيب. في 26 آب رُحِّل الموقوفون الأوائل إلى قصر العدل، ليقدّموا إلى قاضي التحقيق، لإصدار مذكرة توقيف طويلة بحقهم من ثلاثة إلى تسعة أشهر (وفقاً للمادة 82 من قانون الإجراءات الجزائية المغربية المعدّل، وبالظهير رقم 159 ـ 451 تاريخ 18 أيلول 1962 ، «التوقيف الاحتياطي لا يجوز أن يدوم أكثر من أربعة أيام، إلا بإذن خطّي من النيابة العامة لتمديده ثمانية وأربعين ساعة»). تسعة وسبعون موقوفاً تركوا الدرب، ثم أُوقف الترحيل دون إبداء الأسباب. بقي ستة وعشرون عضواً، منهم ابراهيم سرفاتي بالانتظار.

عبد اللطيف زروال أحدث مُشكلة.

* * *

منذ اختفائه في 5 تشرين الثاني، حاولت كريستين دور ـ جوفِن أن تعرف مصيره.

علمت أنّ الشرطة ذهبت في 10 تشرين الثاني وأوقفت أباه، المقاوم السابق، والمعلم، ربّ العائلة المؤلّفة من ستة أولاد، من مسكنه في بير رشيد، وهي محلّة سكانية كئيبة تقوم شهرتها

الوحيدة على وجود مشفى للأمراض العقلية في جوارها. اقتيد الوالد إلى الدرب وحُقّق معه ـ إنّما دون تعذيب ـ ، وخلال يومين ما فتئت الشرطة تسأله: «أين ابنك؟ أين يختبئ؟».

علمت أيضاً أن أحد الأعضاء الموقوفين تمت مواجهته مرّتين مع عبد اللطيف.

ثم تسرّبت شهادة عضوين آخرين موقوفين في الدرب. التقيا بعبد اللطيف في ممر لجلسة تعذيب أخرى، وهو في حالة تدعو إلى الرثاء، غير قادر على المشي، كان محمولاً على جلد خروف من قِبل الشرطة.

في 11 تشرين الثاني، رفيق آخر، عبد الرحمن نوده، الذي ساءت حالته نتيجة التعذيب، نقل إلى مشفى ابن سينا في الرباط، ونقل عبد اللطيف زروال معه. ما كاد عبد الرحمن يصل حتى أعيد إلى الدرب دون تعليل. وبعد ثلاثة أيام، في 14 تشرين الثاني، نُقل ثانية إلى المشفى، وهناك قال له أحدهم: «مات الشخص الذي أُحضر معك في المرة الماضية».

في مساء اليوم ذاته، 14 تشرين الثاني، أُوقفَت كريستين في منزلها واقتيدت إلى الدرب، حُقّق معها، وطُلب منها أن تتعرف على الأعضاء الجبهيين من الصور، فرأت خلف المفوض على رفٍّ ظرفاً تجارياً كتب عليه بالفرنسية «عبد اللطيف زروال».

أعيدت إلى منزلها وفُرضت عليها إقامة جبرية بحراسة شرطيين على الباب يمنعانها من الخروج، والمفوض عمري يحقّق معها كل يوم، فكانت تشير إلى صورة عبد اللطيف دون انقطاع محاولةً حمايته، دون أن تذكر اسمه خشية أن تطلب منها تسمية آخرين.

في كانون الأوّل دفعها القلق إلى أن تتخذ قراراً جريئاً. فالغموض ما فتئ يتزايد حول عبد اللطيف. سرت إشاعة بأن أستاذ فلسفة اسمه بقّالي، من الموقوفين، نقل إلى المشفى وتوفي وفاة

طبيعية، وسلمت جثته إلى أهله. لا أحد من الأعضاء الحزبيين يعرف هذا البقّالي. «اعترفت» كريستين إلى المفوض عمري أنّها تعرف اسم العضو الذي كان يسكن مع ابراهيم، وأنها رأت هذا الاسم مسجّلاً على ظرف فوق رفّ في مفوضيّة الدرب. كان ردّ فعل المفوض عمري غريباً: استشاط غيظاً، وقفز إلى عنقها، كأنه يريد خنقها، وزمجر بأنها تتجسّس على الشرطة في مكاتبهم. ثم هدأ، وجلس، وأحنى رأسه وتمتم: «وبعد بلى، اسمه عبد اللطيف زروال، وقد أوقفناه والغلاف الذي يحمل اسمه يحتوي علىالأشياء التي وجدناها في جيوبه».

عُذّب عبد اللطيف دون رحمة ليفصح عن مخبأ السرفاتي وغيره، وبعد خمسة أيام وصل إلى نقطة اللارجوع. حاول المفوض همياني في البدء أن يخفي توقيفه: بينما كان المسكين يُحتضر في زنزانة الدرب، كان والده يستنطق في مكتب مجاور، كأنّ ابنه مايزال هارباً. غير أنّ المناشير التي أعلنت اعتقاله، والموزّعة من جمعية إلى الأمام لم تدع مجالاً لأية خدعة.

ابتكر عندئذ همياني هذا البقّالي محاولاً أن يضع بطاقة غير ضارّة على جثة عبد اللطيف. غير أن شهادة كريستين دور - جوفْن هدمت محاولته الجديدة.

مات عبد اللطيف زروال في 14 تشرين الثاني في المشفى عقب التعذيب الذي كابده في مفوضية الدرب.

كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة المؤبّدة مثل السرفاتي في قضية آب 1973 ، وكتب في المقاومة السريّة قصيدة بعنوان *الشهيد* غدت أيضاً شاهدة قبره.

ها أنا، أسقط في الساحة

أحمل قلبي مثل زهرة

حمراء

ينزف دمها قطرة، قطرة.

ها أنا عار، زاحف بين الموتى

أجمع كل ما أملك من قوّة

لألتقط العَلَم الممزق

وأؤجج بدمي

الشرارة المضطرمة بين الرماد.

ها أنا، أسدّد ثمن التضحية

ليتبارك موتي، يا حبّي.

الوداع لعبد اللطيف زروال، المناضل العالمي المغربي، الفيلسوف والشاعر، الذي سقط في ميدان معركة درب مولاي شريف القاتم.

* * *

وقعت كريستين دور ـ جوڤن على محضر تحقيق تعترف فيه بأنها ساعدت سرفاتي وزروال. أعيد إليها لأنه «لا يوافق المقام الأعلى» فاسم زروال فائض فيه. اقترحت تعديلات عديدة فرُفضت كلها للسبب نفسه.

في حزيران 1975 ، سُمح لها أن تخرج من منزلها، إنّما حُجز جواز سفرها، فتوجهت إلى مفوضية الدرب لتسأل عن الأسباب. مُنعت من الدخول. كلّمها المفوّض يوسفي من خلف الشبك وقد عبّر وجهه، الممتلئ بالندوب، عن دهشة عميقة: لا أحد يأتي من تلقاء ذاته إلى مفوضية الدرب، وخاصة من ناحية الفناء. ورفض أن يدلي إليها بأيّة معلومة.

بدأت عندئذ تحرّر نصّاً تتصدّى فيه لذكر زروال. عرفت الشرطة ذلك. فسألها المفوّض عمري عن محتواه. كان من البديهي أنها ستتشهد في القضية، وأن موضوع المختفي سيثار. لأوّل مرّة بعد الاستقلال، وجب على الشرطة أن تعترف بأن رجلاً توفي في الحجز الاحتياطي. كان أمراً مكدّراً للسلطة خاصة وهي تسعى للوحدة الوطنية بالنسبة لمشكلة الصحراء الغربية. والكشف عن

طمس قاتل سيعرّض اللوحة للتلوّث. لذلك تقرّر تجميد الثأر من الجبهيين مؤقتاً؛ وأوقفت سيرورة تقديم مناضليهم إلى قاضي التحقيق. بقي ابراهيم السرفاتي ورفاقه الخمسة والعشرون محتجزين في مفوضية الدرب.

في أحد الأيام دعا عبد الرحيم برّادا محامي الجبهيين كريستين لمقابلته، وقدّم لها محضراً يفيد الاعتراف رسمياً بموت عبد اللطيف، فبكى الاثنان معاً.

اقتنعت السلطة بالاعتراف بموت المعذَّب. بالطبع أشار المحضر إلى أن الوفاة تعود إلى أسباب طبيعية. فقد شكا عبد اللطيف منذ توقيفه من آلام عنيفة في البطن. توقّفت الشرطة عن التحقيق معه، واستدعت طبيباً، فنُقِل المريض إلى مشفى ابن سينا، ولم تُجدِ العناية التي بُذلت له في إنقاذ حياته.

غير أن كريستين رأته في صحة تامة يوم توقيفه؛ كما تمت مواجهته مرتين مع أحد رفاقه، بينما ادعت الشرطة أنّها لم تجر التحقيق معه. أخيراً إذا كان عبد اللطيف قد توفي بشكل طبيعي فلماذا لم تسلّم جثته لعائلته؟

طُردت كريستين من المغرب.

تمّت المسيرة الخضراء إلى الصحراء الغربيّة في تشرين الثاني 1975. وبعد شهرين، في 15 كانون الثاني 1976 وُضع ابراهيم السرفاتي ورفاقه الخمسة والعشرون مكبلين بالأصفاد، معصوبي الأعين في شاحنات صغيرة قادتهم إلى قصر العدل. فُكّت قيودهم، ورفعت العصائب عن أعينهم على السلّم اللولبي المؤدي إلى مكتب قاضي التحقيق.

برؤية ابراهيم يدخل إلى مكتبه خارجاً من جحيم إيقاف مؤقت دام أربعة عشر شهراً مترنحاً على قدميه المشوّهتين بالفلقة؛ ومعصماه مقرّحتان بحمل الأصفاد المستمر، وأصابعه مشلولة بتنازر رينو، مما حال دون تمكنه من الكتابة خلال سنوات، استقبله قاضي التحقيق بهذه الكلمة السامية: «حظّك طيّب في أننا موجودون ضمن بلاد ديمقراطية».

16

المسيرة الخضراء

لو قيل في العام 1972 لمصطفى الوالي، الشاب العملاق، الملتحي، الوسيم كأحد الأرباب، إنه ليس مغربياً لأبدى دهشة عميقة. فقد غدا بعد أربع سنوات أميناً عاماً لجبهة البوليساريو، وسقط، والسلاح في يده، مواجهاً الجيش المغربي. مما يعني أن مشكلة الصحراء المغربيّة ليست سهلة.

إذا تبيّنا الفرضية المغربية، فإن المقارنة مع الألزاس واللورين، التي كرّر الحسن الثاني الاستشهاد فيها دون كلل، تبقى غير مقنعة كثيراً. خسرت فرنسا هاتين المقاطعتين نتيجة هزيمة عسكرية كلاسيكية، تبعها عودة سريعة للجيش البروسي المنتصر إلى داخل حدود بلاده. من المحتمل بالنسبة لأهل مقاطعة بريتانيا أو غاسقونيا، الذين لم يروا ظلّ جندي عدو، أن يكون ضياع الألزاس واللورين مؤلماً بالتأكيد، لكنه يبقى مبهماً. أما المغرب فبالعكس، بلاد تجزأت باتفاقات جرت بين القوى الاستعمارية، واحتلت خلال أكثر من أربعين عاماً. كل مغربي عاش بعمق ذلك الإذلال الطويل. عندما حلّ الاستقلال أخيراً، فإن استرداد الأراضي الباقية تحت السيطرة الأجنبية، مثل الصحراء الغربية، ودائماً وفق المنظور المغربي ليس مسعى مبهماً تقريباً: إنّه يعيد كل مغربي إلى الذكرى العميقة للرضوض الاستعمارية. إنه حساب يجب تسويته مع الذات بقدر تسويته مع إسبانيا. من أجل أن تكون المقارنة مع

الألزاس واللورين مؤثّرة، يجب أن نتصوّر بروسيا تحتل فرنسا مدة أربعين عاماً، ثم تجلو عنها محتفظة بمقاطعتين منها تحت سيطرتها: فاستعادتهما إلى حضن الوطن الأم تغدو قضية كل فرنسي وواجبه.

بالنسبة لعلّال الفاسي الزعيم الوطني الشيخ فإن استعادة الصحراء حتى نهر السنغال هي واجب مقدس. وعلي يَعتَه الشيوعي لا يقلُّ عنه تصلّباً، وليس للفقيه البصري موقف مغاير، أمّا المهدي بن بركة الذي كان له موقف بالنسبة لموريتانيا، فإنّه لم يكن يحتمل أي شك بمغربيّة الصحراء الغربية. انطلاقاً من البورجوازي الفاسي الكبير حتى أفقر قروي في الجبال، ومن العسكري إلى المثقف الإجماع عملياً تام دون أي صدع. عندما يصرّح الحسن الثاني، كما يحبُّ أن يفعل، أنه بالنسبة للصحراء أكثر اعتدالاً من أي مغربي فإنّه على حقّ. كذلك يستحق والده المجاملة نفسها. لكن موقف العرش بالذات، خلق إلى حدّ كبير مشكلة حيث لا توجد مشكلة ـ فالسكان الصحراويون، ومعظمهم من البدو الرحّل سابقاً، يشكلون قبائل يختلف ولاؤها للسلطان.

بالنسبة لمقاومي جيش التحرير القومي ومناضليه لا يمكن تصوّر الاستقلال كاملاً إلا بتحرير جميع الأراضي من الاحتلال الأجنبي. وقد فضّل خمسة آلاف من هؤلاء المقاومين والمناضلين، بدلاً من الانصهار في القوى المسلّحة الملكية المشكّلة للجيش المغربي الناشئ، أن يتحوّلوا إلى الجنوب لمحاربة المحتل الإسباني، والصراع جنباً إلى جنب مع القبائل الموحّدة الإرادة في رفع نير المحتل. لو أن العرش دعمهم، هل كان لحماسهم أن ينتهي إلى الفشل؟ فرانكو يسود على الصحراء، لكنه بعد أن اضطر للجلاء عن الريف شمال المغرب، هل يجازف بدفع جيشه إلى معركة مشكوك بنتائجها بعيداً عن قواعده، وفي منطقة لم يكن سلطانه عليها إلّا متأرجحاً ولا يعود بفائدة كبيرة، خاصة وأن رياح كَنْس الاستعمار وإزالته تعصف في العالم؟ لم تكن الفكرة واردة لدى

العرش المغربي، فمحمد الخامس وابنه البكر يريان أنّ توطيد سلطتهما الهشّة عقب الاستقلال لها الأفضلية على تحرير الصحراء؛ بل إنّهما يعتبران مجاهدي الجنوب متمردين يزدادون قوة ويجب كبح جماحهم، وهذا هو هدف الحملة الفرنسية ـ الإسبانية المسماة أوراغان ـ إكوڤيون التي نُفذّت بتعاون تام مع القوى المسلحة الملكية المغربيّة. فبينما كانت القبائل الصحراوية تتشتت تحت وَقْع القنابل، كان جيش الجنوب يجرّد من أسلحته، والقمع الإسباني في المنطقة يزداد ضراوة. كافأ فرانكو التعاون الملكي المغربي بالتخلّي له عن منطقة طرفايا.

لن تنسى القبائل الصحراوية هذا أبداً.

اقتنع العرش فيما بعد، بالرغم من بعض الإيماءات والحركات الدبلوماسية بقيام موريتانيا مستقلة. في الحقيقة كان من الصعب دعم سياسة معاكسة. فموريتانيا المندمجة سابقاً بأفريقيا الغربية الفرنسية AOF، اتّبعت حركة تحرير الإمبراطورية الفرنسية: استقلال داخلي في العام 1956 ، إعلان جمهورية إسلامية عضو في التجمّع في 1958 ، استقلال تام 1960 . كان اعتراف الموريتانيين بأنهم رعايا الملكية الشريفيّة يتطلب حرباً. غير أن موريتانيا كانت أكثر من صحراء بعيدة في الذاكرة الجمعيّة المغربية، فهي على مدى تاريخ المملكة الجنوب الكبير الذي ينهض وفق موجات متتابعة، قبائله المحارِبة تطرح السلالات الملكية الضعيفة. المرابطون انطلقوا من بقعة رملية في موريتانيا، ومشوا نحو الشمال في القرن الحادي عشر بقيادة رئيسهم يوسف بن تاشفين، وأسسوا مدينة مراكش، حيث يمكن أن نرى اليوم قبره قريباً من ساحة جامع الفنا ومسجد الكتيبة الذي عمل بيديه على إنشائه، متبعاً نهج النبي. عمل هذا الرجل العظيم خلال خمسة وثلاثين عاماً على توحيد المغرب لأوّل مرّة، وأنشأ إمبراطورية امتدت من ضفاف نهر السنغال حتى مشارف مدريد، وضمت جبال القبائل. لم تتمكن بعده السلالات المغربية الحاكمة أن تمارس سيادتها على أراض بمثل هذه السعة.

وبقبول موريتانيا مستقلة، انتُزع من تاريخ المغرب وشعبه، بطريقة مؤسفة، صفحة برّاقة من مجدٍ يعتزّ به.

من اختار الحسن الثاني لتمثيله في تقديم التهانئ لرئيس موريتانيا المستقلة؟ علّال الفاسي، بالتأكيد، الوطني الأكثر تصلّباً الذي رضي أن يتنكّر لمبادئه، فأوامر الملك لا تناقش، والحسن لا يحب إلا الرجال المذعنين، المنكسري الشوكة.

لكنه برهن عن واقعية كما سيفعل على الدوام تقريباً في السياسة الخارجيّة. بالرغم من أن هذا المجال الواسع لا يدخل ضمن غاية هذا الكتاب، ألا يلاحظ أن المكانة التي اكتسبها الملك على الصعيد الدولي دفعت شخصيات محترمة لإغماض الأعين عن سلبيات سياسته الداخلية المشؤومة؟ ذكاء وثقافة، نادران لدى رؤساء الدول، توافقتا لديه مع كلبيّة مَرِحة، ملائمة للتسويات حتى بثمن التراجعات الأكثر غرابة. فمباحثاته مع العقيد القذافي الذي اجتمع به في آب 1989 مثيراً الذهول العام بالطيبة التي بدت خلالها، وانتهت إلى توقيع اتفاق وحدة بينهما أنهى عشرين عاماً من العداوات التي لم تقتصر على الحملات الإعلامية. قال للقذافي: «بالطبع عملت ما بوسعك لإزاحتي...». وعقّب القذافي سريعاً: «بالطبع، أنت لم تقصر أيضاً!». كما يجب الاعتراف أنّه في العلاقات المضطربة مع الجزائر، نادراً ما أزّم الموقف، بل دعا على الدوام تقريباً إلى التسوية والتفاهم، وهو من الأوائل في إدراكه أن ليس أمام الفلسطينيين والإسرائيليين من خيار إلا في أن يقبل كل منهما بوجود الآخر، وطالب بإنشاء دولة فلسطينية. كانت سياسته بالنسبة للشرق الأوسط، مع الأخذ بالاعتبار تضامنه الثابت مع الأنظمة العربية الأكثر رجعية (وهذا ما يتوقّع منه)، تتميّز بالمرونة المبتكرة التي تستبعد كل جحود. في العام 1973 أرسل كتيبة مقاتلة إلى مصر، وأخرى إلى سورية. اعتقد أنّه يتخلّص من العسكريين المزعجين. غير أن حرب تشرين نشبت؛ وتميّزت القوات المغربية المرسلة لسورية ببطولتها وإقدامها في الجولان، وحاز الملك على الإعجاب

لبعد نظره. بعد حريق المسجد الأقصى، أسس لجنة القدس التي كان يرأس اجتماعاتها السنوية؛ وفي الوقت نفسه استقبل ناحوم غولدمان رئيس المجلس اليهودي العالمي، مسبباً الضرر، ومثيراً نقمة كبرى في أوساط التقدميين العرب، ودهشة لدى القادة الإسرائيليين. كان بعد السادات أول رئيس دولة عربي يُدعى لزيارة إسرائيل (لكنه لم يزرها). في العام 1983، وضع خطة فاس، وهي مرحلة هامّة على طريق التسوية النهائية للنزاع العربي - الإسرائيلي. وفي تموز 1986 تجرأ على استقبال شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل في المغرب. وقيل بحق إن تلك البادرة المذهلة قد فُرضت من قبل العرّاب الأمريكي مقابل إعادة تقسيط الديون المغربية الثقيلة. أخيراً اعتبرت تلك الزيارة خطوة متقدمة في طريق التحاور الضروري، وطمأنت الأفكار القلقة في دول المعسكر الغربي.

باتجاه أوروبا وأفريقيا، اتّبع الطريقة الذرائعية نفسها دون أية خطوة خاطئة.

الفشل الوحيد في المجمل، يقع في المجال المثير بصورة خاصة لحماس المغاربة: استرجاع ما يسمونه «المناطق المسلوبة».

* * *

لُذِع الصحراويون من قبل العرش فاستغاثوا بالمعارضة. لكن ماذا يمكن لمعارضة منغصة العيش ومقهورة دون انقطاع أن تفعل؟ تقليدياً، يختتم كل حزب مؤتمره بالمطالبة باسترداد الصحراء الغربية وسبتة ومليلة؛ علّال الفاسي يهزُّ الجماهير بالتصدّي لموضوع الوطن المجزأ؛ وأبو عبيد يسبب الذهول لأصدقائه الفرنسيين في مقابلاته الصحافية التي يرونها مشوبة بتطرف وطني مؤسف. كلمات ووعود لفظية.

أتى التضامن فعلياً من المقاومين القدامى. نظم الفقيه البصري ترتيبات لاستقبال مئتي طفل من أبناء مجاهدي القبائل الذين أُجلوا

عن الصحراء الغربية بعد حملة إكوفيون الإسبانية؛ حيث هُيئت روضة دار التوزاني لإيوائهم والعناية بهم في الدار البيضاء. كان بينهم فتى طويل القامة اسمه مصطفى الوالي. من كان يفكّر في تلك الفترة أن دار التوزاني ستغدو مستنبت قادة جبهة البوليساريو المستقبلين؟

بدت سنوات الستينيات فارغة من الأحداث. في تاتا، وأغادير، والدار البيضاء، والرباط وجد اللاجئون الصحراويون أنفسهم مُهملين يعانون الفرانكوية. لم تظهر أية نية في التخلّي عن الصحراء، وبدا ملك المغرب مشغولاً في التماسك مع شعبه الخاص لقسره.

برزت المشكلة في مطلع العقد التالي تحت رعاية الأمم المتحدة، فقد شرعت إسبانيا في سياق إنهاء استعمارها للصحراء الغربيّة. تقرّر إجراء استفتاء لتقرير المصير مما يتيح للقبائل أن تعلن بنفسها عن إرادتها. استبعد المغرب اللجوء إلى هذه الوسيلة ورَفَضَها، لأنّها تطلب من مغاربة أن يحدّدوا جنسيتهم. والحال وفقاً لمقولة شائعة لها منزلة القيمة الدستورية: «الجنسية المغربية لا تزول، ولا تُكتسب».

في العام 1972 ، التقى الفقيه البصري، المتجوّل دائماً، في طرابلس بمصطفى الوالي الذي غاب عن الأنظار منذ 12 سنة. كان الوالي قد انتسب لاتحاد الطلاب المغاربة، وهو مسافر بجواز سفر مغربي يحمل اسمه. فالأمر بالنسبة له لا يتعلق إلا بالانخراط مجدّداً في الكفاح الذي انقطع في العام 1960 . في رأي البصري أنه لن يسأل مطلقاً عن انتمائه الوطني. كان قد وصل إلى بلد القذافي في حالة ذهنية معيّنة، وغادر الآن ببعض أفكار جديدة. وفي الجزائر العاصمة لاحقاً سيلتقي أيضاً بمرشدين شبه رسميين.

عندما كان جيش التحرير الوطني يكافح في الصحراء ضد المحتل الإسباني، لم يكن لموريتانيا وجود. وكانت الجزائر تتألف من ثلاث مقاطعات فرنسية، وليبيا بلد عديم الأهلية يعاني الخمول

في ظل ملكه العجوز إدريس السنوسي. موريتانيا الآن تطالب بحصتها من الفطيرة الصحراوية، والعقيد القذافي، العدو اللدود للحسن الثاني، ذو طاقة متعبة وقد ازداد نفوذاً بكنوزه من البترو ـ دولارات، وهو يطالب بإنشاء ولايات متحدة صحراوية تكون عاصمتها، المثيرة للفضول، المدينة الليبية غدامس. والجزائر تتطلّع إلى المحيط الأطلسي، وتفكر بأن وجود دولة صغيرة تابعة يفتح لها نافذة على بحر الظلمات، كما كان يسمى سابقاً.

في نهاية الخمسينيات نالت المغرب استقلالها، في وحدة وطنية لم تعرفها أبداً من قبل. توحّد الشعب حول محمد الخامس، وفرض نفسه طليعة الشمال الأفريقي كله. بعد اثني عشر عاماً قامت الفِتَن في الدار البيضاء، وتبعتها محاولتا انقلابين في 1971 و 1972 جعلت المغرب الرجل المريض في الشمال الأفريقي.

في العلاقات الدولية، الوقت الضائع لا يُستدرك أبداً والتاريخ نادراً ما يقدم الطبق ذاته.

في العام 1972 نظم بعض الشبان الصحراويين في مدينة تان ـ تان جنوب المغرب تظاهرات ضد الاحتلال الإسباني؛ وقامت شرطة الحسن الثاني بتفريقهم بقسوة، ولم تحرك المعارضة المغربية ساكناً.

في 10 أيار 1973 أُعلن عن قيام جبهة البوليساريو.

وفي 20 أيار، مصطفى الوالي يتسلّح ببندقية قديمة ويستولي مع اثنين من رفاقه على مركز عسكري إسباني في الخنجا.

من ناحية التأريخ الزمني وبشكل عرضي؛ تُعَدّ رسالة موجّهة من الشيوعي علي يَعْته بدء توجيه انتباه الملك إلى ضرورة الاستعجال ببادرة تقلع بحَشْد مغربي لاستعادة الصحراء الغربية. أن تكون تلك الرسالة قد حرّضت على المسيرة، كما هو محتمل، لا تؤثر بشيء على صفتها الرمزيّة: فالقائد السياسي الأكثر بعداً، ظاهرياً، عن العرش، يطلب من الملك أن يحقق الوحدة المقدّسة.

جرت تلك الوحدة دون صعوبة لأنها تتعلّق بحقيقة. كلمة توافق ضعيفة جداً لتصف الحالة النفسية للطبقة السياسية بجميع اتجاهاتها المختلطة. فالمعارضة تناست نزاعاتها الثقيلة مع الملك، والاختطافات والتعذيب، وقرون السجون التي حكم بها على أعضائها؛ وانطلقت بكل قواها وبشدّة الهجوم الدبلوماسي الواسع الذي أطلقه الحسن الثاني ليدافع في العالم عن القضية المغربية. خَصص لكل مبعوث عدد من البلدان يتناسب مع اتجاهاته السياسية. لعلي يَعْته البلدان الشرقية السبعة. لعبد الرحيم بوعبيد الصين والهند وتركيا وإيران وأندونيسيا. قَدَرٌ قاسٍ حكم ألا يساهم علاّل الفاسي الذي كافح منذ البدء، ولمدة طويلة، من أجل القضية المقدّسة: استعادة «المقاطعات السليبة»، إذ توفي في شهر أيار 1974 ، قبل وقت قصير من بدء الحملة الدبلوماسية. ناب عنه محمد بو ستة خليفته في الأمانة العامة لحزب الاستقلال، وحمل الكلمة الطيّبة إلى مصر، والحبشة، والصومال، والسودان.

عاد رُسُل ولي الأمر راضين عن أداء مهماتهم في البلدان المختلفة التي توجّهوا إليها.

أعلن الملك في هذا الجو المرح أنّه سيؤخر موعد الانتخابات النيابية التي وجب أن تتمّ قبل ذلك بثلاث سنوات. صرح في 2 أيار 1975 لجاك جاكيه ـ فرانسيون، من صحيفة *الفيغارو*، أن بلداً في زمن الانتخابات هي بلد تتعرّى كراقصة ستربتيز. الوحدة المقدسة جعلت هذا العهر مخجلاً.

من الناحية الدبلوماسية حققت المغرب إنجازاً في الأمم المتحدة أجّلت بموجبه الاستفتاء على تقرير المصير واستشارة المحكمة الدولية في لاهاي.

سُمح للصحيفة الأسبوعية *البيان* لسان حال حزب التقدُّم والاشتراكية (حزب علي يَعْته) أن تغدو يوميّة. في العدد الذي أعلن الحدث أكّد علي يَعْته أن الصحيفة «ستبذل أقصى جهودها في سبيل

وحدة جميع القوى الوطنية المعادية للإمبريالية، وخاصة من أجل احترام المصالح الوطنية».

أصدرت محكمة لاهاي قرارها في 16 تشرين الأوّل 1975 تماماً، بعد أن قامت بعثة تحقيق من الأمم المتحدة وأعطت رأيها بإجراء الاستفتاء. لم تكن مهمة قضاة لاهاي سهلة. فسكان الصحراء بداة بشكل خاص (قدّر عددهم بأربعة وسبعين ألفاً)، والمنطقة موضوع القضية لم تحكم يوماً بموجب نصوص؛ وقد بُحث عبثاً عن علائم حدود. أصدرت محكمة لاهاي قراراً مُظهراً بعض الفروق. أقرّت أن بعض القبائل في المنطقة، وليس كلّهم، كانوا يدينون بالولاء لسلطان المغرب عند دخول الإسبان إليها. وبالمقابل اعترفت المحكمة «بوجود حقوق منها ما يتعلق بالأرض تشكل عناصر قانونية بين المجموعة الموريتانية وأراضي الصحراء الغربية» غير أن أيّاً من هذه الدلائل ليس كافياً، في رأي المحكمة، للحيلولة دون تطبيق قرار الأمم المتحدة المتعلق بإجراء استفتاء تقرير المصير.

بعد بضع ساعات أعلن الحسن الثاني لشعبه وللعالم إطلاق المسيرة الخضراء.

* * *

كانت الفكرة، حقيقة مبتكرة، ولدت دون شكّ من ذكرى طريق الوحدة: غداة الاستقلال، وكان الحسن أثناءها وليّاً للعهد، وجّه نداء للشبيبة المغربية لتنشئ معه، عبر الجبال، طريقاً يجمع بين مناطق الحمايتين الفرنسية والإسبانية، التي حرصت القوتان الاستعماريتان على بقائهما منفصلتين. لبّى النداء اثنا عشر ألف متطوّع، قادهم الأمير بنفسه إلى العمل وهو عاري الجذع وفي يده معول.

هذه المرة سيكونون ثلاثمئة وخمسين ألفاً يتدفقون على الصحراء. أعلن الملك: «سأكون أوّل متطوّع». طلب حزب الاستقلال، والاتحاد الوطني للقوى الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية، حزب

علي يَغته، أن توزع الحكومة السلاح على المشاة، لكن الحسن حرص ألا يرتكب هذا المحذور: بدلاً من البنادق التي لايمكن لأحد توقّع نتائج استعمالها؛ لن يتسلح المتطوعون إلا بصور الملك وبنسخة من القرآن الكريم. مع ذلك تقوم فعالية المسيرة التي لاتقارن على طابعها السلمي. صرّح الحسن: «سنكون كلنا غير مسلحين، لأننا لا نريد حرباً مع إسبانيا». استقبل العالم المشروع بريبة مشوبة بالشفقة. فاستعادة الأرض جدياً لا يمكن أن تتمّ إلا بالدبابات والطيارات. أدان سفير إسبانيا في الأمم المتحدة القرار، واعتبره «منافياً للعقل»، وصرح بأنه يعود إلى «مجال الطُرَف والحكايا».

غمر حماس عارم جميع أنحاء المغرب بشكل لم تعرفه منذ الاحتفال الكبير بمناسبة الاستقلال. جميع المنظمات السياسية، والنقابيّة، والدينية، دعمت الملك. وعمّ الازدحام على المكاتب التي فُتحت لتسجيل المتطوعين.

في 5 تشرين الثاني، كان كل شيء جاهزاً. مئات من القطارات الخاصة أقلت المشاة إلى مدينة مراكش. ومن هناك أكثر من عشرة آلاف حافلة وشاحنة قادت المتطوعين إلى طرفايا، على بعد ثمانمئة كيلومتر إلى الجنوب. الماء والمؤن الضرورية للطعام خُزّنت مسبقاً، وخمسمئة طبيب وممرضة يتجولون لمعالجة حالات الضعف أو الانزعاج الصحي الطارئة.

مساء 5 تشرين الثاني، توجّه الحسن الثاني، رصيناً، جاداً، إلى الشعب: «غداً ستطأ بقدميك قسماً من أرض الوطن. غداً ستجتاز الحدود بإرادة الله... المسيرة الخضراء سلمية. إذا صادفت في طريقك إسبانياً، مدنياً أو عسكرياً، وجّه إليه التحيّة، وادعه إلى خيمتك لمشاركتك في تناول وجبة طعام... إذا أطلق عليك النار، تابع مسيرتك مسلحاً بالإيمان وحده، الذي لا يمكن أن يزعزعه شيء. إذا حدث واعترضك معتدون غير إسبانيين، وحاولوا عرقلة مسيرتك، فاعلم أن جيشك الباسل جاهز لحمايتك».

كانت هذه العبارة الأخيرة إنذاراً للجزائر التي حشدت قوّاتها على الحدود الجنوبية الغربية، وأعلنت أنها في حالة تعبئة.

صباح 6 تشرين الثاني تدفقت الدفعة الأولى من المشاة إلى الحدود الصحراوية. خمسة وسبعون ألف رجل وامرأة يشكلون موكباً لمسافة نحو عشرة كيلومترات، يرفعون الأعلام المغربية مشرّعة في الهواء، ويهتفون: «الله أكبر»، وهم يتقدمون في الصحراء تحت سماء رمادية، حتى أوّل خط دفاع إسباني. كانت اللوحة خارقة. شعب بحقّ في مسيرة. مخيّم نُصب تحت مدافع المدرّعات الإسبانية. وأكّد الجنرال غوميز دي سالازار أن قواته تتمتع «بمعنويات عالية»، وأنّها «مستعدّة لصدّ أي عدوان».

كان فرانكو مايزال حيّاً. من التهوّر أن يُعرِّض هذه الكتل البشرية غير المسلّحة للرشيشات الإسبانية؛ لكن في مدريد الاستبسال العلاجي لأطباء الدكتاتور العجوز تبقيه في استمرار حياة صنعية. لم يُرد خوان كارلوس رئيس الدولة بالوكالة أن يبدأ الصفحة الأولى من مُلكه ملطّخة بالدم. فقامت مباحثات انتهت بسرعة إلى اتفاق مدريد: تقسيم الصحراء الغربية بين موريتانيا والمغرب. وافق الكورتس (المجلس التشريعي) الإسباني على اتفاقية 18 تشرين الثاني. وبعد يومين توفي فرانكو.

لم تتعرض الاتفاقية للبوليساريو، كما أن منظمة الأمم المتحدة ومحكمة لاهاي الدولية لم تهتم بهذه الجماعة المنادية بإقامة دولة صحراوية مستقلة. استُبعدت من المناقشات القانونية والمفاوضات الدبلوماسية؛ ولم يَعُد أمامها إلا أن تثبت وجودها في الميدان بقوة السلاح.

من أجل طمأنة الأمم المتحدة، بأنّها تأخذ بعين الاعتبار رغبات السكان الصحراويين حول مصيرهم الخاص، نصّت اتفاقية مدريد في مادتها الثالثة على «احترام رغبة السكان الصحراويين المعبَّر عنها من خلال الجُمعة». والجمعة هي المجلس الصحراوي. في 6

كانون الأول، وفي الجزائر العاصمة، عقد سبعة وخمسون عضواً من أصل مئة وأربعة أعضاء يؤلّفون «الجُمعة» اجتماعاً يضاف إليهم عشرة أعضاء آخرون «حال دون وجودهم الوضع العسكري الميداني»، وبعض رؤساء القبائل. قرّر المجتمعون ولاءهم دون قيد أو شرط لجبهة البوليساريو «الممثّل الشرعي للشعب الصحراوي».

هذا البيان المزيّف لم يضعف الحماس المغربي. استأنفت القوات المسلحة الملكية الموضوعة تحت قيادة الدليمي ما بدأت به المسيرة السلمية: عمدت سريعاً إلى كنس مغاوير مصطفى الوالي.

بدأت حرب ماتزال مستمرة منذ ستة عشر عاماً.

لكن الحسن الثاني اكتسب قامة تاريخية. دخل والده التاريخ باعتباره «محرّراً». وغدا الابن من الآن فصاعداً يُلقَّب من قِبل الصحافة الموالية «الموحّد، والمُنقذ، ومُجَمّع الشمل». في 28 آذار 1986 ، أدلى بالتصريح التالي لجان دانييل: «بعد المسيرة الخضراء قلت لابني: إذا عرفت كيف تسوس، فإنني منحتك قرناً من الهدوء».

* * *

في غبطة الاتحاد المقدّس، خفّفت السلطة من ضغطها. ألغت الرقابة المسبقة على الصحف. كما رأينا سابقاً، فإنّ الاثنين وسبعين عضواً من الاتحاد الوطني للقوى الشعبيّة ـ فرع الرباط الذين بُرئوا بنتيجة الدعوى الأولى، ثم اعتقلتهم الشرطة عقب تبرئتهم، استفادوا كلّهم تقريباً من إخلاء سبيل بنتيجة الدعوى الثانية في العام 1976 . في تلك الفترة، عمد عبد الرحيم بوعبيد إلى إعادة بنيان فرعه، وأسس الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية (USFP)، الذي انضمّ إليه معظم أعضاء الاتحاد الوطني للقوى الشعبية (UNFP). خلال المؤتمر التأسيسي، أكّد عزمه على الاعتدال، وأمله في الارتقاء، بالاتفاق التام مع القصر، إلى ديمقراطية متدرّجة للنظام. عندما حدّد الملك ـ أخيراً! ـ الانتخابات التشريعية في 3

حزيران 1977، قبل مع محمد بوستة، أمين عام حزب الاستقلال الدخول إلى الحكومة بصفة وزيري دولة للإشراف على تحضير الاقتراع وأجرائه.

غير أن الأمين العام الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي USFP على غناه بالتجربة السياسية الخصبة بالطوارئ غير المتوقعة، مازال عليه أن يعلم أيضاً أن الحسن الثاني ليس بالرجل الذي يتخلّى في انتخابات إلى مصادفات الاتحاد المقدّس. أعطت النتائج واحداً وثمانين مقعداً للمستقلّين. انتخب أحمد العلوي، الوزير السابق، ومدير عدد من الصحف، والمقرّب من الملك، نائباً مستقلاً عن فاس؛ وقد لخص سريعاً مبادئ المجموعة: «الحَسَنية». الأحزاب المقرّبة من السلطة تجاوزت الأغلبية المطلقة. اعتبر حزب الاستقلال نفسه محظوظاً بحصوله على خمسة وأربعين مقعداً. وكوفئ علي يَعْته على فضائله الوطنية، فانتخب نائباً عن الدار البيضاء، وهذا ما أتاح المناسبة لفرسان «الحَسَنية» أن يرفعوا الصوت عالياً متسائلين عمّا إذا كان يوجد بلد عربي أو أفريقي يتزين مجلسه بنائب شيوعي غير المغرب. بالمقابل، مُنِيَ الاتحاد الاشتراكي USFP بهزيمة حقيقية: لم يحظ إلا بستة عشر مقعداً، بوعبيد نفسه تعرَّض لهزيمة ساحقة في مدينة أغادير.

أعلن الاتحاد الاشتراكي USFP في الحال أن النتائج «تجاوزت الحدود». في اللغة المرمّزة للسياسة المغربية، يعني التعبير أن نسبة التزوير الانتخابي التي تم الاتفاق عليها لم تحترم. ووفقاً لتصريح المكتب السياسي للحزب، فإنّ النتائج الرسمية للاقتراع «لاتعكس مطلقاً حقيقة البلاد، لكنها تنزع في نسَب غير معقولة إلى تشويه إرادة الناخبين واختياراتهم». إن فشل بوعبيد الذي لا سابقة له في أغادير (6199 صوتاً مقابل 35998 لخصمه) لايمكن تفسيره، خاصة وأنّ المدينة في الانتخابات المدنية الجارية قبل سبعة أشهر أعطت أغلبية كبيرة لحزب الاتحاد الاشتراكي USFP. جرت الظاهرة نفسها في الرباط حيث الاتحاد USFP كان في طليعة ناجحي الانتخابات

البلدية، وسُحق في الانتخابات التشريعية. فإلى جانب الاعتقالات الكلاسيكية لأعضاء المعارضة لمنعهم من المساهمة في الحملة الانتخابية، وإلى ضغوطات الإدارة المعتادة، أضافت السلطة هذه المرّة تزويراً مبتكراً يتعلق بلون بطاقات الاقتراع. ففي بلد تغلب عليه الأمية (70% من السكان) يقترع عدد كبير من الناخبين وفق اللون المخصّص للأحزاب. كان لون بطاقات الاتحاد USFP أصفر. في عدة دوائر انتخابيّة، ومنها الرباط. فلجأ المرشحون المستقلون إلى طباعة أوراقهم على بطاقات باللون الأصفر... حزب الاستقلال من جهته أيضاً أدان المخالفات التي شملت «تزوير النتائج وتوقيف الأعضاء حتى أن بعضهم مايزال معتقلاً». غير أن أمينه العام محمد بوستة صرّح، دون ضغينة أنّ هذا لن يحول دون مشاركة حزب الاستقلال في الحكومة القادمة.

استمرت المنازعات في الصحراء، واستمر الاتحاد المقدّس في فرض نفسه، أمّا الجبهيون وهم الوحيدون الخارجون عن الاجماع الوطني فإن مصيرهم قد حُدِّد منذ بداية العام.

17

دعوى المبطوحين أرضاً

من كانون الثاني حتى آذار 1976، أوقعت حملات جديدة في شباك الشرطة عدة عشرات من الجبهيين. وبلعباس مشتري كان آخر المقاومين الثلاثة المستترين الذين خبّأتهم كريستين دور ـ جوفن.

عرف الجميع إرهاب درب مولاي شريف.

توجد سوق مشتركة للتعذيب. أي تقنية مبتكرة وفعّالة لا تلبث أن تعمّ العالم بكامله. فقد عمّم الغستابو المغطس، وطوّرته فرنسا بإدخال «الجيجين» الشهيرة عليه. في السبعينيات غدا الطراز الحديث وارداً من أمريكا الجنوبية: الببغاء، الطائرة أو الحوّامة، الفلقة. لكن الدكتاتوريين غوريلات أمريكا الجنوبية جدّدوا بصورة خاصة وذلك بمعالجة الضحايا على المدى الطويل: الأمر يتعلق، بالطبع، في المرحلة الأولى بإجبار الموقوفين على الكلام بالوسائل المناسبة، أمّا الهدف الأبعد فهو هدم كل قدرة على المقاومة لديهم بتحويلهم إلى بقول. وكانت مفوضية الدرب تعمل وفق هذا المبدأ. أوفقير وهستيرياته التعذيبية مع تفضيل الخنجر البربري الفولكلوري يعود إلى الماضي. وباستثناء حادث على نسق ما جرى لعبد اللطيف زروال المسكين، الأمر يتعلّق من الآن فصاعداً بتعطيل إرادة الشخص أكثر مما يتعلق ببتر أعضاء فيه.

غير أن التعذيب يشكل المدخل الذي لا يمكن تجنبه للدخول في الموضوع.

لم يكن معظم الأعضاء الموقوفين ممن تربّوا على المقاومة والصمود. الجيل السابق جيل المقاومة طُرّق على سندان القمع القاسي أمثال البصري والسرفاتي، الذين مرّوا من السجون الفرنسية إلى السجون المغربيّة ولم يبق شيء لم يتعلموه عمّا يمكن للإنسان أن يسببه لأخيه الإنسان. الأغلبية العظمى من الجبهيين لم يتجاوز عمرهم المتوسط الخامسة والعشرين، وهم يشاركون رفاقهم اليساريين الأوروبيين الآمال والأوهام. والواقع أن كثيرين من بينهم استيقظوا على السياسة أثناء دراستهم في فرنسا.

هذا هو وضع إدريس بو يوسف الرقاب، الشاب المتميّز، البالغ من العمر التاسعة والعشرين، أستاذ اللغة الإسبانية في كلية آداب جامعة الرباط.، المولود قرب تطوان. قضى طفولته راعياً. وتمكّنت والدته ببذل التضحيات المألوفة أن تسجله في مدرسة. توصّل بشق النفس إلى الثانوية. في الأوّل من تموز 1968 سافر وهو في الحادية والعشرين إلى فرنسا في انتقال إيقافي Auto - Stop، وحَطّ الرحال في أڤينيون، آملاً أن يعمل في قطف الثمار. في آڤينيون في تلك السنة لم يسمع أبداً أيّة نقاشات سياسية (ثورة أيار الفاشلة هي للخريف)، لكنه اكتشف حرية الأرواح والأجساد. شيء يبهر. تعلّم سريعاً أن يكتم إعجابه بميراي ماتيو، وقرّر أن ينهي دراسته في تولوز.

قضى السنتين الأوليين في تموز منصرفاً إلى الدراسة، وإلى إتمام ثقافته العاطفية. لم يحتك بالسياسة إلّا في السنة الثالثة. قاده مواطنون له إلى الاتحاد الوطني للطلاب المغاربة UNEM. ومثل ولد طيب انساق إلى الانخراط في حزب علي يَعْته، حزب التحرر والاشتراكية PLS، عندما تنكّر هذا الحزب لمبادئه لتعديل بورجوازي صغير، تبع إدريس رفاقه في الجبهة، وغدا يدعو إلى حرية ڤييتنام وحقوق الشعب الفلسطيني، وحفظ عن ظهر قلب النصّ الأساسي للجبهة المعنون: «سقطت الأقنعة، فلنشقّ الطريق إلى الثورة». متحمس، فعّال، جلود. غدا مثال المناضل الحزبي المثالي، سريع إلى فضح «البورجوازيات الصغيرة» كما يقول عن رفاقه.

ملول! أظهر بعض التحفظ نحو ستالين، فاشتُبه به تروتسكياً: وزاد من سوء حظه أنه أغرم بلوسيل الطالبة التروتسكية صراحةً. طلب منه الرفاق أن يقطع علاقته بها. تردّد بين الواجب والعاطفة، فعمد إلى التأجيل كسباً لبعض الوقت.

في الوقت نفسه، كان آلاف الطلاب اليساريين الفرنسيين يتعرّضون لذات المحن المثيرة التي يعاني منها رفاقهم المغاربة، وبينما تخلى معظمهم عن الحماس السياسي ومارسوا حياة عادية عاد الآخرون إلى المغرب.

تزوّج إدريس من لوسيل وعادا للعمل مُدرّسَين في الرباط. تضايق من قضية اتهامه بالشعوذة التروتسكية، فابتعد عن السياسة، لكنه عاد في أيار 1975 واتصل بحركة «إلى الأمام». وفي الخريف انصرف مجدّداً إلى النضال الحزبي: اجتماعات خليّة، مناقشات لا تنتهي حول مستقبل المغرب الثوري، إعداد كتيّبات ومناشير. فعالية مضنية ونتائج غامضة.

في 13 كانون الثاني، كان التوقيف.

وفقاً لتقديراته الخاصة، كان يُعرّض للتعذيب بالماء وبالوقوف وفق مجثم الببغاء لفترة تتراوح بين ربع ونصف ساعة. طُلب منه أن يصرح باسم الرفيق الذي شجّعه على إعادة الاتصال بالمنظمة. رضي أن يدلّ على منزله، لكنه أشار إلى منزل آخر.

في اليوم التالي، هُدّد بالتعذيب مجدّداً، فقاد، ورأسه مغطى بقبعة معطف من الصوف، الشرطة إلى منزل عضوين. والبقية تلي. عندما يتسنى لإدريس المقارنة بين سلوكه وسلوك رفاقه الموقوفين يجد نفسه في موقف متوسط(*).

كانت الهوة عميقة جدّاً بين ما فعلوه، وما فُعِل بهم.

* * *

(*) روى إدريس بو يوسف الرقاب تجربته في سيرة ذاتية تتميز برصانتها بعنوان : «في ظل للّا شافية» (دار نشر هارماتان، باريس).

خلال سبعة أشهر، بقوا مكدّسين في أقبية مفوضّية الدرب ممدّدين على الأرض، الأصفاد في أيديهم، والعِصابة على عيني كل منهم.

كانت العِصابة مقصوصة من أكياس طحين مقدمة من الولايات المتحدة، وعليها الكتابة التالية: «هديّة من الشعب الأمريكي». ويسمح لهم برفعها ثلاث مرات في اليوم: صباحاً، لغسل وجوههم؛ وظهراً ومساءً لابتلاع طعامهم المؤلّف بكامله تقريباً من المواد النشوية.

الأصفاد لا ترفع أبداً. كتب ابراهيم السرفاتي لاحقاً: «أتذكر تلك اللحظة، يوم 15 كانون الثاني 1976 نحو الساعة 14 ، كنت وحدي في زنزانة السجن، بعد أربعة عشر شهراً وخمسة أيام في هذا الجحيم. شعرت من جديد أنني كائن بشري، لمجرد أنني استطعت تحريك ذراعي».

سبعة أشهر دون رؤية الشمس: جميع منافذ الدرب مغطاة. ونور النيونات الساطع يتسرّب عبر العِصابة، وعبر الأجفان المغلقة. الهواء دَبق حتى أن الذباب يعافه.

حتى في الصيف الأرض والجدران ترشح رطوبة.

الحياة، أو ما حلّ محلها، ليست إلا مجموعة ممنوعات. يكتب إدريس: «ممنوع الكلام، ممنوع النظر، ممنوع التحرّك، ممنوع الضراط ـ لحسن الحظ يمكن أن نفعل هذا دون إصدار صوت ـ ممنوع التبوّل إلا في الساعات المخصصة لذلك تحت طائلة الضرب...».

عند أقل حماقة، عند أقلّ حركة مفاجئة، هناك الفلقة. عقوبة أخرى تلزم السجين بالوقوف ساعات في مواجهة الحائط على ساق واحدة.

كل سجين يشار إليه برقم.

في الليل والنهار صراخ من يُعذّبون.

المرض. رطوبة الأمكنة تسبب التدرّن الرئوي، والربو، والرثيات. للفلقة تأثير ثانوي هو الأرق المزمن. والعِصابة تسبّب الدماع وآلام العينين. الاضطرابات الهضمّية عامّة، وكذلك بالطبع الاضطرابات النفسية الناتجة عن التعذيب.

وهناك القَمل، والبراغيث، والجَرَب.

عشرات الشبان، معصوبو الأعين، مقيدو اليدين، ملزمون بالصمت، ممدّدون على ظهورهم أربعاً وعشرين ساعة من أربع وعشرين، وقد صفّوا جنباً إلى جنب في أقبية مفوّضية الدرب. عندما سيتمكنون من النظر مستقبلاً في المرآة بعد خروجهم، سيكتشفون بذهول بدانتهم وانتفاخهم بالمواد النشويّة، وشحوبهم الشمعي كأنّهم بقول ذابلة مرمية طي النسيان في قبو.

الليل والنهار مختلطان، يبطل الزمن. كل دقيقة تشبه سابقتها في هذا التحجير الطارح. مع تدهوّر العضلات يأتي خدر الدماغ، يتداخل الحلم والحقيقة. مصطفى أواهام غدا مجنوناً.

التجاوب مع التحقيقات لا يؤدي إلى أي تساهل أو معاملة طيّبة. يجب أن يعرف كل معتقل أن مصيره بكامله غدا في أيد أخرى، بل من الممكن لعضو ثابت في «إلى الأمام» أن يُطلق سراحه، بينما يبقى قيد السجن فتى جريمته الوحيدة الارتباط بصداقة مع أحد الأعضاء. هذا ينطبق مع الحقائق المرّة: أسوأ أنواع الإرهاب ما يتمّ اعتباطاً.

صودر من منزل إدريس بعض كتب ماركسية، وبعض كراسات صادرة عن المنظمة، و«ڤييتنامية» وهو لقب أُطلق على آلة كاتبة صغيرة لطباعة المنشورات، مع أنّها لم تستخدم مطلقاً. غير أن «اعترافاته» الصادرة مباشرة عن منطق ماويّ(*)، ذات طبيعة تدبّ الرعشة في قلوب أشجع الرجال: «فعاليتي السياسية تهدف إلى قلب ملكية الأسرة العلويّة، وإقامة جمهورية ديمقراطية شعبية، وذلك

(*) ماوي Maoiste ـ مستوحى من أفكار ماو تسي تونغ.

بإثارة الاضطرابات والقلائل في المدن والأرياف، وتحرير مناطق حمراء متحركة، تتحوّل فيما بعد إلى مناطق حمراء ثابتة. سيتم تحرير هذه المناطق بمفارز مسلّحة، وستجابه قوى النظام الرجعي عندما ستأتي تلك القوى لتقمع فعاليات الجماهير الشعبية، وأعني بتلك الفعاليات احتلال مزارع المعمّرين الجدد من قبل الفلاحين، وإضرابات العمال الزراعيين، والتظاهرات الخ...».

عندما سأله المفوّض: «آمل ألا تكون مستعداً للانخراط في منظمة تخريبيّة؟» أجاب: «كلّا، انتهى العمل النضالي بالنسبة لي». هذا صحيح. سئم من كل شيء. تساءل إن كانت لوسيل تنتظره، إن كان قد بقي لهما مستقبل مشترك. قال في نفسه بأنه كان مجنوناً عندما ضحى بسعادتهما بمثل هذه السهولة.

هكذا غدا مناضلاً.

* * *

بدأت الدعوى في 3 كانون الثاني 1977 أمام محكمة الجزاء الاستئنافية في الدار البيضاء. وهي أيضاً إحدى هذه القضايا الجمعيّة التي تلذُّ للسلطة: تسعة وثلاثون متهماً يحاكمون غيابياً، ومئة وتسعة وثلاثون موجودون في القفص.

بين المعتقلين ساد الشعور منذ مدة طويلة بأنهم سينجون من قسوة الأحكام. كان التحقيق شكلياً بحتاً. استقبلهم المستنطق مجموعة، مجموعة، كل منها تتألف من عشرة متهمين، يَطرحُ عليهم أسئلة عامة جداً، يبدو أنّه هو بالذات يجد الإجابات عنها لاتجدي نفعاً. ابراهيم السرفاتي وحده حظي بندرة تحقيق منفرد. كان حزبا المعارضة خاصة، الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، والاستقلال، قد أعلنا بصوت عال عن تصميمهما مقاطعة الانتخابات، إن لم يصدر عفو سياسي يفرغ السجون. لكن الجبهيين اكتشفوا بدهشة أن المعارضة استثنتهم من حنوّها: لم يحدث أبداً في الأخبار القضائية المراكشية الغنية، الحافلة بالأحداث، أن وُجِد متهمون معزولون إلى

هذه الدرجة. عسكريو الصخيرات وطيارو القنيطرة استفادوا على الأقل من تعاطف خفيّ من قِبل الجيش، ومن تضامن قَبَلي ثابت. رجال الفقيه البصري دعمهم المقاومون القدماء. حتى أوفقير، الذي اعتُبر لمدة طويلة الرجل المكروه في المملكة، حظي في المرحلة الأخيرة من وجوده ببعض العطف، ونال بموته المغفرة. الجبهيون كانوا وحدهم.

لم يسوِّ وجود ابراهيم السرفاتي شيئاً. بدا بقامته العالية وسنواته الإحدى والخمسين بطريركاً. معظم المتّهمين شبان بعمر أولاده. هو يهودي. ولم يحدث من قبل أن ناصب أي يهودي العرشَ العداءَ. بعد كل محاولة انقلاب كانت الأقلية اليهودية توجّه للعرش تهانيها الحارّة، وتؤكّد له ولاءها. رئيسها داوود عمّار بقي لمدة طويلة رجل أعمال الحسن الثاني، قبل أن تزيحه قصة فساد مؤسفة. أسفت الطائفة على موت أوفقير الذي كانت علاقاته مع إسرائيل صريحة ومكشوفة وعُدَّ من أقوى الداعين لها، حتى أن الملك أكّد الحماية الخيّرة التي شملها بها. أن يكسر يهودي التقاليد العريقة في القدم في ولاء الطائفة للسلطة أثار حنق حاخاماتها وقلقهم.

إن وجد مُتّهمون يستحقون التضامن السياسي لليسار معهم، فهم بالتأكيد الجبهيون. لايمكن أن يُلاموا إلّا على جنحة الرأي. فوثائق الإثبات الوحيدة كانت آلات كاتبة، ومعدات طباعة خفيفة، وكراسات ومناشير. لم تجسر الشرطة حتى على إخراج مجدّد لبعض البنادق القديمة، أو كوكتيلات مولوتوف التي جرت العادة أن تدعُم بها قضاياها ضد المعارضة. لم تثبت عليهم أية فعالية أو محاولة اعتداء. التهم الموجهة لابراهيم مُعيس مثلاً، ذُكرت بهذه الأسطر:

«صرّح المدعو معيس ابراهيم أنّه بعد أن عمل في خريجية ضمن إطار اللجنة الرئيسية التي أدارها على التتابع آية بناسور، وهيلالي فؤاد، وتمسحاني مصطفى، جاء واستقر في الدار البيضاء، حيث اتصل بطريباق عبد العزيز الذي تابع تأهيله وكلّفه بمناقشة، مواضيع من نوع سياسي وأيديولوجي مع أحد العمال المنظّمين»

(هذه المناقشات الإجرامية كلفت مُعيساً عشر سنوات سجن مع الأشغال الشاقّة). وجميع التهم كانت من الصنف ذاته.

في المجمل، كان الجبهيون يتناقشون فيما بينهم، ويحاولون أن ينشروا آراءهم. كي تصبح المناطق الحمراء الشهيرة المتحركة أو الثابتة حقيقة، يلزمهم، باديءَ ذي بدء، تحقيق «الاتصال مع الجماهير» هَدَفَ اليساريين في العالم كله. لم تبق الجماهير وحدها بعيدة عن الاستجابة، بل إن المنظمات التي أجبرها القمع على الالتزام بسريّة شديدة انقطعت عن الوسط العام، وغدت تعمل ضمن دارة مغلقة تكاد تختنق فيها.

كانت الصحراء بالطبع هي التي تُشكّل مشكلة.

لم يلاحق الجبهيون، الذين اتهموا بالتآمر على النظام رسمياً من أجل مواقفهم بالنسبة للصحراء، إنّما بالنسبة للضربة التي تفرضها المقارنة مع الألزاس واللورين. لم يُذكر ذلك أبداً، لكن كان يفكر فيه دائماً. تقرير تحقيق للشرطة يذكر: «عداوتهم لعودة الصحراء إلى الوطن الأم، والعلاقات التي قامت في باريس بين عناصر من البوليساريو وأعضاء من حركة «إلى الأمام» ومساندة هؤلاء الأخيرين لإقامة دولة مستقلة في الصحراء تشكّل، دون أدنى شك، خيانة بالنسبة للأمة المغربية جمعاء».

ضمت الرفيق علي يَعْته وحدة شعور مع الشرطة؛ فوقّع في صحيفة حزبه افتتاحية تجلّى فيها الحماس الوطني: «يجب أن يُطبّق القانون بشدّة على عملاء الأجنبي، على الخونة، على أولئك الذين يسيرون بعكس تيار التاريخ للحيلولة دون تحرير صحرائنا...» مؤكّداً مع ذلك أنّ اليساريين يكافحون بالصراع الفكري بشكل أفضل من اكتسابهم هالة الشهادة والتعذيب (هالة أبعدها علي يَعْته عن نفسه بمثابرة لا يمكن إنكارها)، وتابع النائب المستقبلي لجلالته: «بعكس ما يريدون الإيحاء به، المغرب ليس معسكر اعتقال، كما يحلو ترداده لأولئك الذين يبحثون، لأسباب ليس لها أية علاقة

بمساعدة ما للشعب المغربي، عن الإضرار بالمصالح العليا لبلادنا. الأحزاب السياسية موجودة وهي تعمل بشكل طبيعي، ومن ضمنها حزب الطليعة الثوريّة للطبقة العماليّة» بالإجمال الرفيق علي يَفته يقول للجبهيين، كما قال قاضي التحقيق للسرفاتي: «من حسن حظك أننا في بلاد ديمقراطية».

لم يكن عبد الرحيم بو عبيد على مقعد الدفاع. مع محمد بوستة الذي كان على أهبة الوصول إلى الأمانة العامة لحزب الاستقلال، دافع في دعوى الجبهيين الأولى، التي جرت في آب 1973، وحُكِم فيها على الشاعر عبد اللطيف اللعبي بالسجن عشر سنوات، لَكنّ المسيرة الخضراء قد تمت منذ ذلك الحين ورجع بوعبيد عن وعده بالمطالبة بعفو سياسي.

في مواجهة السلطة، عزلة مطلقة.

لكن، بعكس ما توقعته تلك السلطة، لم يخرج الجبهيون من مفوضيّة الدرب، ومن السجن منهكين من التعذيب، وقد انطفأت الروح في أجسامهم المبطوحة. قمع مفرط انصبّ عليهم. اختنقوا في البدء وأنهكوا، لكنهم نهضوا ببطء متعالين عليه. شُبّان هشّون، مختلفو الرأي حوّلهم القمع إلى مناضلين. اتفاق الآراء ضدهم لم يؤثر على تضامنهم: بل بالعكس أزال الخلافات والأحقاد التي فرقت بينهم. اقتضت الضرورة أن يشكلوا جبهة، فتلاحموا كتلة في مواجهة الخارج. كانوا مئة وتسعة وثلاثين في القفص مستعدين لدفع ثمن قناعاتهم.

عندما بدا لهم أن السلطة لن تتركهم، وهي تؤخّر قدر الإمكان قضيتهم، أعلنوا إضراباً عن الطعام للحصول على مثولهم أمام المحكمة. وافتتاح الدعوى كان انتصاراً لهم.

دعمتهم عائلاتهم بنضاليّة لم تُلحظ من قبل في المغرب. فقد كسرت غلّ الرعب القديم، وعصيت على التهديدات، ضاعفت الرسائل إلى السلطات القضائية ومراجَعاتها لها. وخلال النظر في القضية،

احتجزت ثلاثون امرأة من أمهات المتهمين وزوجاتهم في مفوضية الشرطة مدة يومين؛ وحُكم على رجلين بالسجن لمدة ثمانية واثني عشر شهراً.

تجاوز التضامن العالمي بدوره التظاهرات المألوفة. عريضة احتجاج على احتجازهم أطلقت في باريس، جمعت أكثر من ستة آلاف توقيع. اجتماعات دعم لهم أقيمت في جميع أنحاء أوروبا. وأرسلت جميع المنظمات الإنسانية مراقبين لحضور المحاكمة. وأعد المحامي إيف بودلو للجمعية العالمية للقانونيين الديمقراطيين تقريراً دقيقاً ودامغاً. وكان المحامي هنري لكليرك ومحاميان باريسيان آخران على مقعد الدفاع.

بدا واضحاً أن قضية الدار البيضاء ستكون شيئاً آخر غير الحفلة الاستغفارية التي توقّعتها السلطة.

* * *

كانت هيئة المحكمة برئاسة قاض مختص بالقانون المدني هو الرئيس أفزاز. لم يصدّق المحامون آذانهم عندما أعلن في البداية أنّه سيضرب صفحاً عن قراءة قرار الاتهام فالمادة 470 من قانون المحاكمات الجزائية، مثل كل قوانين العالم، تنص على أن هذه القراءة إلزامية، وهي، والحالة هذه، أكثر ضرورة لأن ما من متهم أُخطر بقرار الإحالة. لا أحد يعلم إذن على ما يلام ولا التهم الموجهة إليه. رغم احتجاجات الدفاع العنيفة، فإن الرئيس أفزاز، بوجهه الطويل الدقيق، وعينيه الضيقتين استمر في رفضه استناداً إلى سلطته التقديرية. غدت كلمتا «السلطة التقديرية» لازمة المناقشات.

بدأت القضية بشكل سيّء.

كانت قاعة المحكمة ممتلئة تماماً بالشرطة وذوي المتهمين، وهي أصغر من أن تتسع لهم. اضطر معظم المحامين للبقاء وقوفاً. ورفض رئيس المحكمة أن ينقل الجلسة إلى قاعة أخرى أكثر اتساعاً.

تفجّر أوّل حادث عندما سئل أول عضو من قبل الرئيس، فأَهمَلَ الجواب وطلب من الحضور الوقوف لحظة صمت احتراماً لذكرى من وجب أن يكون المتهم المئة والأربعين في هذه الجلسة: عبد اللطيف زروال. المحامون والعائلات والمتهمون نهضوا جميعاً دفعة واحدة، فاغتاظ الرئيس وضرب بمطرقته على المنضدة أمامه، ثم رأى أن يعلّق الجلسة.

أظهر هذا الرئيس المختص بالقانون المدني كفاءة نادرة في إدارة قضية جزائية وفق الأساليب التي رغب بها سيده. وجب أن تمرّ جميع أسئلة المحامين قانونياً عن طريقه. إذا طلب محامي دفاع من موكّله: «ضمن أيّة شروط تمّ استجوابك؟» يتحوّل السؤال من قِبل الرئيس: «بأي تاريخ تمّ توقيفك؟» إذا ألحّ المحامي: «هل تعرضت للعنف؟ يغدو السؤال: ماذا طلبت منك الشرطة؟»».

عبد الله ظاظا عامل من الدار البيضاء، صاح أنه رأى زروال يعذّب، وخلع بسرعة حذاءه وعرض قدميه أمام القضاة. فأمر القاضي بطرده. ووفقاً للمحامي بودلو كان أخمص قدمه اليسرى «مغطى بندبات فظيعة».

جرى جدل فريد بخصوص الشاب المسكين مصطفى أواهام الذي أصيب بالجنون؛ ولا علاقة له بأية منظمة. كان خطؤه الوحيد صداقته مع أحد المناضلين. ألحَّ محاموه على طلب عرضه على خبير نفسي. فسأل الرئيس المتهم: «مصطفى أواهام، هل أنت مجنون؟ ـ كلا يا سيدي لست مجنوناً. ـ هل قدراتك العقلية مختلّة؟ ـ أبداً يا سيدي». عندئذ التفت الرئيس منتصراً وتوجه بزهو إلى المحامين: «أترون، يا حضرات الأساتذة، إنه ليس مجنوناً».

الأستاذ عبد الرحيم برّادا، المحامي الرائع، تميّز بجرأته. فبعد ستة أيام من افتتاح جلسات القضية، حضر شرطيان إلى منزله واستقرّا فيه. وعندما سئل رئيس المحكمة عن هذا التعدّي أكّد أنّه إجراء اتخذ لحماية المحامي المدافع ضد غضب الشعب المبرّر.

الغريب أن المحامي برّادا «لم يُحمَ» عندما خرج من منزله متعرّضاً لغضب الشعب المزعوم(*).

في كل مرّة يحاول أحد المتهمين أن يعرض أفكاره، كان يُقاطع بصوت راعد يأمره بالتقيّد بالنظام. وقد أشار السيد بودلو في تقريره: «في الواقع، ليس من التبسيط القول إن المتّهمين لم يكن لديهم الخيار إلا بقول «نعم» أو «لا» عند الإجابة على أسئلة الرئيس» وإذا أصر أحدهم على الكلام فإنّه يرسل في الحال «إلى القبو».

يقع القبو في طابق تحت أرضي من القصر العدلي. تعسكر فيه المفرزة الوطنية من الشرطة القضائية بكامل الاستعداد بشكل يتواجه فيه المرسلون إلى «القبو» مع معذّبيهم. فبفضل مكبّرات الصوت الموضوعة بشكل دائم في قاعة المحكمة، يتابع أفراد الشرطة دقيقة بدقيقة سير المحاكمة، وإذا بدا لهم أن الرئيس يعاني صعوبة، يرسلون إليه ملاحظة، مثل إرسال عوّامة إنقاذ لغريق. إنّها تمثيل تام للنظام القضائي المغربي، كتلة عائمة تُظهر للعين الصورة المستحبَّة عن جهاز ذي نزعة ديمقراطية، بينما القسم الغاطس الأكثر أهمية يغوص في قاع القمع البوليسي.

غير أن لقفص الاتهام ترضياته. فقد قررت المحكمة كسباً للوقت أن يجيب كل متّهم، من الآن فصاعداً، على الأسئلة، وهو في مقعده من القفص دون أن يأتي إلى القوس، فقام جميع الموقوفين بالإجابة علىالأسئلة إيماءً دون إصدار أي صوت. غدا الرئيس بحمرة الدم وهو يزعق عبثاً. لمَحَ أحد المحامين خفية إلى الشكّ بقدراته السمعيّة، فوجب العودة إلى الإجراءات العاديّة.

بعد أسبوع من الإشكالات والطرد التكراري بدأ المتّهمون

(*) عقاباً له لدفاعه عن الجبهيين حجز جواز سفره. وحتى الساعة التي كتبت فيها هذه الأسطر، أي بعد 13 سنة من قضية الدار البيضاء، لم يرفع هذا الحجز (ملاحظة المؤلف).

صياماً عن الطعام للحصول على حق التعبير عن رأيهم. دام هذا الإضراب ثمانية وأربعين ساعة. لم تتطرّق صحف المعارضة إلا بحذر شديد إلى شذوذات هذه القضية الغريبة.

أحمد بن سعيد، طالب في الثالثة والعشرين من العمر، تملكه الغيظ لمنعه من الكلام، تفجّر فجأة صائحاً: إنني أدافع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

خيَّم الصمت الرهيب مُدّة. ثم أرسل الرئيس بن سعيد «إلى القبو»، بينما هدّد النائب العام المتّهمين بإحالة قضيتهم إلى المحكمة العسكرية في القنيطرة مسبّباً لنفسه، جواباً على تهديده، موجة من الهزء والسخرية.

تحطّم التابو المحرّم.

قسمت مشكلةُ الصحراء الجبهيين. «خدمة الشعب» التي ولدت من انشقاق داخل حركة 23 آذار لم تتخذ موقفاً. فالحركة بغالبيتها انضمت إلى مَغربَة الصحراء، لكنها عارضت اتفاقية مدريد بسبب منحها موريتانيا قسماً من «المقاطعة السليبة»، وصمتت عن المدينتين سبتة ومليلة الباقيتين تحت الاحتلال الإسباني. حركة «إلى الأمام» أعلنت أنّها تؤيّد حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، إنّما بعد نقاش طويل حول إطلاق كلمة شعب على الصحراويين.

أعلن كل متهم موقفه. تصريحات المؤيدين لحق تقرير المصير سجّلت من قبل كاتب المحكمة، لاستخدامها في ملاحقات محتملة أمام المحكمة العسكرية.

خلال الجلسات، ما فتئت استبدادية رئيس المحكمة تزيد من ثقل ضغوطها. فقد وصل إلى حدّ منع فيه المحامين من التداول مع موكليهم أثناء الجلسات، مما لم يُرَ من قبل أبداً في المغرب.

في 18 كانون الثاني، وبينما كان أحد المتّهمين يحاول عبثاً أن يعبّر عن رأيه أمام قوس المحكمة، صرخ آخر من مقعده في القفص: «ليس هذا إلا نفاقاً!» دوّى صوت الرئيس أفزاز: «ليتجرأ

من نطق بهذه العبارة على النهوض واقفاً!». كتلة واحدة نهض المئة والتسعة وثلاثون متهماً. وبينما كان أفزاز يحرّك ذراعيه بطريقة مضحكة ويزمجر: «اجلسوا! آمركم بالجلوس!» تفجّر الغيظ المكظوم في النفوس المقهورة منذ مدة طويلة. ومن مقاعد المتهمين انطلقت رشقات الشتائم: «فاشستي! خادم حقير! قذر وضيع!».

انسحب قضاة المحكمة بسرعة، وأجلى الحراس السجناء الذين غادروا القاعة وهم ينشدون بحماس.

عندما عاد أفزاز يتبعه معاونوه، صرّح بأن الدعوى ستتابع في غياب المتهمين، وسيمثل إفرادياً من ترى هيئة المحكمة ضرورة سماع أقواله.

ربح الجبهيون المعركة وفقاً لرأي المحامي هنري لكليرك، الذي صرح خلال مؤتمر صحافي في باريس:

«وجب أن تكون الدعوى نوعاً من ستار ديمقراطي يُظهر أن المغرب يحاكم الناس مثل أي بلد متحضر، لكنها أظهرت بالعكس الطبيعة الحقيقية للنظام، الذي استخدم الطرائق التي بسطت أمام ضوء النهار الساطع في تلك القضية. نجح المتهمون في أن يظهروا الحقيقة بكل وضوح».

أمّا المحامي إيف بودلو فقد كتب في تقريره: «أمام محكمة الجزاء الاستئنافية في الدار البيضاء، لم تُحترم حتى المظاهر. وانتهكت المبادئ الأكثر بداهة بشكل علني وسافر».

* * *

قام المتهمون بإضراب جديد عن الطعام، دام حتى 4 شباط دون أن يثير أي تعاطف لدى صحافة المعارضة.

استُجوب ابراهيم السرفاتي في جلسة 25 كانون الثاني فأطلق في وجه القضاة: «المسؤول الحقيقي عن هذا الاستبداد، وعن هذه المخالفة لكل حقوق الإنسان والعدالة هو نظام الخونة. هذا النظام

الذي يستغل الشعب المغربي بالعنف والتعذيب، هذا النظام الذي يشن حرباً استعمارية ضد الشعب الصحراوي. أضيف: تحيا جمهورية الصحراء الشعبية! تحيا الجمهورية الديمقراطية والشعبيّة المغربية! يحيا اتحاد الشعب المغربي والشعب الصحراوي! تحيا الثورة المغربية! تحيا الثورة العربية!».

طُرِد من قاعة المحكمة بعد هذه الرشقة من الهتافات.

صدر قرار الحكم في 14 شباط. بدأت قراءته بعد الظهر أمام المئة والتسعة وثلاثين متّهماً الذين جُمعوا من جديد. ودامت القراءة تسع ساعات. ساد الجبهيون مرح صريح. كانوا سعداء لرؤية أنفسهم قد وصلوا إلى نهاية محنتهم القضائية. كانوا يضحكون وهم على مقاعد القفص، ويتبادلون بصوت منخفض فكاهات الطلاب الثانويين، كأنَّ هؤلاء الشبان المجتمعين هنا، ومعظمهم من الطلاب ينتظرون قرار لجنة امتحان مدرسي.

هبط الليل، والرئيس مستمر في قراءة الحيثيات بصوت رتيب. حلّ الملل في النفوس، وخيّم على القاعة خدر ثقيل. نام معظم المتّهمين الذين أضعفهم الصيام عن الطعام؛ وانسحب جميع المحامين تقريباً.

أيقظ النطق بالأحكام الأولى جميع الحاضرين، عقوبات ثقيلة، وغير متوقّعة، دفعت بعضهم إلى قهقهة عصبيّة، بينما ظنّ بعضهم الآخر، وهم بين اليقظة والنوم، أنّهم تحت وطأة كابوس مزعج. غمر الجميع شعور بتوهّم لا معقول.

الجبهيون التسعة والثلاثون الذين يحاكمون غيابيّاً عوقبوا بالطبع بالسجن المؤبّد مع الأشغال الشاقّة.

غير أنّ العقوبة ذاتها فُرضت على ابراهيم السرفاتي؛ وعبد الله ظاظا، العامل؛ وعبد الرحمن نودا، التلميذ السابق في المدرسة المحمديّة؛ وبلعباس المشتري، الطالب؛ وعبد الفتّاح الفاكهاني، المدرِّس.

واحد وعشرون متهماً حكم عليهم بالسجن مع الأشغال الشاقة مدة ثلاثين سنة.

ثلاثة وأربعون نالوا عشرين سنة سجن منهم إدريس بو يوسف الرقاب، الذي مارس النشاط الحزبي في «إلى الأمام» خمسة أشهر. وبسماعه العقوبة بهذا الدفن حياً تساءل إن كانت لوسيل ستنتظره ليخرج من باب السجن كهلاً في الخمسين من العمر.

خمسة وأربعون حكموا بعشر سنوات، وتسعة عشر بخمس سنوات.

عقوبة إضافية بالسجن سنتين غير مندمجة بالعقوبة الأساسية فُرضت على جميع المتّهمين لإهانتهم المحكمة. وهكذا فإن أواهام أحد الثلاثة المحكومين بخمس سنوات مع وقف التنفيذ (جنونه دون شكّ عُدّ ظروفاً مخفّفة) سيقضي سنتين إضافيتين في السجن متحمّلاً أذى الحرّاس.

بكى عبد الرحيم أحد المحامين النادرين الحاضرين وهو يتمتم: «يا للحماقة، حماقة كبيرة...». أكثر من ثلاثين قرن سجن فرضت على مئة وتسعة وثلاثين متّهماً.

هم أيضاً دخلوا معترك السياسة يخالجهم الحلم: إنّهم يريدون تغيير الحياة.

غادروا القاعة وهم يردّدون نشيداً ثورياً عربياً على لحن الأنصار.

18

أموات تزمامارت الأحياء

كل المغرب يعرف أنّ شيئاً رهيباً حدث لهم. يتحدّث عنهم همساً بين أصدقاء موثوقين، غير أنّ الأحاديث تقتصر على أسئلة دون أجوبة. منذ اختطافهم في ليل 7 آب 1973 لا أحد يعلم ماذا حلّ بالعسكريين المعتقلين في القنيطرة. كانوا يمضون عقوبات حكموا بها من قبل محكمة نظامية على مرأى ومسمع من الرأي العام العالمي، ثم اختفوا. ليس ترحيلاً جغرافياً فقط بل زمنياً أيضاً، كأنّهم انتزعوا من القَرن باليد الملكية. عندئذ زالت القوانين الحقوقية، والاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والموقّعة من المغرب، والمسرحية القضائية التي مُثّلت أمام الجمهور، ساد فيها كما في عصور الظلام استبداد السيد المطلق وحده.

اضمحّلوا في الليل والضباب، مثل المنفيين سابقاً إلى معسكرات الاعتقال النازيّة، وللأسباب نفسها. لأن ـ الوثائق تثبت ـ . من أجل تسليط شعور الإرهاب على السكان الجموحين، اتخذ قرار بتصنيف بعض المنفيين في زمرة *المغيّبين المنقطعي الأخبار*: بعكس الآخرين الذين يعلم أهلهم مصيرهم وأماكن وجودهم، أما أولئك المختفون فلا يمكن تصوّرهم.

دام الصمت ست سنوات.

في العام 1979 تلقّت إحدى العائلات بضعة أسطر كتبت سريعاً على ورقة صغيرة نقلها حارس اشتُريَ بالذهب. تطلب الرسالة بسرعة أدوية (أسبيرين، ومراهم للعيون، وفيتامينات، وكالسيوم) تعرضت الرسالة «للجحيم الذي يكابده السجناء»، وقد حددوا موقعه «في تزمامارت قرب جبل العياشي».

تقع تزمامارت في الأطلس الأعلى، على طريق ريش إلى غوراما. على بُعد نحو ثمانين كيلومتراً قبل الوصول إلى غوراما. بعد عبور مخاضة يُتَّجه إلى اليسار في شِعْبٍ ضيّق يتسلّق الجبال. يقوم المعتقل على كتلة صخرية بيضاء ضخمة كتب على حافتها بدهان عريض كلمات «الله، الوطن، الملك». صنّف المكان منطقة عسكريّة يمنع الطيران فوقها، والحراس ينذرون من يقترب بإطلاق النار.

الشتاء بارد جداً، ويدوم ثمانية أشهر في السنة.

ثم وصلت رسالة مكتوبة بتاريخ 5 نيسان 1980 من قِبل عبد اللطيف بلكبير. كان النقيب بلكبير قد حُكم في قضية الصخيرات بأربع سنوات سجن وخمسة آلاف درهم غرامة. وعندما وردت رسالته كان قد قضى مدة محكوميته مع التوقيف المؤقت، منذ أكثر من خمس سنوات.

كتب في رسالته: «أحاول أن أسرد في هذه الرسالة جميع الوقائع، منذ نقلنا من السجن المركزي في القنيطرة إلى سجن تزمامارت اللعين. لقد غيرت ليلة 7 آب 1973 التي لاتنسى مصيرنا. أوقظنا بفظاظة ودون أي إخطار، قُيدنا بالأصفاد، وعُصبت أعيننا، وألقينا أخيراً مثل أكياس في شاحنات عسكريّة قادتنا إلى القاعدة الجويّة. قامت طائرتان عسكريتان بنقلنا إلى قصر السوق، حيث أوصلتنا شاحنات عسكرية بالطريقة نفسها إلى تزمامارت، الباستيل الرهيب.

«وصلنا قبل الظهر، عُرِّينا من ثيابنا واقتيد كل منا بسرعة إلى زنزانة من البيتون، حيث سُجن دون أن يُسمح له بالخروج مطلقاً».

وكيل الضابط الميكانيكي رشدي بن عيسى، المحكوم بالسجن ثلاث سنوات، وغرامة مئتين وخمسين درهماً لمساهمته في مهاجمة البوينغ، اقتصر دوره في الواقع على تسليح طائرات F5 بناء على أمر من رؤسائه، دون أن يَشتبه لحظة واحدة أن الأمر يتعدَّى الطيران التدريبي الروتيني.

يتيح وصفه أن نتمثَّل تماماً الزنزانات التي وُضِعَ فيها مع رفاقه ولم يخرجوا منذ 8 آب 1973 أي منذ ستة عشر عاماً حتى اليوم الذي كتبت فيه هذه الأسطر.

«عدا الأموات.

ستة عشر عاماً دون أن نضع القدم خارج الزنزانات ـ المنسيّة.

إنّها بطول ثلاثة أمتار وتسعين سنتمتراً، وعرض مترين وأربعين سنتمتراً، وارتفاع ثلاثة أمتار وثلاثة وسبعين سنتمتراً. في الزاوية مرحاض مجرّد من طرادة مياه، ومصطبة بيتون دون فراش تُستخدم سريراً. غطاءان هما كل الأثاث. لا طاولة ولا كرسي. وعاء من بلاستيك وصحن هما الأداتان الوحيدتان الموضوعتان تحت تصرّف المعتقل.

الطابع المميز للزنزانات هو أنّها تغرق ليلاً ونهاراً في الظلمة. الهواء، وليس النور، يصل من سبعة عشر ثقباً بقطر عشر سنتمترات تخترق أعلى الجدار وتشرف على الممر، بعيدة عن متناول السجين. الممر نفسه مظلم. لا يشعل السجانون النور إلا في وقت توزيع الحساء، لرؤية الصحن الممدود. ثقب آخر بقطر عشرة سنتمترات أيضاً في السقف، لكن يوجد سقف آخر من الصفيح المتموج يحجب النور. لهذا حتى في الصيف، عندما تكون الشمس بكامل توهجها لا

يميز معتقلو تزمامارت انتقال الليل إلى النهار إلا ببعض الانكشاف في الظلمة التي تحيط بهم.

ستة عشر عاماً في الظلمة.

العقوبة أيضاً من مرتبة رمزية. الشمس والنور ليستا فقط، في المغرب، محسّنات سياحية. إنهما أيضاً ثروة الأكثرَ عوزاً، والجمال المتاح لإثارة قرائح الشعراء والقصاصين والمغنين. «مملكة الشمس» يردّد الملك نفسه. لكنها الظلمات لأولئك الذين طرحتهم اليد الملكية. منذ التوقيف كان الحرمان من النور أول عقوبة قبل التعذيب. عِصابة على العينين خلال عدة أشهر لمعتقلي درب مولاي شريف؛ وزنزانة مظلمة منذ ستة عشر عاماً لمعتقلي تزمامارت».

السجناء المعزولون ليسوا مع ذلك وحيدين. بأسلوب يضع نوعاً من البراءة في وصف الجحيم يكتب عبد اللطيف بلكبير: «البق والخنافس سادة الأماكن دون منازع. العقارب تتكاثر بسرعة، والأفاعي تأتي أحياناً لمطاردة الجرذان في الممر تحت مرأى السجانين المسلحين بالعصي، حراس جهنم البؤساء، الذين يتأمّلون هذه المشاهد المحزنة ويتسلون بها. نعيق الغربان ونعيب البوم يعطيان إمارات الأمكنة المهجورة وعلامات الشؤم لهذا السجن».

بيتون الزنزانات يردّد صدى أقلّ ضجيج بدلاً من أن يخمده كما يفعل الحجر. تنافر الأصوات يصمُّ الآذان. مناجاة المساجين لأنفسهم وهم يحاولون الهرب من الصمت، حوارات تتم بالصياح لتتمكن من اختراق الجدران، ترتيل آيات قرآنية بصوت عال يرددها بين خلية وأخرى معظم المساجين، حفظة السور القرآنية عن ظهر قلب. هذيان رفيق يكاد يرنّحه الجنون. استغاثات المحتضرين والمرضى. المعتقلون مجمعون على القول إن الضجيج هو المعاناة الأشد إيلاماً. البرد مصدر عذاب آخر، خاصة، وأن العسكريين الذين اعتقلوا في القنيطرة في تموز 1971 أو آب 1972 اعتقلوا وهم يرتدون الثياب الصيفية، وبها يجب أن يجابهوا شتاء الجبال القاسي.

يبقى الغذاء بسيطاً. يوزّع في الصباح كأس قهوة بارد ونصف رغيف من الخبز للنهار بكامله. عند الظهر صحن حساء من ماء صاف يسبح فيه بعضُ بَقْلٍ، ومساءً طاس معجّنات. «توزيع علبتي سردين وبيضة مسلوقة، بعد بضع سنوات، عُدّ حدثاً كبيراً».

أعلن المساجين، بعد أن طرحهم النظام القاسي الذي يخضعون له، الإضراب عن الطعام. توقّفوا عنه بعد ثمانية أيام دون أن يحظوا بزيارة أي مسؤول عن السجون. سُرّ السجّانون لإراحتهم من إعداد الحساء وتوزيعه (توزيع الجراية على كل شخص لا يستغرق عشر ثوان). مرض أحد السجناء. فردّ السجانون بلا مبالاة: «ليمُت». في تموز 1974 أنهى اثنان من العسكريين مدة محكوميتهم. أبدى أحدهم دهشته لعدم إخلاء سبيله. فأجابه الحارس: «ما هي مدة حكمك؟ ـ ثلاث سنوات ـ هنا يجب ألا يقال ثلاث سنوات، بل يقال مدى العمر».

فهموا أن المعتقل سيكون قبراً لهم.

كتب النقيب بلكبير: «إن حياة السجين غدت صراعاً لا يتوقف ضد البرد، فالشتاء جليدي، والثلج يتساقط في تزمامارت. يستيقظ السجين وسط الليل وهو يرتعش، فينصرف إلى رقص مجنون ليدفأ، كما أن صرير الصفيح وهو يتقلّص يعطي لتلك اليقظة طابعاً شيطانياً. في الصيف درجة الحرّ ملتهبة، والزنزانات تثير شعوراً بالاختناق. يضطر السجين لإلصاق أنفه على خصاص الباب ليستنشق بعض الهواء البارد، وعندما ينهكه الحر، ويغدو صدره كالنار، يهرع إلى سريره البيتوني يبحث عن بعض الراحة، فتهاجمه من جميع الأرجاء الحشرات الطفيلية (البق، والبراغيث، والبعوض والخنافس، والرتيلاء، الخ...) العقارب تندس بمكر تحت الغطاء. طيف هذا الحيوان الكريه يمنعنا من القيام بأية حركة طائشة: فقد لُذع عدة سجناء. يثقل الضجر معنوياً وجسدياً السجين. وليكسر هذه الرتابة القاتلة يضطر للمشي متلمساً، لكن المسافة قصيرة. كل محادثة شبه مستحيلة، فوضع الزنزانات يحول دون ذلك، وضجيج

الأصوات الأخرى يحوّل المبنى إلى معرض حقيقي. الملجأ الوحيد المتبقي هو الصلاة والسجود. القرآن كان سنداً كبيراً لنا طوال مدة سجننا (العديدون منا حفظوه عن ظهر قلب، شفهياً بالطبع). يبدو السجين وقد غدت ثيابه أسمالاً بالية، وهو حافي القدمين، وشعره ولحيته لم يريا الحلاق منذ عدة سنوات، بالمنظر المريب غير المطمئن لشريد أصيل. وأمطار الخريف حوّلت معظم الزنزانات إلى غياض، ثم إلى مستنقع».

* * *

خلال ستة عشر عاماً لم يزر تزمامارت طبيب أو ممرض، ولم يُعطَ أي دواء للسجناء المرضى. كلهم شبان في قمّة اللياقة البدنية، سابقاً، غير أنّ السجن حطّم أجسامهم.

كتب سجين آخر: «صحتي متزعزعة. فقدت أسناني، معدتي التهبت، أتبوّل أكثر من اثنتي عشرة مرّة في اليوم، والأكزيما تقرض جسمي بكامله. كن مطمئناً، أنا لا أخشى الموت مطلقاً. ما أطلبه، هو أن يأتي مترفقاً وفقاً لضوابط الإسلام».

كتب آخر أيضاً: «تصوّر مومياءات متحركة بوزن خمسة وأربعين كيلوغراماً، الوجه موحش بشعر طويل ولحية نجزّها بطرف قطعة من توتياء مسنونة! أمّا الأظافر فنقرضها كيفما اتفق بأسناننا، بالنسبة لمن أسعدهم الحظ ببقائها. غدا ثلاثة أرباع فرسان العذاب التعساء نصف مجانين، برأس أجرد حلّ به الصلع في الثلاثين من العمر».

ما لبث الموت أن غزا زنزاناتهم. كتب عبد اللطيف بلكبير: «أعلمنا رفيق يمتلك صحة ممتازة أنه يرعف بغزارة من أنفه؛ فيما بعد ذكر لنا أن ساقيه لم تعودا تحملانه. تُرِكَ لشأنه، لم يستطع الحضور إلى الباب لتناول غذائه، وقضى حاجته في أسماله. اكتفى السجانون بفتح وإغلاق الباب دون أن يهتموا إن أكل أو لم يأكل.

اكتفوا بإعلامنا في كل يوم عن وضعه. كانت معنوياته جيدة. بدأ الشلل جزئياً وغدا تاماً. هذيان الرفيق جعلنا نقضي معه لياليَ في كوابيس. بما أنّه لم يعد يتكلم أبداً، كان الحراس يأتون فيلفونه في غطائيه ويخرجونه، ثم يعودون به بعد دقائق، ويضعونه على أرض الزنزانة الباردة، ويقولون بلهجة منافقة: «أجرينا له حقنةً». في اليوم التالي أسلم الرفيق الروح. حضروا وكمّامات على أنوفهم (بسبب الرائحة)، أخرجوه بأسماله ودفنوه دون أي طقوس دينية في فناء السجن».

كان العشب ينمو في الفناء، لأن السجناء لا حق لهم في السير فيه، مما دفع مدير السجن وهو رجل فطن إلى تربية قطيع صغير من الماعز والخراف لترعى فيه. حفرة عامة في أحد أطرافه تستقبل الموتى. يدفنون فيها دون القيام بالشعائر الإسلامية. كان هذا بالنسبة للسجناء، وجميعهم شديدو الإيمان، منتهى الهول. كانت الرسائل متفقة في التعبير عن ذلك. إنّهم راضون بالموت، لكنهم يتمنون أن «يأتي متلطفاً وفق شعائر الإسلام». مُنِع عنهم حتى هذا. كتب أحدهم: «يُسمع احتضار المريض خلال يوم أو يومين إلى أن تنطفئ منه نسمة الحياة، عندها يأتون، يلفونه بغطاء قذر. تسمع ضربات المعاول والرفوش، وتنتهي العمليّة». كتب آخر: «دون غسل ولا كفن في بلاد إسلامية! أعتقد أن ما من سجين تعرّض للعذاب والاضطهاد والآلام التي عانيناها منذ أيام رمسيس الثاني». التطرّق إلى عهد رمسيس الثاني يبدو شاذاً، غير أنه أتى في الموقع المناسب: سلطة فرعون تُمارَس حتى في أيامنا هذه.

سجين آخر توفي بعد نزيف شرجي متواصل.

في هذا المحيط المغلق تنمو الاستيهامات والتطيّرات المتشائمة. جميع السجناء يثبتون النظر برعب مرضي على بومة، غدت بالنسبة لهم تجسيد الموت. عندما يأتي طائر الليل هذا ينعب على مسمع مريض مُدنف يتوقّع أن ساعة موته قد دنت، فيهرع رفاقه

إليه متوجّسين ليشهدوا احتضاره مادام نعيب البومة قائماً، وليروه ميتاً عند ابتعاد الطائر الليلي وصمته.

في خريف العام 1982 تسع عشرة جثة دُفنت في الحفرة المشتركة. وفي ربيع 1990 وصلوا إلى سبعة وعشرين.

* * *

يبقى الرقم الصحيح لعدد المحتجزين في تزمامارت مجهولاً. فالمعتقل يتألف من عدة أقسام لا اتصال بينها. يُعرَف بيقين أن عسكريي سجن القنيطرة قد رُحّلوا إليه، لكن بين الموتى المدفونين في فناء تزمامارت ضباطاً وصفّ ضباط لم تظهر أسماؤهم في أي سجّل محكومين. لماذا أرسلوا إلى هنا، وبموجب أيّة إدانة؟ لا أحد يعلم. وجودهم لا يعود إلى محاولتي الانقلاب المعروفتين. يقال إنّ أحد وكلاء الضباط كان في نوبة حراسة ليلية على باب قصر الرباط، رأى امرأة تصل مترنّحة سكرى إلى الباب فمنعها من الدخول. رُحّل وكيل الضابط سريعاً إلى تزمامارت.

الملازم مبارك الطويل، المدان بتسليح طائرت F5 في قاعدة القنيطرة، يشكّل استثناء متميّزاً بين رفقائه: نُقل معهم إلى المعتقل، لكنه حظي بالخروج منه لزيارات قصيرة. الطويل متزوّج من أمريكية وله منها ولد. نانسي الطويل عادت إلى الولايات المتحدة، حيث تدرّس الرياضيات في نبراسكا. بناء على مراجعاتها المتتابعة، كثّفت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الرباط اتصالاتها للحصول على إيضاحات حول مصير زوجها. في العام 1985 ، وقد غدا الاقتصاد المغربي تحت رحمة العرّاب الأمريكي، عومل مبارك الطويل بشكل يغدو فيه لائقاً لإظهاره، وأُخرج من زنزانته، وأُحضر إلى الرباط، وعُرض على السفير جوزيف ڤرنر ريد الذي يشغل حاليّاً منصب رئيس البروتوكول في وزارة الخارجية الأمريكية. بعد ذلك أعيد الملازم مجدّداً إلى تزمامارت ليشارك زملاءه في مصيرهم. الحظوة الوحيدة التي يتمتع بها هي السماح له بتبادل الرسائل مع

زوجته. في كل سنة، يحضر دركي إلى السفارة الأمريكية وهو يحمل رسائل مبارك الطويل، بالمقابل يسلّم مدير السجن لسجينه الرسائل الموجّهة إليه من زوجته نانسي الطويل.

عايدة حشّاد، الصيدلانية المرموقة، قامت بمحاولة يائسة للحصول على أخبار زوجها، الضابط الطيّار المحتجز في تزمامارت. تمكنت بوساطة أصدقاء ذوي نفوذ أن تعلم في أي يوم يقوم الملك بلعب الغولف في دار السلام. اقتربت من المرج العشبي مع ابنتها هدى، البالغة من العمر خمسة عشر عاماً. فسمح الحراس على الباب الخارجي للسيدتين اللتين تبدوان بمظهر بورجوازي محترم بالدخول. هرعت هدى نحو الملك وبيدها رسالة، ووصلت إليه قبل أن يلقي حرّاسه القبض عليها. كان الحسن يلعب مع مدعوين أجانب. فأمر بأن تُحضر إليه الفتاة وتُسأل عمّا تريد، وبما أن الأمر اقتصر على مسعى عادي من أحد أفراد الحاشية، وقد جاء يقدم كتاب استرحام، اكتفي بوضع عايدة حشّاد وابنتها في إقامة جبرية تحت رقابة خاصة من الشرطة.

المناضل النقابي حسين المانوزي يقاسِمُ على الأرجح العسكريين درب عذابهم.

حكم على المانوزي بالإعدام غيابياً في قضية مراكش في العام 1971، واختطف في الأول من تشرين الثاني 1972 في مطار تونس من قِبل الشرطة السرية المغربيّة، وأعيد إلى المغرب بطائرة خاصة. كان آنذاك في التاسعة والعشرين من العمر. إن كان مايزال حيّاً فهو الآن في السابعة والأربعين. لم تستطع عائلته أن تحصل على أيّة معلومات عن مصيره فهو أيضاً من *المغيّبين المنقطعي الأخبار*. علم ذووه من إعلانات البحث عنه المعلّقة على الجدران، التي تصفه بأنه «خطر جدّاً» بمساهمته في محاولة هرب المقدّم أبابو، والوكيل الأوّل أكّا، والأخوة بورقات... أُوقف أبوه الكثير الحركة في العام 1973 ، وعُذّب في درب مولاي شريف، ثم نُقل

إلى مركز اعتقال آخر، حيث احتُفظ به مدة عشرة أشهر، ثم أُودع السجن المدني في الدار البيضاء. اعتُبر من المتّهمين في دعوى تموز 1976 ، أي بعد ثلاث سنوات من توقيفه مع اثنين وأربعين مناضلاً حزبياً (وهي إحدى الدعاوى العديدة التي لم نتعرّض لها، إذ يلزم عدة مجلدات لمعالجة القمع القضائي في المغرب بشكل شامل). خلال الجلسات طرح المحامي عبد الرحيم برّادا عليه، بوساطة الرئيس السؤال التالي: «هل يوجد موقوفون من أفراد عائلتك؟» فنكر الأب المسكين ابنه الذي لا يعلم مصيره. أخلي سبيل الأب أخيراً.

كل التحقيقات المقارنة تشير إلى أنّ حسين المانوزي، إن لم يكن قد قضى نحبه تحت وطأة تعذيب النظام الاعتقالي، فهو في تزمامارت.

معه، على الأرجح، عشرات من المختفين في المغرب.

الرسائل نادرة جدّاً، وتتجنّب ذكر أسماء لدواع أمنية بديهية. «رفيق مريض»، «رفاق يريدون الكتابة إلى الملك، فليحفظه الله...». السجّانون المتميّزون بقسوة مستمرة عصيّون على الفساد، خشية عقوبات شرسة لا ترحم في حال اكتشاف تساهل من أحدهم مع معتقل. كل واحد يعلم أن مدير السجن، الموضوع خارج السلّم الوظيفي، مسؤول مباشرة أمام القصر. بسعر ذهبي يؤمّن حارس لموقوف النور والوسائل اللازمة لكتابة رسالة، يودعها له في البريد أو يسلمها للأهل لقاء أجر مرتفع حدّه الأدنى عشرة آلاف درهم؛ ثمن طابع بريد مغرٍ إذا عرفنا أن الراتب الشهري لمعلم مدرسة لا يتجاوز ألف درهم.

* * *

لماذا؟

فيما يتعلّق بعسكريي الصخيرات، يمكن تفسير الغيظ الملكي، بل تبريره. الحسن الثاني يعتقد أن أوفقير أحبط انتقامه بتوجيه القضاة

نحو التساهل. غير أنَّ الثلاثة والأربعين ضابطاً وضابط صف من القوى الجويّة حوكموا من قبل قضاة تسيّرهم جزمة الملك، فلم يبخلوا بأحكام الإعدام، وعاقبوا بأحكام سجن أشخاصاً لم يكن لهم دور في المؤامرة، إذ أنهم يجهلون أن تعبئة الكيروسين لطائرات F5 يُعَدُّ مشاركة في محاولة انقلاب ضد العرش. وقد تعرّض هؤلاء الأشخاص لذات مصير رفاقهم مهاجمي الصخيرات.

أيّة جريمة ارتكب النقابي المانوزي ليكفّر عنها مدة ثمانية عشر عاماً في شروط بمثل هذه القسوة الفظيعة؟

أيّة جريمة تستحق قصاصاً تجعل الساديّة الموسوسَة، المريضة فيه الساعي للعدالة أسوأ من المُعاقب؟

قال الحسن الثاني يوماً: «منتهى السعادة بالنسبة لي، هي أن أتمكّن كل صباح من النظر في المرآة، عندما أحلق ذقني، ولا أصل إلى صباح أصف فيه نفسي بالخسّة أو أقول لوجهي «أيّها القذر». هي ذي منتهى السعادة»(*).

عندما أدلى بهذا الاعتراف، كان المحتجزون في تزمامارت يتعذّبون منذ ستة عشر عاماً.

ربّما لم يخطروا على باله في الصباح، أمام مرآته، لكن في المساء، خلال هذه الساعات من الانشراح التي يؤثرها، وتمتد في قلب الليل، في تبذير قصوره المترف، وهو محاط بمهرجّيه ومومساته، هل ترد في خاطره صورة تزمامارت لتضع في متعته أفاوية التباين المطلق العذبة؟ هل يزيد التفكير بالأموات ـ الأحياء تمتعه لذّةً؟

أو هو بكل بساطة نهج حكومة، ممارسة مدروسة للإرهاب؟ فشرطته لا تجهل أنّ رسائل تسرّبت من المعتقل. المغرب بكامله

(*) مقابلة صحفية مع مجلة «وجهة نظر ـ صور من العالم» 6 تشرين الأول 1989 .

يعرف بوجود تزمامارت. مع هذا لاشيء تغيّر من النظام المطبّق على المعذّبين. هذا معروف أيضاً. هذه الغطرسة بالجريمة ذات هدف تربوي. على كل مغربي أن يعلم أن من المحتمل أن يساهم في قضية خطرة دون انتباه، مثل ذلك الميكانيكي الذي ملأ خزّان الطائرة المقاتلة بالوقود وهو يفكر بغرامياته، ولن يكتفى عندها بمحاكمته أمام قضاة اشتهر عنهم القسوة والحكم عليه ليهرب من تعذيب لا يوصف. الخوف اللامعقول الناتج يؤدي إلى خضوع مطلق مثل السلطة المطلقة. الجبهيون الذين انطلقوا وهم ينشدون تعرّضوا لحكم خمسة عشر أو عشرين عام سجن لأنّهم وزعوا مناشير. عندما سيعلمون مصير الأموات ـ الأحياء، شيء ما سيتحطم في نفوسهم: لن يحسّوا بقوة على مجابهته. شمس تزمامارت السوداء لا يمكن أن يُنظر إليها مواجهة.

بوخنفالد، موتهاوزن، شاشنهاوزن، ومعتقلات أخرى *للمغيبين المنقطعي الأخبار* لم تدم مثل هذه المدة الطويلة.

في اليوم الذي كتبت فيه هذه الأسطر، يمكن أن نؤكّد بقناعة شبه كاملة أنّ المكان الأكثر قسوة على سطح كوكبنا (كان النازيون يقولون «قعر العالم») ذلك المكان الذي يُعامِلُ فيه إنسان أسوأ معاملة لأخيه الإنسان يقع على بعد ساعة بالطائرة من مدريد، وعلى بعد ساعتين من باريس؛ غير بعيد عن طريق تجري عليه حافلات السياح المندهشين من جمال المناظر.

ماذا نقول أكثر من ذلك؟ أيّة كلمات تُكدّس عند قاعدة هذا النصب من الإرهاب؟

الكلمات الوحيدة التي يمكن قبولها هي كلماتهم.

تشرد العين أمام رسائل مكتوبة بيد مرتعشة ممتلئة من الحافّة إلى الحافّة، لأن هناك أشياء كثيرة يجب قولها، والورق ليس كافياً لتسطيرها، وهنا أو هناك تتسمّر عبارة:

«ثلاثة أرباع السجناء يسيرون على أربع قوائم بين جدران زنزاناتهم».

«غدونا بين الحيوان والإنسان Anihommes، أكثر قليلاً من الجرذان، وأقل كثيراً من البشر».

«موت رهيب نتجرعه قطرة قطرة. منذ دخولنا في ثقب أسود. لم نخرج في يوم إلى الشمس».

«جدران تزمامارت تخفي أكبر سرّ عرفته البشرية».

«فيما يتعلّق بالرفاق الذين بقوا على قيد الحياة. هناك المبطوحون باستمرار، وهناك من يدبّون على أربع قوائم».

«أحضروا لمساعدتنا، إن كانت ذكرانا ماتزال ماثلة في قلوبكم. تكلّموا من أجلنا، لا تسكتوا عن هذه المذبحة، وحّدوا صفوفكم، واطلبوا انقاذنا».

«من بقي على قيد الحياة يقارب الجنون».

«إذا لزمتم الصمت فهذا يعني أنكم تسلموننا لحفرة قبر تزمامارت المشترك».

هذه القصيدة قد تكون كُتبت من قبل أحدهم:

ها هو قبر الأحياء.
ها هي الحفرة التي طُمرنا فيها.
هنا اختنقت أنفاس الأبرياء.
هنا، مركز جميع الآلام.
أمقدّرٌ شقاؤنا،
لا يمكن لله أن يتصوره.
أيّها الأصدقاء، أيّها القديسون صلوا له ليُرسل
من سيخلّصنا.

آخر رسالة يعود تاريخها إلى صيف العام 1989 ، لا شيء تبدّل،

إلا أن معظم السجناء يبقون في الوقت الحاضر مستلقين يقضون حاجاتهم على غطائهم، لأنّهم لا يملكون القوة أو الإرادة ليجرّوا أنفسهم إلى الثقب المستخدم مرحاضاً.

«أكثر قليلاً من الجرذان، وأقل كثيراً من البشر».

19

الدار البيضاء في الفِتنة

كل شيء تغير منذ آذار 1965 ولا شيء تغيّر.

اتسعت المدينة بشكل هائل، مثل أخطبوط يمتصُ الخُلاصة البشريّة في المغرب. أبراج تزهو بخيلاء، وفنادق فخمة تعبّر عن الازدهار، ومَدُّ أحياء الصفيح تجاوز الكيلومترات. إنّهم في الوقت الحاضر مليونان يعيشون بين جدران الألواح الخشبية المعاكسة وسقوف الصفيح المتموّج. المُعدمون غدوا أكثر عدداً بما لا يقاس، والأغنياء على الدوام أكثر غنى.

على الشارع الساحلي استقرّت جالية لم تكن موجودة في العام 1965: أثرياء كبارٌ سعوديون، وسادة بغنى فاحش من الإمارات العربية الأخرى. إنّهم يُقدّرون المملكة المغربية، ويؤثرون الاصطياف فيها لمآكلها الغضة والتسهيلات الوفيرة التي تؤمنها الشرطة. بفضلهم غدا بغاء الفتيات المراهقات أحد الاختصاصات الكازابلانكية الأكثر ربحاً؛ فهم يدفعون بالدولار، غير أن بعض اللعوبات يصعدن إلى السيارات الفخمة المتوقفة على أبواب المدارس الثانوية لقاء ثلاثين درهماً (عشرين فرنكاً فرنسياً).

كان تَفجّر الغضب في آذار 1965، والقنوط وفساد الأخلاق في صميم حزيران 1981 . في 1965 كانت الآمال بالربح ماتزال قائمة، لكن بعد ستة عشر عاماً ساروا إلى الموت يائسين من صراع مضنٍ.

طمرت رمال الصحراء الغربية وَهْمَ المسيرة الخضراء. وعد الملك بأن يقوم جيشه، المختص بحرب الرمال بتشتيت حفنة «المرتزقة» الصحراويين، سريعاً. لكن وجب أن يخفف من غروره، فالمغاوير وقد دعمتهم القبائل، وموّنتهم، وأمدّتهم بالمعلومات الاستخبارية، برهنوا في كل أسبوع عن وجود الشعب الصحراوي. أيّة مرتزقة يمكن أن تصمد طوال هذه المدة في مثل تلك الظروف القاسية؟ شعب قُدَّ من حديد على سندان الحرب.

يُعَدُّ الجندي المغربي، بالتأكيد، أحد الجنود الأكثر إقداماً وبسالة في العالم؛ تاريخه سلسلة طويلة من استخدام السلاح ـ هزائمه النادرة تثير لدى المنتصر الإعجاب والاحترام ـ لكنّه في حرب الصحراء يملُّ في تحصيناته الصغيرة، يواجه عدواً غير منظور، يكرُّ مفاجئاً، ثم يفرّ مختفياً متلاشياً مثل السراب. الجندي المغربي يشعر في هذه الصحراء أنّه مهمل، ومنسيٌّ. والطبقة السياسية تتمتم أن الملك، ليتخلص من هذا الجيش المتحفز للانقلابات، أرسله يخندق في الصحراء على بعد مئات الكيلومترات من قصوره. الشائعات تردّد أن جميع من زُعم أنهم أموات في المعركة، لم يسقطوا برصاص البوليساريو: دوائر الدليمي تقوم بتنظيف الصفوف، وتصفّي سراً المعارضين المحتملين؛ وطبقاً للعبقرية الحَسَنية، ولعدم التوصل إلى تسجيل صفحة مجيدة في تلك الحرب، فإنّها تحوّلت بفضل الفساد إلى مشروع فائق الربح للضباط ذوي الحظوة: إجازات الجنود لا تعطى إلا لمن يدفع الثمن الغالي. حركة تهريب نشيطة جداً تنقل من جزر الكناري، مع إعفاء تام من الرسوم الجمركية، فيض من البضائع بأسعار تتحدّى كل منافسة. ويجري الحديث علناً في الجيش عن «العقيد برّادات» «والرائد سجائر» والنقيب «ويسكي». والضباط «الطفيليون» الذين يجمعون بتجارة (آلات التصوير، والمسجلات، وراديوات الترانزيستور، وأشرطة الڤيديو) ثروة خلال عدة أشهر.

لكن، في 28 كانون الثاني 1979 قامت كتيبة مؤلّلة من البوليساريو تضمّ ألفا ومئتي مغوار باجتياز الحدود المغربية، وتوغّلت أربعمئة وخمسين كيلومتراً دون أن يُكشف أمرُها؛ وهاجمت مدينة تان ـ تان، وناورت بمهارة فائقة ألزمت حامية المدينة على الاستسلام، وعادت إلى قواعدها تجرّ أسراها خلال أربعة أيام دون أن تلقى أيّة مجابهة إلا من الطيران المغربي الذي يتابع تحركاتها.

هذه الضربة المفاجئة كانت بمثابة صفعة للشعب المغربي، وشرّ إذلال لقيه منذ انتهاء الحماية الفرنسية. فقد كشفت عن اختلال كامل في التنظيم العسكري، وانحطاط أخلاقي معيب. حامية تان ـ تان استسلمت دون أن تطلق رصاصة واحدة.

في شهر آب التالي، أركعت البوليساريو موريتانيا. بعد سلسلة من الاختلاجات السياسية أعلنت نواكشوط أنها تتنازل عن حقوقها في ساقية الذهب التي مُنحت لها بموجب اتفاقية مدريد. فأعلن الحسن الثاني ضمّ تلك المنطقة إليه في الحال. قبل أربعة أيام، هاجمت كتيبة من البوليساريو بير أنزران، وقتلت أربعمئة جندي مغربي، وأسرت مئة وخمسة وسبعين.

هل سيأتي يوم تُختتم فيه تلك الحرب التي تبدو وكأنّ لا نهاية لها؟

لقد دمّرت البلاد. قفز عدد أفراد الجيش النظامي العامل من سبعين ألف رجل في العام 1975 إلى مئة وثمانين ألفاً في العام 1980، وقُدّرت نفقات تلك الحرب والترتيبات الأمنية بـ 40% من ميزانية الدولة. في بلاد ثلثا السكان في عمر أقلّ من 20 عاماً، لا يُخصّص لوزارة الشباب والرياضة إلا 0.6% من الميزانية، ولوزارة الشؤون الاجتماعية 0.1%، ولوزارة الثقافة 0.2%؛ ولوزارة الصحة 5%.

«المهادنة الاجتماعية» التي طالب بها الملك، وحصل عليها بعد

المسيرة الخضراء، باسم الإجماع الوطني، قُدّر لها أن تتطاير شظايا.

* * *

كانت الأزمة عالمية، لم تتمكن بلاد المغرب أن تنجو منها، مهما بلغت شدّة القبضة الحديدية. انهيار بأسعار المواد الأوليّة، وغلاء المنتجات المصنّعة المستوردة. فُرِضت القيود ونودي بالتقشف مما حطّم أكثر من شعب. سمى الاقتصايون الوضع بخجل: «فساد طرفي التبادل».

كان العام 1980 قاسياً. بينما هبّ سعر برميل النفط الخام أضعافاً مضاعفة، فإن طن الفوسفات الخام الذي وصل إلى ثمانية وستين دولاراً في العام 1975 انهارَ إلى ثلاثين دولاراً؛ وبلغت نسبة التضخّم 15%. لم تكن ميزانية المغرب تعاني من أي عجز في العام 1973 ، وتجاوزت قيمة العجز، في العام 1980، ثمانية مليارات درهم. انخفضت الصادرات نتيجة الركود الذي تعاني منه بدورها الأسواق الأوروبية، ولم يَعُد يمثّل إلا أقلّ من نصف كلفة الواردات. حُكِم على المورد الرئيسي للقطع الأجنبي وهو دخل العمال المهاجرين إلى أوروبا، وخاصة إلى فرنسا ـ بالانسقاف. بلغت الديون الخارجية سبعة مليارات دولار، ودخلت البلاد في دوّامة الديون الجديدة الجهنمية التي تُستخدم لتسديد فوائد القروض السابقة.

لكن إذا كانت الأزمة محتّمة ولا مفرّ منها، فإنّ سياسة السلطة جعلتها غير محتملة بتحويل حملها الثقيل على عاتق جموع المعدمين، بينما تزدهر مشاريع البورجوازيين والمقرّبين من السلطة.

القضاء عن عمد على الاستثمارات الزراعية العائلية الصغيرة لمصلحة الاستثمارات الكبرى «للمعمرين الجُدُد» أفرغ الأرياف ـ مئة وثلاثون ألف قروي يتواردون كل سنة يضخمون سكان أحياء

الصفيح. توجّهت الزراعة نحو منتجات التصدير مُلحِقةً الأضرار بالزراعات المنتجة للمواد الغذائية، بالرغم من أن جهوداً هامّة بُذلت لزراعة الشوندر السكري، حتى غدا المغرب، وهو البلد الزراعي المتميّز، يعتمد في تأمين موادّه الغذائية على الاستيراد من البلاد الأجنبية..

غدا وضع الفلاحين والقرويين مأساوياً. كتب بول بَلطا في صحيفة *لوموند* في نيسان 1979 محذّراً، بحسّ داخلي فريد، من التفجّر السكاني القادم: «في الأرياف المحرومة، حيث الحد الأدنى للأجور اليوميّة محدّد بـ 7.25 درهماً، تقتصر التغذية غالباً على الخبز المغموس بزيت الزيتون أو على الشاي المحلّى بمزيد من السكر؛ ومنذ بعض الوقت، ونتيجة لنقص الشاي والسكر يسود الهمس في الشارع: «هذه نتيجة حرب الصحراء، كل شيء يرسل إليها...» بينما النقص ناتج عن المحتكرين والمضاربين. وإلى الصعوبات الاقتصادية يضاف الفساد والابتزاز، وتقوم السوق السوداء التي تزيد في التضخم.

لم تكن شروط حياة العمال تبعث على الرضا. بقيت الصناعة النسيجية جامدة لا تتطور لنقص الاستثمارات الكافية. كتب بول بَلطا نفسه، بعد فتنة حزيران 1981: «لم تغيّر بورجوازية المشاريع الصناعية من أساليبها: تستفيد من معونة الدولة، وتحقق أرباحاً خيالية دون أن تنخرط بشكل جدّي في سيرورة التنمية. بدلاً من التصنيع تفضل الاستيراد والتصدير أو المضاربة العقارية». وعندما يفكّر الرأسمال المغربي أن يستثمر في الصناعة، فإنه يفضل المعالجة الأوليّة للمواد التي تصنعها الشركات الأوروبية الكبرى مما يجعل البلاد وصناعتها مرتبطة بتلك الشركات ومعرضة للأزمات العالمية. حتى السياحة مخيّبة للأمل: فتونس المتواضعة، وعدد سكانها لا يتجاوز ربع سكان المغرب تتلقى ضعف عدد السيّاح الوافدين إلى المغرب.

الحد الأدنى للأجر المضمون للحِرَفي (SMIG) المغربي المحدّد

بثلاثة مئة وواحد وثمانين درهماً منذ أول كانون الثاني 1977 يُعَدُّ من أقل الأجور في العالم.

نظام ضرائبي كلبي يرتّب القسم الأعظم من الضرائب على الفقراء مستثنياً الأغنياء. في ضغط ضريبي مماثل لكثير من البلدان المتطوّرة، تبلغ نسبة الضرائب غير المباشرة ـ الأكثر ظلماً ـ 70%. ضريبة السكر وحدها، وهو عنصر أساسي في الاستهلاك الغذائي المغربي، تعادل مجموع الضرائب المفروضة على الأسهم، والاقتطاع من الأرباح العقارية، وضريبة الخدمات المدنية. ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية ثابتة لا تتجاوز 15% بينما الاقتطاع من الرواتب والأجور تضاعف خلال عشرين سنة. الضرائب على الدخل الزراعي تبقى زهيدةً بالنسبة للإقطاع الأرضي. في العام 1980 بينما كانت الضريبة على زيادة القيمة العقارية تُنزّل من 25% إلى 15%، وضريبة نقل الملكية تنخفّض بدورها، ضاعفت الحكومة الضرائب على التبغ وزادت أسعار المحروقات، والسمة الخاصة، والنقل الداخلي.

وفقاً لدراسة للبنك الدولي، فإن سبعة ملايين مغربي، أي أكثر من ثلث السكان يعيشون في حالة من «الفقر المدقع».

* * *

نُقِضَتْ «المهادنة الاجتماعية» من قِبل القاعدة الجماهيرية. اتحاد العمال المغربي (UMT)، الذي تقرّب من حزب الاستقلال، المشترك في الحكومة، تفجّر تحت الضغط. عدّة جمعيات حرفيّة انفصلت عنه، وشكّلت اتحاد الجمعيات الحرفية الديمقراطية (CDT) القريب من الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية USFP، حزب عبد الرحيم بوعبيد. موجات الإضرابات تتابعت خلال العام 1979: عمال السكك الحديدية، موظفو المصارف، عمّال مناجم خُريبجا، عمال البريد، عمّال المرافئ... الجميع يصارعون من أجل قدرتهم الشرائية التي هبطت، وفقاً لتقرير رسمي من المصرف الدولي بمقدار 13% بين 1972، و 1976. ثم تسارع هذا الهبوط بسبب التضخم المتفاقم.

في العام 1980 تضخّمت الحركة، وزادت أيام الإضرابات عن الثلث. لم تعرف البلاد أبداً مثل ذلك الغليان الشعبي.

كان الانزعاج أكثر عمقاً أيضاً لدى الشبيبة. فهي ترى نفسها دون مستقبل. لم تَعُد تؤمن بشيء، رفضت جميع الأحزاب السياسيّة، واختلطت لديها جميع النزعات. أخذت الأصوليّة الإسلامية، التي تأجّجت بالحماس الذي ألهبته الثورة الإيرانية، تشق طريقها إلى المدارس الثانوية والجامعات. انضم الطلاب من جميع الفئات إلى الإضرابات والتظاهرات يرفعون النداء بمطالبهم الخاصة. كان القمع شرساً. اكتسحت قوات الأمن المساعِدة المؤسسات العلمية تُهشّم الأطراف والضلوع بالهراوات وتَقتل، إذا اقتضى الوضع الحرج، بالرصاص الحيّ. والعديد من الجثث سلّمت إلى العائلات ضمن نعوش مرصصة.

زادت النكبة المناخيّة الوضع تأزُّماً. فشتاء 1980 ـ 1981 حلَّ بجفاف كارثي لا سابقة له في ذاكرة الإنسان. عدم وجود المرعى قضى على قطعان الماشية. والزراعات الشتوية تلفت جميعها. محاصيل الحبوب هبطت إلى أقل من نصف موارد السنة السابقة. والهجرة الريفيّة غدت هروباً. حشد فوضوي من العائلات القرويّة تزاحم على أبواب المدن. عشر عائلات، في ذلك الشتاء كانت تصل كل ساعة إلى الدار البيضاء. من لا يجدون عملاً حمّالين أو خدماً يفتشون عن فضلات الطعام في المزابل العامة. ستنتشر الأوبئة والأمراض السارية نتيجة هذه الفوضى والفقر المدقع. فضربت الشرطة نطاقاً صحياً لتُبعد بفظاظة ووحشيّة جحافل البؤس، لكنها كانت تعود وتتسرّب في الخفاء إلى الساحات العامة. يجب مصادرة مستودعات وأجنحة المعرض الدولي لتجميع كلّ هؤلاء المعدمين الذي فقدوا كلّ أمل، وغدوا في شروط صحيّة لا تطاق.

أعلنت الحكومة، دون وعي منها، أو وفق توجيه كلبي، في 28 أيار، مجموعة زيادات في الأسعار تضرب بالسوط اللاذع المعدمين الأكثر فقراً: 40% على الطحين؛ 50% على السكر؛ 28% على

الزيت، 14% على الحليب، 76% على الزبدة. هذه الزيادات كانت قسماً من إجراءات فرضها صندوق النقد الدولي FMI.

تفجرت تظاهرات تلقائية في عموم البلاد. وفي المجلس النيابي طلبت الأحزاب مجتمعة من الحكومة تأجيل هذه الإجراءات الخاطئة، بل الشاذة.

في 6 حزيران، وافقت السلطة على تخفيض نسب الزيادة إلى النصف، لكنها رفضت أي تفاوض مع النقابات.

في 15 حزيران أعلنت نتائج امتحانات شهادة الثانوية العامة. بلغت نسبة الرسوب 85%. اختيار حاقد شرس.

في 18 حزيران، بناء على إيعاز سري من اتحاد العمال المغربي UMT، شلّ الإضراب الدار البيضاء والمحمدّية، وبعض مؤسسات الخدمات العامة الكبرى.

بدوره دعا الاتحاد الديمقراطي للعمال CDT إلى إضراب عام في البلاد كلّها يوم 20 حزيران. في 19 حزيران أوقفت الشرطة مئات المسؤولين من اتحاد العمال الديمقراطي والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية USFP؛ وأَنذَرَ إدريس البصري، وهو شرطي وضيع كُلّف منذ مدة طويلة بمراقبة الطلاب، وقُذف إلى قمة السلطة بمنجنيق الحظوة الملكية، الموظفين بالتسريح. جابت دوريات الشرطة أحياء المدينة تهدّد التجّار بإلغاء رخصهم، وتنشر الشائعات حول تسرُب عناصر من البوليساريو إلى قلب المدينة.

أثار إضراب سائقي الحافلات العامة الإشكالات الأولى. فكُلّف متقاعدون شاحبو الوجوه بالجلوس خلف المقود لتسيير الحافلات التي هجرها سائقوها. منذ الساعة التاسعة صباحاً رُجِمت أول حافلة تحرّكت في حيّ سيدي البرنوسي. وتألّبت الحشود حول المحلات التجارية التي حاولت قوّات الشرطة فتحها عنوة.

عند الساعة الحادية عشرة بدأت أولى المجابهات في ساحة سراغنا، في المدينة الجديدة. كانت تسمع دون انقطاع هتافات الاحتجاج: «ميتران يرفع الحد الأدنى للأجور SMIG والحسن الثاني يرفع الأسعار» عند الظهر خرج موكب من ثلاثة آلاف متظاهر من حي الصفيح الشمالي باتجاه الطريق الوحيد الاتجاه الذي يخترق المدينة. في سَباتا بدأت إقامة الحواجز.

في كل مكان، كان الأولاد في الصفوف الأمامية. أولئك الذين أغلقوا جادة موديبو كيتا ورشقوا السيارات بالحجارة هم بين الثامنة والعاشرة من العمر.

اشتعلت النيران في أربعة مصارف في جادة الفداء، وعمت التظاهرات الشُرفة، والطُلبَة، وكارلوتي، وسبانول.

حوالى الساعة الثانية من بعد الظهر، انطلق موكبان جديدان من المتظاهرين اخترق أحدهما المدينة الجديدة والآخر حي الحسني.

في درب غالف، هاجم أولادٌ إحدى الحافلات. أطلقت الشرطة النار فقتلت امرأة وصبيَّة شابّة. كانتا الضحيتين الأوليين. وكأنّ هذه الدماء الأولى كانت كلمة إطلاق الحريّة للشرطة الذين أخذوا يطلقون النار في كل أنحاء المدينة.

دخل الجيش إلى الدار البيضاء، وأخذت المدرّعات مواقعها في تقاطعات الشوارع الرئيسية الاستراتيجيّة؛ ووضع حَرَسٌ مجهزون بالرشاشات أمام المباني الحكومية العامّة. أخذت الطوّافات تجوب سماء المدينة. غير أن الأسلحة الأوتوماتيكية بقيت صامتة: تمّ القمع بالأسلحة الفردية.

دوي الرصاص كان يسمع خاصة في سباتا وسيدي البرنوسي والمدينة القديمة. لوحق المتظاهرون أو من بدوا محتشدين حتى المنازل بالهراوات والرصاص. ومشّطت الشرطة أحياء الصفيح. حلّ الليل وسيارات الجيب والإسعاف تجوب المدينة. قام فتيان بوضع

حواجز وسدود على درب غالف. ستون طائرة حطّت في أنْفا تحمل تعزيزات عسكرية من مكناس والقنيطرة.

تمّ اعتقال آلاف الأشخاص.

يوم الأحد 21 حزيران، بدأ الجيش يجمع الجثث التي تناثرت في الشوارع. بعد الظهر شبّ حريق في درب عمر حيث تتركّز تجارة الجملة في الدار البيضاء. استمرّ إطلاق النار في درب غالف والحيّ المحمدي. وتضاعفت التوقيفات والاعتقالات. ومنعت العائلات التي تفتش عن أولادها المختفين من دخول المشافي.

بعد ظهر الاثنين، تجدّدت الاضطرابات في بعض الأحياء. أنزل التجّار أبواب متاجرهم الحديدية في المدينة الجديدة. وأصدرت المحاكم حكمها على أوّل دفعة من ثلاثمئة متظاهر.

عاد الهدوء يوم الثلاثاء. قُمعت الفتنة. ضُربت بشكل خاص رموز الغنى؛ ثلاثة وعشرون مصرفاً وعدّة متاجر فخمة هوجمت. اثنا عشر صيدلية أحرقت: كانت تبيع الأدوية بأسعار فاحشة، وتحتفظ بالضروري منها للمتاجرة به في السوق السوداء، وخمس وأربعون حافلة قادها السائقون المتقاعدون تحولت إلى حطام محروق متكلّس.

* * *

بوقاحة نادرة، أعلنت الحكومة وفاة ستة وستين شخصاً، قتلوا جميعاً رجماً بالحجارة أو بالسكاكين والخناجر. مما يعني إلقاء مسؤولية المذبحة على المتظاهرين والمضربين وحدهم. لكن إن كانت الوفيات قليلة، فلماذا حُفرت خلال الليل أول حفرة عامّة بين طريق تيت مليل ومقبرة الشهداء في أرض بور واسعة كان الأولاد يلعبون فيها بكرة القدم؛ ثم حفرة عامة ثانية قرب حي الفرح؛ ولماذا مُنحت رخصة إجمالية لدفن ثلاثمئة وخمسين جثة سلّمت إلى مسؤولي مقبرة بن مسيك؟ جميع الشهادات، وخاصة شهادة موظفي المشافي ومعارض الجثث المجهولة الهويّة، تُقدّر رقم الضحايا بين

ستمئة وألف. أما الجرحى فيُعدُّون بالآلاف، وكثيرون منهم لم ينقلوا إلى المشافي خشية الانتقام أو التصفية(*).

ثلث القتلى كانوا من الأولاد.

ستة إلى ثمانية آلاف شخص تمّ اعتقالهم في الدار البيضاء. جمعوا في مفوضيات الشرطة، ومنها تلك الواقعة في منطقة الصخور السوداء، حيث توفي ستة وعشرون منهم اختناقاً، وفي قبو المصرف المركزي المغربي، ومستودعات المعرض الدولي، حيث قضى أربعون من الفتيان الجرحى الذين تركوا دون طعام أو شراب نحبهم. أما الأولاد فقد رُصّوا بالمعنى الحقيقي للكلمة في مستودعات تبريد دائرة التصدير الشريفية في نواسور؛ حيث توفي كثير منهم اختناقاً أيضاً. في سيدي البرنوسي حُجز الموقوفون، الذين نزحوا من مساكن صفيح مقالع توماس ورحاما، وزحموا في مكان ضيق جدّاً منحبس الهواء، حيث توفي ثمانية وعشرون اختناقاً.

استخدمت ثكنة عين الهارودا مركزاً لفرز المعتقلين الذين جمعوا في العراء وقوفاً تحت الحراسة ليلاً ونهاراً، دون ماء أو غذاء؛ وأعطي الجنود أمراً بإطلاق النار على كل من يتحرّك. قتل عدد منهم أمام رفاقهم البائسين.

تمكنت أحياناً بعض العائلات الثريّة من تحرير أبنائها المشاركين في التظاهرات والمعتقلين في دوائر الشرطة، لقاء رشوة تتراوح بين ثلاثمئة وثلاثة آلاف درهم. وبما أن عدد الموقوفين يجب أن يبقى ثابتاً، كان أفراد الشرطة المرتشون يعمدون إلى اعتقال أولاد من الشارع بدلاً من أصحاب الحظوة الذين تمكن المال من تحريرهم.

(*) يراجَع خاصةً الملف الكامل المنشور من قبل لجان مكافحة القمع والاضطهاد في المغرب الذي اعتمدنا إليه مرجعاً لعدد من المعلومات المذكورة في هذا الفصل.

كان القضاة على مستوى رجال الشرطة. حُدّدت محكمة خاصة لمقاضاة الجرحى من المتظاهرين. ثلاثة منهم قضوا نحبهم أثناء جلسات المحاكمة. ومعظم المتّهمين مثلوا أمام القضاة بعد أن وقّعوا على محاضر ضبط بيضاء، حتى أنَّ مناقشات التهم على جِدّتها وعجالة النظر فيها أظهرت تناقضات تثبت بطلانها. فبعض المحاضر نسبت إلى متهمين وقائع حدثت بعد إلقاء القبض عليهم، وبعض الأشخاص كانوا في الرباط، ونسبت إليهم تهم وقعت أثناء وجودهم في العاصمة... هذه السفاسف لم تبدُ للقضاة من طبيعة تحول دون سير العدالة.

ألف وثمانمئة مُتَّهم حوكموا في الدار البيضاء سواء أمام محاكم الدرجة الأولى في دعاوى جرم مشهود، وفي الغالب دون محامين، أو أمام محاكم الجنايات. تراوحت العقوبات بين ثلاثة أشهر سجن وعشرين سنة حبس مع الأشغال الشاقّة. كما أن عشرات من أعضاء اتحاد العمال الديمقراطي (CDT) والاتحاد الاشتراكي USFP أُدينوا في جميع أنحاء البلاد، لأنهم دعوا سرّاً إلى الإضراب تنفيذاً لقرار النقابة المركزية.

بُطحت المعارضة مرة أخرى، وعُطِّلت صحافتها، وأُعيد سكان أحياء الصفيح إلى جحور شبيهة بجحور الجرذان؛ ومهدت حُفَر المقابر المشتركة وسُوّيت بالأرض، وعاد الهدوء إلى المغرب.

20

جحيم الصحراويين السري

اختفوا بالعشرات، بعضهم في مطلع الشباب، وبعضهم الآخر من المتقدمين كثيراً في العمر، اختطفوا من الرباط، ومكناس، وتان ـ تان، وأغادير، وغوليمين، وأماكن أخرى. قائمةٌ من مئة شخص وشخص أبعد ما تكون عن الاكتمال أمكن إعدادها. أسباب الاختطاف مجهولة. انتقام من عائلات مقاتلي البوليساريو؟ احتجاز رهائن وقائي؟ أم هو مجرّد تخويف؟ لا أحد يعلم. حتى الأماكن الصحيحة لاعتقالهم بقيت غامضة.

استفاد عسكريو تزمامارت من التضامن العائلي على الأقل، وتبينّ إمكان رشوة حرّاسهم. المختفون الصحراويون منفردون يعاملون كأعداء. والمعلومات المتسرّبة عن وضعهم نادرة. لم يستطع أي منهم أن يبعث رسالة، إنهم مغيّبون كلياً.

جميع الذين وردت أسماؤهم في قائمة المئة شخص وشخص اختفوا في العام 1976 .

في العام 1977 ، اعتقل جيل غوتيه، الشاب الفرنسي المتعاون، المدرّس في ثانوية إينزغان قرب أغادير، ثم طرد من البلاد، لأنه اهتم بمصير تلاميذه الصحراويين، الذين حضرت الشرطة إلى المدرسة واقتادتهم، ولم يظهر لهم بعدها أَثَر.

أمكن تحديد سجن قرب أغدز على وادي الدرَّا، وآخر في قلعة مغونا غير بعيد عن الرشيدية.

هي ذي شهادة سجّان أدلى بها في العام 1989 .

«مضت على ذلك سنوات الآن. كنت واحداً من مفرزة تحرس سجناء خاصّين في الجنوب بينهم صحراويون بشكل خاص، وبعض المغاربة أيضاً. لا أعلم سبب وضعهم معاً. بل وُجد أيضاً لبناني حُبس دائماً منفرداً، قيل إنه لبناني، لم أتأكد، على كل حال هو شخص من الشرق. كانوا نحو مئة وخمسين شخصاً تقريباً. أقول تقريباً، لأن الوضع ليس كما في السجن، مع أرقام، ومحاسبة. لا نعلم العدد تماماً بسبب الوفيات المتتالية التي تقضي على كثيرين منهم.

«وُجدتْ عدة أماكن مماثلة، سجون خاصة. في البدء، تاغونيت، لكنها قريبة جدّاً من الحدود وسرعان ما أخليت. سمعت أيضاً كلاماً عن تيوين، قرب تازنَغت، لكنني لم أذهب إليها. كنتُ في أغدز، ثم في قلعة مغونا، باتجاه الرشيدية.

«في أغدز كنا في قُصير(*)، أعتقد أنّه قصير تَمهوغَلت من الجهة الثانية لوادي الدرا. لست متأكّداً من الأسماء لأنني غريب عن المنطقة. ثم من المعلوم وجود سجن خاصّ هناك. وأهل القرية يعلمون بوجوده ولا يجسرون على الاقتراب منه. انتقلنا عندئذ إلى القُصير الآخر في قلعة مغونا.

«يجب القول إن الشروط كانت قاسية في تلك الأمكنة. إذ يجب معاقبة عائلات البوليساريو هؤلاء. في ذلك الوقت لم يكن يحقّ لنا أن نلفظ الكلمة. الآن نعم، سَمح سيّدنا بلفظها. كانوا رجالاً ونساء مسنين. منهم من هو في الثمانين من العمر على الأرجح، ومنهم فتيان أحدهم لم يبلغ الرابعة عشرة، محمد الشيخ، لكنه مات. وكذلك

(*) القُصَير: قرية محصّنة، مغلقة على نفسها.

فتاة في الثانية عشرة، منى، ولا أعلم ماذا حلّ بها. كنا نطعمهم بقولاً، عدساً وفولاً. لم نكن نطهوه جيّداً. أحياناً نقدم لهم كوسا. كان في القصير كلاب تستخدم للحراسة. يعطى لها ذات وجبة الطعام، تماماً، وفي الوعاء نفسه.

«معظمهم لايستر عريهم شيء. عندما يذهبون إلى المرحاض لقضاء حاجة، يلتفون بالأغطية خجلاً من عريهم.

«بما أن السجون خاصة، كنا نضربهم، كل بدوره، بعضهم مدة خمس دقائق، وبعضهم الآخر ربع ساعة. هذا مُتعبٌ بالنسبة لنا أيضاً. يخرجون قليلاً إلى الفناء، ونقول لهم إنّهم سيدفنون هنا. بل نضع أمام أعينهم قطع نسيج أبيض في أماكن ظاهرة من الفناء ليدركوا أنها أكفان لهم.

«كنت موجوداً عندما نُقلوا إلى مكان آخر. أنكر وجود فتى بينهم، عندما أُخرج من الغرفة خلال الليل، ذلك أن النقل يتم دائماً ليلاً، جاء من يعصب له عينيه. اعتقد أنّه سيُقتَل، حاول المقاومة، فحُمل مثل خروف، رُبطت يداه خلف ظهره، وقُيدّت رجلاه. شُدّت قيوده وحُمِل مثل حيوان يؤخذ إلى السوق وألقي في الشاحنة. كان معي في ذلك الوقت رفيق حسّاس جداً تأثر من هذا العمل. لا أعلم ماذا حلّ به، لكنه لم يتحمّل هذا المنظر. رأيته يلمس كتف الفتى برفق، كأنّه يعبر له عن مودته، ثم وضع له إطار كاوتشوك تحت رأسه. ذهب بعدها إلى أمام الشاحنة وهو يبكي، وبكى الفتى أيضاً.

«لم يكن معنا طبيب، بل حلاق لقلع الأضراس، وممرض لا يعرف القراءة، بل لا يعرف شيئاً، ويميّز الأدوية من رائحتها. يفتح الزجاجة ويشمّها ويقول: «كلا، ليس هذا» ويغلقها ليتناول أخرى. على كل حال، لم تكن أدويته تستخدم للمساجين، بل يُفضِّل بيعها لنا. ونحن نرغب في شرائها لعائلاتنا: بنسلين، وڤيتامين، وما أشبه... الصحراويون يصابون بمرض يسبب لهم بقعاً على أرجلهم، ثم يموتون. إذا أجريت لهم إبرة فيتامين بثلاثين سنتيماً فإنّهم يشفون. لكن الممرض لا يزرقهم تلك الإبرة غالباً؛ فيقولون: «إن حياتنا لا تستحق ثلاثين سنتيماً».

«خلال السنوات التي قضيتها هناك؛ بقوا على هذه الحال ليلاً ونهاراً. دون زيارات، ودون كتب، ودون مذياع، ينتظرون الموت.

«أخبرني العريف أنهم كانوا هنا منذ العام 1976 ، وقد بقيتُ حتى العام 1983 . قال لي عريف آخر التقيت به منذ مدة وجيزة إن الوضع على حاله، باستثناء من مات منهم».

في 4 تموز 1990 ، بقيت قلعة مغونا بقعة ساحرة، حتى في حال ذبول بعض ورود حدائقها الشاسعة. أفضل أشهر السنة نيسان وأيار، عند تفتّح تلك الورود: البلاد عندها على مد النظر بساط من الأزهار تعطر الأجواء بأريج ذكي الرائحة بشكل لا يُعقل. كل سنة في الربيع تدعو الحكومة المغربية عدداً من الصحافيين الفرنسيين بمناسبة عيد الورود ليقضوا بعض أيام في هذه الجنة الأرضية.

سياح أثرياء، وصحافيون ضيوف على السلطة يقيمون في فندق البلدة الوحيد، *ورود دادس* «*les roses du Dades*» فندق لطيف تصنيفه أربع نجوم، تحيط به أدغال من الورود، وقد اشتهر بجودة الخدمة فيه.

سطيحة الفندق موجّهة نحو الجنوب. ولا تتوقّف عين المسافر أبداً على الوادي الضيّق حيث يتلوّى طريق أوارزازات ـ الرشيدية، المحاطة بمتاجر البلدة وحوانيتها. في الناحية الأخرى من الوادي. وفي مواجهة الفندق تماماً، وعلى ذات العلو، قلعة رماديّة كئيبة بسورها المضاعف وأبراج زواياها الأربع. على مقربة مباشرة من القلعة، بناء منفصل عنها، من اللون ذاته، يعلوه هوائي اتصال غريب أحمر وأبيض. أهل المنطقة يجزونك النصح بعدم الاقتراب من هذا المبنى «لأن الحراس يطلقون النار سريعاً».

في 4 تموز 1990 داخل أسوار قلعة مغونا ينتظر الصحراويون الباقون على قيد الحياة بفارغ صبرٍ أن تحلّ ساعة موتهم.

21

جَاء دور الدليمي

فاجأت فِتَن الدار البيضاء الملك، بينما كان يستعد للطيران إلى نيروبي، حيث تنتظره في قمة منظمة الوحدة الأفريقية (OUA) جولة مداولات صعبة.

الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي أعلنتها البوليساريو في 27 شباط 1976 ، ما فتئت تتقدّم على الصعيد الدبلوماسي. في كل سنة مجموعة من البلدان الجديدة تعترف بكيانها. ما من شك أنها لن تتأخر عن قبول انضمامها إلى منظمة الوحدة الأفريقية، رغم التهديد الذي أعلنه المغرب بترك مقعده مباشرة في تلك المنظمة، فذلك أولى من أن يجلس مُمثّله إلى جانب عدو ينكر حتى وجوده. في الأمم المتحدة يتقدم الملفّ الصحراوي بذات الطريقة، وتطالب المنظمة العالمية في كل تصويت بإجراء استفتاء حق تقرير المصير.

واقعي حسب عادته، خبير بالاعتراف بالمأزق عند وجوده، واختصاصي بالتغيير المفاجئ في الرأي بشكل مذهل. رضي الحسن الثاني في نيروبي مبدأ الاستفتاء. بالطبع سيكون في نظره بكل بساطة «إثباتياً» لأنه سيتيح الفرصة للصحراويين للقول من هم منذ الأزل. حتى لو تمّ تحت رقابة عالمية، فسيجري بوجود الجيش الملكي وفي ظل إدارة مغربيّة. عندما طلبت الجزائر أن يجلو المغرب

مسبقاً عن الأراضي المدعوة للاقتراع على تقرير المصير، ردّ الحسن الثاني بأن منظمة التحرير الوطنية FLN رضيت بكل طيبة خاطر إجراء استفتاء تقرير المصير الجزائري بوجود الجيش الفرنسي. كانت المقارنة جريئة، لكن المستقبل سيبرهن أنّ الملك يعرف كيف يوظّف لمصلحته البيّنات الاستعمارية.

أغرق تتابعُ الأحداث الملاحظين الأجانب، غير المطلعين على براعة السياسة المغربية، في حيرة وارتباك.

عارض الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية قرار الملك. قدّم تعليلاً، أرعن دون شك، بيّن فيه أن الاستفتاء على تقرير المصير، سيكون أوّل استفتاء في التاريخ لا يمكن التنبؤ مسبقاً بنتائجه. حتى لو كان ذلك صحيحاً فهو يعتبر سبباً إضافياً لتنظيمه. لكن خشية اليسار مبالغ فيها، على الأرجح، لأن المغرب قدّم للصحراء الغربية تضحيات خارقة. فقد أعفى جميع السكان من الضرائب. وغيّرت ورشات العمل معالم البلاد. «العيون» العاصمة القديمة للصحراء انتقلت من مدينة لا يزيد عدد سكانها عن خمس وعشرين ألف نسمة في العام 1975 إلى مئة ألف نسمة. والاستثمارات الممنوحة تمثّل سبعة أمثال المتوسط الوطني. بالنسبة لمعظم الصحافيين الزائرين من البديهي أن يجد السكان الصحراويون العديد من الفوائد المباشرة التي تدفعهم إلى الارتباط بالوطن الأم، مما يطمئن الرباط بأن الاستفتاء مضمون لصالحها، ولا يشكل أيّة مجازفة.

غير أن الاتحاد الاشتراكي نشر بياناً انتقامياً ينتقد فيه الحكومة على «استعدادها المسبق للتعقّل، بل والتنازل المحتمل عن السيادة المغربية على المقاطعات الصحراوية». هكذا بدأ مشهد معركة تثير الفضول، ذات جبهة منقلبة: إثارة الشبهات حول عزم الملك على التخلي عن قسم من مملكته، بينما اليسار يتنكر لنزعته العالمية ويثبّت عينه بشراسة على خط الكثبان الرملية الأصفر.

أوقف عبد الرحيم بوعبيد. إنّها المرة الأولى منذ الاستقلال.

كان قد ألقي القبض عليه في حملة 16 تموز 1963 ، عندما التقطت الشرطة دفعة واحدة مجموع اللجنة الإدارية لحزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية. غير أن الشرطة أطلقت آنذاك سراحه بكل احترام بعد معرفة هويته. بعكس بن بركة أو البصري، كان بوعبيد يبدو أكبر من أن يُمسّ. الصحيح حتى في مغرب الحسن الثاني يجب أن يعطى أحياناً للسجن استحقاقه. هذه المرة هوى بوعبيد. الصحراوي جعله أخيراً يستحق التعرف على السجن الملكي بعد أن دخله أعضاء حزبه مرات ومرات، لكن في ظروف أكثر رفاهية بما لا يقاس. اعتقل معه أربعة من أعضاء المكتب السياسي المشاركين في البيان المعتبر جرمياً، ومنهم محمد اليازجي، نائب القنيطرة ومدير صحيفة *المحرّر* التي مُنعت من الصدور.

اتُهموا استناداً إلى ظهير 29 حزيران 1935 «المتعلق بقمع التظاهرات المعاكسة للنظام، والتي تمسّ الاحترام الواجب للسلطة». هذا الظهير الصادر في عهد الحماية الفرنسية كان مثار سخرية جميع المغاربة الذين أطلقوا عليه لقب «ظهير كلّ من» لأن كل فقرة من فقراته تبدأ بهذه الكلمة. رفض القصر على الدوام إلغاءه رغم مطالبات المعارضة المتواصلة. حُكم علي عبد الرحيم بوعبيد في عامي 1944 و 1952 بموجب «ظهير كلّ من» من قبل المحاكم الفرنسية.

عاقبت المحكمة بوعبيد واثنين من أصدقائه بالسجن الفعلي لمدة سنة.

زاد الحسن الثاني في الدعابة السوداء، فأمر بنقل بوعبيد إلى سجن في ميسور على بعد أربعمئة كيلومتر من الرباط. إنّه ذات المكان الذي سجنت فيه السلطات الفرنسية الوطنيين.

بدا الإجماع الوطني مشبوهاً. رفض نواب الاتحاد الاشتراكي USFP أن يتخذوا أماكنهم في المجلس، بعد أن مدّد له الملك بحجّة أن الرهان الصحراوي يفرض مهادنة سياسية. حضر

الحسن الثاني بنفسه إلى المجلس النيابي، ليلقي فيه مرافعة نادرة بعنفها ضد الأربعة عشر نائباً الغائبين: «بقرارها، لم تضع هذه الأقلية نفسها فقط خارج الشرعية، وإنما خارج المجتمع الإسلامي. يجب إذن ألا تنتظر حماية القانون لها». صفّق جميع الحاضرين في المجلس، وقوفاً، للملك، لعدّة دقائق.

هجمات البوليساريو وطّدت الوحدة المقدّسة. في 13 تشرين الأول، انطلقت وحدة مدرّعة في طليعتها عشر دبابات سوڤيتية ثقيلة T-54 من الصحراء الموريتانية واكتسحت الألفي مُدافِع في حامية غلتا زمور. عدا ذلك تمكّن الصحراويون، وقد تجهّزوا بصواريخ سام 8 أن يسقطوا طائرة C-130 وطائرتي ميراج F1، وبعد أن احتلوا غلتا زمور مدة أربع وعشرين ساعة جَلَوا عنها بنظام تام. كان لهذا التصعيد دلالته: برهن مجاهدو البوليساريو أنهم يمتلكون من الآن فصاعداً الوسائل والقدرة على خوض حرب كلاسيكية. «شغّلوا مدرّعاتهم وناوروا بها بطريقة رائعة» اعترف الجنرال الدليمي، ودعا الجيش المغربي لبذل مجهودات جديدة.

قرّر نوّاب USFP الأربعة عشر إيقاف مقاطعتهم للمجلس. ولدى عودتهم إلى حضور الجلسة وضعوا تحت إقامة جبرية في منازلهم، ومُنعوا من مغادرتها. ادّعى الحسن الثاني، وهو يدفع دون انقطاع حدود ابتكاره الديمقراطي، سريعاً أنّه يَعني باختيار معارضته الخاصة. استقبل نوّاب تجمّع المستقلّين الوطني السبعين برئاسة أحمد عثمان، الذين لم يعودوا ممثّلين في الحكومة وصرّح لهم: «الديمقراطية الحسنيّة لن تكون كاملة، ولن نكون مطمئنين، إلا عندما نُعلّم المغاربة كيف يمارسون معارضة حكومة ملك المغرب». نصح نواب التجمّع «الشجعان» أن يشكّلوا حكومة *ظل* للتدرب على دور «بنائي». وهكذا سُمّي أحمد عثمان، الوزير الأوّل السابق، ونسيب الملك بالمصاهرة ـ زعيماً لمعارضة جلالته، وأكّد أن حزبه لن يدّخر أي جهد للقيام بالمهمة الثقيلة والجليلة التي كُلّف بها.

صدر عفو في آذار، بمناسبة عيد العرش، عن عبد الرحيم بوعبيد وصديقيه، غير أن إيقاف الصحافة الاشتراكية عن الصدور بقي ساري المفعول.

بقلب طيّب ودون حقد تقرّب بو عبيد من القصر، ورضي أن يساهم في الانتخابات المحلية التي جرت في حزيران 1983 . احتجّت قواعد الاتحاد الاشتراكي، وأعلن بعض متنفذيها عدم موافقتهم فطُردوا. جاءت نتيجة الانتخابات مبرهنة ـ إن كان الأمر يحتاج إلى برهان ـ على عزم الملك الاستمرار في الإمساك بنتائج صناديق الاقتراع بمنأى عن الاتحاد المقدس. لم تُظهر النتائج المعلنة إلّا 3.46% من نسبة المقترعين للاتحاد الاشتراكي USFP مما يعتبر هزيمة شنيعة، كما أن حزب علي يَعْته، حزب التقدّم والاشتراكية (PPS) المتقدم بنحو ألف مرشح للانتخابات المحلية، رأى السلطة، رغم تقربه من العرش، ترفض له معظمهم، ولم يحصل إلا على 0.13% من الأصوات، حتى حزب الاستقلال المشارك في الحكومة، لكن يُنظَر إليه بعين الشبهة، لم يحصل إلا على 16.77 من نسبة المقترعين. وحاز «حزب الملك» وهو تجمع مرشحين «مستقلين» على أغلبية ساحقة، وعلى نسق USFP بالنسبة لاستفتاء الصحراء، ظَهَر الحسن الثاني أشدَّ تمسكاً بالحصول في الانتخابات على نتيجة معروفة مسبقاً.

كان هذا الاقتراع بشهادة الجميع ـ بمن فيهم المنتصرون ـ الأكثر تلاعباً وتزويراً منذ الاستقلال. مكاتب وزارة الداخلية، المهتمة بإعطاء نتائج ترضي الملك، عملت ثماني وأربعين ساعة قبل إعلان محتويات صناديق الاقتراع، التي أكد حزب الاتحاد الاشتراكي USFP أن الأغلبية «اختُلِست» منه حتى في مناطق نفوذه المدنية التقليدية.

وجّهت *«البيان»* صحيفة علي يَعْته نقداً لاذعاً للسلطة متهمة النتائج الانتخابية «بالتزوير، واستغلال النفوذ، والتدخل الإداري،

باختصار، إنّها طبخة أعدّت مقدّماً». صاح حزب الاستقلال بدوره بأنه قد سُرق. وأعلنت السلطة جَهاراً أن أحدَ أركانها، عباس الفاسي، وزير الشؤون الاجتماعية قد هُزِمَ، مما لا يَعقل لو أنّه رشح نفسه، لكن الوضع كان غير ذلك...

في 14 تشرين الأول 1983 أنهى الحسن الثاني مدّة المجلس المنتخب منذ العام 1977 لمدة أربع سنوات، بعد أن مدّد خدماته لمدة سنتين، وصرّح بأنه سيقوم بكامل السلطات التنفيذية والتشريعيّة؛ بالرغم من أنّه لم يُعلن حالة الطوارئ. إرادته وحدها هي قوة دستورية. تذرّع الملك بتعذّر تنظيم انتخابات تشريعية طالما لم يجرِ استفتاء الصحراء الغربية، ولم تتحدّد إمكانية مشاركة «المقاطعات الصحراوية» فيها.

بمنتهى الإيجابية، رضي عبد الرحيم بوعبيد في 30 تشرين الثاني 1983 أن يشارك في حكومة ائتلافية، بصفة وزير دولة.

حُدّد موعد الانتخابات التشريعية أخيراً في شهر أيلول 1984 . شاركت المعارضة فيها بإذعان خروف يسير إلى المسلخ. سأل جان دي لاغيريڤيير مندوب صحيفة *لوموند* في 19 شباط 1984 وزير الدولة عبد الرحيم بوعبيد عن توقّعاته وآماله، فأجاب بطرافة قانطة: «لا نعلم عدد المقاعد المخصصة لنا فيها».

مرة أخرى برهن المكر الملكي عن مهارة بارعة. في 31 آب أقرّ بموجب استفتاء عام «الاقتران» في وحدة مع ليبيا. جميع الأحزاب دون استثناء دعت إلى الإجابة بـ «نعم»: الاتحاد مع العقيد القذافي جدّد الآمال بانتهاء الحرب مع البوليساريو التي ستُحرم من مساعدة أكبر الداعمين لها. أُقرَّ الاتحاد بنسبة 99.97% من المقترعين. وما كاد قادة اليسار ينزلون عن المنصّة التي حثّوا من أعلاها الشعب على تأييد الملك بكثافة، حتى وجب أن يتسلقوها ليعلنوا معارضتهم لنظام ينتقدون فيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية مع مساهمتهم في الحكومة. كما أن موعد التنافس الانتخابي قد حدّد بشكل يضيّق عليهم ويحدّ من نشاطهم. بمكر ودهاء حدّد الملك افتتاح الحملة في

الفاتح من أيلول، وكان اليوم الثاني منه عطلة، كما أن عيد الأضحى يقع في السادس منه، وعطلته أربعة أيام. وهكذا في المجموع، ليس أمام الأحزاب إلا أربعة أيام لحشد قواها الانتخابيّة. كوفئ عبد الرحيم بوعبيد لتعقله وحسن إدراكه: حصل الاتحاد الاشتراكي USFP على نسبة 17.08% من أصوات المقترعين وأربعة وثلاثين نائباً. تجاوز لأوّل مرّة حزب الاستقلال الذي هبط إلى 11.55%. وحصل حزب التقدّم والاشتراكية برئاسة علي يَعْته على نائبين، مما يُعدُّ سابقة كبيرة: الواجهة الحسنية تتزيّن من الآن فصاعداً، بنائب يساري، عضو في منظمة الحركة الديمقراطية الشعبية، المرتبطة بالشعار الثلاثي: «الله، الوطن، الملك»، مما يمثّل لدى الماركسيين ـ اللينينين تقدُّماً أيديولوجياً مدهشاً. بالطبع حصل «حزب الملك» على أكثرية مطلقة: مع الأخذ بالاعتبار الممثلين الناجحين في الانتخابات غير المباشرة، فإنّه يسود في البرلمان بمئتين وخمسة عشر نائباً من مجموع أعضاء المجلس البالغ عددهم ثلاثمئة وستة.

بالطبع، لم تكن الاحتجاجات قليلة. أدان حزب الاستقلال «النظام المصمّم على تشويه الديمقراطية». الاتحاد الاشتراكي USFP نفسه احتج ضد التزوير الوقح: وأكثره شيوعاً لدى مرشّحي الملك، تقديم فردة حذاء للناخبين قبل التوجّه إلى صندوق الاقتراع، على أن يقدّم الناخب المقترع بعد خروجه الدليل على أنه لم يقترع لصالح مرشح يساري ليُمنَح الفردة الثانية.

احتاط الملك لكل شيء. في يوم إعلان النتائج الانتخابية بدأ الاحتفالات المتلفزة في مدينة فاس بزواجين في منتهى الفخامة: زواج ابنته مريم من ابن وزير الإعلام عبد اللطيف الفيلالي؛ وزواج ابنة أخته الأميرة عائشة من ابن سفير المغرب في باريس. ووفقاً للتقاليد الجارية، احتفل أيضاً بمئتين وخمسين زواجاً لرعايا من جميع أنحاء المملكة، أقيمت أعراسهم في القصر الملكي مع عرسي ابنة الملك وابنة أخته.

امتد برنامج الأفراح منبسطاً على خمسة أيام تثير الأحلام: أمام جمع من الرؤوس المتوّجة ورؤساء الدول، عُرِضت مواكب فنّ متعددة الألوان، وقامت مهرجانات فروسية وأسهم نارية حول بحيرة صناعية، ورصفت موائد أطعمة وأشربة تحت خيم تتسع لألف شخص الخ... من سيهتم في مثل هذا الجوّ المرح باحتجاجات بعض السياسيين الساخطين؟

هكذا استمر النهج الحَسَني يسير غير عابئ بالريح المضادة. الصحافة العالمية، مثل ابنة طيّبة، تعبّر باستمرار عن عدم رضاها واستيائها من التزوير، لكنها تطلق تنهيدة معبرة فيها عن أنَّ إجراء انتخابات مزيّفة خير من عدم إجرائها بتاتاً. الملك يهيمن سيّداً مطلقاً. والأصوليّة الإسلامية غدت بالنسبة لكثيرين الملجأ الوحيد، وهي تتقدم بخطوات عملاقة في أوساط الشبيبة المغربية. والمعارضة تمارس، في واجهة زجاجية، دورها التقليدي.

كان المهدي بن بركة يحب أن يروي لرفاقه الشبان قصة الفيل، التي ينقلها عنه أخوه عبد القادر وفق مايلي: «كان أحد السلاطين يملك فيلا رائعاً. والحال أن هذا الفيل العزيز على سيّد البلاد انطلق يعيث فساداً في مدينة فاس، حيث يحدث كلّ يوم أضراراً فادحة. تزوّد أهل فاس بكل ما ملكوا من شجاعة وقرّروا إرسال وفد يعرض شكاويهم من الفيل. اتخذ الوفد طريقه إلى قصر السلطان، وكلّما سار خطوات تخلّف أحد أعضائه، حتى لم يبق إلا اثنان من الجسورين المتهورين، سجدا أمام السلطان، ووجّه أكبرهم عمراً الالتماس التالي: «يا صاحب الجلالة، إنّك تملك فيلاً لطيفاً جداً، يُسعد أهل فاس أن يقدموا له أنثى بمثل لطافته ليسعد بصحبتها».

خلال هذه الفترة جاء دور أحمد الدليمي.

* * *

غدا الدليمي في الخمسين من العمر مدير مكتب مرافقي الملك، والمدير العام للأمن الوطني، ومدير المخابرات، والجنرال الوحيد

في الجيش، وقائده على الجبهة الصحراوية. المعذّب السابق في دار المقري شقّ طريقه.

كَبر في ظل أوفقير قبل أن يغدو جلاده. كان ينقصه كبرياؤه وشجاعته، ونوع من الشهامة في الجريمة تدفع إلى إمكان كرهه، ولكن ليس إلى احتقاره. كان كلاهما من أحسن خبراء المملكة في مجال التعذيب، غير أن الدليمي كان يستمتع به. كان أوفقير يجسّد تماماً المحارب، ووجد في الدليمي الموظف الشديد الدقّة. الأوّل، يغذي أخبار المجتمع المخملي في الرباط بمجونه وغرامياته العاصفة مع زوجته فاطمة، والثاني يقضي حياة عائلية هادئة. لكن إن كان أوفقير لا يهتمّ أبداً بالمال، فإنّ الدليمي شديد الولع به. شهرته الاتجارية ثابتة؛ لم يردعه الملك عن حكمة بالسعي إلى الغنى بسرعة فائقة، وبكل الوسائل: فالرجل الذي يلاحق الذهب لا يهتم إلا نادراً بالسلطة.

حوافزه إذن مختلفة عن دوافع مدبوح وأوفقير اللذين سيأخذ دورهما في المسرحية، الشبيهة بروايات أغاثا كريستي، التي تمثّل على المَسرَح الحسني، حيث قُدّر للزنوج الصغار وكلهم «الخادم الوفي» الواحد تلو الآخر، أن يختفوا في النهاية. الاستجابة إلى شهوات السلطة دفعت أوفقير ومن قبله مدبوح إلى العزم على المغامرة، عندما غدا مشهد الفساد العام مقززاً لا يحتمل. الاشمئزاز دفعهم إلى المؤامرة، أو إنّه على كل حال برّر نوايا طموح شخصي بارد. لا شيء من هذا عند الدليمي فهو غارق في اتّجاريته مثل سمكة في الماء.

بالنسبة لضابط مستقيم، كان السلوك الملكي أكثر خزياً منه في زمن مدبوح أو أوفقير. فبينما الجنود على مدى أيام السنة «يلتهمون الرمال» كما كان يقال في الرباط، وبينما الشرطة تَقتل بالمئات متظاهري ومضربي الثائرين على الجوع في شوارع الدار البيضاء، كان الحسن الثاني يبني قصوره ومقراته ومنتجعاته العديدة، أو يوسعها أو يزخرفها. هوسه العقاري لا يعرف الحدود.

قصر فاس، الواسع بما فيه الكفاية، زاده اتساعاً (قال ضاحكاً لزواره الأجانب «ذلك للتخلّص من رهاب الأماكن المُغلَقة»)، وكل مدينة كبيرة في المملكة: إفران، طنجة، أغادير، مراكش، الرباط، فاس، مكناس، الدار البيضاء لها قصرها الملكي. في فاس جميع الصنابير في القصر الملكي من الذهب. وفي قصر مراكش قاعة الحمام الملكي وحدها، رغم أنّها خالية من الصنابير الذهبية، كلّفت خمسمئة ألف درهم، أي ما يعادل راتب خمسمئة مدرس شهرياً. قصر بِتْز في فرنسا جدّد كلياً، المزخرفون والحرفيون تناوبوا فوق الأطلسي لينشئوا وفق الطراز الأمريكي مبنىً واسعاً من طابق واحد. في أغادير تمّ إنشاء القصر الملكي العاشر (من رخام وخشب أرز منقوش بالزخارف) كانت كلفته النهائية ثلاثمئة وستين مليون دولار. المعماريون يخطّطون لقصرين آخرين في نادور وتفيلالت.

لكن هذه الإسرافات الهوجاء التي أثارت اشمئزاز مدبوح أو بوغرين لم يكن من شأنها أن تزعج الدليمي. هو على كل حال يمارس الحرب ويديرها جيّداً. عمله على رأس القوّات المكلّفة بمقاتلة البوليساريو كشفت عن خبير استراتيجي من الدرجة الأولى في هذا الرجل التي جرت حياته الوظيفية السابقة في دوائر الشرطة. الجيش المغربي العامل في الصحراء الغربية متفوق عددياً، ويمتلك طيراناً فعّالاً في حرب الصحراء. وليس أمام مغاوير البوليساريو إلا الحركة السريعة. كانوا يختارون أهدافهم، ويقتربون دون أن يُكشف أمرهم، ثم ينقضون كالصاعقة على حاميات معزولة قبل أن يختفوا في مجاهل الصحراء الفسيحة. انطلقوا من تندوف في الجزائر، وقادت تحركات سياراتهم اللاندروفر عدة مرات، حتى حدود الأطلسي، الصحافيين المنذهلين من براعة فرسان الصحراء المؤلّلين.

خطرت لأحمد الدليمي فكرة بناء جدار، نوع من خط ماجينو فوق الرمال يوقف هجمات الصحراويين. كان المشروع فرعونياً. كثيرون اعتبروه غير واقعي، فهو مفرط في الطول، لكن الملك وافق

عليه، وبدأت البلدوزرات العمل في شهر آب 1980 . على طول ستمئة كيلومتر بدأت إقامة جدار بارتفاع مترين إلى ثلاثة أمتار، تغمره حقول ألغام وشبكات أسلاك شائكة، يحمي من رأس الخنيفرة حتى بوجدور «الصحراء المفيدة» ذات المناطق المأهولة بالسكان والحاوية على الفوسفات. وأقيمت على مسافات منتظمة من الجدار نقاط ارتكاز محشوّة بمعدات الكترونية، تتيح كشف أي رتل صحراوي مهاجم على شاشة رادار. تنطلق عندها الطائرات وترسل سريعاً النجدات إلى القطاعات المهددة.

برهنت الاستراتيجية الجديدة عن فعاليتها. لم يعد البوليساريو يحتكون بالجدار. وارتفعت معنويات الجنود المغاربة الذين كانوا يعيشون في تحصيناتهم المعزولة قلقين باستمرار خشية هجمات مفاجئة من أرتال مدرعة صحراوية. غيّرت الحرب وجهها، لكن لصالح المغرب. تحوّل أحمد الدليمي من شخص يحتقره نظراؤه لأساليبه البوليسية القمعية إلى قائد عسكري استراتيجي شعبي في الجيش.

شعبي إلى حدٍّ يُخشى منه على الأرجح.

* * *

توفي الدليمي في 25 كانون ثاني 1983 بعد أن استقبله الحسن الثاني في قصر مراكش. وفقاً للبيان الرسمي صَدمت سيارتَه نحو الساعة 20 مواجهةً شاحنةً بينما كانت تسير بين واحات النخيل. وصف المقرّ الملكي غيابه بأنه «خسارة كبيرة للمغرب». حضر مولاي عبد الله شقيق الملك، وولي العهد سيدي محمد، والحكومة بكامل أعضائها، وعدد كبير من النواب جنازته التي جرت في جامع الرباط الكبير في اليوم التالي، 26 كانون الثاني، ودفن في مقبرة الشهداء، غير بعيد عن قبر علّال الفاسي بطل الكفاح من أجل الاستقلال.

على نسق انتحار أوفقير، تميّزت الصيغة الرسمية بازدراء كلّي

للتشابه الواضح. «الشاحنة الهوجاء» صدمت سيارة الدليمي، وأحدثت حريقاً. قُتل السائق في الحال، وجُرح شخص جالس في المقعد الخلفي جرحاً خطيراً. قُذِفَ الدليمي، ومرّت عليه عجلات الشاحنة. غير أن الجريح لهريزي وهو مدير وكالة سفريات روى الحادث بأشكال متناقضة. في رواية أولى أكّد عليها مراراً، ذكر فيها أن الاصطدام مع الشاحنة سبقته سلسلة من الانفجارات. ووفقاً لصيغة منتشرة في الرباط أشاعت أنّ لهريزي اعترف بأنه كان يتبع بسيارته الشخصية، التي يقودها سائق، سيارةَ الجنرال، وأن سائقه سحق أحمد الدليمي الذي قُذِفَ من سيارته الشخصية نتيجة انفجار حصل فيها. في هذه الرواية الأخيرة لا وجود لشاحنة هوجاء. كان من المتعذر استجوابُ لهريزي حول هذه التناقضات: فقد ذهب سريعاً لأداء فريضة الحجّ في مكّة.

عُرِفَ أن الجنرال انتظر طويلاً في قصر مراكش قبل أن يقابله الملك. وهذه إشارة إلى فقدان الحظوة وفقاً للتقاليد الحَسَنية. وعُرِفَ أيضاً أن السلطة لم تكرّر الخطأ الفادح الذي ارتكبته عندما أعادت جثة أوفقير إلى عائلته موضوعة على مِحفَّة، بل تلقت عائلة الدليمي جثمانه في تابوت مرصّص محكم الإغلاق مع منعٍ باتّ من فتحه.

ثم أنّ رولان دلكور، المراسل الدائم لصحيفة *لوموند* في المغرب، كان أوّل من ناقض، مدعّماً بشهادات، مقولة الحادث. فقد كشف عن اعتقال ضباط ذوي رتب عالية قبل أسبوع من مقتل الدليمي. كما أن العقيد بوارات، قائد مغاوير الحرس الملكي، كان بين أيدي الشرطة منذ 24 كانون الثاني. واختفى عشرة من كبار ضباط حامية مراكش أيضاً، ومن بينهم ضابط في الدرك. هذه الكشوفات بمجموعها سبّبت لرولان دلكور نفسه توقيفاً احتياطياً في مفوضية شرطة الرباط المركزية دام يومين، ولم يُفرج عنه إلّا بعد تدخّل الكي دورسيه؛ ثم طرد سريعاً من المغرب.

سبّبت التصريحات المثيرة للملازم أحمد رامي، مرافق أوفقير

السابق، مثل عادتها، الدهشة والارتباك. بديهي أن رامي يعرف كثيراً من الأشياء، لكنه يقطّر الحقيقة عبر مصفاة شخصية جداً. لم يترك في السابق صفة قبيحة إلّا وسم بها الدليمي أقلها أنه خادم شيطاني للملك. اتهمه بأنه عذّب شخصياً جنرالات الصخيرات، وأنّه قاد حملة قمع رهيبة بعد الهجوم على طائرة البوينغ الملكية، وهو، رامي بالذات، لم ينج من مصيدته إلا بحظّ استثنائي، لكنه يقول حاليّاً: «أريد أن أبينّ حالياً إن الدليمي، هذا الرجل الذي تميّز بالكبرياء والاستقامة، عمل باستمرار لإسقاط الحسن الثاني». هذا الدليمي الجديد كليّاً كان ينتمي إلى المؤامرة منذ العام 1971 ، بل إنه سمح لرامي بمغادرة المغرب بوضعه طائرة تحت تصرفه. عَرَضيّاً كان الدليمي على متن طائرة البوينغ، التي هاجمها طيّارو أموقران ـ لكن رامي نسي، دون شكّ هذه التفاصيل ـ فلو أن الدليمي مشارك مع المتآمرين منذ العام الفائت لكانت تضحية فائقة أن يفدي بروحه قضية زملائه.

وفقاً لرامي انتمى الدليمي إلى «مجموعة الضباط الأحرار» ذوي الميول الناصرية التي أطلقت على نفسها اسم حركة 16 آب، تاريخ مهاجمة البوينغ. التقى الدليمي ورامي بانتظام في استوكهولم أو باريس. وكان آخر لقاء لهما في كانون الأول 1982 ، قبل شهر من موت الجنرال، وفي العاصمة السويدية. كان الدليمي قلقاً إذ تولّد لديه انطباع بأن الملك يشكّ منذ ثلاثة أسابيع بخيانته. فقرّر إحداث انقلاب قبل 23 تموز، وهو التاريخ الذي توقّع أن تحدث فيه سلسلة من التغيّرات في قيادة الجيش. لم ينتبه الدليمي أو رامي إلى أن عناصر من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA يراقبون ويصوّرون اجتماعهما: شريط الڤيديو المسلّم إلى الحَسَن من قِبَل الوكالة الأمريكية كان السبب في ضياع الجنرال. دائماً وفقاً لتصريح رامي، عُذّب أحمد الدليمي طوال الليل في قصر مراكش، بحضور الملك ورَجُلي استخبارات CIA، ثم أعدم فجر 25 كانون ثاني، ووضعت جثته في صندوق سيارته التي حشيت بقنابل موقوتة للإخراج المأتمي لحادث السير المزيّف.

تمّ التحقُّق حالياً أنَّ الدليمي كان يجري اتصالات سريّة مع المعارضة المغربيّة في المنفى؛ كما ثبتت زيارته خِفيةً إلى باريس في كانون الأوّل 1982، لكن يصعب التصوّر أنّه مدّ رحلته حتى استوكهولم للالتقاء برامي أحد المغاربة في المنفى، والمطارد بعنف من قبل شرطة الملك السريّة. هل نتصوّر أن الدليمي، المتمرس على الحرب الخفيّة، وسيّد الخدمات المغربيّة الخاصة منذ زمن طويل، ستصل به السذاجة إلى حدّ يظنّ أنّه بمنجاة من رقابة عدّة أجهزة مخابرات أجنبية منذ اللحظة التي يغادر فيها المملكة؛ خاصة وأن قضية بن بركة قد برهنت أن إقامته خارج الحدود المغربيّة يمكن أن تؤدي إلى بعض الارتباك في البلاد المضيفة.

بالمقابل فإن تدخّل الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA يبدو محتملاً. فقد برهن الملك على قدرته في تجاوز الانقلابات وواشنطن تراهن عليه من الآن فصاعداً. إضافة إلى أن الدليمي يغيظ الولايات المتحدة بميله الأكيد لفرنسا. وفي التنافس الحادّ القائم بين البلدين لتوريد السلاح إلى المغرب، بزت فرنسا منافستها بفضل الدليمي وحظيت بمعظم صفقات المعدات العديدة الضرورية لجيش يعاني نقصاً هائلاً بعد محاولة الانقلابيين، وبعد ارتفاع عدد مقاتليه إلى مئتي ألف جندي. أحسن من ذلك: أكثر من مئتي «متعاون عسكري» فرنسي يخدمون بشكل دائم بالبزّة العسكريّة المغربية. إذاً إزاحة الدليمي لن تحزن أبداً البنتاغون وتجار الأسلحة الأمريكيين. حول هذه النقطة الخاصة بتدخل الاستخبارات الأمريكية، فإن شهادة رامي مستمدّة من مصادر فرنسية.

على كل حال فإن مقولة حادث السيارة لا تستقيم وتثير كثيراً من الشكوك مثل مقولة انتحار أوفقير. إذا كانت الوقائع من فعل القضاء والقدر، فلماذا هذه الاعتقالات التي كشف عنها رولان دلكور، والمؤكدة لاحقاً، وقد تبعها توقيف عدد من ضباط قاعدة القنيطرة الجويّة؟ ما سبب اختفاء مرافق الجنرال الدليمي محجوب الطوبجي بعد موت الدليمي بشهرين، وهو الذي رافقه في رحلته

السرية إلى باريس خلال شهر كانون الأوّل 1982؟ ولماذا انقطعت أخبار الطوبجي مدة عشرين شهراً، ثم تمكن من الهرب لاجئاً إلى إحدى البلدان الأجنبية؟

حول تعليل حوافز الجنرال القتيل للتآمر على الملك، وردت فرضيتان متعاكستان: الأولى ترى في الدليمي «جندياً متهوراً» تقليدياً يرى أن النصر لا يتحقّق إلا بالقوة، وقد لاحظ رغبة الملك في التقرّب من الجزائر الداعمة الرئيسية للبوليساريو، فقرّر إزاحة الحسن الثاني ليتقي تفريطاً محتملاً «بالمقاطعات الصحراوية». ويبدو أن اللقاء المفاجئ بين الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي، بعد شهر تماماً من موت الدليمي، عزّز هذه الفرضية، خاصة وأنّ الحسن بقي مصرّاً على موقفه السابق (استفتاء مؤكّد لمغربية الصحراء ولا شيء آخر). بينما بدا الحدث سلبياً بالنسبة للبوليساريو إذ أن حليفها الجزائري بدا أقلّ ثباتاً مما هو متوقّع.

الفرضية الثانية عكس الأولى تماماً، وهي تنسب للدليمي قناعته بتعذر تحقيق أي نصر عسكري، ما دام المقاتلون الصحراويون يجدون ملجأ لهم في الحِمى الجزائري؛ وقد تعب من حرب تبدو دون جدوى، فقرّر إزاحة الملك ليتمكّن من التفاوض مع الجزائر العاصمة حول مستقبل الصحراء. لكن المَخْرج شبه المؤكّد من مثل هذه المفاوضات هو تقسيم الصحراء، وهذا لا يتفق مع تعلق الجنرال الدليمي بمغربية الصحراء.

تفسير ثالث نُشِر في العام 1984 في *لوموند ديبلوماتيك* من إعداد إيغناسيو رامونه أحد أفضل العارفين بأوضاع المغرب. ظهر هذا التفسير بعد ست سنوات من مقتل الدليمي، ويبدو أنه الأكثر احتمالاً. يذكر رامونه بحق أن الدليمي هو سليل قبيلة أولاد دليم، وأصلها من ساقية الذهب. وهو يعرف أكثر من أي شخص التاريخ المأساوي الطويل القائم بين الصحراويين والعرش، ولا مبالاة الأخير بما تعرّض له سكان الصحراء من قذائف وقنابل خلال عملية أوراغان ـ إكوڤيون، ووضع من لجأ منهم إلى المغرب تحت المراقبة، وما

تعرضوا له من تعذيب وقمع بصورة خاصة خلال فتنة 1965 في الدار البيضاء، واقتصار العناية ببعض أطفالهم بجمعهم في دار التوزاني من قِبل المقاومين القدماء. إذا كان الملك يعلن أن الصحراويين مغاربة، فالتاريخ يثبت أنه يصنّفهم مغاربة سيّئين، أما اليسار فإنه وقع في الشَرَك بإذعانه دون تبصّر إلى الإرادة الملكية، وبذلك تخلّى عن القبائل الصحراوية التي كانت إلى جانبه منذ مقاومة الحماية الفرنسية على الدوام.

تصوّر الدليمي، المقتنع بأن البوليساريو قد ثاروا ضد الملك وليس ضد المغرب، مشروعاً حاذقاً لقلب الملك لإفساح المجال للتصالح مع الصحراويين. هو لا يريد إقامة جمهورية، لأنه يعتقد أن الاستقرار الملكي ضمانة لوحدة البلاد. الحسن الثاني سيُلزم بالتنازل عن العرش، وسيُرسل ليعيش في المنفى، بينما سيكتفي خلفه الشاب بتجسيد الشرعية؛ بالطبع سيُدخل البوليساريو في الحكومة.

أُبلغ الحسن الثاني بمؤامرة الدليمي (تردّد إيغناسيو رامونه بين المخابرات الفرنسية والأمريكية) فتصرّف بحزمه المعتاد. تمّ استجواب الدليمي وقُتِل في قصر مراكش، ثم وضعت جثته في سيارة ملغومة فجّرتها سيارة أخرى تبعتها عن بُعد.

ازدادت وطأة الحرب ولمدة طويلة، وكُبحت المعارضة اليسارية، وشُلّ الجيش مرّة أخرى. الشيء الرئيسي بقي سالماً: الملك يهيمن سيّداً مطلقاً.

22

مصير معتقلي القنيطرة

بعد تسعة أشهر من الحكم عليهم، وفي 8 تشرين الثاني 1977 ، قام الجبهيون في سجن القنيطرة المركزي بإضراب عن الطعام للحصول على الحدّ الأدنى مما تمنحه الأنظمة الديمقراطية للسجناء السياسيين: حق قراءة الصحف المنشورة في المغرب، وإمكان مواصلة الدراسة. طالبوا أيضاً بتحسين شروط اعتقالهم، وانضمام ابراهيم السرفاتي إليهم: كان مع ثلاثة محكومين آخرين بالسجن خمس سنوات محتجزاً في سجن مدنيّ في جبيلا.

بعد واحد وعشرين يوماً من الإضراب عن الطعام اضطرت إدارة السجن إلى نقل عدد من المضربين إلى المستوصف.

في اليوم الثلاثين تطلّب ضعف عدة عشرات من الأعضاء قبولهم في مشفى الإدريسي في القنيطرة.

في اليوم السابع والثلاثين توفيت سيّدة منّبهي، المدرسة في الرباط، في مشفى ابن رشد في الرباط. كانت قد أوقفت إضرابها منذ ثمانية وأربعين ساعة، غير أنّها لم تلق العناية التي تتطلبها حالتها الصحيّة.

في مساء اليوم الخامس والأربعين قامت لجنة من البرلمانيين وموظفي وزارة الداخلية بزيارة المضربين المنقولين إلى مشفى الإدريسي. أكّدت اللجنة على طمأنة المضربين حول تحسين الشروط

المادية لاعتقالهم، ووعدت بالاتصال بأعلى السلطات في كل ما يتعلق بالوضع السياسي.

هذه التأكيدات أقنعت الجبهيين بإيقاف إضرابهم. كان اثنان منهم مهددين بفقدان البصر، ويُخشى على عدة آخرين من آفات غير قابلة للعلاج في الجهاز الحركي. لم يسبق لإضراب عن الطعام أن استغرق كل هذه المدّة. لقد حرّك بلا ريب الطبقة السياسية في المغرب: بمبادرة من علي يَعْته، الذي استعاد أفضل عواطف تضامنه مع الرفاق اليساريين، صوّت المجلس التشريعي بالإجماع على اقتراح بإخلاء سبيل جميع السجناء السياسيين. في كانون الثاني 1978، ألقى الوزير الأوّل خطاباً لا ينسجم مع الوعود التي قطعتها اللجنة على نفسها. فجدّد الجبهيون الإضراب عن الطعام، الذي انفصل عنه أعضاء حركة 23 آذار، الذين لم تسعفهم أوضاعهم الصحيّة على تجديده. توقّف الإضراب الجديد بعد سبعة عشر يوماً. كانت الإدارة قد عمدت منذ البداية إلى تفريق الجبهيين بين ثلاثة سجون. دام توزّعهم أكثر من عام. وفي 27 نيسان 1979، جُمعوا مجدداً بمن فيهم السرفاتي، في سجن القنيطرة المركزي، كأنهم في زورق عقوبة مضنٍ جَنَحَ في مخرج وادي سيبو في عبور متوقف طويل.

* * *

لم تتأخر الكتب والمجلات عن الوصول. الغذاء المدعوم برفد عائلي غدا مقبولاً. والعناية الطبيّة تستجيب للضروريات. الحراس المتعاطفون دون شكّ مع طراوة هؤلاء المعتقلين الشبان والمتأثرون، بالتأكيد، بثقافتهم أبدوا لهم بصورة عامّة بعض الطيبة، وامتنعوا قدر الإمكان عن التدخل في حياتهم المشتركة. بعد إرهاب مفوضيّة درب مولاي شريف ومحنة الإضراب عن الطعام القاسية غدا سجن القنيطرة مَطْهراً مقبولاً.

كما في نُزُل إسباني، حمل الجبهيون معهم همومهم الصغيرة الخاصة.

على نسق زملائهم الأوروبيين في تلك الفترة، تميّزت المنظّمات اليسارية بالتزام إيديولوجي دون تصدّع، ونظام قاس، وإدانة دون جدوى للتكيّفات المتّخذة للتلاؤم مع واقع الحياة. كانت حركة «إلى الأمام»، وهي الأهم بين الجبهيين، تفرّق بين الأعضاء الكاملي العضويّة الذين تسميهم «الرفاق» وأولئك الذين يُعتمد عليهم صلة وصل مع الجماهير وهم «الأنصار». الرفيق ثوري محترف منصرف جسماً وروحاً للعمل في سبيل القضية. النصير يُطبِّق دون مناقشة خط السير المحدّد من قبل الرفاق، ويجب أن يجتاز عدّة مراحل ومراتب قبل أن يصل إلى النخبة الثوريّة التي لايعرف عنها شيئاً. حماسه وفعاليته يعايران من قبل العرّاب المسؤول عنه، وهو رفيق حتماً، وهو يتابع بعين أخويّة، إنما دون ضعف أولين، تقدّم المريد نحو الطليعة. أرادت إدارة «إلى الأمام» أن تمارس هذا التنظيم القاسي داخل السجن. تعابير السجناء واللغة الدارجة محرّمة لأنها تسفُ بالثوري إلى كادح أخرق. مراعاة الحشمة واجبة، ولا يسمح بالتعري أو أخذ دوش على مرأى من الرفاق. إغراء مداعبة الأعضاء التناسلية، على نسق البورجوازيين الصغار يُستَبْعَد قطعاً. أمّا بالنسبة لنصير تدفعه نزوة مؤسفة إلى مراودة شهوانية موجّهة إلى رفيق، فيجب أن يعترف خلال نقد ذاتيّ علني أن ألعابه مع أترابه زمن الطفولة تفسّر شذوذه المؤقت. حتى زوجات المعتقلين وصاحباتهم يجب مراقبتهن، بل وتتّبع أثرهن عند الحاجة للتأكّد من استقامة فكرهن السياسي وسلوكهن الشخصي. لكن التدرّج السابق للاعتقالات لم يبرهن على تناسب مع ما أظهرته المحنة. في مفوضية درب مولاي شريف انهار رفاق بارزون عند تعرضهم لأوّل تعذيب، بينما برهن أنصار، بل وأصدقاء متعاطفون بسطاء عن قدرة تحمُّل ومقاومة غير متوقّعة. يجب حطّ بعضهم وترقية بعضهم الآخر. غير أن هذا غير كاف. بالنسبة لقسم من اليساريين الذين وصلوا أو تجاوزوا سن البلوغ، يجب إجراء امتحان للممارسة السياسية، وخاصة للمركزية الديمقراطية، التي هي كعادتها أكثر

مركزيّة منها ديمقراطيّة، معتبرةً نفسها القوّة الطليعية للبروليتاريا.

كان هذا اعترافاً بوجوب مراجعة قاسية. ظهر الشبان الذين عوقبوا بالسجن المؤبّد أو لثلاثين أو عشرين أو حتى عشر سنوات خطؤهم في المغامرة بقسمٍ كبير من حياتهم من أجل منظمة تعمل وفق معايير ضعيفة الديمقراطية، منغلقة على نفسها دون أن تعي جيّداً الحقيقةِ المغربيّة، كما أن سلوكها في مواجهة العنف البوليسي لم يكن دائماً على مستوى الشروط المحدّدة في كتب المبادئ الثوريّة.

لكن لم تسر الأمور دون فظاظة أو ضربات قاسية، فقد قوطع اثنان من الكوادر الرافضة «إلى الأمام» بعد أن سرت إشاعة عن ممارسة نسيبات لهما الدعارة. انطلقت من زنزانة إلى أخرى، اللعنات والاحتجاجات، وفي نهاية هذه السيرورة المؤلمة التي امتدت حتى نهاية العام 1979 ، فإن الغالبية العظمى من الجبهيين فقدت إيمانها بالحركة ولم تعد تعترف بانتمائها إليها. بقي عشرة رفقاء على ولائهم، لكنهم توزّعوا على ثلاثة اتجاهات.

خلال ثلاث سنوات، اتّبع اليساريون المغاربة، بالإجمال، طريق رفاقهم الأوروبيين نفسه. لكن بينما هؤلاء يرتعون في مجتمع مُرحِّب بالابن الضال، مُغدق عليه من مكافآت سلواه؛ فإن أولئك يرزحون في وحشة زنزانة السجن. كانت المحنة رهيبة. فهم يعانون، باستثناء القلة منهم، حزناً قريباً من الكآبة المرضية، يسمونها «تغريق»، هكذا يقولون عن أنفسهم «المغرّقين». إنّهم يتامى حلمهم أو مَثَلهم الأعلى. يجب أن يحملوا عذاب قضية فقدوا الإيمان بها. تستقبل العائلات بحذر هذا التطوّر. إنّه ليس جحودة بالتأكيد. فقد تعوّدت العائلات أن تأتي لزيارة السجناء الأبطال، لكن هؤلاء السجناء تخلوا عن هذه البطولة. لم يعودوا يريدون أن يكونوا أبناء الشعب الأخيار، طليعة الطبقة العاملة المغربية. لقد أنزلوا هذا الحِمل الثقيل عن أكتافهم. إنّهم يتمنون بكل بساطة العيش فقط.

في 18 تموز 1980 انتشر النبأ في السجن يعلن أنّ التحرير قادم. أخلي سبيل خمسة عشر موقوفاً فقط في اليوم التالي، لكن مدير السجن أعلن أن دور الباقين سيأتي قريباً. أعيدت الكتب المعارة إلى المكتبة. تمّ تبادل العناوين. ولبث الجميع بالانتظار. مرّت الأيام والأسابيع والأشهر: فحلَّ الملل محلَّ الأمل.

تضاعف التغريق.

التعسّف أصعب ما يمكن تحمّله وخاصة بالنسبة للشبان المثقفين الذين وُهبوا منطقاً سليماً. من بين الخمسة عشر رفيقاً الذين أخلي سبيلهم، يوجد كوادر من «إلى الأمام»: لماذا يُحرَّر مسؤولون ويبقى في السجن متعاطفون بسطاء. لكن الجبهيين يجب أن يكتشفوا، مثل كثيرين غيرهم من قبل، أن لامكان في النظام الحسني للإجراءات المنطقية، ويجب أن يعلموا مع مرور الزمن أنّهم في يد الملك مثل حبّات رمل يمسك بها أو يتركها تتساقط على هوى نزوته.

نظّموا أنفسهم ليبقوا على قيد الحياة.

التمزّقات الداخلية لم تؤثّر على تضامنهم تجاه إدارة السجون. الضغط المستمر جعلهم يحصلون على شروط حياة نادرة في السجون المغربيّة: صحف، ومذياع، وتلفاز، وزيارات عائلية منفردة، بل وانفراد مع الزوجة (لكن المتزوجين نادرون بينهم) يتمُّ خلف غطاء يُنشَر عبر الممر. في ذات الوقت توافقت الحياة المشتركة وفق الأحداث والمفاجآت، وسادت اللغة الدارجة بطُرفها الخليعة، ورفع الحظر عن الممنوعات بما فيها العادة السريّة؛ وانتشرت تجارة التهريب مع مساجين الحق العام. قامت بقالية تعاونيّة دون أن يبالي مؤسسوها بنقمة بقية المتمسكين بالاستقامة الذين استنكروا هذا الانبثاق الفاضح للقطاع الخاص.

بدأ اللعب بالسلع المحتكرة.

كان معظم الجبهيين طلاباً أو معلمين شباناً، وقد انصرفوا إلى

دراستهم في السجن بجدّ واجتهاد. تعدّدت المحاضرات من جميع الاختصاصات في داخل السجن. الجامعيون الأكثر تقدّماً تابعوا دراستهم بالمراسلة مع الخارج، وقامت علاقات وثيقة مع الجامعات الفرنسية التي وجهت مناهج طلابها المعتقلين في الباستيل النائي. تمّ الحصول على شهادتي بكالوريا وواحد وثلاثين إجازة جامعية عليا وستة وعشرين دبلوم دراسات حلقة ثالثة في سجن القنيطرة. قصص، وقصائد، وروايات، وبحوث خرجت من السجن في أكياس الزائرين. كما تجلّت بعض مواهب فنيّة في الرسم.

تراكمت السنوات.

* * *

لم ينعدم التضامن. تبنّت لجنة العفو الدولية قضية الجبهيين، فَهُم سجناء رأي. وفي باريس تشكّلت لجان مكافحة التعذيب والقمع في المغرب، ومارست لصالحهم صراعاً مستمراً دعمتهم فيه الرابطة الدولية لحقوق الإنسان، وجميع المنظمات الإنسانية والتقدّمية. هذه الأوساط لاتكتفي بالاستنكار ولاتقتنع بالأكاذيب: كيف يمكن الاحتفاظ في السجن طوال هذه المدة بشبان لا يلامون إلا على توزيع مناشير.

هذا بالطبع منتهى اللامنطق. لكن في المنطق الحسني الفاسد، تقوم العبرة على إثبات إمكان ضياع زهرة الشباب في السجن لمجرّد توزيع مناشير. براءة المساجين تشكّل كل المثاليّة لعقوبتهم.

منذ العام 1981 ، والملك يُسأَل بانتظام من قبل صحافيين فرنسيين عن مساجين القنيطرة فيلجأ بشكل منهجي إلى ذريعة الألزاس واللورين «ماذا كنتم ستفعلون، أنتم الآخرون، لو أن فرنسيين صرحوا بأن الألزاس واللورين ليست فرنسية؟ كنتم ستطلقون عليهم الرصاص بالتأكيد!» كذب وترّهات فظّة. موقف الجبهيين من الصحراء لم يثر لا في لائحة الاتهام ولا في القرار الذي أدانهم. بكل بساطة لم يلاحقوا بهذه التهمة. بالاقتناع بتصريحات

الملك يجب الاستخلاص بأنهم اعتقلوا تعسفاً لأسباب غير تلك التي أدينوا بها. عدا عن أنّ الحسن الثاني يبسّط القضيّة بنيّة سيّئة تعبّر عن الازدراء والاستخفاف بمخاطبيه، لأن اليساريين لم يجمعوا على المطالبة بحق تقرير المصير للصحراويين. عديدون منهم ينتمون إلى حركة 23 آذار، وقد صرحوا علناً عند النظر في الدعوى بأنهم مؤمنون بمغربيّة الصحراء. إذا كان الملك صادقاً فلماذا يبقى هؤلاء قيد الاعتقال؟ على سبيل المثال، لماذا يبقى عبد السلام المؤذّن، الأستاذ في الرباط، المحكوم بثلاثين سنة سجن، يقاسم البقيّة المصير المشترك. رغم أنّه من المتحمسين لمغربية الصحراء؟ ألم تؤهله مواقفه لإطلاق سراحه مع من حرّروا في تموز 1980؟ من المؤسف ألا يفكّر أي صحافي بسؤال الحسن الثاني عن وضع عبد السلام المؤذن ورفاقه الذين يشاركونه في الرأي.

الواقع أنَّ الصفاقة الملكيّة بلغت حدّاً تُثبّط فيه همّة أقوى العزائم. والدليل أن الحسن الثاني بدأ منذ العام 1981 يتهم الجبهيين بالخيانة، تماماً بعد قمّة نيروبي التي وافق خلالها على مبدأ الاستفتاء حول تقرير المصير. لكن هل طالب ابراهيم السرفاتي ورفاقه، بالنسبة للصحراويين، بغير هذا الاستفتاء؟ انضمّ الملك بلا قيد ولا شرط، إلى مواقفهم. تجلّى بداهة أن الجبهيين، حول هذه النقطة بالذات، أقرب إلى الملك من عبد الرحيم بوعبيد، مثلاً، الذي يعترض حتى على مبدأ الاستفتاء ذاته. لكن بوعبيد هو الآن داخل حكومة جلالته، بينما الجبهيون يتعفنون في السجن.

الحقيقة هي غير تلك التي يتوجّه فيها الملك في خطبه المسهبة إلى الجمهور. إنّها في تلك العبارة التي يحتفظ بها إلى المقربين منه: «لا يهمّني وجود خمسة عشر مليون معارض في المغرب، حسبي ألا توجد معارضة». اليسار المتطرّف المغربي رغم ضعفه وعدم كفاياته، يمثّل نهوضاً ممكناً للمعارضة التقليدية التي فقدت اعتبارها كليّاً لدى غالبية الشبيبة المغربية. يجب تحطيم الأمل الواهي الذي يجسده هذا اليسار، وبطريقة تكون عبرة لمن يعتبر. ما

أهمية مئة حياة شابّة تجرأت على ملكٍ حصد الآلاف في جبال الريف وشوارع الدار البيضاء؟ لن يتأثّر سلوكه الكلبي بالاستنكار الذي سيثيره مصير سجناء القنيطرة، وهو الذي يعرف كيف أذاق الموت في غرف تعذيب تزمامارت، وفي معسكرات إبادة الصحراويين.

* * *

لم تتوقّف الحياة على بوّابة السجن الثقيلة، وعدول الجبهيين عن المركزيّة الديمقراطية، ونتاجها، وأُبَّهتها لايعني تخلّيهم عن قناعاتهم العميقة. خلال فتنة 1981، في الدار البيضاء، نشروا بياناً يعبرون فيه عن تضامنهم مع المتظاهرين.

بعد سنتين ونصف، وفي كانون الثاني 1984 ، بدأ كل شيء من جديد وعلى نطاق أكثر سعة ودائماً للأسباب نفسها. عجزت البلاد عن الإقلاع، وفقاً لما توقّع لها منذ عقود خبراء القصر الاقتصاديون، بل غرقت في البؤس والشقاء. من خمسة وعشرين مليون مغربي، غدا النصف، من الآن فصاعداً، يعيشون تحت عتبة الفقر. عشرة ملايين منهم بأقل من ثلاثة فرنكات ونصف يومياً لبقائهم على قيد الحياة. غدت الديون تمثّل 90% من الإنتاج الداخلي الخام مقابل 17% قبل عشر سنوات. استمرت الحرب تكلّف يومياً مليار فرنك. ورفض الملك رغم إلحاح منظمة الوحدة الأفريقية OUA ومنظمة الأمم المتحدة ONU الاتصالات المباشرة مع البوليساريو التي قد تؤدّي في حال قيامها إلى تنظيم الاستفتاء الشهير. بُنِي جدار آخر على الرمال بطول ثلاثمئة كيلومتر؛ وخطّط الجيش لجدار ثالث بطول ثلاثمئة وعشرين كيلومتراً. استنفدت هذه الأعمال الفرعونية ميزانية الدولة وأغرقت المملكة في هوّة ماليّة. فرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقليص النفقات وزيادة الموارد التي تمت على حساب الأكثر فقراً. في نيسان 1983 أُعلنت زيادة مروّعة في الأسعار: 18% زيادة على سعر السكّر و 30% على الزيت و 35% على الطحين، و 67% على الزبدة.

لم يكن هذا كافياً. طلب صندوق النقد الدولي المزيد.

اشتركت المغرب مع بلدان عديدة في حمل أثقال التخلف والديون (مع ذلك، بدت تونس سباقة لها على طريق التفجّر الاجتماعي)، لكنها تمتلك بالتأكيد الحظوة المريبة بسلطة، لا مثيل لغطرستها ولا مبالاتها بمصير المعدمين، في العالم.

في كانون الأوّل، أعلن الملك على شاشة التلفاز إجراءات تقشّف جديدة، وحدّد بدقّة أدهشت الجميع أن الأغنياء سيُدفعون هذه المرة لاحترام «ضرورة التضامن الوطني»، وأنَّ الثروات الكبرى سيُحدُّ من جموحها. غير أنّ وزير داخليته إدريس البصري طمأن سريعاً الأثرياء، مفسّراً رغبة الملك «بإغناء الفقراء دون إفقار الأغنياء». صيغة جميلة لكنها تطرح في اقتصاد القِلَّة لغزاً لم يُهتَدَ إلى حلّه منذ أقدم العصور. ثم حُرّكت الخرقة الحمراء المهيّجة للجماهير الشعبية، عندما أعلن أن الحدّ لن يتناول الأثرياء، بل المعدمين.

تضاعفت تكاليف المعيشة خلال ثلاث سنوات، بينما جمُدت الأجور والرواتب منذ سنتين.

تفجّرت أعمال الشغب في مراكش في الثامن من كانون الثاني، واستمرّت ثلاثة أيام. وجب لقمعها نقل كتائب عسكرية من الصحراء الغربية. ذكرت الشائعات وقوع مئات القتلى، أمّا الجرحى فبأعداد لا تحصى. وصل الحريق إلى صافي وأغادير، وقفز حتى الريف، وأشعل نادور وتطوان، والحسيمة. في نادور انطلقت التظاهرات من قبل طلاب ثانويين يحتجون على زيادة رسوم التسجيل للتقدم إلى شهادة البكالوريا. فقامت طوافات الجيش بإطلاق النار من رشاشاتها على المتظاهرين، بينما أطلقت الدبابات قذائف مدافعها. سرت شائعة لم تتأكد تفيد أن الجنود قدّموا بنادقهم للمشاغبين. كان من الصعب تقدير عدد الضحايا: جميع الصحافيين الأجانب منعوا من الوصول إلى مناطق الاضطراب. وقدّرت الصحف الإسبانية المطّلعة بفضل الحركة الجارية بين مدن البؤر (سبتة ومليلة) وباقي الريف، عدد القتلى بين مئتين ومئتين وخمسين.

لم تتحرك الدار البيضاء هذه المرّة. كانت تضمُّ مؤتمر قمّة إسلامي جمعه الحسن الثاني: والجيش يحيط بها من كل الجهات. لكن الفتنة ألهبت كل البلاد من أغادير في الجنوب حتى تطوان في الشمال، مروراً بمراكش، ومكناس، والرباط.

بينما كانت المحاكم تباشر مهمتها التقليدية في أحكام القمع على آلاف المتظاهرين المعتقلين. ظهر الملك في 22 كانون الثاني على شاشة التلفاز ظهوراً مشهوداً! أذهل الجميع من الطبقة الدنيا حتى السفراء. حقوداً، وفظّاً، وسوقيّاً كان على الشاشة. ألغى الزيادات المقرّرة، وتوعّد صائحاً: «إنّ الكلمة الأخيرة تعود إلى السلطة والقانون»، ووجّه إصبع الاتهام أمام المشاهدين المذهولين إلى المسؤولين عن الاضطرابات - الماركسيين - اللينيين، والأصوليين الإسلاميين، والمخابرات السريّة الصهيونية - ولوّح أمام عدسة الكاميرا، أدلّة اتهامه، قبضة من المناشير.

أشارت جميع الشهادات إلى أن الاضطرابات تفجّرت تلقائياً، دون أيّة توجيهات مسبقة من أي طرف. وأن توزيع بعض المناشير جرى بعد قيام التظاهرات. المخابرات الإسرائيلية لا مصلحة لها في إثارة القلاقل على عاهل يقيم مع الدولة العبرية علاقات سريّة لكنها موثوقة، وقد أدّت بشكل مفاجئ، بعد سنتين، إلى استقبال شمعون بيريز في إفران. الأصوليّة الإسلامية استغلّت بالتأكيد الفراغ السياسي لتمدّ نفوذها خاصة إلى أوساط الشبيبة، غير أنّ نحو عشرين شيعة تتنازعها، وهذه الانقسامات الداخلية تجعلها عاجزة عن تنظيم حركة على نطاق البلاد. وإذا كانت بعض الخلايا السرية الماركسية اللينينية من حركة «إلى الأمام» ماتزال حيّة رغم القمع، فإن معظم أفراد المنظمة قد تشرّدوا إمّا في المنافي أو خلف قضبان سجن القنيطرة.

* * *

في السنة الحادية عشرة من الاعتقال، تضعضع ثمانية أعضاء من الجبهيين.

ها هي بعض فقرات من الرسالة المشتركة التي كتبوها للملك كما نشرتها الصحف المغربية في حينه:

«صاحب الجلالة أدام الله مُلككم وعظّمه.

نوجّه رسالتنا الحاليّة إلى مقام جلالتكم المعظم، آملين أن نحظى بكريم عفوكم، وأريحيتكم وعطفكم الأبوي. (....) منذ اليوم الذي تُوّجت فيه معركة عائلتكم العلوية الملكية المجيدة باستقلال البلاد، فإنّ والدكم الموقّر، محرّر الأمّة، المرحوم جلالة محمد الخامس تغمّده الله برحمته ورضوانه، قد اختار نظام الملكية الدستورية، واتبعتم جلالتكم هذا الطريق، وكان لكم استحقاق أن تجسّموا تصوّراً فلسفياً، وتحدّدوا الإطار الدستوري لإقامة الديمقراطية في المجتمع المغربي والسهر على استمراريته واستقراره (...) وعندما تجمّعت الشروط التاريخية لاسترداد الصحراء تجلّت عبقرية جلالتكم السياسية بفكرة المسيرة الخضراء، السلمية المشهودة، التي تشكّل الطليعة في الصراع ضد الاحتلال الاستعماري وهي حدث تاريخي جليل وضع المغرب في مرحلة التحديّات الاستراتيجية التي تحدّد مستقبله خلال قرون. هذان الانجازان الحسنيان الكبيران: الديمقراطية، وتوحيد البلاد بفضل المسيرة الخضراء يبقيان مرتبطين بمقام جلالتكم في ذاكرة جميع أجيال شعبكم، ويشهدان إلى الأبد على عبقريتكم».

الرسالة المدهشة التي لم تتخل عن اللسان الماركسي الجاف كالخشب إلا لتهتدي إلى نبرات أناشيد التمجيد المألوفة الموجّهة لستالين «طليعة العلوم» أو سيسكو «عبقري الكاربات» تعبّر عن قنوط كتبتِها: «السنوات التي تتتابع، والشباب الذي ينقضي، والآمال التي تتلاشى، تجعل حظوظنا في استعادة حياة اجتماعية لائقة، خارج حدود السجن، تتبدّد باستمرار اعتقالنا». وتنتهي بخاتمة تقطع بحزم كل علاقة مع النزعة الجمهورية السابقة لمؤلّفيها: «ليحفظ الله جلالتكم قائداً حكيماً بصيراً لهذا الشعب. وليحفظ لكم صاحب السمو الملكي الأمير سيدي محمد ولي العهد، وصاحب

السمو الملكي مولاي رشيد وجميع أعضاء الأسرة الملكية الموقّرة».

أُفرِج عن الأعضاء الثمانية في الحال، وكان خمسة منهم قد حكم عليهم بالسجن عشرين عاماً، وثلاثة بالسجن ثلاثين عاماً.

من خالجته رغبة في أن يرمي بحجر هؤلاء الفتيان المساكين الذين تعرضوا من أجل مخالفة رأي بسيطة لسجن يُخصُّ به في أمكنة أخرى المجرمون العتاة، وجب عليه أن يقرأ مسبقاً، من بين ثناءات وأطناب مديح، من ذات الخميرة، الأسطر التي كتبها بمناسبة عيد ميلاد الحسن الستين، موريس دريون، الوزير الفرنسي السابق، والسكرتير العام الدائم للأكاديمية الفرنسية، عضو الأكاديمية الملكية في المغرب، الذي لا تدفعه بالتأكيد ذات أسباب سجناء القنيطرة ليتمرغ في خِسّة متملقة: «الحسن الثاني، مثل شعبه، وُهِب المعرفة، والمروءة والحلم. إنّه مؤرخ وقانوني، وهما ميزتان ضروريتان لرئيس دولة. لكنه أيضاً مهندس معماري، وخبير زراعي، وطبيب، ومنظم مدني، وموسيقي، واستراتيجي حربي. أريد أن أقول إن لديه معرفة كافية، وأحياناً متقدمة جداً بجميع الاختصاصات التي يستلزمها توازن بلاد وتقدّمها. سليل النبي هذا، يتثقف وفقاً لتقاليد متواترة، بالسماع والقراءة، والعلماء الذين يجتذبهم، ويحبون التداول معه يُدهشون غالباً لسرعة ترابط أفكاره. مثقف كما المرابطين، ومشيّد مثل الموحدين، وجسور مثل المرينيين، وعظيم مثل السعديين؛ يتقلّد سليل الأسرة العلويّة هذا كلّ ماضي بلاده، ويبدو وكأنه يجمع كل قَسَمات السلالات الحاكمة التي سبقت سلالته وتركت له ذكراها».(*)

رسالة الولاء الموجهة من قِبل الثمانية المتنكرين لمبادئهم لم

(*) من كتاب: *المغرب بلد الإمكانات، عبقرية ملك وشعب* نشر وزارة الإعلام في المغرب، تحت إدارة مشتركة تضمُّ جاك شابان دلماس رئيس وزراء فرنسي سابق، وجان - رينه دوبوي الأستاذ في كوليج دي فرانس، عضو الأكاديمية الملكية في المغرب، وميشيل جوبير، الوزير السابق.

تكن مُعدية. سجين في القنيطرة، طالب في الخامسة والعشرين من العمر، عند اعتقاله، حُكم عليه بالسجن عشرين عاماً؛ كتب إلى صديق فرنسي: «ما أنا متأكّد منه في وضعي، هو أنني لن أعترف بالإخفاق. عناد؟ صلب بين المتصلبين؟ ليست هذه هي القضية. لست شيوعياً، ولست العضو الملتزم الذي يمكن تصوّره. تخلّيت عن كلّ هذا قبل سجني، مما يمكن أن يبدو لبعضهم مثيراً للفضول وغير معقول. لكنني متمسّك بقيم لا أتمكّن من التخلي عنها، وباق على حماسي لأهداف تتعدّى الأيديولوجيات. لا أتمكن من نقض مرحلة من حياتي، رغم جانبها المثالي بل الطائش لأنّها تشكّل قسماً من ذاتي، من كياني. أهو شَطَط شاب لا يدري ماذا يفعل؟ لن أقول هذا مطلقاً. مع احتمال قضائي العشرين عاماً التي حُكمت بها. لأنني سأنكر نفسي وسأعيش محطّماً بقية حياتي. لا أتمكن أن أفعل هذا، على الأقل بسبب ما عانيت من آلام على مدى هذه السنوات الطوال من الأَسْر. لأن الماكينة أرادت أن تسحقنا، أن تسبّب لنا الجنون، وهذا ما لاأتمكن من مسامحتها عليه. الحريّة ليست صدقة، إنّها حقّ لا يُنقَض؛ من أجل استعادتها لا أسقط قناعاتي. قناعات رجل حرّ يحبُّ الحرية والحياة في التباين».

مع ذلك، إن وجب القاء حجر على المتنكرين لمبادئهم، فلن يُلتقط هذا الحجر من فناء السجن: «لايمكنني أن أوجّه أي لوم لرفاقي في السجن الذين فعلوا هذا لينقذوا أنفسهم. إنّها قضيتهم، وأفكارهم، بعد أن عانوا ما عانوه خلال اثني عشر عاماً. إذا كنت لا ألومهم على مبادرتهم، فماذا يمكنني أن أقول عن أولئك الذين لم يذوقوا الآلام أو عذاب السجن، أولئك الذين يرتعون في الرفاهية وهم يمارسون حياتهم الحمقاء، ويعجزون عن تحمّل جزءٍ من مئة مما تحمّله هؤلاء الأشخاص المساكين؟...».

طمأنت الدماثة الملكية المساجين الثمانية الذين عفت عنهم وأزالت المخاوف التي عبّروا عنها في رسالتهم المتعلّقة بحظوظهم

في «العثور على حياة اجتماعية لائقة»، وانتقل بعض منهم مباشرة من سجن القنيطرة إلى وزارة الداخلية، وعُهد إليهم بوظائف هامة في دوائر الشرطة.

* * *

بعد عفو 1980 صدر عفو آخر في العام 1984 أفرغ بعض الزنزانات. أخلي سبيل من حكموا بمدد خمس وعشر سنوات بعد قضائهم مدة محكوميتهم. كما أفرج عن المتنكرين لمبادئهم. بقي أربعون معتقلاً استمروا على ولائهم القديم لمبادئ عقائدية يتساءل معظمهم أي زيغ دفعهم إلى اعتناقها. بقيت لهم أخلاقهم، وروح المقاومة، تلك التي حتّمت، مدى الأزمان، على عديد من الرجال والنساء أن يواجهوا الاضطهاد السياسي أو الديني، لأنهم يعرفون في قرارة أنفسهم أن ما بعد العقائد والمعتقدات الزائلة تبقى كرامتهم الثابتة التي يجب ألا تزول.

كان ابراهيم السرفاتي يوجّه رفاقه الشبان بعلو قامته وتقدّم سنّه ومجموع تجاربه وخبراته المكتسبة. بدأ نضاله منذ زمن الحماية، عندما كان الآخرون، إن كانوا قد ولدوا، مايزالون في المهد رُضّعاً. ترك التعذيب عليه آثاره القاسية، فهو شبه مُقعَد، بالرغم من أنّه يثور عندما يتعرّض أصدقاؤه إلى وضعه الصحي للمطالبة بتحريره. تناذر رينو الذي أصيب به، منذ صنوف العذاب التي لقيها في مفوضية الدرب، ازداد تفاقماً؛ فهو لا يستطيع أن يمسك قلماً، كما أن ساقيه لا تقويان على السير السريع، ولاتمكّنانه مطلقاً من الركض، وهو يضطر إلى الاستناد بيديه الاثنتين ليتمكن من صعود درجات سلّم. إذا تعثر بحصاة في فناء سقط من علو قامته، فهو مضطر إلى أن يتوّكأ باستمرار على عكّاز.

لم تكتف السلطة باعتقاله المستمر، وكأنّها عجزت عن تطويعه بتعذيبه جسدياً، فعمدت إلى قهره باضطهاد ابنه موريس، وهو المبتعد كليّاً عن السياسة. أوقفته الشرطة وعذّبته في العام 1972 ، ثم

أوقفته مجدّداً في 1981 ، وحاكمته في العام 1984 لأنه قدّم لوالده في السجن آلة كاتبة صودرت سريعاً؛ وهي من نوع الآلة الكهربائية الشخصية بينتر Pinter EP - 20 اليابانية، المصمّمة خاصة للمصابين بأعطال في أيديهم؛ فقد اعتبرت مادة محظورة. كما أدين موريس السرفاتي أيضاً بأنه أخرجَ من السجن رسائل كتبها والده، وحُكم عليه بسنتي سجن فعلي، وسنتي منع من الإقامة في الدار البيضاء حيث يعيش منذ ولادته. تظاهرت الشرطة في تلك المناسبة أنه يعيش مع مواطنة ألمانية في معاشرة دون زواج، وهي ممنوعة وفق القانون المغربي، وحكمت على رفيقته بالسجن أربعة أشهر.

كانت المدرِّسة الفرنسية كريستين دور - جوڤن، التي خبّأت ابراهيم واثنين من رفاقه منهم زروال المسكين الذي مات تحت التعذيب، قد طُردت من المغرب ومنعت من العودة إليه، لكنها نشطت في باريس من أجل سجناء القنيطرة، وعرفت كيف تثير اهتمام دانييل ميتران من أجل قضيتهم. تدخلت السيّدة ميتران، المتحمّسة في نصرة حقوق الإنسان، بإخلاص رائع، وكفاح مستتر عدّة مرات لمصلحة أولئك السجناء، مما دفع الحسن الثاني في مهاترة عامّة وفظّة إلى التصريح (قلت لها: «تذكرين يا سيّدتي، بالتأكيد، أن أهلك حدّثوك عن حرب 1914 - 1918؟... الواقع، يا سيدتي، أن الصحراء بالنسبة لنا هي الألزاس واللورين»).

في العام 1986 تمكّنت السيدة ميتران أن تحصل على إذن لابراهيم وكريستين بالزواج في سجن القنيطرة، مما يمنح الزوجة الجديدة الحقّ بزيارة زوجها في السجن. احتفل بالزواج في سجن القنيطرة المركزي، في شهر تشرين الثاني 1986 .

كان رفقاء ابراهيم يحبونه ويكنّون له المودة والإعجاب، وقد لقبوه «بالشيباني» (أي العجوز الشائب)، لكن الحقيقة تلزم على الاعتراف بأن هذه «النجومية» اللاإرادية قد أغاظت بعض السجناء إلى حدّ كبير. كانت الصحافة الأجنبية، الفرنسية خاصّة، تطلق عليهم دائماً عند التطرق إلى ذكر قضيتهم اسم «مجموعة السرفاتي» لم يكن

من الصعب أن يُخمن المتتبعُ الأسفَ على المصادفة التي جعلت من يهودي تجسيداً ممثلاً لقضيتهم. السلطة من جهتها استغلت هذا الظرف بإثارة صحف النظام لإبراز يهودية السرفاتي بطريقة تبعد الرأي العام عن إبداء تعاطفه معه ومع جماعته. المعتقلون الأقلّ تأثّراً بأفكار مسبقة ملتبسة راودهم شعور مكبوت. «بأنهم في السجن لحساب شخص آخر» كما كتب أحدهم. تألموا وتعرضوا للتعذيب مثل السرفاتي، لكن الصحف لا تتحدّث إلا عن معاناته. اعتقدوا على ما يبدو أن الصحف الباريسية تترصّد أقلّ المعلومات عن القنيطرة، فأغرقوا أصدقاءهم الفرنسيين برسائل قاسية تؤكّد لهم وجوب الاقتناع بأن عهد عبادة الأشخاص ومنهم السرفاتي قد انتهى. غير أن هؤلاء المساجين بالذات غمرهم الفرح عندما تمكّنوا أن يسرّبوا إلى الصحافة مقالة صغيرة من عشرة أسطر (ساعد زواج السرفاتي الرومانسي في السجن على تسهيل نشرها) يبرّرون فيها تصرفاتهم قدر استطاعتهم. هذه الخلافات العابرة التي تعدّ أموراً عادية في حياة السجناء كان لها فضل إشغال بعض وقتهم.

غير أن السنوات تتراكم.

بعد فترة قصيرة من إخلاء سبيل المتنكّرين لمبادئهم الثمانية. ظهرت مقالة لأحمد رضا غديرا أنعشت الآمال. هذا الرجل الفذّ، ذو الثقافة الشموليّة النادرة، الجسور دون ريب (تُذْكَر مرافعته في الدفاع عن طيّاري القنيطرة) تمكن، رغم بعض كسوفات طارئة، أن يستمرَّ مقرّباً ومسترعياً لانتباه الملك مع محافظته على استقلال فكري حقيقي. بعد أن استفاض غديرا في شرح رصين حول لمِّ شعث الخراف الضالة («العمل ـ الدؤوب ـ السياسي والتربوي للملك، قد حقّق النتائج: شيءٌ ما يختلج في أعماق فِكر معتقلينا») تطرّق إلى «المسؤولية المشتركة»: «مسؤولية الحكومة، التي تعتبر نفسها غير سياسية، وتعتبر أنها استطاعت أن تقوم بمهمتها باستخدامها وسائل القسر وحدها وطريقة الأمر فقط؛ ومسؤولية الطبقة السياسية، التي نسيت أن تلعب دورها الدستوري في تأهيل

المواطنين». وبخصوص الجبهيين كَتَبَ هذه الأسطر التي تُعدُّ جريئة وخاصة بالنسبة لصحيفة *صباح الصحراء* شبه الرسمية التي قامت بنشرها:

«تصرفوا عن قناعة جديّة. تحمّلوا في البداية عقوبتهم ببعض الشجاعة. يجب الاعتراف لهم بهذا الموقف».

مثل هذه العبارات، ومثل هذا التوقيع، في مثل هذه الصحيفة، لا يمكن أن يعني منطقياً، إلاّ التحرير القريب لأولئك الذين أغلقت عليهم أبواب السجن منذ مدة طويلة جدّاً.

مرّت سنة، وأخرى، وثالثة...

انقضت خمس سنوات.

* * *

شارك شاعر في مصير الجبهيين. إنّه علي الإدريسي الكيتوني الذي ينتمي إلى عائلة الشرفاء الإدريسيين الكبيرة الشهيرة بانتمائها إلى السلالة النبوية والملك إدريس وقد تجمعوا حول مقام مولاي إدريس زرهون، قرب فاس. مكان فيه بعض السحر بهضابه التي تنتشر فيها كروم الزيتون، وزوّاره مدخنو حشيشة الكيف، وصوفيّوه، وحرفيّوه صنّاع الشموع الصفراء الملوّنة. مرّة في السنة يتلقى كل عضو من العائلة حصته من خراج الإدريسيين - خروفاً أو عجلاً - وعلي الكيتوني، حتى في السجن لم يُستثن من هذا التقليد العريق الذي يتسامى على التغيّرات السياسية.

في الثانية والعشرين من العمر، وخلال شهر شباط 1982 ، نشر علي الكيتوني أوّل ديوان شعر له بعنوان *شرارة*. بعد ثلاثة أسابيع صودر الكتيّب، وأوقف الشاعر وعُذِّب. بما أنه فاسيٌّ وأوقف في مدينة فاس، إضافة إلى أنه إدريسي، ولا ينتمي إلى أي تنظيم سياسي، فإن محنته لم تَدُم إلا شهراً ونصف. لكنه أدين بجريمة القدح بالذات الملكية، بدليل المقطع التالي من قصيدة بعنوان «*الفلسطينيون*».

«وأنت أيضاً، يا هتلر الثاني.

محرّر فردتي جزمتي.

أنت ونابلس غدوتما اثنين

ستدفع قريباً ثمن أخطائك».

بالنسبة لقارئ لم يتثقف وفق المبادئ البوليسية، فإن موضوع القصيدة ـ الفلسطينيون ـ والإشارة إلى نابلس يدلان دون أي إبهام إلىأن المعني بهتلر الثاني هو الملك حسين عاهل الأردن، آمر المذبحة التي دخلت في سجل الاستشهاد الفلسطيني تحت اسم أيلول الأسود. غير أنّ التأويل الأدبي للقضاة قرّر شيئاً آخر. بالنسبة لهم فإن حرف (H اللاتيني بادئة اسم هتلر، هو بادئة اسم الحسن باللاتينية و II التي تعني الثاني بالرومانية تؤكد تعليلهم. حُكِم على علي الإدريسي الكيتوني بالسجن خمسة عشر عاماً، وبغرامة مئة ألف درهم.

هو لا يعيش إلا من أجل زيارات محبوبته الجميلة زهيرة. عُدّ من سجناء الرأي من قبل لجنة العفو الدولية، وقد سُمح له بالتراسل مع مجموعة سويدية متعاطفة معه. انقضت ثماني سنوات وهو في السجن من أجل أربعة أبيات من الشعر.

أربعة أيام في الأسبوع، يتقاسم الجبهيون الخبز مع أحمد الخيار، المحكوم بالإعدام منذ ثماني عشرة سنة، لأنّه حزّ عنق «واشي» قضية مراكش. إنّما على القارئ أن يذكر رغمَ هذا الفيض من القضايا، تلك في مراكش، في العام 1971، ضد الاتحاد الوطني للقوى الشعبيّة بناءً على كشف من منادي ابراهيم النادم المزعوم، ابن قرية أميزميز الجميلة القريبة من مراكش؟ وفقاً للاتهام فإنّ أحمد الخيار كُلّف من قبل رفاقه بقتل المحرّض.

هذا الرجل الضامر، الصريح كأن التجارب والمحن قد صقلته، كان من أصغر المقاومين سناً، وُلِدَ في دوار تنزرفت على مشارف جبال الأطلس العليا. كان في الرابعة عشرة من عمره، عندما اكتشفه

وهو يعبئ أكياس النخالة مع أمه، مسدسين وستمئة خرطوشة مخبّأة في النخالة؛ لاشكّ أن أخاه البكر صاحبها، وهو مقاتل سابق من جنود الحرب العالمية الثانية، وقد غادر منذ مدة طويلة المنطقة. في الليلة التالية لم يغمض له جفن وهو في السرير مع المرأة ابنة الأحد عشر عاماً التي اختارها له والده زوجة. ومع الفجر قرّر أن يلتحق بالمقاومة. درّبه أحد أعمامه على إطلاق الرصاص، ثم قدّمه إلى أحد المقاومين المعتمر بجيب جلباب مرتدٍّ على رأسه، الذي طلب منه تسليمه المسدس (لم يعترف أحمد، من منطلق الحذر، إلا بمسدس واحد) ليضعه في يدٍ قادرة على تنفيذ حكم الإعدام بخائن في المنطقة. رفض أحمد تسليم السلاح، وأعلن أنّه سيقتل الخائن بنفسه. أطلق النار في الليلة نفسها على الخليفة متنفذ القرية، المتعاون مع الفرنسيين وهو عائد على منزله راكباً ظهر بغل، ومعه معاونه. ثم هاجم وحده قافلة عسكرية متوجهة إلى مراكش لتشترك في عرض عسكري، وقتل وجرح عدداً من الجنود، كما جُرح هو نفسه في ساقه. ساهم بعدها في جميع نشاطات المقاومين ضمن منطقة مراكش، وغدا بطلاً شعبياً.

ماتت زوجته منذ مدة طويلة، وولداه لا يأتيان إلا نادراً لزيارته: الأطلس الأعلى بعيد عن القنيطرة. شهد محكومين عديدين بالإعدام يتوجهون إلى عمود تنفيذ الحكم: عشرات من محكومي الحقّ العام، طيّارو مؤامرة عام 1972 ، المحكومون السياسيون السبعة الذين أعدموا بتاريخ 27 آب 1974 ـ أولئك الذين أطلق عليهم عبد اللطيف اللعبي في قصيدة له اسم «مصلوبي الأمل» ـ أخيراً المدرّس الشاب إدريس الملياني الذي أعدم رمياً بالرصاص في غابة المعمورة.

سمحت له إدارة السجن، منذ ثلاث سنوات، بالخروج من قسم المحكومين بالإعدام أربعة أيام في الأسبوع ليلتحق بالجبهيين. في كل مرّة يخرج من قبره كما إليعازر قاهر الموت، وقد أكّد عدم

إمكان البقاء على قيد الحياة في زنزانة المحكوم عليه بالإعدام إلا بالتزام الصمت التام.

هو لم يتكلم منذ اثنتي عشرة سنة. أمّا الآن فإنه يصمت ثلاثة أيام في الزنزانة، وأربعة أيام في ذلاقة لسان مع رفاقه الجبهيين: هكذا الآن تمرّ أيام عيشه.

* * *

في 6 أيار 1989 وبعد أربعة عشر عاماً أو خمسة عشر عاماً، وفق بدء محكومية السجناء، صدر عفو ملكي لمصلحة الجبهيين.

لكن هذا العفو لم يشمل ابراهيم السرفاتي وسبعة من رفاقه.

مرة أخرى أيضاً سُخر من المنطق. أُطلِقَ سراح عبد الله ظاظا المحكوم بالسجن المؤبّد، الذي لم يخفّف عنه الحكم في أيّ عفو سابق. بينما حبيب بن مالك، وعبد الله الحرّيف، وأحمد ركيز المحكومون بعشرين سنة بقوا في سجن القنيطرة.

لجان دانييل، أحد محاوري الملك المفضّلين، والصحافي الذي ما فتئ يثير قضية المعتقلين السياسيين، لمحّ الملك إلى قرب إصدار عفو عن ابراهيم السرفاتي.

اعتُقد بصحة ذلك: كلام ملك. لكن تبيّن خطأ هذا الاعتقاد.

إبقاء ثمانية سجناء قيد الاعتقال، وهم ليسوا أكبر أو أصغر ذنباً من الآخرين الذين أطلق سراحهم، يبدو غير معقول حتى توقع جميع الملاحظين قرب تحريرهم.

سنة إضافية مرّت وهم مايزالون في السجن.

إنّها السنة السادسة عشرة.

23

أقنعة الحديد

توقف سائق الشاحنة علي مدخل الدار البيضاء، وأيقظ الركاب الأربعة الذين ترأف بهم وأقلّهم مجاناً على ظهر شاحنته بعد أن أشاروا إليه مستعطفين. كانوا مستغرقين في نوم عميق وقد هدّهم التعب. عائلة من البؤساء الرثّي الثياب يصادف عشرات منهم كل يوم على طرقات المدينة. امرأة تقارب الأربعين، ورجل في الثلاثين، وفتاة وفتى في حوالى العشرين. كان النحول بادياً على أجسادهم إلى درجة تثير الذعر، يرتدون أسمالاً بالية، تيبست الأوساخ عليها، كأنهم من أشرار أحياء الصفيح. بدا الفتى الأصغر سناً شبه معتوه: عيناه جاحظتان، ينظر إلى السيارات وهي تمرّ كأنّه لم يشاهدها أبداً من قبل. يطلق ضحكة عصبية، ثم يرتعش فجأة من الخوف. يرفّون كلّهم بأجفانهم مع أشعة أنوار الصباح الساطعة مثل طيور الليل التي يفاجئها الفجر. شكروا سائق الشاحنة ودخلوا المدينة.

مليكة أوفقير في الرابعة والثلاثين من العمر تمسك بيدها سلسلة ساعة ذهبيّة نجحت أمّها في أن تنتشلها من أعمال التفتيش التي تعرضوا لها منذ أكثر من خمسة عشر عاماً. إنّها زاد السفر الوحيد. صعدوا في سيارة أجرة توجّهوا فيها إلى منزل عائلة صديقة لقاء السلسلة الذهبية.

وجدوا الأصدقاء قد باعوا المنزل والمالك الجديد لا يعرف عنوانهم.

تسكعوا في شوارع الدار البيضاء. كل شيء تغيّر خلال خمسة عشر عاماً. اهتدت مليكة إلى طريق منزل المصرفي بن جلون، وكان ابنه العربي سابقاً ـ في ظروف حياة أخرى ـ صديقها.

أمام هؤلاء الأشباح الخارجين من القبر، انتاب الذعر والخوف عائلة بن جلّون. مليكة متورمة من الوذمة، ووجهها مخدّد بندبات متقيّحة. فم رؤوف، وهو في التاسعة والعشرين من العمر، ليس إلا ثقباً أسود، حطّم السجّانون أسنانه، إذ انهالوا عليه ضرباً لأنه صورة حيّة عن أبيه. شوّهته الكدمات. عنان وهي في الرابعة والعشرين، بدت هيكلاً عظمياً؛ عيناها السوداوان الواسعتان احتلتا كامل وجهها المعروق الشمعي، وهي تمشي بصعوبة. عبد اللطيف يبدو أكثرهم تماسكاً بدنياً، لكن بدا بكل وضوح أنه مهتز نفسياً.

لم يتمكن المصرفي بن جلون، رغم غناه ووجاهته أن يتغلّب على خوفه. حاولت مليكة عبثاً أن تؤكّد له إخلاء سبيل أربعتهم. فلم يفكّر حتى بإجراء اتصال هاتفي للتأكّد من صدق ادّعائها. يجب أن يختفوا، وبأسرع ما يمكن، وفي الحال. قدم لمليكة ثلاثمئة درهم (مئتي فرنك فرنسي)، ونصحها بأن تستقلّ القطار مع أخويها وأختها إلى الرباط.

في الرباط، هاتفوا جدّهم العقيد شنّا. كان السيّد العجوز قد تزوج ثانيةً من فتاة لم تكمل دراستها الثانوية. أجاب بعدم استطاعته استقبالهم، ففهمت مليكة أن منزله تحت الرقابة.

مشوا حتى حيّ السويسي ليشاهدوا تلك الڤيلا القديمة مرتع طفولتهم. كانت قد محيت عن سطح الأرض.

قادت مليكة مجموعتها الصغيرة الحزينة إلى منازل عدّة أصدقاء من أيام زمن العزّ الغابر فأوصدت جميع الأبواب في وجهها. الخوف من الملك أقوى من كل صداقة أو شفقة. مجرّد رؤيتهم يُعَدُّ نكبة. المصابون بالجذام لم يثيروا مثل هذا الرفض المروّع.

باب منزل الدكتور عبد الكريم الخطيب فُتح أمامهم. إن وُجد رجل في مملكة الحسن الثاني يملك الجرأة والنفوذ الضروريين لاستقبالهم فهو الدكتور الخطيب. بطل المقاومة، وزعيم حزب مخلص للقصر، ووزير شبه دائم في كل حكومة، برهن عن شجاعة متميّزة في مذبحة قصر الصخيرات. قاده الطلاب الضباط، بعد أن جُرح برصاصة طائشة إلى العقيد أبابو. عندما رأى أبابو الرهيب الرئيسَ السابق لجيش التحرير الوطني صاح: «الدكتور خطيب»، ثم وجّه إلى رجاله هذه الكلمات المنقذة: «دعوه». كان الحسن الثاني يكنّ احتراماً عميقاً لوالدة الدكتور لّلا مريم؛ وأمر عند وفاتها أن تدفن في مدفن العائلة الملكية. عبد الكريم الخطيب هو واحد من الرجال القلائل الذين يقدرّهم الملك ويجلّهم.

عالج جروح أولاد صديقه القديم أوفقير، وقدّم لهم ثياباً نظيفة وقادهم حتى الباب.

في مملكة الحسن الثاني حتى الدكتور الخطيب لا يمكنه أن يفعل أكثر من ذلك.

بما أن الخوف يجمّد حتى الرجال الذين هم قدوة الأمة في الجرأة، قرّر أبناء أوفقير أن يجربوا حظهم لدى السفارات الأجنبية. سفارة الولايات المتحدة الأمريكية كانت في شبه استنفار خشية اعتداءات محتملة فأفزعتهم بانتشار الشرطة حولها. السفارة الفرنسية تحت الحراسة أيضاً. سفارة السويد طردتهم منذ أن أعلنوا عن هويتهم.

قرروا أن يسافروا إلى طنجة. هناك تعيش ماما قسوس صديقة أمهم الحميمة سابقاً، فكلتاهما سادتا خلال سنوات على نخبة أعيان الرباط، تاركتين القلوب تهفو إليهما. وبينما اختفت فاطمة في الجنوب، تبعت ماما قسوس زوجها الثري إلى الشمال، إلى طنجة، حيث تحيا في ترف وبذخ. وبالنسبة لفاطمة إذا كانت ماما قسوس تمثل خشبة الإنقاذ الأخيرة بسبب بُعدها الجغرافي، فهي على كل حال من يمكن الاعتماد عليها.

تركوا الرباط متوجهين إلى طنجة قانطين من رؤية عديد من الأبواب تغلق في وجوههم.

أُعلن الإنذار بعد هربهم بأربع ساعات. وفرضت الرقابة على جميع طرقات المغرب. وبدأت الشرطة تحريّاتها لدى أولئك الذين يُتوقّع أن يستقبلوا الهاربين، متتبعين آثارهم الحديثة أحياناً.

* * *

قبل خمسة عشر عاماً، وفي ليل 23 كانون الأول 1972 ، وبعد نهاية فترة الحداد التقليدي ومدتها أربعة أشهر وعشرة أيام، أقلّت حافلات صغيرة دون نوافذ فاطمة أوفقير وأولادها الستة ـ وأصغرهم عبد اللطيف «ابن المصالحة» في الثالثة من عمره، وابنة العم عاشورا التي قررت مشاركتهم في مصيرهم. وصلت الحافلات في مساء اليوم التالي إلى تزنيت، على بعد سبعمئة وخمسين كيلومتراً إلى الجنوب من الرباط، حيث نزلت العائلة في استضافة القائد المحلي تلك الليلة. وتابعت السير في اليوم التالي على طريق ترابية مسافة مئتين وخمسين كيلومتراً حتى واحة أكّا شمال وادي الدرّا، حيث وُضعت عائلة أوفقير في منزل منعزل من اللبن بحراسة مفرزتي شرطة ومفرزتي قوى مساعدة.

مُنع المعتقلون من الخروج، لكنهم كانوا يمتلكون أمتعتهم الشخصية، يستمعون إلى الراديو، ويتلقون الكتب والأدوية، وخاصة تلك المضادة لنوبات الصرع، التي تعاني منها مريم الصغيرة، تلك الأدوية والكتب التي كان يسلمها الجدّ شنا بانتظام إلى مبعوث خاص.

بل أمكن لمليكة أن ترسل رسائل إلى صديقة طفولة في فرنسا، كانت الفتاتان متهوّرتين. ابنة الجنرال أوفقير الجموح، تلك التي كان يجد فيها نفسه، كتبت صراحة: «الصحراء حزينة جدّاً، حقّاً فالنظام الذي هو نظامنا جدير بالمخابرات السرية S.S». مقارنة طائشة في حينه. وأعلنت عن نيّتها في أن تعود إلى المؤلّفين

الكلاسيكيين، أولئك الذين لم تترك لها حياتها المذهّبة في الرباط فرصة لمراجعتهم. «إننا نشكّل هنا كتلة ضد الظلم»، ثمّ هذه اللازمة المتكررة: «كل شيء يعود إلى موت بابا. أريد مهما كان الثمن أن أنتقم لأبي».

كانت العائلة تتلقّى زيارات. الدليمي، الذي وصل إلى ذروة القوّة والنفوذ، أكّد لها أنه سيعمل جاهداً لتحريرها. آمر السجن العسكري في القنيطرة، الوفي لأوفقير، حضر عدّة مرات لزيارتهم. سُرّح بعد عدة أشهر لأنّه عبّر علناً عن تحفظّاته حول الإجراءات المتخذة ضد أولاد الجنرال أوفقير.

في تشرين الثاني 1973 ، نُقلت العائلة إلى مكان قريب من أغدز، جنوب أوَرزازات. أجبرت فاطمة على توقيع تصريح تتنازل فيه للمملكة المغربية عن المنزل الذي اشتراه زوجها في لندن، 19 شارع هايد بارك. ووفقاً لما أدلى به الصحافي جيروم مارشان، فوجئ رجال الفرع الخاص برؤية نحو عشرين شخصاً من الاختصاصيين المغاربة يحضرون إلى ذلك المنزل ويفككون بدقّة كل ما في داخله، من أثاث، ومنجور، وأرضيات، بحثاً عن شيء لم يعرف كنهه.

في كانون الثاني 1974 ، انتقال جديد إلى تازناخت، جنوب غرب أوَرزازات. حُبسوا في بيت من لُبنٍ مؤلّف من غرفتين، بقوا فيه ثلاث سنوات. وغدا النظام، فجأة، تعسّفياً. صودرت أمتعتهم الخاصّة. والمخصصات الغذائية قلّصت إلى رغيف خبز وعلبة سردين يومياً لكل فرد من الثمانية. سُدّت نوافذ المبنى بالطوب والحجر. وحُكِم على المساجين أن يعيشوا من الآن فصاعداً في الظلمة على نسق الأموات الأحياء في تزمامارت، وعلى شاكلة جميع المعتقلين في مراكز التحقيق المغربية الذين تُعصَب أعينهم بشكل مستمر. إرادة السيّد حكمت بإلقائهم في غياهب الظُلُمات.

خُبِلوا من هذا الإرهاب، فأعلنوا للضابط المسؤول عن نيّتهم في إعلان الإضراب عن الطعام. أشار الرجل إلى فناء الدار، وأجاب:

«هيّا، باشروا إضرابكم، أوّل من سيفطس منكم، سيُقبر في هذا الفناء وسيلحق الآخرون به»(*).

غير أن رؤوفاً، بكر الصبيين توقّف عن تناول الطعام غير مبال بالتهديد، فأوسع ضرباً ليتراجع عن إضرابه، كما ضُربت مليكة التي لاتتحمّل الظلمة المستمرّة.

في العام 1977 منحت فاطمة إذناً بتوجيه التماس إلى الملك، تمّ على أثره نَقْلهم إلى مكان آخر. وضعوا كل اثنين معاً في حافلة صغيرة دون نوافذ. وانطلقت الحافلات تقلُّ الأم وابنة عمّها، والأولاد الستة في مسيرة استمرت اثنتين وعشرين ساعة باتجاه الشمال؛ حلّوا بعدها في مزرعة قديمة لمعمرين فرنسيين واقعة قرب بير جديد على بعد نحو أربعين كيلومتراً من الدار البيضاء. عُرف المكان، منذ عهد قريب باسم مزرعة منصور. المبنى بشكل حرف «L» وهو محاط بشبكة من الأسلاك الشائكة، وتتوزّع حواليه مَراقِب يكمن فيها جنود مسلحون بالرشيشات. أطلق الفلاحون على المكان اسم «سجن العسكريين»، فعدا عن عائلة أوفقير، وُجد فيه ستة عشر شخصاً مُعتَقلاً. غير بعيد عن المكان، مزرعة أخرى مخبوءة ضمن أَجَمة من الأشجار، يبدو أنّها هي أيضاً مركزُ اعتقال سريّ: السيارات لاتدخل إليها ولاتخرج منها إلا في الليل.

لأوّل مرّة، فُرّق أفراد عائلة أوفقير كلّ منهم عن الآخر. سُمح لعبد اللطيف وحده، وهو الآن في السابعة من العمر أن يبقى مع أمّه. حبسوا في زنزانات صغيرة دون نوافذ، باستثناء كوّة صغيرة يُمرّر الحراس منها جفنة الطعام. أرض الزنزانات من تربة مرصوصة. سطل ماء للشرب والغسيل. دون أيّة تجهيزات صحيّة. ويتغوّط المساجين في ثقب منقوب في الأرض. أمّا غذاؤهم فكان يقوم على

(*) عبارات وردت في تصريح للمحامي هرڤه كرين لمجلة ليبراسيون في 7 أيار 1987. هرڤه كرين الذي تمكّن من أن يتحادث مطوّلاً مع مليكة في طنجة، كان أوّل من أدلى بمعلومات عن معاناة أولاد أوفقير في تفصيلات تمّ التحقّق من صحتها لاحقاً.

صحن بقول في اليوم، استبدل به صحن حساء فيما بعد. بالطبع لا يسمح بأيّ خروج من الزنزانة. ويعيشون أربعاً وعشرين ساعة من أربع وعشرين في هذا الجحر المنعزل المظلم. كانت الزنزانات مصمتة مما يحول دون إجراء الاتصالات المشتقّة من مبرقة مورس التي يبتكرها جميع سجناء العالم. مرت تسع سنوات وكل فرد من الأسرة يجهل مصير الأفراد الآخرين المحبوسين على بعد أمتار منه.

كان يُعتقد أنّ تزمامارت تمثّل خلاصة الجحيم الحَسَني. فتبينّ وجود ما هو أمرّ منها.

لكنهم مازالوا دون بلوغ عمق الإرهاب. فبعد وفاة آمر المعسكر تولاه نقيب اسمه بورو يساعده النقيب شفيق، وهما ينتميان إلى قوى الأمن المساعدة؛ ويشرف عليهما العقيد بن عايش، وهو شقيق الدكتور فاضل بن عايش، طبيب الملك الشخصي، الذي قُتل برشقات الرصاص نفسها التي قضت على الجنرال مدبوح.

أضيف التعذيب من الآن فصاعداً إلى الانحباس في الظلام، وقلق الانعزال، والبؤس الفيزيولوجي الذي يدمّر الجسد، والقنوط المخيّم على الروح. مورس الضرب على مليكة ورؤوف. رؤوف لشبهه الكبير بوالده، ومليكة لأنها تحتفظ، متحدّية الجميع، بهامة مرفوعة.

عندما كانوا مايزالون مجتمعين، ركّزوا آمالهم على مليكة. إذ يجب ألّا تُتلف قواها بالإضراب عن الطعام، في يوم ما، بالتأكيد، يمكنها أن تُحدّث الملك وتحصل على العفو عنهم.

مرّت السنوات، وقاربت مليكة الوصول إلى عمر أمّها عندما قادتهم الحافلات المغلقة إلى أقصى الجنوب.

مريم التي ابتليت بالصرع، المحرومة من الأدوية، تعاني نوباتها في مخنق زنزانتها المصمتة. وعبد اللطيف يكبر أميّاً تماماً، وهو يجهل كل شيء عن عالم الأحياء الذي تركه وهو في الثالثة من

العمر، وعاشورا ابنة العم الطيّبة تدفع ثمناً غالياً لتضامنها العائلي.

خَرّت فاطمة وكانت الأولى في عدم التحمّل. قطعت شرايين معصميها بمقصّ أظافر. كانت جروحها سطحية فنجت. تبعها رؤوف بجراح أكثر عمقاً. وقد تُرك ستة أيام دون عناية، وهو يتخبط بدمائه.

بعد تسع سنوات من العزلة، سمح لهم السجّانون بالاجتماع ساعة واحدة يومياً. لقاءات مذعورة... حلت في تلك السنة، 1986 ، الذكرى الخامسة والعشرون للتنويج الملكي. إيحاء مشترك دفعهم إلى الاعتقاد بأنها ستكون سنة تحريرهم. فخاب أملهم.

جربوا عندئذ محاولة الهرب. تؤكّد مليكة أنّهم حفروا خلال سنة نفقاً بطول واحد وعشرين متراً على عمق مترين تحت أرض السجن، وهو ينفتح على حقل قمح بعد اجتيازه سوراً مضاعفاً من جدارين وشبكة من الأسلاك الشائكة. من الصعب الاقتناع بروايتها. بأيّة أدوات تمكنوا من الحفر؟ كيف تمكنوا من ترحيل الركام؟ النفق يخفي على الأرجح تواطؤاً؛ أهو وفاء من جندي قديم لذكرى أوفقير، أو من ابن جندي قديم؟ هذا ممكن، والأكثر احتمالاً رشوة سجّان أو عدة سجّانين من قبل جهة خارجية. النظام الحسني أوتوقراطية يُحدث فيها الفساد خروقاً تتيح أحياناً التسرّب والخلاص من جورها. لكن إن كانت عائلة أوفقير قد استفادت من تواطؤات خارجية بلغت فعاليتها حدّ شراء السجّانين، فهل يُتخلّى عنها بعد نجاح هروب أبنائها لمصير غير مضمون؟

في ليل 19 نيسان 1987 هربت مليكة ورؤوف وعنان وعبد اللطيف. تقرّر أن تبقى الأم وابنة عمها لتقدمهما في العمر، ومريم وسكينة المريضتان. عوائق العمر والمرض تحول دون نجاح المغامرة.

هاموا على وجوههم عبر الحقول، وقد أسكرهم نسيم الليل المنعش وعطر الريف الزكي. عنان تتعثر دون انقطاع، وعبد

اللطيف، ابن الثمانية عشر عاماً، مثل وافد من مرّيخ؛ ومليكة الباسلة تشجع مجموعتها الصغيرة وترفع معنوياتهم.

انتهوا إلى الاهتداء إلى طريق الدار البيضاء، أشاروا إلى شاحنة توقفت وأقلّتهم على أخشاب صندوقها حيث غرقوا في نوم عميق.

* * *

مثل جميع الناس، ارتعشت ماما قسوس، فصداقتها القديمة المتواطئة مع فاطمة ليست شيئاً أمام رعبها من انتقام الملك إن علم أنها آوت الموبوئين. نصحتهم عبر الهاتف بعدم الاقتراب من منزلها: هي مراقبة. انتهى بهم الأمر، وقد أضناهم التعب إلى فندق *أهلاً*. وهو قصر فخم على نحو عشرة كيلومترات من طنجة باتجاه طريق الرباط. مالكُه صلاح بلفريج ينتمي إلى عائلة أحمد بلفريج القويّة، وربّ العائلة أحد أوائل قادة حزب الاستقلال، ووزير سابق للشؤون الخارجية (غير أن ابنه أنيس حكم عليه بالسجن خمسة عشر عاماً في آب 1973 في أوّل قضية للجبهيين، ثم أطلق سراحه في العام 1977).

أبناء أوفقير الأربعة ليس باستطاعتهم، طبعاً، أن يحجزوا غرفاً بأسمائهم، فانتشروا في الحديقة الواسعة وسط السائحين نزلاء الفندق، وبين أشجار الأوكاليبتوس.

تخلّى عنهم الناس، ورفضتهم السفارة الوحيدة التي طلبوا اللجوء إليها. فلم يَعُد أمامهم إلا اللجوء إلى الملاذ الأخير الذي يُذَمُّ باستمرار، وعن حقّ أحياناً، لكنه يبقى في نهاية النهايات أحد المراجع الأكثر ندرة في عدم الانحناء أمام رؤساء الدول والملوك: الإعلام.

اتصلت مليكة بميدي 1 ، محطة إذاعة طنجية. فنصحوها بأن تتوجّه إلى إذاعة فرنسا العالمية. كان ذلك يوم الأربعاء 22 نيسان. وقد مضى على هروبهم خمسة أيام. تمكنوا من عدم الوقوع في

شباك الشرطة التي تنصب لهم الحواجز في عموم البلاد لسفرهم في القطار. اعتقدت شرطة إدريس البصري أنهم على الطرقات، أو مختبئون في الرباط. وأوقف عشرات الأشخاص من أصدقاء العائلة.

رئيس تحرير راديو فرنسا العالمي RFI سجّل نداء مليكة. بعد استشارة صحافية قرّر ألا يذيع إلا قسماً منه، حتى لا يُغلق الباب أمام بادرة عفو من الملك.

بعد أن سردت مليكة المحنة الطويلة التي تعرّضت لها عائلتها، عبّرت عن عدم فهمها لأسبابها بشكل يصعب عدم مشاركتها فيه، قالت بصوت يتقطع تأوّهاً: «لم نفعل شيئاً، نحن أبرياء، أنا... لا أفهم. خمسة عشر عاماً، خمسة عشر عاماً من اضطهاد كامل. نحن أبرياء قطعاً... لسنا مسؤولين عما حَدَث، لم نرتكب أيّة جريمة أو خطأ، لم نكن في العمر الذي نشارك فيه بمثل ذلك حتى في الرأي، أو في التفكير السياسي.

«هل تظنون أن أولاداً نقلوا بعد موت والدهم إلى معسكر اعتقال يمكن أن يكونوا مسؤولين عن أي شيء مما حدث؟

«نتوسّل إليكم!

«دُفِعنا إلى قرارنا الأخير في الهرب، لأن العقيد بن عايش عاش بحقٍ انتقامه، ووضع جداراً من الصمت بيننا وبين جلالة الملك.

«من أجل هذا نتوسل إلى الملك لإنصافنا وتحريرنا. إننا نتضرّع لجلالته ونناشده كُرمى لله، ولأولاده».

نداء مثير للشفقة، ومرافعة اتهام عنيدة لم يُنطَق بمثلها من قبل ضد الحسن الثاني! لأن مليكة، وهي الأولى من مجموعة كبيرة، حتى في مداراتها للمستقبل، ولملك يجهل ما عانوه من عذاب خلال خمسة عشر عاماً، تعرف جيّداً أن ما من مغربي يتعاطف معهم دون الموافقة الملكيّة.

«لم نكن في العمر، ولم يكن لنا حتى رأي مخالف، أو أيّ تفكير

سياسي». أي تفكير سياسي لعبد اللطيف، وهو في الثالثة من العمر، عندما حاول والده الانقلاب على الملك؟ أو حتى لمليكة الابنة البكر، وهي في الثامنة عشرة، وفي جوّ لا تفكر فيه إلا بالحفلات والمسرّات؟ وإذا كان محمد أوفقير رجل رعب، فباسم أيّة مبادئ خُلُقية يطبق الرعب على أولاد أبرياء؟ هل يوجد في العالم أي قانون جزائي يعاقب الذريّة على جريمة ارتكبها الأب؟

بناء على نصائح هرڤِه كِرين اتصلت مليكة بالمحامي جورج كيجمن في مكتبه الباريسي. خشي المحامي الشهير أولاً من عملية تحريض سياسي: فطائرة الرئيس فرنسوا ميتران حطّت في المغرب لزيارة رسمية، ولمشاركة الحسن الثاني في تدشين سدّ في منطقة مراكش. هذا التزامن يمكن أن يثير القلق. لكن نبرات مليكة صادقة، وقد رجته أن يعيد الاتصال بها بطلب السيدة «غارانس» من موظفة هاتف الفندق(*).

بدأت الرسائل التي أودعت في البريد من قبل الأولاد الأربعة تصل إلى المرسلة إليهم. الأولى، وهي الأكثر أهمية موجهة إلى جوزيه أرتور في إذاعة فرانس ـ أنتر وقد كتبتها مليكة. إنّها نداء نجدة: «سيّد أرتور. نحن خجلون من أن نطلب منك الكثير. لكن أنسباءنا الجبناء وأصدقاءنا الرديئين خذلونا. وليس لنا إلا أنت. ونحن واثقون أننا لن نأسف على اختيارنا». الواقع أنه كان اختياراً ذكياً، وفي محله.

مع الرسالة الموقّعة «أولاد أوفقير» أُرفق نداء طلبت مليكة من الصحافي نسخه وإرساله إلى شخصيات هامّة: فرنسوا ميتران، مرغريت تاتشر، ملكة إنكلترا، البابا، رونالد ريغان. مع النسخة الموجهة لرئيس الجمهورية الفرنسية، أضيف ملحق يُذكّر بالخدمات التي قدّمها الجنرال أوفقير إلى فرنسا بدءاً من مونت كاسينو، حتى

(*) تذكر مليكة أوفقير أنها تنكرت باسم «ألبرتيني» (انظر رواية السجينة ـ إصدار دار ورد 2000.)

الهند الصينية. كان النصّ يتموّج بتفاصح تَحولُ حقيقة الوقائع من اعتباره هذراً: «مع القوة الأخيرة من القنوط نوجّه لكم هذه الأسطر التي نجت من جحيم لا يُسبر غوره، وهي صرخة، بل حشرجة احتضار بطيء قاس لا تتمكن الكلمات من وصفه، فأيّة عبارات، وأي كتاب، وأي مؤلّف يمكن أن يُعبّر عن عذاب أولاد أبرياء تعرّضوا لكلّ صنوف الاضطهاد الممكنة، أو المتصوّرة، مع صمت الجميع ولا مبالاتهم المتواطئة والمجرمة الناتجة عن إرهاب السلطة...».

هذه المرّة، لم يلجأ الأولاد إلى الخيال الحذر من الجهل الملكي: «أَقسم الحسن الثاني أن يستأصل اسم أوفقير بإبادة زوجته وأولاده الذين عمد إلى خنقهم بوسائل تؤدّي إلى موت بطيء وقاس، لكنه مؤكّد».

أرسلوا أيضاً نصاً من ثلاثين سطراً بعنوان: «صفحات محنتنا» وهو منشأ بالأسلوب نفسه، ويفضح «اليد القاسية» التي انهالت عليهم بالضرب: «لم نُزهر إلا خلال فصول ربيع معدودة حتى أذبلتنا بنذالةٍ، بالحكم علينا بقرار لايُتصوّر تجرّأ على معاقبة أطفال وتعذيبهم لمجرد حمل اسم أبٍ يقدرونه، وقد قتلوه لهم». معاناة الاضطهاد ـ وعبد اللطيف طفلٌ لا يتذكّر حتى وجه والده، وتتلخّص حياته بسلسلة طويلة من الأهوال ـ لم تحمل أبناء أوفقير يوماً، على التنكر لأبيهم، بأمل التخفيف من جحيمهم. وفي مواجهة هذا الحبّ الذي دُفع ثمنه غالياً، غدا ماسمّوه في «صفحات محنتهم» «انتقاماً حقيراً خالياً من الشرف واللباقة» أكثر بؤساً أيضاً؛ فهم مطاردون من الشرطة، وقد خذلهم «أنسباؤهم الجبناء» وأصدقاؤهم الأرذياء، لكنهم استمروا على وفائهم لأب «يقدرونه». وبالرغم من أن الصفح لا يعود إلا لضحايا أوفقير الذين لا حصر لهم، لا يمكننا أن نتخلص من الشعور بأن وفاء أبناء أوفقير كان مسحة طهّرت، بطريقة ما، صورة رجل الدم.

رسائل، مخربشةٍ على هوامش دفاتر أولاد، تكاد لا تُقرأ، موجّهة إلى شخصيّات فرنسية عديدة، اختلطت فيها أسماء

شخصيّات شهيرة في عالم السينما والمسرح، احتفظت مليكة عنهم بذكريات أيام شبابها السعيدة، مثل آلان ديلون، وقد صادقته أثناء تمثيل أحد الأفلام، وجاك برادل، وإيڤ موروزي، وجاك برين، وسيمون سينوريه (ويظهر أنّهم لم يعلموا بموتها) «فريق إذن الزاوية. وشخصيات من العالم الأدبي مثل ريجيس دبريه، أو برنار ـ هنري ليڤي، أو إلي ويزل، وشخصيّات سياسية مثل ليونيل جوسبان، أو جاك شيراك أو ڤاليري جيسكار ديستان.

عدد كبير من زجاجات ألقيت في البحر. من تلقوا الزجاجات المتعلقة بهم، اتفقوا مع جورج كيجمن في ألا يثيروا أيّة تظاهرة عامة من شأنها أن تحول دون عفو الملك.

أرسل المحامي، الذي حالت ظروفه دون مغادرته باريس، معاونه وصديقه المحامي برنار دارڤيل إلى طنجة.

* * *

التقى المحامي دارتڤيل، يرافقه هرڤه كرين، الفارّين في حديقة فندق «أهلاً» عند ظهر 23 نيسان، كان قد مضى على هروبهم ستة أيام، وبدأت الكمّاشة تضيق من حولهم. الشرطة تحيط بطنجة. وجد المحامي الأولاد «في حالة انهيار مادي ومعنوي مطلق». فأعطاهم ثمانمئة درهم ليتدبروا أمر معيشتهم، وسعى ليجد لهم ملجأ، أو ما هو أفضل، وسيلةً يغادرون فيها البلاد. أبدت قنصلية فرنسا في طنجة حذَراً دبلوماسيّاً كبيراً. ورفض كاهن إسباني استقبالهم. أفضل سبيل إيجاد زورق صيد يقلّهم عبر المضيق لينزلهم، ليس في جبل طارق بالتأكيد، فسوابق جبن الحكومة الإنكليزية معروفة، إنّما في الأراضي الإسبانية.

غير أن شرطة إدريس البصري كانت الأسرع، ففي صباح 24 نيسان أعلنت موظفة هاتف عن مخابرة هاتفية «للسيّدة أوفقير» كانت نذير الشؤم. أطبق الدرك على حديقة فندق «أهلاً». رأتهم مليكة يقتربون، فسطرت في ذيل رسالة لأندريه فونتين، مدير صحيفة

لوموند هذه الحاشية المثيرة للشفقة: «نداء استغاثة S.O.S. قبض علينا!!! هذا مرعب. أمر رهيب سنُقتل كلّنا. خذ علماً، واعتبر نفسك الشاهد الوحيد لنا. قل لليلى شتًّا كلّ ما ظهر من حقيقتنا، آملين أن يتحدث موتنا عنا أكثر من حياتنا البائسة. مرّة أخرى نصرخ بصوت عال وقوي معلنين براءتنا والظلم اللاحق بنا».

قَبض الدرك على الأولاد الأربعة الذين تعلّقوا باكين ببرنار دارتڤيل.

اعتُقل المحامي أيضاً، وحُقّق معه بلطف، ثم أخلي سبيله. غير أن إدارة الأمن الإقليمي أعادت القبض عليه في الرباط بينما كان يتهيّأ لركوب الطائرة عائداً لباريس. تغيّرت اللهجة. عندما أكّد أنّه تصرّف وفقاً للاتفاقات القضائية الفرنسية المغربية أجابته الشرطة بأن تدخّله في الشؤون الداخلية في المغرب أفقده صفة المحامي. جُرّد من وثائقه، ومن الصور التي التقطها للأولاد، وسُمِح له أخيراً بالعودة إلى باريس.

منذ 4 أيار كتب جورج كيجمن إلى الملك.

كان لديه الخيار بين استراتيجيتين: عَرْض القضية على الرأي العام بشكل يمكن التفكير به بأنه سيتعاطف مع مأساة مذهلة حقاً، أو العمل سرّاً من أجل بادرة عفو. لكن ألا يُخشى في حال اختيار القوّة إطالة آلام زبائنه الذين يستحقون الشفقة؟ وبالنسبة لكل شخص يتمتع بالحسّ السليم، أليس بديهياً، حتى لو أن الملك كان منذ البداية منظم اضطهاد آل أوفقير، أن يحدوه الكشف العام عن هذا الاضطهاد إلى إغلاق هذا الملفّ دون ضجيج؟ هذه هي المرة الثانية خلال مُلكه التي يؤخذ فيها بالجرم المشهود ـ كانت المرة الأولى قضية بن بركة.

وهكذا فإن رسالة المحامي الشهير لم تقتّر في الإشارة إلى فظاعة أوفقير، ولا إلى المسؤولية الوحيدة لموظفين ثانويين اعتقدوا أن من واجبهم معاقبة الأولاد «اتخذوا إجراءات اعتقال

قاسية جدّاً لا تبررها العدالة ولا أيّة ضرورة للأمن، حتى اعتقد كل إنسان أن هذه الإجراءات الجديدة اتُخذت دون علم من جلالتكم. بالتأكيد، إن أولئك الذين قاموا بهذا التصرف اعتقدوا أنهم بهذه الطريقة المتحمسة يعبّرون عن ولائهم الشديد، ما يبدو لي أنهم أخطؤوا بشكل خطير». وبالتماس العفو الملكي، اختتم الرسالة: «الحصول على هذا العفو من جلالتكم يُعَدُّ إحدى المفاخر الكبرى التي سأعتز بها طول حياتي».

طبيعي، ألّا يغيب عن بال المحامي كيجمن، وهو القانوني الضليع أن العفو يُمنح عادة لمدان قانونياً، وليس هذا وضع أيّ من أفراد عائلة أوفقير. سبق أن أنبأه صديق أن التلميح الوحيد الذي أشير فيه إلى تلك القضيّة على مسمع الملك أمام جمهور من الحضور ليسوا من منفذي المهام الصغيرة؛ كان بعد عدة سنوات من اختفاء العائلة، وأثناء عشاء خاص في القصر، وقد تجرّأ عضو من الحاشية بالغ الثراء على أن يشير بتردّد إلى مصير أبناء أوفقير، مما دعا الملك إلى أن يقاطعه مباشرة: «لاتحدّثني عنهم. أنا أعلم جيّداً ما كان سيحصل لأولادي لو أن أوفقير نجح في مؤامرته».

دعت السلطات المغربية المحامي كيجمن للحضور إلى مدينة مراكش، حيث سيحظى بمقابلة شخصيّة مع الملك.

* * *

كان محادث الملك شخصية مرموقة. وهو بصفته معاون سابق لبيير منديس فرانس لا يدع مجالاً للشك حول وجهات النظر التي أبداها في الساعات الأكثر مأساوية من العلاقات الفرنسية ـ المغربية؛ فقد ذكّر في رسالته «إنني من أولئك الذين استقبلوا في شبابهم بفرح بالغ عودة جلالة محمد الخامس إلى عرشه». هو واحد من أربعة أو خمسة محامين كبار حظيت بهم فرنسا، تميّزوا بأنهم يشهرون القضايا فتنطبع بطابعهم: تبقى مرتبطة بأسمائهم وليس العكس. أسلوب كيجمن مُشكَّل من حماس، وجرأة، والتزام أخلاقي. إنّه يرافع معتبراً العدالة فضيلة وليست مؤسسة جَدَل

قانوني. لكن الرجل ليس محامياً فقط. فهو يلمّح في رسالته «رئيس الجمهورية الفرنسيّة الحالي يعبّر لي أحياناً عن صداقته»، وهذه تذكرة لطيفة، وملك المغرب على اطلاع جيّد، وهو لا يجهل تقدير فرنسوا ميتران لجورج كيجمن والصداقة التي تربطه به. وتدخّل كيجمن في هذه القضية يعني أنّ قصر الإليزيه يوليها اهتمامه.

الدعوة من الطراز الحسني المتميّز تشمل زوجة المحامي وأولاده لقضاء فترة استجمام في المأمونية، أحد أفخم الفنادق في العالم. غير أن المحامي سافر منفرداً. كانت سيارة وزير الداخلية (والإعلام)، إدريس البصري، تنتظره في المطار، وسيارة أخرى تتبعها، وهي فارغة. في صباح اليوم التالي، دُهش المحامي لوجود السيارة الثانية أمام باب الفندق، مع سائق مدعوك العينين: إنّه موضوع تحت تصرف ضيف الملك، وقد قضى الليل يغالب النعاس وراء مقود سيارته، خشية أن تبدر من الضيف نزوة لإجراء جولة في الساعة الرابعة صباحاً بين أشجار النخيل، ولا يجده مستيقظاً.

بعد يومين قضاهما على حافة مسبح المأمونية، أبدى المحامي كيجمن، غير المطّلع على العادات الملكية، غيظه من ضياع وقته بهذه الطريقة. في مساء اليوم التالي، 20 حزيران، صَحِبه إدريس البصري إلى القصر الملكي.

كان الملك في منتهى براعته. إنّه لا يعلم شيئاً عن سوء المعاملة التي لقيتها عائلة أوفقير، وقد أغضبه ذلك. إنّها تجاوزات مرؤوسين حمقى، أما أولئك الذين أغلقوا أبوابهم في وجه الفارين، فإنّه لا يجد الكلمات التي يصف فيها اشمئزازه من جبنهم. أعطى أوامره بأن يُعنى بهؤلاء الفارين، وأن يجمعوا مع والدتهم ونسيبتهم وأختيهم في مكان لائق بانتظار إيجاد حل نهائي لقضيتهم. لأنه لا يفكّر مطلقاً بالاحتفاظ بهم تحت الأقفال. لكن بدا له، بكل بساطة، أن من المتعذّر أن يتركهم يروحون ويجيئون في المغرب؛ فهم يجازفون بحياتهم لأن الشعب مستمر في كره أوفقير الذي تجرأ على أن يرفع يده على ملكه. فذكر المحامي كيجمن للحال

بأن فرنسا مستعدّة لاستقبالهم بكل طيبة خاطر. هذا مستبعد: الجالية المغربية الكبيرة في فرنسا قد تصدر عنها ردود فعل غاضبة. سويسرا؟ بلجيكا؟ بدرت من الملك إشارة عدم رضى. «أية بلاد تقترح، يا صاحب الجلالة؟» راوغ الحسن الثاني، وقال مازحاً: «إسرائيل، ربّما...» اقترح المحامي كندا، وبشكل أكثر دقّة مقاطعة كيبك. أفراد عائلة أوفقير يجيدون كلهم اللغة الفرنسية، ويمكن أن يتكيّفوا على حياة طبيعية. رأى الملك أن الفكرة هامّة وتستحق الدراسة.

تطرّق الملك بتأثر إلى مليكة، ذكر أنها درست في الكلية الملكية برفقة أخته غير الشقيقة، للاّ أمينة. وتحدّث أيضاً عن سُكينة «ابنة الانفصال».

سُكينة تعني الهدوء، والاستقرار.

أُفعم الأستاذ كيجمن سروراً لرؤيته الملك بمثل هذه الإيجابيات الحسنة، فطلب منه الإذن بزيارة زبائنه؛ فوافق له بكل طيبة خاطر. أكثر من ذلك، عندما عبَّر المحامي عن رغبته في أن ينقل لهؤلاء وعداً يجدّد الأمل بعيش كريم في بلد آخر، كلّف الملك إدريس البصري بتبليغ العائلة ذلك الوعد؛ واختتمت المقابلة في جو من الثقة يتيح تصوّر المستقبل بأفضل حال.

بالطبع، ألحّ جورج كيجمن عبثاً أن يسدّد فاتورة فندق المأمونية: فذكر له بترحاب أنه، مثل الآلاف غيره، قبله وبعده، من رجل السياسة إلى الكاتب، ضيف الملك. غدت رسائله الموجّهة إلى الملك، من الآن فصاعداً، تبدأ بالعبارة التقليدية المتضمّنة الشكر على «كرم الضيافة» الذي حظي بها. الملك يعلم أن هذه الأشياء الصغيرة ليست من التفاصيل التي يقف عندها معظم الرجال، لكن، كما يبدو ظاهراً، لم يعتد التعامل مع رجال من شاكلة كيجمن.

تمّ اللقاء مع عائلة أوفقير في 3 تموز في ڤيلا مراكش التي تحرسها مجموعة من شرطة القوى المساعدة. ضمت الفيلا أخيراً

فاطمة وابنة عمّها والأولاد وهم في وضع جيّد حسنو التغذية والهندام، ولديهم جهازا راديو وتلفزيون. لا ينقصهم أي شيء باستثناء الحريّة. خاصة وقد تولّد لديهم الأمل بأن احتجازهم مؤقت مما يجعله محتملاً. غير أنّ جورج كيجمن فوجئ بأنّ وعد الملك الذي كلّف إدريس البصري بتبليغه للعائلة لم ينفذ، لكنه لم يَرَ سوء نيّة في هذا التأخير. العائلة تبدو متماسكة، متضامنة بعد المحنة، وقد استعادت شعورها بالكرامة. لا أحد يشكو من سوء المعاملة السابقة. استعادت فاطمة جاذبيتها السابقة، ومليكة كانت الأكثر انشراحاً. عبد اللطيف يقطر عذوبة ومودّة مما ملأ قلب المحامي سروراً.

أعدّت فاطمة رسالة تطمئن الملك: «أريد أن تقتنع، يا صاحب الجلالة، أن ما يهمُّني الآن هو مستقبل أولادي وحده؛ وليس إيقاظ ماضٍ مات مع انقضاء عهد الشباب (...) إذا شاءت أريحيتكم منحهم العفو، والإذن بأن يتخذوا مكانهم في المجتمع الإنساني، فلن أنسى لكم هذا الجميل طوال حياتي، وسأعترف لكم بالفضل». أشارت إلى أنها تفضّل نفياً إلى فرنسا حيث ماتزال لها بعض الصداقات («... ضمن الشروط المعتادة. أي بتعهد قطعي ألا أقول أو أفعل شيئاً يمكن أن يضرّ بالعلاقات بين وطني والبلاد التي أدين لها بالكثير»)، لكنها رضيت، عن طيب خاطر، أن ترحل مع أولادها إلى كندا.

كان حاكم مراكش ومدير مكتب وزير الداخلية (والإعلام) حاضرين المقابلة. كما أنهما حضرا جميع المقابلات اللاحقة. لم يُترك المحامي منفرداً، ولا مرّة، مع موكّليه.

استُقبل جورج كيجمن في قصر الصخيرات، في اليوم التالي، قابله الملك بثياب لعب الغولف قائلاً ببعض الحدّة: «استقبلتك الآن لأنني أدركت أنك مثل أفعى البوّا لا تترك فريستك إلا بعد هضمها»، لكنه استعاد بسرعة وجهاً طلقاً، وأعلن موافقته على حلّ الترحيل إلى مقاطعة كيبك الكندية.

باشر المحامي إجراءاته بسرعة. قام أطباء معتمدون من قبل الحكومة الكندية بالفحوص الطبية اللازمة لتنظيم الهجرة، تبينّ أنها إيجابية. كانت الترتيبات المالية أكثر أهمية. فسلطات أوتاوا لا تقبل إلا مهاجرين لديهم موارد مالية كافية. لكن إذا كان الجنرال أوفقير وزوجته من المليئين مالياً فإن جميع أملاكهما قد صودرت دون حكم قضائي. منزل لندن وحده تمّ التخلي عنه بموجب هبة رسمية للسلطة المغربية. تمكن المحامي كيجمن أن ينهي المشكلة بطريقة مُرضية. فقد تعهّد حاكم مصرف المغرب أحمد البناني بموجب رسالة مؤرّخة في 19 تشرين الأوّل 1987 لسفير كندا في باريس بأنه يضع تحت تصرفه، عند أول طَلَب، مبلغ أربعة ملايين فرنك تُحوّل إلى مصرف كَنَدي لمصلحة عائلة أوفقير. أكّد الحاكم على أن هذا المبلغ سيتمّم «بعد أن يتمّ جَرْد الأموال والأملاك المنقولة وغير المنقولة لعائلة أوفقير، والمقدرة مبدئياً بمبلغ يتراوح بين عشرين وثلاثين مليون فرنك فرنسي» بديهي أن آل أوفقير، والحالة هذه، لن يشكّلوا عبئاً على مؤسسة المساعدة الاجتماعية الكنديّة.

عند نهاية شهر آب تمّت جميع إجراءات الهجرة، وصدرت التأشيرات اللازمة. كل شيء غدا جاهزاً للرحلة الكبرى. تمّ الاتفاق على التأجيل بسبب انعقاد مؤتمر القمة للدول الناطقة باللغة الفرنسية في كيبك خلال النصف الأول من شهر أيلول.

في منتصف شهر تشرين الأوّل أَذن إدريس البصري، بعد استشارة الملك، للمحامي أن يعلن لفرنسوا ميتران النبأ الطيّب. وهذا ما فعله جورج كيجمن في 18 تشرين الأول خلال حفل عشاء في قصر الإليزيه.

في 23 تشرين الأوّل هاتَفَ البصري كيجمن يدعوه للحضور لتوديع موكليه، الذين تقرّر سفرهم صباح 27 تشرين الأوّل في الطائرة التي تقلع في ذلك اليوم من الدار البيضاء إلى مونتريال. سُرّ المحامي لهذا التصرف اللبق، واقترح أن يكون اللقاء في الدار البيضاء يوم 26 تشرين الأوّل.

في أوتاوا أعلن سكرتير الدولة للشؤون الخارجية رسمياً أن عائلة أوفقير مُنحت الإذن للإقامة في كندا.

في 25 تشرين الأوّل، نحو الساعة الحادية عشرة مساءً، بينما كان المحامي كيجمن يستريح في غرفته في الفندق، حضرت سيارة لتقله إلى منزل البصري، حيث أُبلغ وقد انتابه الذهول، أنّ آل أوفقير لن يسافروا بعد يومين. وفقاً لتصريح البصري، يعود سبب التأخير إلى أن فاطمة عبّرت عن رغبتها في أن تقابل الملك. بالمقابل، طُلب من جورج كيجمن، بحرارة، أن يستقلّ الطائرة في اليوم التالي إلى مراكش ليحصل من موكليه على وعد خطّي بألا يتصرفوا في كندا بأيّة طريقة تضرُّ بمصالح المملكة.

كانت علاقة صداقة متينة تربط بين المحامي وإدريس البصري القانوني في تأهيله الدراسي. بلغت مودّة الأوّل حدّاً من التضحية دفعه لقراءة البحث الجامعي الذي أعدَّه الثاني وتنقيحه له، وهو بعنوان «مأمور السلطة». موضوع ملائم لمرشّح هو مع ذلك وزير للداخلية (والإعلام) على رأس عمله. لكن الحلم ليس الفضيلة الأولى لدى جورج كيجمن. إنّه رجل لا يستهان به إلا باحتراز وتبصّر.

مع ذلك، ابتلع غيظه وطار في اليوم التالي إلى مراكش.

* * *

جاءت الرسالة التي أعدّتها فاطمة ووقّعتها هي بالذات مع أولادها الستة موافقة للرغبة الملكية: «من الطبيعي في هذا الصدد، وكلمة الشرف كافية أن أتعهّد، ويتعهّد كل واحد من أولادي، ألا يقوم أي منا بالإدلاء بأي تصريح عام يمكن أن يضرّ بمصالحكم وبصورة وطننا وملكنا». وصرّحت أنها تتخلى عن طلب أيّة مقابلة، واختتمت: «إنني، يا صاحب الجلالة، خادمتكم الموقّرة».

عاد جورج كيجمن إلى باريس، وهو مقتنع أن جميع العوائق، في هذه المرّة، قد أزيلت.

في 30 تشرين الأول، وبمناسبة مقابلة للملك، مع إذاعة فرنسا الثانية، صرّح: «إنّها قضية تتعلّق بعاهل وعائلة هي جزء من رعاياه، وأعتقدُ أننا سنسوّيها بالطريقة الأكثر اعتياداً والأكثر توافقاً مع ما نعتبره مبدأنا الخُلُقي».

في 8 كانون الأول وجّه المحامي كيجمن إلى إدريس البصري رسالة طويلة لا تخلو من قسوة، يستغرب فيها وقفاً لإجراءات السفر غير متوقّع ولا مبرّر له. لأوّل مرّة يتطرّق إلى ميثاق نيويورك، الذي انضمت إليه المغرب في 3 آب 1979 ، وهو ينصّ في مادته الثانية: «لايمكن حرمان أحد من حريته دون حكم قضائي»، وهذا هو وضع عائلة أوفقير منذ خمسة عشر عاماً. كما ينصُّ على أن: «كل شخص حرٌّ في أن يترك أيّ بَلَد، بما في ذلك بلده» وهذه هي رغبة آل أوفقير. غير أنّ المحامي يثابر على استراتيجته: «أُفَضِّلُ وإلى أبعد حدّ التماس إنسانية جلالته، تلك الإنسانية التي دفعته إلى القول أمامنا إنّه ـ رغم كل الأسباب التي تجعله يحتفظ بذكرى بغيضة عن الجنرال أوفقير ـ ارتاع عندما علم بمعاناة أولاده من المعاملة السيئة التي تعرضوا لها».

طلب المحامي من الوزير أن يذكر له خطيّاً إن كان يوجد عائق يحول دون عائلة أوفقير ـ «أو على الأقل لأولاد السيّدة أوفقير» من الالتحاق بمقاطعة كيبك الكنديّة.

لم يتلق الأستاذ كيجمن إجابة، فكتب مجدّداً في 23 كانون الأول إلى البصري طالباً منه التماس موعد له لمقابلة جلالة الملك.

حتى 14 كانون الثاني 1988 لم يتلق المحامي أيّ جواب، فأدلى بتصريح لصحيفة *لوموند* عبّر فيه عن قلقه، وهدّد برفع القضيّة إلى لجنة حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة لتسجّلها خرقاً فاضحاً لميثاق نيويورك. لكنه لم يتخل عن استراتيجيته الأولى: «سأستمر شخصياً في قناعتي بأن الملك لا يريد التراجع عن

تعهداته، وأنا مندهش من أن حاشيته تملك قَدْراً من السلطة يتيح لها تأخير تنفيذ هذه التعهدات».

في 18 كانون الثاني، صرّح ناطق رسمي بأنّ فاطمة أوفقير لم تتخل عن طلب مقابلة الملك؛ بل بالعكس جدّدت طلبها خطيّاً قبل خمسة أيام. هذا التأكيد، غير القابل للرقابة، يتعارض بشكل صريح مع نصّ الرسالة التي كتبتها فاطمة بحضور المحامي كيجمن، بتاريخ 26 تشرين الأول 1987 ، التي تتراجع فيه بكل وضوح عن طلب المقابلة مع الملك، وتتمنى «السفر دون تأخير».

في 15 نيسان 1988 ـ وبعد مضي سنة إلا أربعة أيام على فرار الأبناء الأربعة! ـ وبعد محادثات هاتفية متوتّرة مع معاوني البصري، ورغم محاولاتهم إقناع المحامي بالأناة والانتظار، قرّر كيجمن العودة إلى مراكش لمقابلة موكليه. تمّت المقابلة، مثل سابقاتها بحضور حاكم المدينة، ومدير مكتب البصري. لكنه أُبلغ أن الملك لن يستقبله. اقترح عليه مقابلة وزير الداخلية، فرفض: لم يجب البصري على رسائله، ولم يُبلّغ فاطمة تلك الموجّهة إليها.

في 18 أيار، وجّه رسالة جديدة إلى الملك يلتمس مقابلته.

أبلغ سفير المغرب في باريس المحامي عدم تلبية طلبه، لأنه تصرَّف «بفظاظة» مع وزير الداخلية.

مرَّ زمن يقرب من سنة، ثم سُمح لكيجمن بزيارة موكّليه في 17 و18 آذار 1989. وجدهم في حالة من الخَوَر المطلق، يائسين، مقتنعين أنّهم لن يتمتّعوا يوماً بحريتهم. تمكّن المحامي بعد جهد كبير أن يثنيهم عن القيام بإضراب غير محدود عن الطعام. اقتربت سكينة ـ وكانت في التاسعة من عمرها عند احتجازهم في 1972، وهي الآن في السادسة والعشرين ـ من المحامي، وسألته همساً إن كان انتحارها يساعد على رحيل أخوتها...

كتب جورج كيجمن، بعد عودته إلى باريس، رسالة بمثابة إنذار

نهائي، بالرغم من أنها بدأت بالشكر التقليدي على كرم الضيافة الملكي. ذكّر الحسن بعبارته في العام الفائت للقناة الثانية، التي قال فيها «إنّنا سنسوّي القضية بالطريقة التي نعتبرها متوافقة مع مبدئنا الخلقي»، جعل المحامي من هذه التذكرة لازمة لمرافعته الاتهاميّة:

«في 27 شباط الأخير، «احتفل» عبد اللطيف، إن تجاسرتُ على كتابة كلمة احتفال، بعيد ميلاده العشرين في السجن. غدا هذا السجن من سنتين واسعاً، وصحيّاً، ومريحاً، لكنه لا يعدو كونه جدراناً لا يتمكن عبد اللطيف من تجاوزها أبداً. منذ الثالثة من عمره، لم يتمتع عبد اللطيف بحريته إلا خلال الأيام الأربعة التي هرب فيها مع أخوته في نيسان 1987 .

«أيّاً كانت فظائع جرائم أوفقير، يا صاحب الجلالة، هل يرتضي مبدؤكم الخلقي، بسهولة، سبعة عشر عاماً من العذاب لهؤلاء الأولاد الستة؟ أنا شخصيّاً لا أعتقد ذلك، وإلا لما التمست للمرة الأخيرة تسامحكم الملكي.

«خلال سنتين تصرّفت، طوعاً، مثل «أحد رعايا» جلالتكم. في 2 نيسان القادم، وهو الذكرى السادسة والثلاثون لميلاد مليكة، سأشعر أنني في حل من التزام المراعاة التي فرضتُها على نفسي. أطلب منكم، يا صاحب الجلالة، أن تعتبروا أن من واجبي أن أستعيد حريتي، ولو أنكم في مكاني لما فعلتم غير ذلك.

«يحتمل أن تكون جهودي لمصلحة أبناء أوفقير دون جدوى، بل ربما ستضرّ بهم. بهذا الصدد يكفيني أن أتذكّر أنّهم أكّدوا لي عدم الاهتمام بحياتهم.

«مازالت تتردّد في أُذني همسات سكينة أوفقير، تسألني إن كان انتحارها يمكن أن يساعد على تحرير أخويها وأخواتها.

«بعد أن طُرِح عليّ هذا السؤال، كيف يمكن أن أتردّد في الاحتجاج بكل قواي؟ كما قلتم جلالتكم، إنّها قبل كل شيء قضيّة «مبدأ خلقي».

«بحزن لا متناه، يا صاحب الجلالة، أؤكد لكم فائق اعتباري[*]».

دون جواب من الملك، استعاد المحامي كيجمن فعلاً حرّيته في الكلام. في 28 نيسان عقد مؤتمراً صحافياً في قاعة مؤسسة فرنسا ـ الحريات برئاسة دانييل ميتران التي استقبلته بنفسها، مدلّلة بذلك، وفي هذه المرّة بطريقة مذهلة جدّاً، عن التزامها بالدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب. كافحت سابقاً من أجل عائلة بورِقات، ثم من أجل أسرى القنيطرة: ها هي الآن تصعد من جديد إلى الخط الأوّل دفاعاً عن عائلة أوفقير.

تصدّى جورج كيجمن أمام الصحافيين لمصير أولئك الذين سماهم «أقنعة حديد» الحسن الثاني، والتاريخ الطويل للتعهدات التي قُطعت ونُكث بها، والتجميد النهائي للقضية.

لم يبدر أيّ رد فعل من القصر الملكي.

بعد سنة، وفي 14 شباط 1990 استقبل الحسن الثاني في مراكش وفداً من لجنة العفو الدولية. سئل عن استمرار سجن عائلة أوفقير. فتخلى عن الذريعة المستهلكة حتى أواخر وتر فيها، المتعلقة بطلب فاطمة الحظوة بمقابلة ملكية، وأعلن ببرود أن التأخير عائد إلى اعتبارات تتعلق بالإرث. تقسيم شاق يجب أن يتمّ بين فاطمة وأولادها الستة من جهة، وزوجة أوفقير الثانية والابنة التي أنجبتها من الجنرال، من جهة أخرى.

* * *

لماذا؟

(*) المراسلات الكاملة المتبادلة موجودة في الكتاب الأبيض الذي نشره جورج كيجمن وبرنار دارتڤيل في نيسان 1989 .

أهي الخشية من رؤية فاطمة تكشف سرّ مضجع، أو ما هو أخطر، سرّ دولة؟ ذكر العميل السري الإسباني لويس غونزاليس متّى، الذي يجب أن تؤخذ تصريحاته باحتراس، أن الدليمي كلّفه، بعد موت أوفقير، بأن يستعيد ملفّات مودعة في صندوق حديدي في أحد مصارف جنيف. الوصول إلى الصندوق غدا، من الآن فصاعداً منحصراً بورثة المرحوم. قدّم لغونزاليس ـ متّى امرأة لتلعب دور زوجة أوفقير. لم تنطلِ الحيلة على مدير المصرف، فهو يعرف فاطمة الحقيقية(*). والتفكيك الدقيق لمنزل آل أوفقير في لندن من قِبل اختصاصيين مغاربة يؤكد أن الحسن الثاني يبحث عن استعادة ملفّات رجل ثقته السابق. لكن إذا وُجدت وثائق تُعرض الملك للشبهات (قضية بن بركة؟ علاقات مع الموساد الإسرائيلي؟) وهي تنتظر في مكان ما أن تُنبَش، أليس من الأسهل أن يتمّ التفاوض مع فاطمة من أجل تسليمها لقاء حريتها وحرية أولادها؟ بفرض أنّها ماتزال راغبة، بعد ثمانية عشر عاماً في الانتقام لزوجها؛ هل تضع في الميزان هذه الرغبة وحرية أولادها الستة؟

أهو الخوف من تصريحات غير موافقة بعد وصولهم إلى الملجأ الكندي في مقاطعة كيبك؟ الخطر قائم، خاصة من ناحية مليكة الشرسة. لكن بماذا يمكن أن تصرّح بشكل قابل للتصديق تلك التي لم تتجاوز ربيعها الثامن عشر عندما غُيِّبت عن العالم؟ ثم إن عائلة أوفقير التي قُسِرت على العيش طوال هذه السنوات منغلقة على نفسها ستعمد سريعاً إلى التفرّق. ستة أولاد سيشكّلون أهدافاً سهلة لأية عملية سريّة نشيطة: ألا يقود الاهتمام بأمنهم المتبادل كلّ عضو من العائلة إلى الالتزام بتحفّظ متعقّل؟ السبب، وإن كان كلبيّاً، أو وفقاً لما يُقال الحرص على المصلحة العليا للدولة، يصطدم هنا

(*) لويس غونزاليس متّى: طائر التم ـ نشر دار غراسه Grasset.

باللامعقول. لا يوجد أيّ تفسير منطقي يبرّر المحنة التي تعرّض لها آل أوفقير. والتفسير الوحيد إرادة ساديّة في الانتقام إلى حدّ لا نهاية له حتى من أطفال أبرياء.

كان الملك، بالطبع، مطلعاً منذ بداية الإجراءات المتخذة وحتى الوضع الحالي على كامل التفاصيل. في كل يوم يُرسل تقرير باللاسلكي من السجون المتتابعة التي حلّ بها آل أوفقير إلى الجنرال مولاي حفيظ العلوي عمّ الحسن الثاني، وزير البيت الملكي، المولّج بدور المشرف شبه الرسمي على السجون والمعتقلات السريّة في المملكة.

الفرار، والنداءات التي أطلقتها مليكة، والانفعال الذي أثارته في الرأي العام، مأساة، في عالم رأى الكثير، أذهلت بقدر ما أرهبت بغرابتها التي بدت كأنها تعود إلى عصور الظلام لا إلى هذا العصر، كل ذلك أجبر الملك على أن يتصرّف بسرعة ليكسب قبل كل شيء الوقت. تأثُّر الملك الزائف، ومظاهر الإرادة الطيّبة التي أفرط في إبدائها خدعت إلى حدّ بعيد جورج كيجمن، مع أنّه رجل ذو خبرة. خُدع المحامي عندما صرّح لصحيفة *لوموند* بتاريخ 18 كانون الثاني 1988 ، مبدياً الدهشة لرؤيته حاشية الملك وقد بلغت بها القدرة حدّاً تخالف فيه إرادته؛ وخُدع مرة أخرى عندما أشار في كتابه الأبيض، الصادر في نيسان 1989 إلى أن الملك كان جادّاً في الأشهر الأولى، وقد تكون معارضة تلك الحاشية هي «المِكبَح» الذي شلّ ما عزم عليه: في مملكة الحسن الثاني، ليس في قدرة أي إنسان، أو أية مجموعة ضغط، أو أيّة جماعة صغيرة أو كبيرة، حتى ليس في قدرة الشعب المغربي ذاته، أن يعارض الإرادة الملكية. يناور الملك إلى أن يُخمد انفعال الرأي العام، وعندها يعود بكل بساطة إلى إرواء غليل انتقام حقودٍ لا يتوقف أواره.

يُظهر عند الحاجة صفاقة وقحة، فيلجأ إلى ذرائع غير معقولة، إلى حدّ تغدو فيه استخفافاً بعقول مخاطبيه أو شتائم موجهة إليهم.

كان آخرها تلك التي أطلقها بكل فظاظة وكأنها صفعة لوفد لجنة العفو الدولية، التي استُقبلت مع ذلك بحفاوة كبيرة من قبل نظام يزعم زوراً أنه يهتم بتحسين صورته في العالم: هل تتطلب تسوية خلاف عرضي على إرث حبس أحد طرفي النزاع دون وجه حق؟ ولماذا هذه السنوات الطوال التي لا تنتهي، بينما صرّحت عائلة أوفقير بأنها تقبل مسبقاً كلّ مشروع تسوية حول الميراث؟ صرّح رؤوف أوفقير لجورج كيجمن أنه حتى لو عمل مستخدماً في محطة وقود كندية لأسعده ذلك مع الحرية...

أودعت عائلة أوفقير السجون المتعددة بنزوة من الملك، ولن تنعم بحريتها، إن قدّر لها ذلك يوماً، إلا بنزوة من الملك.

* * *

إنهم محتجزون الآن في إحدى ڤيلات حي الطَرقة، بعيداً عن مركز مدينة مراكش. يمرّ الطريق أمام الكلية الفرنسية، ثم أمام مجمّع عيادات طبيّة، لينتهي بعد عدة كيلومترات إلى مجموعة ڤيلات متناثرة وسط حدائق مغروسة بأشجار البرتقال. كانت هذه الڤيلات زمن الحماية مساكن لضباط فرنسيين، وخاصة لأطباء عسكريين. في العام 1973 وباسم مَغْربةِ الممتلكات الأجنبية غدت كلها تقريباً منتجعات ملكية تقوم على أبوابها حراسة عسكرية، ويعمل في حدائقها زراعيون مختصّون؛ وبمخابرة هاتفية من القصر يصل إليها أعضاء من الأسرة المالكة، أو من ضيوف الأسرة لعدة أيام أو عدة أسابيع.

فُرز نحو ثلاثين جندياً وشرطيّاً بشكل دائم لحراسة الڤيلا التي خصصت لاحتجاز آل أوفقير، وسَرت إشاعة في الحي أن عدة مشبوهين بالفساد قد أوقفوا فيها. كان الطبيب المشرف على علاج العائلة هو العقيد مولاي رئيس أطباء المشفى العسكري.

الزائرون الوحيدون هم والد فاطمة، وأخوها، وأختاها.

استأجرت الأختان شقّة في مراكش لتكونا على مقربة من المساجين. الزيارات معقّدة. يجب في كل مرة طلب إذن من مركز الأمن العام في مراكش؛ والتوجّه إلى الڤيلا في سيارة الشرطة، التي تعيد الزائرين بعد انتهاء الموعد المحدّد إلى مركز الأمن العام. يمكن لهؤلاء تأمين بعض المشتريات لأنسبائهم. فاطمة ومليكة تطلبان خاصة مستحضرات تجميلية. عبد اللطيف، وهو في الحادية والعشرين من العمر، يوصي على مجلات رياضية، إنه يحلم بأن يغدو لاعب كرة قدم، وهي رياضة لم يمارسها من قبل طوال حياته، كما لم يمارس أيّة رياضة غيرها.

مليكة الآن في السابعة والثلاثين. كانت والدتها في السادسة والثلاثين عند اعتقالهم.

سكينة، في السابعة والعشرين، تسيطر عليها فكرة الانتحار لتحرير عائلتها.

مريم تعاني دائماً من نوبات الصرع.

كل ما مرّ عليهم في حياتهم، وما ينتظرون أن يمر، الخشية من أن تتحقّق توقّعات جورج كيجمن، في صرخته التي أطلقها في وجه إدريس البصري، «مأمور السلطة»: «ماذا تريدون؟ أن ينبطحوا جميعاً أمامكم؟».

24

صديقنا الملك

إنّه يملك.

منذ عشرين سنة كتب عالم الاجتماع الأمريكي جون واتربوري: «يتولّد لدينا غالباً الشعور بأن ليس لدى الملك استراتيجية للمدى الطويل إلّا في توقّع استمرار خططه، على المدى القصير، في تحقيق نجاحها» وقد نجحت.

سيّد المناورة. عرف كيف يُبعد جميع من يخشى أن يوحوا إليه بشكّ أو قلق، دون أن يأبه بما يلحق البلاد من ضرر. عند الخروج من الحماية الفرنسية كان المغرب يحوي طبقة سياسية لا مثيل لها لدى بلدان أخرى في بداية استقلالها. أمثال بن بركة، وبوعبيد، وعبد الله ابراهيم، والفقيه البصري وأصدقاؤهم، يجسّدون جزءاً من مستقبل بلادهم، في تمام النزاهة والاستقامة، وأخذوا من أوروبا أحسن ما يمكن أن تعطيه دون أن ينقطعوا عن شعبهم. مارسوا السياسة في كفاحهم من أجل الاستقلال. أكملوا دراساتهم في سجون الحماية، مما زاد في ارتباطهم بالشعب مثل أيّة نخبة في العالم الثالث. قتل هذا وألزم ذاك بالعيش في المنفى إلى ما لانهاية، وقلّص البقية إلى دور ممثلين صامتين في إيمائيته الديمقراطية. إن كان بالتأكيد لم يبتكر السلطة الاستبدادية المطلقة، فإن عبقريته ألبستها بهرجات خاصة بخداع أولئك الأجانب الذين لا يطلبون إلا وجودها. كان هذا الوجود يُعَدُّ في السابق غريباً حتى في بلاد تتمتّع

المعارضة فيها بكامل حقوقها عدا حقّ استلامها السلطة، أما ديمقراطية الحسن الثاني فترتكز على ثلاثي قوائمِ من القمع والتزوير والخوف. غير تلك القضايا السياسية المذهلة التي تطرقنا إلى ذكرها في هذا المؤلَّف، وهي كلاسيكيات النظام الكبرى، يجب التعرض ببعض التفصيل إلى الحوليّات القضائية: الحدُّ الوسطي أربع دعاوى سياسيَّة في العام الواحد، أكثر من مئة دعوى منذ الاستقلال، وفي كل منها إدانة مجموعة مكافحين ومعاقبتهم بالموت أو بالسجن قروناً. بدأ هذا حتى في حياة أبيه الذي لم يَدَّع يوماً بأيّة مؤامرة عليه، بينما ازدهرت المحاولات المزعومة للاعتداء على حياة ولي العهد، وقد تطرّقنا إلى القضية ـ المثيرة للسخرية ـ التي اتهم فيها الفقيه البصري وبن بركة في العام 1960 وتبينٍّ عدم صحتها، وقد خشينا أن نسبّب الملل للقارئ بالتحدّث طويلاً عن قضية الفواخري في تشرين الأوّل 1960 (ثلاثة أحكام إعدام نُفذّت، وسلسلة أحكام سجن مؤبد)، ودعوى المراكشي في آب 1961 (حكما إعدام نُفّذا، منهما الحكم على لحسن الملقّب بالدرّاج) وهو من أبطال المقاومة، وسلسلة من السجن مع الأشغال الشاقّة المؤبدة، ثم بعد تولّيه العرش قضية الأطلسي في كانون الثاني 1969 (أربعة أحكام بالموت الخ...) وقضية فاس في تموز 1976 (قضى فيها مناضل نحبه تحت التعذيب، وأصيب اثنان بالجنون) وقضية ستات، وهي أيضاً في تموز 1976 (مات أربعة جرّاء التعذيب، منهم امرأة) وقضية مكناس، أيضاً في تموز 1976 (مات فيها شخص تحت التعذيب)، ثم قضية الطلاب الثانويين، وهي أيضاً وعلى الدوام في تموز 1976، لأن هذا النظام جرَّ حتى اليافعين إلى المحاكم. لو أن المغرب لم ينتشر صيته بالإشادة والاحتفال «بالديمقراطية الحسنيّة» ماذا سيخسر غير مظاهر ملك تقطّعه منذ ثلاثين سنة صرخات المعذبين، ورشقات نيران فصائل تنفيذ أحكام الإعدام، ونحيبٌ متواصل من محبوسين في زنزانات مدى الحياة؟

* * *

إنّه يملك، سيّداً على الجميع وعلى كل فرد. يحطّم بالقمع، وينخر بالفساد، ويشوّه بالتزوير ويُذلُّ بالخوف.

قال: «أنا أو الفوضى»، وأجاب الصدى مجاملاً: «الفوضى أو هو». يَظهر لبعض الجماهير البائسة المستعدّة للنهوض في اندفاع يجرف كل شيء، ولبعضهم الآخر قادته العسكريين الجاهزين، على الأرجح، لمغامرة دكتاتورية، ويسود بهذه التفرقة والوساوس المتعارضة. لكن من أحدث الفراغ حول عرشه إن لم يكن هو بالذات؟ وإذا لم يكن مسؤولاً عن بؤس لا يقتصر على المغرب وحده، ولا عن التزايد السكاني القفّاز الذي يقرض سنة بعد سنة المكتسبات، ولا عن نظام اقتصادي عالمي لا يشفق على الضعفاء، ألا يمكن أن يرى في البذخ البَطِر المخصّص للقلّة إهانةً للكثرة، وتحريضاً دائماً على العنف؟ كيف لا تتذمّر أحياء الصفيح في الدار البيضاء وتزمجر ثائرة عندما يقدّم عاهلها مجّاناً لشقيق ملك السعودية مساحة واسعة من الأرض، مواجهة للبحر، يمكن بسهولة أن تؤوي خمسة آلاف شخص، حيث أنشأ سيّد الأمكنة قصوراً فخمة محميّة بسور يرتفع عشرة أمتار، تنفتح أبوابها مراتع لملذاته وتضم حاشيته مع فتيات دون سن البلوغ اشترين من الشارع... وإذا كان قسم من الجيش قد خرج عن النظام مرتين، أليس ذلك تحت تأثير اشمئزازٍ من الفساد الذي ينخر مملكته مثل الغنغرينة؟

الشعب منهك بانتظام، مطارد بالرشاشات. جيشه مختنق في الصحراء. ها هو الآن بذريعة خطر الأصوليّة الدينية، يزعم أنّ من الواجب اعتباره أهون الشرور «أنا أو التزمّت الديني». من لا يعرف أن الأصولية الدينية تزدهر في كل مكان وزمان على دبال الظلم والفساد؟ خلال عقود من الزمن، اعتبرَ شاه إيران، شرطي الخليج، نفسه أيضاً أهون الشرور بالنسبة للنفوس الساذجة في الغرب، التي غضّت الطرف، بطيبة خاطر، عن انتهاكاته لحقوق الإنسان، وعن حاشيته المبتزة المختلسة. من السيّء وُلِدَ الأسوأ: والبهلوي وَلّد الخميني. كيف يمكن أن يكون هذا «الأمير مؤمنين» متراساً ضد

الأصولية، وكلّ يوم من أيامه شتيمة لإيمانه ـ بل لكل إيمان؟ هل يعتقد حقّاً أن الأحد عشر إسلامياً الذين ينتظرون فصائل تنفيذ الإعدام في زنزانات المحكوم عليهم بالموت في سجن القنيطرة، وكلّ جرائمهم توزيع بعض المنشورات هم الجواب المناسب للمشكلة؟ أو موت الشيخ زيتوني البالغ من العمر مئة عام في زنزانته بتاريخ كانون الثاني 1990؟ أو إقامة مسجد فخم في الدار البيضاء جمعت نفقات إنشائه الضخمة بابتزاز المال بالتهديد من أفراد الشعب باسم «مساهمات اختيارية»؟ لا يهم: النفوس الساذجة ستستمر في الرهان على المحرق لإطفاء الحريق...

الترويع هو الهيكل الداعم لنظامه، وهو مثل الجحيم يتكوّن من عدة حلقات. كل واحد، أيّاً كانت الرهبة من مصيره يمكن أن يتأكّد أن أحداً غيره قد عرف ما هو أسوأ. والمناضلون الذين تعرضوا للضرب بالهراوات في إحدى مفوضيات الشرطة يعرفون احتمال تعرضهم لعذاب أشدّ في درب مولاي شريف؛ ومن مرّ على درب مولاي شريف يرتعش وهو يفكر بالأموات الأحياء في تزمامارت؛ وأولئك القابعون في دياجير زنزانات تزمامارت يعرفون درب جلجلة أولاد أوفقير، ويقولون في أنفسهم إن أولادهم جنّبوا على الأقل هذا المصير.

لا يوجد إلا المختفون الصحراويون، الذين لم يتصوّر لهم جحيم أكثر تفنناً لأنهم يموتون خليطاً، الأطفال تحت عيون أهلهم، والأهل تحت عيون أطفالهم في أحلك ليل حَسَني.

أولاد أوفقير: إن تحدثنا عن مغامرتهم التعسة ببعض التفصيل (بزيادة على الأرجح، بالنسبة لكثير من المغاربة الذين لا يتمكنون من مسامحة جرائم والدهم، وليس دون ظلم بالنسبة لكثير من الضحايا المجهولين) فذلك لأن هروبهم شكّل تلك اللحظة الخارقة التي ينكشف فيها المجتمع. جميع هؤلاء الرجال الذين وصلوا إلى

قمّة الغنى والسلطة يقفلون أبواب بيوتهم أمام أولاد في أسمال بالية، كأن أنفاسهم وحدها تحمل الموت(*)... في ذلك عبّر النظام الحسني صارخاً عن حقيقته الرئيسية: الخوف، الخوف الخسيس الذي، كما قال عنه برنانوس، يدفع الضمائر لتتقرى مثل البطون.

لكن ليس كل شيء ناجماً عن لعبة السلطة، مهما كانت مخيفة. وممارسة معقولة للإرهاب لا تتطلب كل هذه الضراوة في القسوة. إنّها غير قابلة للتفسير بفنون السياسة، بل بالتشخيص المرضي وهي تدين شخص الحسن لا شخصية الملك. التعذيب المفروض بهذا الشكل الشرس ليس ضرورة، بل استمتاعاً. اعترفَ هو نفسه بذلك، مبسّطاً الجريمة دون تبجّح، أمام جمهور هو الأقل استعداداً للاستماع إلى مثل هذه الاعترافات: وفد لجنة العفو الدولية الذي استُقبل في القصر في 13 شباط 1990 في رعاية أرادها الملك معبّرة عن إرادته الطيّبة. اعترف بكل شيء: القنيطرة، تزمامارت، أولاد أوفقير - لم ينكر إلا اختفاء الصحراويين، ثم نطق بتلك العبارة الخارقة التي لم يسبق لأي دكتاتور يحتفظ ببعض الحياء أن نطق بها: «كل رئيس دولة له حديقته السريّة». في حديقة الحسن الثاني المخصّصة للتعذيب والاضطهاد لاتذبل إلا البقول البشرية المحرومة من الهواء، والنور.

* * *

صديقنا الملك.

الجميع يردّدونها: وزراء من اليمين واليسار، كتّاب شهيرون، صحافيون، رجال أعمال.

رجال الأعمال يفهمون جيّداً. الملك أوّل مستثمر في المغرب، لا يجاريه أحد، والرأسمال الفرنسي يجني أرباحاً دسمة من التعاون

(*) انظر بهذا الخصوص مذكرات مليكة أوفقير (السجينة)، ومذكرات والدتها فاطمة أوفقير (حدائق الملك) وهي من منشورات دار ورد في العام 2000.

معه. ألف ومئتا مؤسسة فرنسية متمركزة هناك، ومعظمها مجموعات صناعية كبيرة تغطي الأسواق الرئيسية، تشارك إذا لزم الأمر الشركات الوطنية المحليّة، وتحوّل دون أن يرفّ لها جفن على الحسابات المفتوحة في المصارف السويسرية العمولات الضرورية المسجّلة بحياء تحت باب: «نفقات مختلفة» أو «نفقات تصدير». لا يُخشى على الرشوات أن تخلّ بالميزانيات مادامت الضرائب والرسوم منخفضة وتسهيلات سوق العمل تؤمّن هامش ربح جيد. اليد العاملة هناك أرخص تسع مرّات منها في فرنسا. «الآسيويون غلبوا في ميدانهم الخاص» وفقاً لما كتبته بحماس إيمانويل برادل في صحيفة *لوموند* بتاريخ 16 شباط 1990 ، لأن روح العصر تريد أن نصفق لأولئك الذين أجبرهم البؤس على بيع قوة عملهم بأدنى الأسعار وكأنهم منتصرون. الاستعمار الغابر كان يلتزم على الأقل بإحاطة استغلاله بحياء منافق.

قيل أيضاً: إنّ سياسة الملك الخارجية تؤمّن له تعاطفات قويّة. بالنسبة لكثيرين، كانت مصافحته في إفران مع شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل كافية لغسل الراحة الملكية من خطايا كثيرة. هذه المغفرة الجزئية، على الأقل، جاءت من أفواه غير متوقعة، مثل جورج كيجمن الذي بدأ مؤتمره الصحافي في قاعة مؤسسة فرنسا ـ الحريات بتوجيه تحية تقدير لبعض مبادرات الحسن الثاني الدبلوماسية. أيّة علاقة لها بمصير موكّليه؟ مما يدعو للدهشة أيضاً موقف المحامي ميشيل بلوم وقد كان رئيس الاتحاد العالمي لحقوق الإنسان الذي تطرق في 30 نيسان 1987 أمام الصحافة لمصير أربعمئة مغربي مُختفٍ، ووجد أنّ من واجبه التأكيد على أنّ الاتحاد «لايدين بشكل كُلّي النظام الشريفي، دون أن يغلق عينيه عن مصير المختفين، لأن المواقف الدبلوماسية للحسن الثاني إيجابيّة غالباً». لا نعلم ما هي علاقة المنظمة الإنسانية المحترمة بإبداء الرأي حول المواقف الدبلوماسية، مع المجازفة بتعريض نفسها لإغراء «إغلاق الأعين». رابطة حقوق الإنسان، التي نشأت إبان

قضية دريفوس(*)، لم تخفف من حملتها ضد ضباط الرتب العالية المدانين بجريمة قضائية بالاستناد إلى اعتبارات مُخفّفة نظراً لميزاتهم كاستراتيجيين. إذا وجب أن توضع حقوق الإنسان في الميزان مع السياسة الخارجية، وخاصة بالنسبة لإسرائيل، فإن نيقولا شاوشيسكو، من وجهة النظر هذه، لا عيب فيه، ويجب أن يستفيد بحقّ من تلك العيون التي تنغلق مجاملة له عن الجرائم المرتكبة ضد شعبه.

لكن صديقهم الملك يحسن جيّداً الكلام عن السياسة الخارجية... هذا هو موضوعه المفضل في المقابلات المنفردة التي يخصُّ بها، بكل طيبة خاطر، كبار الصحافة الفرنسية ـ بعض عبارات تكفي للإحاطة سريعاً بالقضايا الداخلية. ما من صحافي يخرج من هذه المقابلات إلّا وهو مطمئن على الشعور بأهميته. يبدو الملك مرتاحاً، فصيحاً، ساخراً ومزوحاً عند اللزوم، وراضياً بطيبة خاطر أن يعترف بأخطائه، وكأنه يتسامر مع صديق (هنا، «خبطتُ عشوائياً»، «تصرّفت مثل صبي أفّاق») وهو يعرف بشكل رائع كيف يعبر عن سروره لأنه وجد أخيراً المحادث الذي يرتقي إلى مستواه. على سطيحة الصخيرات المظللة، أو في مكتب قصر الرباط الكبير، أو في قاعة قصر مراكش مع وزيرين أو ثلاثة وزراء يشكّلون اللوحة الخلفية للمشهد والخدم المرتدين الثياب المزركشة متأهّبين لكل أمر، كما في كتب الأطفال، يحلو لكل صحافي أن يستعرض وضع كل بلدان الأرض مع هذا الرجل الذكي، المثقّف، وريث الأسرة الملكيّة العريقة التي تبوّأت العرش منذ ثلاثة قرون، والذي يبسط، منشرح الفؤاد، على الطاولة أوراق لعب كبار شخصيات هذا العالم! إنّها بالتأكيد مقابلة تختلف عن حمل أثقال مع صدام حسين أو من هو

(*) دريفوس، ألفريد (1859-1935) ضابط فرنسي يهودي، حكم عليه بالتجسس في العام 1894 ثم أعفي عنه في العام 1899 بعد إعادة محاكمته (خلال 1897-1899). قسمت هذه المحاكمة الرأي العام الفرنسي بين لجنة حماية الوطن الفرنسي ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان. م.

أقل فصاحة كالقذافي. أشخاص خشنون يهابون أحياناً إبداء تقديرهم لكبار الصحافيين.

كان الملك يتوقّع جيّداً أن من واجب معظم الصحافيين إطلاع قرائهم على المودة المتبادلة خلال استعراض الأحداث، وبوادر الظّرف الجلية التي أُبديت لهم (بعد مداولة طويلة «مشينا فترة في متنزه دار السالم، وصحبني الملك حتى بوّابة الشبك الخارجي المحيط به»). لنعترف: من يمكنه ألا يتحسّس بمثل هذه المراعاة.

كان التقدير الملكي للصحافة الفرنسية يتجلّى أيضاً بشراء صفحات كاملة من الإعلان بمناسبة الحملات المختلفة، أحياناً للردّ على تقرير من لجنة العفو الدوليّة روُي أنَّه مهين، وأحياناً أخرى لإطلاق مؤلّفات تشيد بالملك وبإنجازاته. بخصوص الأولى لاحظ جورج كيجمن أن الدعايات التجارية تتطلّب التيقّن من صحة معلومات بتدقيقها من قبل مكاتب تحقّق مختصة، بينما يمكن للحسن الثاني أن ينشر دون أي تدقيق أو تحقق تَقيدَ نظامه حرفيّاً بالمعاهدات الدوليّة التي عقدت بإشراف الأمم المتحدة: كَذِبٌ مفضوح، لأن عائلة أوفقير احتُجزت خلافاً لمعاهدة نيويورك الموقّعة من قبل المغرب في إطار الأمم المتحدة. كما أنّ ما من مكتب تحقّق نقض خداع الحملة التجارية التي استمرّت عدة أسابيع لتنشيط مؤلّف بعنوان مغرب *الإمكانات* بهذا النص غير الخالي من المغالاة الجديرة بكيم إيل سونغ أو نيقولا شاوشيسكو: «ستون سنة من تاريخ وجود الملك الحسن الثاني تختلط مع ستين سنة من المغرب ومستقبل الشعب المغربي». غير أن الكتاب لم يوجد أبداً في المكتبات لأن الناشر، وهو وزارة الإعلام المغربية، حرصت بلباقة على اللامبالاة بريعية الطبعة الفرنسية، فأهملت توزيعه على أراضي الوطن الفرنسي.

إذا كانت المقابلات المنفردة تقتصر على أقطاب الصحافة، أو السياسة، فإن كَرَم الضيافة الملكية يشمل الجميع صغاراً وكباراً منذ اللحظة التي يحكم فيها بجدارة انضمامهم إلى جوقة المطيّبين. فرق

فنيي التلفزيون الفرنسي الذين يستدعون غالباً «للاستشارة» يستضافون ببذخ، ويحتفى بهم، ويعودون برؤية جديدة عن المغرب. فكّرنا في فترة من الوقت أن ننشر قائمة بضيوف فندق المأمونية في مراكش خلال السنوات الأخيرة، لكن علاوة على أن الطريقة تُعَدُّ إجراء بوليسياً من النموذج الحسني (وهي من المواضيع التي تلزم باتخاذ احتياطات واقية من العدوى المرضية) فإن التعداد سيكون طويلاً جدّاً رغم دلالته. يجب حدوث انقلاب سياسي غير متوقع ليكتشف الفرنسيون، وهم يشاهدون النشرة التلفازية المصوّرة، أن وزير داخليتهم الجديد، في الحكومة اليسارية، يصطاف مع الوزير اليميني السابق في فندق المأمونية الفخم. في فرنسا، كل شيء يباعد بين الرجلين ـ الآراء ـ الضربات الملتوية ـ وها هما مجتمعان على حافّة المسبح الواحد (لكن لا تظنّوا أنّهما سيسدّدان فواتيرهما). سيلتقيان أيضاً بجميع الشخصيات الهامة في فرنسا، مستشاري الرئيس ـ السابق، الذي كان الملك يناديه «يا صاحبي الأثير»، والحالي ـ رجال سياسة، شخصيات فنيّة وأدبيّة ـ على ما يقال ـ من أصحاب الضمائر الكبرى الفرنسيين، الذين لم يقتّروا يوماً في إدانة بينوشه، أو جاروزلسكي، ولم يتأخروا أبداً عن إعلان دعمهم لنِلسون مانديلا ـ الذي نقل إلى ابراهيم السرفاتي شعلة أقدم سجين سياسي في أفريقيا ـ ولم يضعفوا مطلقاً في التشهير بالظلم وانتهاك حقوق الإنسان، غير أن كرم الضيافة الملكية يتيح لهم تجديد قواهم بين معركتين إنسانيتين شديدتي القسوة.

كتب المبخِّر المتملّق درُيون: «وصلت الضيافة عند الحسن الثاني إلى درجة من الكمال غدت فيها فناً بحدّ ذاتها، فنّ اجتذاب القلوب».

أهي إفساد؟ الكلمة كبيرة على مثل هذه الأشياء الصغيرة. معظم المدعوين لم يدانوا في نادي البحر المتوسط، بل إن بعضهم اعترف بجميل ملء المعدة، ومنهم ذلك الوزير السابق الذي لم يشاهده أحد

في صلاة الجمعة، ونَادراً ما يحضر قداس الأحد، لكنه أرسل تبرعه الصغير لبناء مسجد الدار البيضاء الكبير ذاكراً لأصدقائه: «بعد كل هذه الدعوات الملكية، هذا أقلّ...». إنّها بالأحرى إغواء، إغواء قديم للجمهوريين على البذخ الملكي الذي يدفعهم للتزاحم عندما أراد الملك دعوتهم من أجل احتفالات ألف ليلة وليلة التي أقامها لتزويج بناته، وأجلس جنباً إلى جنب على حلبة تصوير عدسة التلفاز الشهيرة «ساعة الحقيقة»، بتاريخ 17 كانون الأول 1989، رجل اليسار شارل هرنو ورجل اليمين شارل باسكوا، وقد دُعِّما بخمسة وزراء فرنسيين آخرين، منهم اثنان من الحكومة الحالية ومجموعة من المتملّقين الذين أقلّتهم طائرة البوينغ الملكية. لم يكن غائباً عن المشهد لسبب غير معروف إلّا موريس دريون المدّاح الرسمي لعبقري الأطلس. أُبلغ الصحافيون قبل البث التلفازي أن الملك لن يسمح بأي استفسار عن حقوق الإنسان، غير أنَّهم طُمئنوا إلى أن عدداً من «القضايا الحسّاسة» هي في طريقها إلى الحلّ، وأن جدلاً كلامياً، دون جدوى، لا يمكن إلّا أن يعقّد الأمور، ووجب انتظار أسئلة مشاهدي البث التلفازي ليستثار موضوع تقارير المنظمات الإنسانية المفحِمة للسلطة. بجرأة سفيهة أجاب الملك بعبارة واحدة تسخر من التعليل المنطقي ومن الجمهور: «لو أنني أعلم أن واحداً بالمئة مما كتب في هذه التقارير، والتي لم أقرأها مطلقاً، ثابت، لأمكنني أن أؤكد لكم أنه لن يغمض لي جفن قبل أن أفعل كل ما يجب لإيقافه».

لغز غامض لا يُسبَر غوره. إذ كنّا قد أجرينا جولة لا تخلو من الأسى حول مسبح فندق المأمونية فذلك بأمل يائس لاكتشاف كنهه. كيف يمكن فهم المناعة التي اكتسبها هذا الطاغية الذي تُعَدُّ حديقته السريّة أكثر الأجواء خنقاً للحريّات على الكوكب الأرضي؟ الدكتاتوريون الذين ينتهكون حقوق الإنسان بشكل كلبي غير قلائل، لكن في مملكة الحسن الثاني وحدها نجد مساجين أنهوا منذ مدة طويلة مدة العقوبة التي حكموا بها ومايزالون في السجون، بعد

مضي أكثر من ثمانية عشر عاماً من الوقائع، وفي زنزانات دون نور. لم يحدث في أي مكان، ولا حتى في عهد الإرهاب الستاليني، أن اعتُقل أطفال في ظروف شنيعة ليكّفروا عن جريمة أب لا يتذكر أصغرهم وجهه. لم يَحدُث في مكان آخر أن مات معمرون مئويون في قاع زنزانة. لم يسبق أن حَدَث في مكان آخر مثل هذا التعذيب الذي لاقاه فتيان مراكش.

واحد وثلاثون تلميذاً ثانوياً حُكِم عليهم بالسجن لمُدَد تصل إلى عشرين عاماً - عقب اضطرابات الجوع التي ثارت في كانون الثاني 1984. معظمهم أنكروا قطعياً اشتراكهم في الأحداث. ولم يتوافر للمحكمة أي دليل، لكن الشرطة قبضت عليهم باعتبارهم من المعارضين.

بعد وقت قصير من الدعوى أعلن سبعة وعشرون منهم إضراباً متقطعاً عن الطعام. طالبوا بمنحهم حق متابعة الدراسة في السجن، وتلقّي الصحف الصادرة في المغرب. أمام رفض السلطة لمطالبهم استمروا في إضرابهم، وتطلبت حالتهم الصحيّة نقلهم إلى المشافي. توفي عبد الحكيم مسكيني في 18 تموز 1984 في مشفى بني ملال، وتوفي بوبكر الدريدي في 28 آب في مشفى مراكش، وهو في التاسعة عشرة من العمر. في اليوم التالي كان دور مصطفى بلواري في السرير المجاور للدريدي. قضى الإثنان بعد سبعة وخمسين يوماً من الإضراب.

لا يبعد مشفى مراكش إلا مسافة قصيرة عن فندق المأمونية الفخم، ويحمل الاسم نفسه. أثارت الوفاتان الأخيرتان بعض التأثّر العاطفي في الرأي العام الفرنسي؛ لأن الرئيس فرنسوا ميتران وصل حديثاً من زيارة خاصة للمغرب. فصرح الملك لجريدة لوموند: «إنّه إهمال من طبيب لم يُقدّر وضع المضربين، اقتلع الغبيّ أجهزة المصل من معصميهما قائلاً: «إنكم تربكون قسمي، فلديّ مرضى في سُباتٍ وهم أولى منكم بالعناية، انصرفوا» هذا كل ما في الأمر».

أُوقف الإضراب عن الطعام بالحداد على الشبان الثلاثة، لكنه جُدّد بعد عدة أشهر. في صيف 1985 انهارت صحة ستة من الفتيان. كان أحدهم مولاي طاهر الدريدي أخو بو بكر المتوفي في العام الماضي. تمكّن الأستاذ مينكوفسكي المكلّف من إحدى المنظمات الإنسانية الفرنسية من نقلهم إلى مشفى ابن رشد في الدار البيضاء.

مرة أخرى بلغت فظاعة الهول الحَسَني حدّاً غير معقول.

خلال أربع سنوات بالنسبة لبعضهم، وخمس سنوات بالنسبة لبعضهم الآخر، وضع هؤلاء المساكين في قبو المشفى تحت حراسة بوليسية، وقد قيّدوا بالسلاسل إلى أسرّتهم. لا تغيّر شراشف فرشاتهم وقمصان نومهم إلا كل أربعة أشهر، وقد وضع مسبار تغذية في أحد فتحتي أنف كل منهم، وهو مثبت بشكل دائم. ثلاث مرات في اليوم، يأتي أحد أفراد الشرطة السبعة المكلَّفين بالحراسة ويصب الطعام في المسبار. مُنعت زيارة الأطباء لهؤلاء الفتيان، ربّما لعدم وجود أحد «الأغبياء» يركن في حالة صحية سيّئة إلى وصف شرطة الحراسة للأعراض لإعطاء العلاجات. غير أن الأدوية الأكثر شيوعاً هي زَرق الدولوزال والفنرغان واللارغاكتيل في خليط يهدئ هؤلاء المرضى؛ ويتم الحقن من قبل أحد أفراد الشرطة.

حاول أحد الأطباء الجدد المتمرنين الاقتراب من هؤلاء التعساء، فقُبض عليه وعُذّب خلال شهرين في مفوضيّة درب مولاي شريف.

في كانون الثاني وآذار 1989 ، أنهى ثلاثة من هؤلاء الفتيان عقوبتهم، وخرجوا من هذه البيئة المماثلة لتلك المذكورة في رواية فرانكنشتاين. كانوا أقرب إلى أشباح هياكل عظمية لا يتمكنون من الوقوف، ولا المضغ، كما ضعفت قدرتهم على الرؤية، وهم يشكون من اضطرابات نفسيّة معقّدة.

في أيلول 1989 كلّفت المنظمات الإنسانية المحامي دانييل فوغيه من نقابة محاميّ باريس، والطبيبة الهولاندية آن ماري رات

بزيارة الفتيان الثلاثة الباقين في قبو المشفى؛ فلم يسمح لهما، وأعلنت الحكومة المغربية: «من الآن فصاعداً يُعَدُّ كل إجراء بشأن هؤلاء الموقوفين تدخّلاً في الشؤون الداخلية للمملكة».

خمس سنوات مضت. كل ما طلبوه حقّ قراءة الكتب والصحف.

أُنذر البرلمان الأوروبي دون انقطاع، وخاصة من قبل لجان النضال ضد القمع في المغرب، وكان المؤسسة السياسية الوحيدة التي أدانت قسوة السلطة المغربية.

في كانون الثاني 1990 ، أخرج الحسن الثاني الفتى مولاي طاهر الدريدي من حديقته السريّة، لكن ليُنقل إلى سجن القنيطرة. بقي رفيقاه في قبو المشفى مقيّدين على الدوام بالسلاسل والمسبار في أنف كل منهما. وهما مايزالان حتى كتابة هذه الأسطر في السجن.

كانت والدة مولاي طاهر الدريدي، سيّدة الدريدي، وهي مجاهدة في حزب الاستقلال، أيام الكفاح من أجل الاستقلال، تردّد منذ سنوات: «خسرت ابناً، ولا أريد أن أخسر الآخر». رغم التهديدات، وإجراءات التخويف، وأربعة توقيفات متتابعة كافحت من أجل إنقاذ مولاي طاهر من الميتة التي قضت على أخيه بو بكر. ونجحت أخيراً. ولم تمض أيام، وفي 20 شباط، حتى حُملت إليها ابنتها خديجة الطالبة في قسم الجغرافية في جامعة مراكش، وهي تقطر دماً، بعد أن انهال عليها العميد بالضرب شخصياً، ثم سلّمها إلى أفراد شرطة ـ الحراسة الذين وزّعهم إدريس البصري في جميع الكليات الجامعية. خرجت خديجة من بين أيديهم في حالة صحية مُنحت بموجبها تقريراً صحيّاً من مشفى مراكش لمدة ثلاثة أسابيع، بعد شهر، وفي 17 آذار، قضت الأم الشجاعة سيدة الدريدي نحبها.

إنّها مشاهد عاديّة في الحياة اليومية لمغرب الحسن الثاني.

في ابتهال ذاتي أطلقه للعالم بمناسبة ذكرى ميلاده الستين كتب: «إنني سعيد لأنني فعلت كل ما أستطيع لأنشر السعادة حولي.

لم أخطئ تجاه أي شخص، ولم أسبّب الأذى لأيّ كان. أخيراً إنني سعيد لوجودي وسط شعبي «مثل سمكة في الماء» على حدّ قول ماو تسي تونغ».

* * *

حسّه السياسي مرهف جداً، لم يغب عنه الشعور بأن ريحاً باردة تهب. قضايا كثيرة تراكمت وتعقّدت أطرافها فأعطت صورة مؤسّفة عن مملكته. هل يُضحي لتجنّب الإخفاق؟ هل يُخلي حديقته السريَّة؟ ليس هذا نمَطه، لكنه قد يصل إليه. يمكن لأشباح تزمامارت أن يلتحقوا بالعالم الحي في سجن عادي. سيحرر سجناء القنيطرة مع احتمال استثناء ابراهيم السرفاتي. لكن إقامة جبريّة ستكون مقبولة لديه. وعائلة أوفقير؟ ستكون الأصعب: وعد كثيراً بشأنها وكذب كثيراً حتى يجب عليه أن يرضى بالتخلي عن فرائسه رغماً عنه. إذا كان الضغط شديداً جدّاً يمكن أن يسمح للأولاد بالهجرة وتبقى فاطمة رهينة. والمختفون الصحراويون؟ صرح أنّ لا وجود لهم: يمكنهم إذن أن يتوقفوا عن الوجود بعضهم وراء بعضهم الآخر في زنزاناتهم السريّة.

يمكن إغلاق مفوضيّة درب مولاي الشريف بعد أن عمّت شهرتها، كما تمُ في السابق بالنسبة لدار المُقري: لا ينقص البلاد مفوضيات.

وسيبدأ كل شيء في أمكنة أخرى، ومع آخرين. الأمر يتعلّق منذ البداية بنظام حكومة، وبرجل لن يتغيّر أبداً.

في العام 1991 سيحتفل بالذكرى الثلاثين لتسنمه العرش. ثلاثون سنة من حكم مطلق على شعب ما فتئ منذ ثورة منطقة الريف، حتى النضالات القائمة من أعماق السجون، يكافح من أجل حريته.

متى سيأتي زمن المغرب؟

مُلحَق

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في 15 أيلول 1990 .

بعد خمسة أشهر تقريباً من صدوره، في 26 شباط 1991، حصلت فاطمة أوفقير وأولادها الستة وابنة عمّها الأمينة عاشورا على حريتهم.

في نهاية شهر أيار التالي، أطلق سراح 27 صحراوياً من قلعة مغونا، وفي شهر آب، خرج 269 صحراوياً آخر بدورهم من البرج المشرف على وادي الورود.

في شهر آب هذا نفسه، من العام 1991 ، خرج الشابان المضربان عن الطعام المحتجزان في قبو مشفى ابن رشد في الدار البيضاء، بعد عذاب طويل، وأعيدا إلى ذويهما. كما أُطلق سراح طاهر الدريدي المنقول سابقاً إلى سجن القنيطرة.

في 13 أيلول أُخرج ابراهيم السرفاتي من سجن القنيطرة، وأقلّته سيارة إلى مطار الرباط، حيث وُضع في طائرة متوجّهة إلى فرنسا. كان الحسن الثاني قبل ذلك بشهرين، وفي مقابلة له مع محطة تلفزيون فرنسية TFI، قد صرّح بأنّه لن يعفوَ عن السرفاتي مادام هذا غير معترف بمغربية الصحراء. أراد الملك أن يُقنِّع تراجعه، وأعلنت إذاعة الرباط أن السرفاتي، وهو سليل عائلة يهودية مستقرّة في المغرب منذ قرون، إنّه في الحقيقة مواطن... برازيلي. وهذا ما أثار سخرية الكثيرين وضحكهم.

في 15 أيلول، خرج 28 معتقلاً باقون على قيد الحياة من زنزانات تزمامارت لأوّل مرّة، بعد ثمانية عشر عاماً. إنّه ليل قاتم، ولا توجد نقالات كافية لحمل من لايستطيعون الوقوف. فأمسك الحراس البقية، وأرجلهم تزحف على الأرض، حتى الشاحنات المتوقفة أمام باب الفناء. نقلوا إلى مركز استراحة. وفي اليوم التالي بهرتهم أشعة الشمس لأوّل مرّة منذ ثمانية عشر عاماً، عني بهم، ولقّموا غذاء مناسباً مدة شهر إلى أن غدا مظهرهم مقبولاً، وسلّموا إلى عائلاتهم باستثناء جهاني عاشور ومحمد الريس اللذين أودعا سجن القنيطرة.

أخيراً في 30 كانون الأوّل، وجد الأخوة بورقات الثلاثة، بدورهم، حريتهم، تبينّ وجودهم بين أحياء تزمامارت المنقولين منذ 15 أيلول. اعتقلوا منذ عشرة أعوام وواحد منهم تمكّن من السير على قدميه، وحُمل الاثنان الباقيان على نقّالتين. أعلن القصر أنهم حصلوا على عفو ملكي. في بلاد القانون، يُطبّق العفو على مدانين بأحكام قضائية. الأخوة بورقات لم يُدانوا، بل لم يُحاكموا أصلاً. حتى الآن لا يُعرف الجرم الذي ينسب إليهم. غابوا عن الوجود الحيّ منذ ثمانية عشر عاماً لنزوة فقط من الحسن الثاني.

* * *

هذه الحريات، التي قَنِط كثيرون من الحصول عليها، كانت نتيجة جهود متواصلة قامت بها منذ سنوات طويلة منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، وخاصة المنظمات المغربية المناضلة في فرنسا ولجان الكفاح ضد القمع في المغرب. إنّها تتوّج الجهاد الذي قامت به كريستين دور ـ جوفْن بكل حماس من أجل معتقلي تزمامارت الذين يدينون لها تماماً بحياتهم. كما أنها تدين كثيراً لمساعي المحاميين دانييل سوليز لاريفيير وسيمون فورمان لدى المؤسّسات الدوليّة. كما أنها أيضاً نتيجة تعبئة استثنائية للرأي العام. إنّها

تبرهن مرّة أخرى، إن دعت الحاجة، أن ليس ثمة أسوار مهما عَلَت ومهما سَمُكَت إلا وستنتهي إلى الانهيار أمام الضربات الصلبة المتواصلة. بفضل جهود الجميع، أُنقذت حيوات مغربيّة، ووَجَدَ تعساء محكومون بالموت في أعماق زنزاناتهم، الحريّة.

كان هدف هذا الكتاب أن يُعلِم. إن كان قد نجح إلى مدى أوسع كثيراً مما لم يأمل به أيّ منا، فذلك لأن الرأي العام كان ينتظر، عن عمد أو دونه، مثل هذا المؤلَّف. عديدون هم الفرنسيون الذين يذهبون لقضاء إجازاتهم الصيفيّة في المغرب. وقد وجدوا في هذه الصفحات تفسيراً لكثير من الصمت، والاعترافات المتوقفة عند مرأى شرطي، وهذا التوتّر الذي يتعذر عدم الإحساس به في مملكة الحسن الثاني. كثيرون استغربوا المراعاة التي مايزال يتمتّع بها هذا النظام من قِبَل الحكومة الفرنسيّة اليقظة إلى الاحتجاج على انتهاكات حقوق الإنسان عندما يرتكبها غير زبائنها. أولئك الذين يصنّفون يساريين، خاب أملهم أخيراً عندما لاحظوا أن أحداث العاشر من أيار لم تؤثر كثيراً على التناسق السعيد بين باريس والرباط: كل شيء استمر كعادته من قبل.

بسرعة فائقة، ورغم أعمال التفتيش الصارمة جداً، انتشر الكتاب سريعاً في المغرب. التوصيل بالفاكس تحدّى كل أنواع الرقابة. المغاربة في المهجر نقلوه إلى البلاد. عبر أجهزة الفاكس صفحة، صفحة؛ ثم بدأ التصوير الضوئي (فوتوكوبي) ينشر بغزارة النسخ العديدة منه. عدد كبير من المؤلَّف في طبعته الأولى بالذات دخل ضمن حقائب شخصيات لها من الغنى أو قربها من السلطة ما يهيب بقوى الشرطة والجمارك إلى الابتعاد عن حقائبها المقفلة. لُقّب المؤلَّف في المغرب «كتاب الثماني وأربعين ساعة» وهي المدّة التي لا ينبغي تجاوزها لكل مستعير لقراءته.

من النادر لمؤلَّف أن يكون له مَلكٌ ذو حقّ إلهي مُلحَقاً صحافياً.

جلالة الحسن الثاني أراد أن يتطوّع ليعمل مساعداً لبيير جِستِد الذي يشغل هذه المهمة في دار نشر غاليمار. وشكّلا متعاقبين يجري الأوّل خلف الآخر بفعالية لا تقارن. بالطبع كان الملك على درجة من الذكاء تجعله يدرك أن أي إجراء يتخذه لمنع إصدار الكتاب يزيد النار اشتعالاً. لكن الضرورة تفرض أن يقوم بردّ فعل: قُرِئَ الكتاب على نطاق واسع في الأوساط البورجوازية المغربية، فلايجوز أن يبقى ساكناً. حُرّم الكتاب بالكلمة الملكيّة، ثم كان هدفاً لحملة مستوحاة من تلك التي أتاحت، بالابتزاز النظامي، إشادة جامع الدار البيضاء الكبير، واستُنفرت شرطة المملكة «لتنصح» المغاربة بإرسال برقيات الاحتجاج إلى الإليزيه أو إلى ماتينيون. على كل شخص أن يمرّ بعد ذلك إلى مفوضية شرطة حيّه ليبرز إيصال دائرة البريد إشعاراً منه بإرسال البرقية. وهكذا وجد جمهور غفير نفسه يُحرّض تلقائياً لإظهار استيائه من كتاب، لا تعرف الغالبية العظمى عنه سوى سماعهم أن الملك قد أدانه على شاشة التلفاز. وإرسال برقية إلى فرنسا تُرتب نفقة مؤلمة لكثيرين منهم. ووفقاً لتصريح الحكومة المغربية فإن 800000 برقية من هذا النوع أرسلت إلى باريس. غير أنّ أقلّ من نصفها وصل إليها. إذا كانت الأرقام التي ذكرتها الرباط صحيحة فلا يعرف مصير المبلغ الضخم الممثل لأجور 400000 برقية أرسلت إلى باريس.

بالتوازي دُعي السياسيون المغاربة بمن فيهم أركان المعارضة بقوّة لإظهار استيائهم علناً من الكتاب: كان من المثير للسخرية أو للحزن أن تظهر في الصحف المغربية إدانة ساخطة من هذا الزعيم المعارض الكبير، وأن نتلقى، في الأسبوع نفسه، وعن طُرُق خفيّة رسالة من الشخص نفسه يعبّر فيها عن تهانيه الحارّة وتشجيعاته.

كانت الرسائل المتدفقة إلينا من المغرب أقل عدداً من البرقيات، لكنها بالتأكيد أكثر تلقائية وأكثرها غفل من التوقيع لأسباب بديهية،

وهي غالباً جماعيّة. 50 طالباً من هذه الجامعة، 30 عاملاً من ذاك المعمل، الخ... لا شيء أبلغ أثراً من هذه الرسائل التي تُقذف من فوق أسوار الخوف. إنّها تلومني في الغالب لأنني لم أقل ما فيه الكفاية، لم أعبر عن الحقيقة بكاملها. أُبلغت عن قصص تعذيب مخيفة، وأموات، واختفاءات. اللوم مبرّر. لكن كيف يمكن الكتابة عمّا لانستطيع تقديم الدليل عنه بشكل لا يقبل الدحض؟ يجب المواجهة في مثل هذه القضايا، ونحن مدرّعون بشبكة لا تخترق.

عن الوقائع لزم الملك الصمت. استمر في إنكارها برباطة جأش، لكنه لم يتورّط في أيّة ملاحقة قضائية للكتاب الذي كشف عنها، مع أن تلك هي الوسيلة الوحيدة لدحضه. لأن هذا المؤلّف ليس مقالة نَقْد أو دراسة، بالتأكيد، هو توثيق لا قيمة له إلا بصحة الوقائع الواردة فيه. فضّل الملك الامتناع عن النزول إلى هذا الميدان. تهيّبه، ولا نقول أكثر من ذلك. أدهش الكثيرين، إنّما ليسوا أولئك الذين يعرفون أي إحساس متين بالحقائق يتمتع به الحسن الثاني: إنّه يتوقع في الحقيقة أن أي دعوى ستنتهي إلى اندحاره، لأن كتلة الفظائع المسؤول عنها ستحصى علناً ويبرهن عنها. ومع ذلك ألا تشير إخلاءات السبيل، التي حصلت خلال خمسة عشر شهراً، إلى أنّ اللوحة المخيفة البارزة في الكتاب لاتعود مطلقاً إلى مخيّلة مطلقة العنان لمؤلّف تقوده رغبة عارمة بالتشهير؟ تبينّ البرهان على تزمامارت بتحرير الباقين على قيد الحياة في زنزانات تزمامارت.

غير أنّ دعوى قضائية أقيمت، وهي واحدة من الأكثر طرافة التي سُجّلت، على هذا المستوى، في الأخبار القضائية الفرنسية. لعدم القدرة على النيل من المؤلّف قرّر الحسن الثاني أن يتناول أولئك الذين يسَّروا له الكلام: برنار راب والقناة الثانية في برنامج «طبائع»، وصحافيو إذاعة فرنسا، وإذاعة فرنسا الدولية، المسؤولون عن المقابلات. لم يستطع الملك، المتعوّد على التطييب الوديع من صحافيي تلفازه وإذاعته أن يتصوّر أسئلة تُطرَح بصراحة

من صحافيين مستقلّين، ثم يستمع إلى إجابات عنها، دون مقاطعة، بالصراحة نفسها. بالتأكيد كانت المفردات حادة أحياناً، لكنها لم تغالِ أبداً في وصف المسؤول عن تزمامارت، أو عن تعذيب عائلة أوفقير، أو محنة المضربين عن الطعام الطويلة. أمّا الدعوى القضائية الملكية فتتضمن بعض الفظاظة. بقراءتها يتولّد لدينا شعور أنها تستهدف خبث الصحافيين، أما المؤلِّف البائس فهو في صميم حالته الوضيعة والادعاء بأن الإساءة إلى المغرب هي هدفه الوحيد، ولم يفكر أي مهني ذو نية طيبة في أن يمد إليه مكبّر صوت. ويمكن أن يتعزى بالتفكير أن الحسن الثاني عندما يستدعي كاتباً فرنسياً إلى مؤتمر صحافي يفضّل بشكلٍ خاص روبير لامورو.

كانت الدولة المغربية هي المدَّعي الرئيسي، لكنها أحاطت نفسها بموكب من المؤسسات المتفرقة حتى ليمكن القول إنّها جمعتها في حملة للشرطة. وهكذا اجتمع اتحاد الغرف الزراعية المغربية، مع رابطة العلماء، مع الاتحاد الاقتصادي المغربي العام، مع المجلس النيابي وغيرهم، ليطالبوا العدالة الفرنسية بمعاقبة ثلاثة صحافيين لم يرتكبوا شيئاً سوى القيام بما تطلبه مهنتهم كما يفهم منها في بلاد ديمقراطية. هذه العملية ذات النطاق الواسع هبطت كأنّها أعطية ملكية على نقابة المحامين الباريسية. تطوّع، عدد من النقباء للدفاع عن مصالح برنامج «طبائع» الذي أرادت أن تسخر منه ظلماً غُرَف الزراعة، ورابطة العلماء، الخ... صعد هؤلاء الناقمون إلى الجبهة القضائية بتفاني الجيوش العريقة. تقبلوا الهزيمة دون أية مفاجأة أو تذمُّر: ردّت المحكمة العليا في باريس بتاريخ 12 حزيران 1991 جميع ادّعاءات المدّعين ملمّحة إلى أنّ المنطق القانوني الصحيح ينبغي أن يهدف إلى إقامة الدعوى على مؤلِّف الكتاب ومقاصده، وليس على صحافيين يقومون بممارسة مهام عملهم بشكل عادي.

هل يجب الإشارة إلى صياح اللوبي الحَسَني في فرنسا

وشركاء جلالته المألوفين في لعب الغولف؟ نذكر فقط صراخ موريس دريون، الذي لم يحتمل بقاءه مغفل الإسم ضمن القطيع، وهو السكرتير الدائم للأكاديمية الفرنسية، والعضو الشهير في الأكاديمية الملكية المغربية، فقد قال عن كتابي إن من الواجب مسح القدمين بعد قراءته. من المعروف منذ زمن طويل أن السيّد دريون يكتب بقدميه؛ وسيُعرَف من الآن فصاعداً أنه يقرأ بالطريقة ذاتها.

هل ثمة حاجة للتوقّف أمام التهديدات بالموت ذات الإيقاع الموزون ببراعة؟ إنّها مِلْحُ الحياة، وهي تحول دون الغرق في رتابة مملّة.

* * *

أين نحن الآن؟

هذا العاهل الذي زعم بعجرفة أنه لن يتنازل أبداً أمام الضغوط، اضطر أن يتراجع كليّة وبسرعة متميّزة. قرّر أن يسوّي خلال خمسة عشر شهراً الملفات الأكثر إثارة للحزن في مملكته، تلك التي تشكّل بطريقة ما أرقاماً قياسية عالمية في مجال القمع والتعسف وتبين للاختصاصيين العالميين في حقوق الإنسان، الخبراء في هذا المجال على نطاق القارات الخمس أن ما يوجد في المغرب من أهوال لا مثيل له. في مملكة الحسن الثاني وحدها يُرى طفل ابن ثلاث سنوات يجرجر من سجن إلى سجن حتى بلوغه سن الشباب ليكفّر عن أخطاء أبيه، وشابّان يغذيان صناعيّاً وقد انقضت ست سنوات وهما مضربان عن الطعام، وعشرات السجناء المحبوسون منذ ثمانية عشر عاماً في زنزانات معتمة. بعد تحرير نلسون مانديلا تعود إلى مملكة الحسن الثاني الحظوة غير المشرّفة بأنّها تمتلك في ابراهيم السرفاتي، أقدم سجين رأي في القارة الأفريقية.

إنّهم أحرار، ولكن في أيّة حالة! مجموعة المضربين عن الطعام القدماء يعرضون عقابيل استعصت على العلاج: أطراف سفلية مشلولة لدى كثيرين منهم؛ وقدرة نطق معطلة لدى أحدهم، وفقدان ذاكرة، بل عدم استذكار أي شيء بالنسبة لآخر. أما معتقلو تزمامارت فإنهم تركوا عائلاتهم شباناً في قمة لياقتهم البدنية، ليعودوا إليها عجائز صلعاً، درداً. أجسامهم مهدّمة، وأصيب معظمهم في صميم طاقته الحيوية. المجانين منهم لم يستعيدوا الرشد.

باستثناء الأخوة بورقات، لم يُمنح أي معتقل سابق إذناً بمغادرة المغرب. رغم وعود الرباط القاطعة للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، فإن عائلة أوفقير ماتزال دون جوازات سفر(*).

لكنهم أحرار.

آخرون مايزالون ينتظرون ـ إن كانوا مايزالون أحياء ـ لا خبر عن العقيد أبابو، والمقدم شلاط، والطالب الضابط مزيرق. كذلك انقطعت أخبار النقابي حسين المانوزي. دون أن نتطرق إلى مئات المختفين الذين تذكّر بهم الجميعات الإنسانية ولا يظهر لهم أثر. جهامي عاشور ومحمد الريس مايزالان في سجن القنيطرة.

ماكادت الزنزانات تفرغ من سكانها ذوي الآجال الطويلة حتى امتلأت مجدّداً. ماتزال حملات الشرطة مستمرة بعنف. والوضع يزداد خطورة. بالأمس كان الوصول إلى السجن يعني بالنسبة للمعتقل انتهاء التعذيب الجسدي: أما الآن فالتعذيب مستمر حتى في

(*) في 25 حزيران 1996 هربت ماريا أوفقير على ظهر مركب إلى إسبانيا ومنها إلى فرنسا، وبتأثير الضغط الدولي مُنح جميع أفراد عائلة أوفقير، بعد ذلك بيومين، جوزات سفر وتأشيرات خروج؛ وهم يعيشون الآن في فرنسا «انظر كتاب السجينة ـ دار ورد 2000». م.

الزنزانات. في الوقت الذي أكتب فيه هذه الأسطر فإن المعتقلين السياسيين في سجن عكاشة مضربون عن الطعام منذ ستة وثلاثين يوماً؛ نقل اثنان منهم إلى المشفى وهما في غيبوبة.

إنّهم أكثر من أربعمئة معتقل سياسي في المغرب وفقاً لمعلومات لجان الكفاح ضد القمع، ولجنة العفو الدولية، والعدد مايزال يتزايد. رؤوس الإعلان الجذّابة قد تحرّرت. هو ذا زمن مغفلي الأسماء. العذاب هو نفسه. علينا الآن ألّا يستمرَّ هذا الإغفال الخفيّ القاتل إلى الأبد.

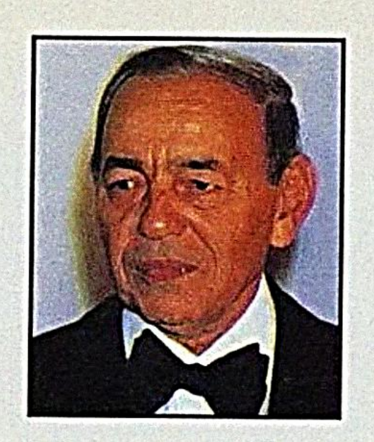
أدوّن في خاتمة كتابي: «كلّ شيء يبدأ مجدّداً في مكان آخر، مع آخرين لأن الأمر يتعلّق منذ البدء بنظام حكومة، وبرجل لم يتغير أبداً».

وها نحن قد وصلنا.

جيل بيرو

2 كانون الثاني 1992

الفهرس





علي مولا

بلغ مُلكه الثلاثين عاماً - عند ظهور هذا الكتاب - وهو صديق فرنسا، وقادتها، وصناعييها، ونخبتها من اليمين واليسار. ملك المغرب، الحسن الثاني، يرمز بالنسبة لعدد من الغربيين إلى الحداثة والحوار مع بلاد الإسلام، لكن مظاهره المليحة تخفي حديقة العاهل السريّة، وظل المؤامرات والسجناء، والتعذيب والمختفين، والبؤس.

إنّه يملك، سيّداً على الجميع وعلى كل فرد، يحطم بالقمع، وينخر بالفساد، ويشوّه بالتزوير ويُذلُّ بالخوف. إن كان لم يبتكر السلطة الاستبدادية المطلقة، فإن عبقريته قد ألبستها بهرجات خاصة.

فقد عرفت «ديمقراطيته» أربع محاكمات سياسية في العام، وأكثر من مئة منذ الاستقلال، وفي كل منها الحكم على مجموعة من المناضلين بالموت، أو بقرون من السجن: تعذيب في مفوضية درب مولاي شريف، أموات أحياء في تزمامارت، درب جلجلة لأطفال أوفقير، ليل عاتم للمختفين الصحراويين.

حين تقرأ هذا الكتاب تصاب بالذهول والصدمة. إنه يذكرك بجحيم دانتي. الفرق بين جحيم دانتي وجحيم الحسن الثاني أن الأول مشهد تخييلي رسمته مخيلة كاتب عبقري نادر المثال عبر العصور، أما جحيم الملك الحسن فهو واقع ملموس وموثّق صاغته سلطة ملك نادر المثال بين الملوك المعاصرين في عبقريته الوحشية والدموية.

الترويع هو الهيكل الداعم لنظامه وهو مثل الجحيم يتكوّن من عدة حلقات. كل واحد، أياً كانت الرهبة من مصيره، يمكن أن يتأكّد أن غيره معرض لما هو أسوأ.

بعد الظهور المدوّي لهذا الكتاب، أخلى الحسن الثاني سبيل بعض المعتقلين الذين كان ينكر أنهم مدفونون أحياء في سجونه، وهدَم قلعةَ عقوبةٍ كان ينكر وجودها، وحرّر بعض السجناء.

الناشر